

# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

واقعات المفتين

المؤلف

عبدالقادر بن يوسف بن سنان نقيب زاده



من ثم من ثل اذا شرب الى الموت

جاء البيهقي رحمه الله في شرحه من ثم العلم والعلماء

من ثم العلم بالحقارة او بالافادة فقد كفر مطلقا ووقع الطلاق الثالث ومن ثم العلم  
او طالع العلم في حالة الفقه بلفظ الحمار نقل من عيني وكتابه  
او الخبز او البصل او السكر او غيره ذلك يكفر ويقع الطلاق ثلثا لا يجوز النكاح حتى تنكح زوجا آخر  
لان العلم بصفته او بغيره من شتم بالذات يعني ذات الله تعالى ومن شتم على الله فهو  
كافر نقل من فتاوى الظهير الدين من ذم علما او عالما بشيء من الصفات المايم او شتم شيئا  
من الاشياء فقد كفر بقوله وقالوا من شتم عالما بما يتألم به العالم وذم بما يتأذى او شتم شيئا  
او قال او قال فقال لفظ او شتم بحدا او بحالة او بكنية تحقره فقد كفر بقوله فان لم يتب  
من ذلك قتل وان تاب عتق منه وامن فيقتل بوقته واما ان اتفقا ولكنه كذب وبغيره القرب  
الشديد وللسلطان ان يأخذ ما لا يشتر اذ جرحه نقل من المحيط بالبرهاني

٢١٦١  
٢٨٥٤٧

مؤلف هذا الكتاب هو عبد القادر  
ابن يوسف رحمهم الله تعالى امين  
وسماه فتاوي واقعات المفتين  
دخل في ملك الفتوح نابع ابراهيم  
خضري مستحقان وذلك في سنة

هذا الكتاب هو الذي نزلت في  
قوله قد اقر الله وارضاه قلوبهم  
في كل ما رزقوا من الدنيا والدار  
الآخرة

فانك  
ثلثة من الكفارات يجوز عنها  
اعتاق الرقبة الكافرة كفارة النفس  
وكفارة الظهار وكفارة اليمين ولا يجوز  
كفارة القتل اهم نواز  
اربعة من النساء اعددة عليهن المطلقة قبل الدخول  
والاربعة دخلت دارا بايمان وثبتت زوجتها في عهد واحدة  
والاربعة من النساء اعددة عليهن المطلقة قبل الدخول  
والاربعة دخلت دارا بايمان وثبتت زوجتها في عهد واحدة  
والاربعة من النساء اعددة عليهن المطلقة قبل الدخول  
والاربعة دخلت دارا بايمان وثبتت زوجتها في عهد واحدة





في الجارات ٦٣	في خبايا العيب ٦٥	بنفذه من الفقرات في البيع الفاسد في التجارة ٦٠	٦١
في البيع بالوفاء ٧١	في الاقالة ٧١	في بيع الدالين كتاب الصرف ٧٣	٧٢
في الشفعة ٧٣	كتاب الرهن ٧٤	في بيع الميراث من الاحارة ٨٠	٧٩
في احارة النظر ٨٦	في العارية ٨٨	كتاب الودعة ٨٩	٩١
كتاب الغصب ٩٢	كتاب الاكراه ٩٩	كتاب الماذون ١٠١	١٠١
في الوكالة ١٠٣	في الوفاة بالخدمة ١٠٣	كتاب الحوالة ١١٢	١١٣
في الشركة ١١٥	كتاب المزارعة ١١١	في التناقص ١١٩	١٢٣
في الاستحقاق ١٢٧	فيمن صلح حصصا ١٣٢	في اقرار المريض ١٣٩	١٤١
كتاب الشهادة ١٤٢	فيمن صلح بيمين ١٤٩	كتاب البصحة ١٥٤	١٥٨
في الصلح عن في التجار ١٥٩	في الشركة ١٥٩	كتاب القضاء ١٦٠	١٦٣
في الفرق بين الحكم وبتقوى القاضي ١٦٣	كتاب القاضي ١٦٣	كتاب الفسخ ١٦٧	١٦٧

كتاب الطهارة ١٠	كتاب الصوم ١٠	كتاب الزكاة ١٠	كتاب الحج ١٠
كتاب السير ١١	كتاب الكراهة ١١	كتاب النكاح ١١	كتاب النكاح ١١
في المحرمات ١٣	كتاب الرقيق ١٤	في نكاح الكافر من النكاح ١٤	في الاولياء ١٤
في الجواز ١٩	كتاب الرضاع ١٩	كتاب الطلاق ٢١	في طلاق ٢٤
في الخلع ٢٤	في طلاق ٢٤	في التعلق ٢٤	في التقويض ٢٤
في النفقة ٢٩	في نفقة ٣٣	في خطبة ٣٣	في الغنيين ٣٤
في عتق المريض ٣٤	في الاستلاد ٣٤	في المكاتب ٣٤	في المدبر ٣٤
كتاب الايمان ٣٩	في خلف النكاح في خلف ٣٩	كتاب الحدود ٣٩	كتاب السرقه ٣٩
كتاب الجنائيات ٤٤	في ضامة البياض ٤٤	في ضامة الرقيق ٤٤	في ضامة الدابة ٤٤
في الفاتة ٤٩	في المعاقلة ٥٠	كتاب الابن ٥٠	كتاب المفقود ٥٠
في النكاح ٥١	كتاب الوقف ٥١	في وقف المريض ٥١	في وقف ٥١



شهوة من النساء لا نفقة لهن الصغيرة التي لا تحتمل الجماع والنشاشة إذا لم تكن  
لها مهر عليه وإذا غلبها كرها والمحبوسة في دينها والسافرة بالحل إذا لم  
تكن معها زوجها والامة إذا لم يبتئها مولاها بيتا والمنكوحه بكاحا  
فاسدا او المرتدة والمتوفى عنها زوجها والمرأة إذا قبلت ابن زوجها  
او اباه للشهوة نوازل

هذا الكتاب واقعات المفتين لمولانا الشيخ  
عبد القادر ابن الشيخ يوسف رحمهم الله تعالى  
ورفي عنهم امين ١١٤٣



بسم الله الرحمن الرحيم ونسبنا  
 الحمد لله الذي بين شواهد ما بال نبي محمد من آثار الدين الحنيف بانوال حكم كتابه  
 عليه وآله صلى الله عليه وعلى آله الأعيان وصحابه المهاجرين والأنصار **قوله** يقول  
 القيد الضيق الى رحمة الله القدير عبد القادر بن يوسف المعترف بالتقصير واستخدمني بوجهه  
 من التوكل فكل هذا الاوان في تسويد سؤلة الناس وتصويرها في مقابلته الفناء و  
 امانتها بعد تبينها وتجربتها اجلة من العلماء الاعلام واخيرة من شيوخ مشايخ الامام  
 الذين هم سلكوا سلك الذهب والنقوى واجابوا لسائلين من وقايهم بما عليه الفتوى  
 جمعنا ثلثا الخدمة المسائل الواقعة من الكتب المعتمدة والفقاوى القدوة وجعلتها مرتبة على  
 الكتب كالمردفات والكتب دسيتها بعد الجمع والتدوين بواقعات المقربين ثم بعد  
 حين ومضى سنين قابلت كل مسئلة باصلها وكررت ببارها وفصلها تسجيلا للترجيعة  
 لطالبى المقابل وطرحتها منها المكررات والقيت ما هو المنقول من المتداولات واخففت مسائل  
 مهمات من المفترقات طابا من الله تعالى الاجور والحسان وبعد تلك المقابل قابلت مرة  
 اخرى واخرجت منها ايضا مسائل واخففت اخرى والمسئول من الاخوان الذين عندهم من  
 النسخ الاولى او الثانية ان يحضروا نسخهم ويقابلوها بهذه النسخ الثانية رحمهم الله تعالى  
 من ان اجابني الى ذلك المسؤل وبذل وسعه في التطبيق كما هو المسؤل **كتاب الشهاة** الماء الذي  
 يتوضأ به ثلثة الماء الحارى وألواكه وما دالبير وقواها الماء الحارى ان كان قويا كجوى كجوى  
 فيه والوضوء منه ولا يشي بوقوع النجاسة فيه بالمظهر النجاسة فيه بلون او طعم او ريح وماذا السهل  
 والقناة اذا اخلت عذرة فاعترف انسان بغير العذرة جاز والماء ظاهر ما لم يتغير طعمه ولونه  
 او ريحه بالنجاسة ما دالته لولا القطع من اعلاه لا يتغير حكمه جوبه بانقطاع الاعلى يجوز التوضي  
 بما يجرى فيه خفي فان تجزأ الماء من اخبرها ويدخل في الاخرى فتوضي انسان فيها بينهما جاز  
 وماء الحنفية التي اجتمع فيه الماء فكل ماء اذا جرى على الجيفة او غيرها ان كان الماء كثر الا شرب

في الجيفة فاما طاهر وان كانت تسبيل لقله الماء فاما نجس فليس في اول الطهارة  
 والماء المستعمل هو ما ازيل به حدث او تسبيل في الميزان على وجه القربة وهذا عند يوسف وقيل  
 هو قول به جيفة ايضا وقال محمد لا يقصر سجلا الا باقاة القربة لان الاستعمال بانسحال نجاسة  
 الاثلم البه وانها تنزل بالقربة **قوله** يقول اسقاط الفرض مؤثرا ايضا ويثبت  
 الفضا بالامر من ومنى بغير سجلا النسخ انه كما ازيل العضوضا سجلا لان سقوط  
 حكم الاشكال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده عدا في الطهارة وقيل الاجتماع  
 في مكان شرط لان صور الشايعه متغير فتتحقق الضرورة كما في الطهارة ولو كان على  
 عضو من اعضا وضوء فخره نحو الدمل وعليها جلدة رقيقة فتوضا وامر الماء على ظاهر  
 الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحتها وصلى جازن صلوة فنهج ان في باب الوضوء والوضوء  
 في صلوة لها ركوع وسجود تنقض الطهارة والصلوة فرضا كان او نفلا ولا تنقض الطهارة  
 خارج الصلوة ولو قهقهة في سجدة السلاوة او في صلوة الجنازة تبطل ما كان فيها ولا تبطل  
 الطهارة **قوله** تبطل الصلوة ولا تبطل الطهارة والنسب لا يبطل الصلوة ولا الطهارة  
 والقربة تنقض ما كان صوت سمع بدت سنانة او لم تبد رواه الحسن عن ابي حنيفة وصححه  
 ما تبد وسنانة وليس له صوت والفرقة عما كان او ناسبا تنقض الوضوء ولا تنقض  
 طهارة الفصل وان كان في الصلوة وتبطل التيمم كما تبطل الضوء فصل فيما ينقض الوضوء  
 ولو اغتسل جنب وصلى ففرقه محل تبطل وتبطل الوضوء اختلف فيه فقيل لا بعيد لانه  
 ثابت في ضمن الفصل فاذا لم يبطل المتضمن لا يبطل المتضمن **قوله** ان بعد الوضوء لا  
 اعادته واجبة محققة كذا في حيط ابن المهام في نواقض الوضوء الصبي البالغ في نواقض  
 الوضوء الا القهقهة **قوله** في احكام البصيان الوضوء قبل الوقت مندوب ومصل من  
 الوضوء بعد الوقت وهو فرض استحباب في القاعدة الثالثة عشر ومن انى بهيمة بقر فان لم ينزل  
 لا غسل عليه وعليه غسل لانه ان كان متوضعا ولو انزل كان عليه الغسل ولا حجة ولا كفارة  
 عليه ان كان حيا لما في رمضان فاجان في شعر برأى الذي يبسل من فم النائم طاهر بوضوء



سبحه وحمده  
سبحه وحمده  
سبحه وحمده

لانه متولد من السلف من المورور في فصل النجاسة التي يصبها في الثوب يظهر بالفكر من المعنى الا  
في مسئلتين ان يكون الثوب جديداً ومنه غيب لول لم نزل الماء وقد ذكرناه في شرح الكفر  
الا لول كلها بحسب الآول الخفاش فانه طاهر واختلف النجاسة في بول المرأة ومراة كل  
شيء يكون وجرة البعير كسرفه الجاء كلها بحسب آلام الشهيد والدم الباقى في اللحم المورور  
او قطع والباقى في العروق والباقى في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وعالم يسيل من بطن  
الانسان على الخمار ودم البهي ودم البقرة ودم الفيل ودم السمك فاحسبني عشرة شياه  
في كتاب الطهارة بشرط في الاستحاضة ان لا يخرج عن موضع الاستحاضة والاصح الذي استخرج الا اذا غر  
والثاني عنه عاقلون كشاه في كتاب الطهارة السرفين الا اذا اخرج حتى صار رداً عند أبي يوسف  
لا يحكم بطهارته وعند محمد يحكم بطهارته قال رضي الله عنه وعليه الفتوى وعلى هذا الخلاف الخبير  
اذا وقع في الماء حتى صار كحلي يظهر على جلده في السادس من الطهارات وقع عند الناس  
ان الصابون نجس لان وعاءه لا تعطي تنفع فيه الغارة وتلف الغارة والكلمة وهذا باطل لان  
الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتياطين وليس ستم فقد تغير بالحكمة وصار شاة اخر ففتي  
بقول محمد بن الحسن لو وصل صابوناً ظهر نقد الفقاوى في فصل الا حاشا من الباب  
السادس من كتاب الطهارة واذا انتقضت مدة المسح وهو في الصلوة ولم يجد ماء يغسل  
على صلوة خلاصه في المسح واذا انتقضت مدة المسح الا انه يخاف ذهاب رجله من البرد  
لوزنه الخاف جازله المسح وان طال من المورور في المسح ذكر الحلال في كتاب الصلوة  
ان مر به وجع في رأسه لا يستطيع معه سح يسقط فرض المسح في حقه وبها مئة  
وقد اختلفت في بيت لفرانها وعدم وجودها في غايه المكنت فقلت ويسقط مسح  
الموس عن برأسه من الداء ما ان يتركه بغير شرح المنظومة لابن الشامة وقد جردوا  
الجابر مطلقا الى وقت ان الفرائض اخرج بحج وقد كتمل بهذا البيت على مسئلة البديع  
وغیره من به جواحات او قروح بغير افعال الماد قد وضع عليها جيرة بوزله المسح عليها  
دائما الى وقت الصلوة بخلاف الخلف واختلف في المسح هل هو فرض او واجب او مستحب ففي

البديع

البديع انه مستحب غير واجب عندنا واجب عند بعض مشايخنا انه واجب عند عدم  
النظر اتفاقا من المورور عليه الاستحاضة بالمال اذا لم يجد موضعاً خالياً يتركه لان كشف العورة  
منه والاستحاضة ما مورور والمني راجع على الامر بجمع الفقاوى في اول الاستحاضة  
**الصلوة** صلى ركعة من الغم تطلق الشمس من خلافها للشافعية كنه في اصل الصلوة عند أبي  
حنيفة وبني بوسه حتى لو لم يبق ينقض وضوءه ولكن لا يسميها حتى يتبين الشمس عند محمد يطل اصل  
حتى لو لم يبق لا ينقض وضوءه شمس وليس اي بوسه لا يفسد الظهر اصل بطلوعها ولكن لا يسميها  
حتى يتبين الشمس فبني في مواقيت الصلوة المقنن في البيعة بخلاف ابى بنه اربعة شياه ان يسوي  
الصلوة ولعين الصلوة ويسوي الاقداء وبنوي القبلة وهذا قول البعض والصحيح ان ليس  
بشرط طاهر ولا افضل ان يسوي الاقداء عند افتتاح الامام فان نوى الاقداء وجب وقف الامام  
جاز عند اكثر المشايخ والمقنن يحتاج الى ثلثة شياه الى بيعة الصلوة لله تعالى ويعين ان اية صلوة هي  
ويسوي القبلة حتى يكون جازاً عند الحل والامام كما مضى ولا يشترط بيعة الامامة فان نوى الصلوة  
ولم يسوي الصلوة لله تعالى كان شاذاً في النفل الحل في الاصل خلاصه في الاصل من كتاب الصلوة  
محرران ولو نوى قبلة مسجد لا يجوز صلوة لان شراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجبت وحمل الصلوة  
لا يوجب من بيعة القبلة وصح في باب الاذان رجل سبى القنوت ولم يذكر حتى رفع ركعة  
من الركوع فانه لا يفتل لانه القنوت التي بين الركوع والسجود ليس بها حكم القيام وسجد  
لله في آخر الصلوة من المورور في فصل عين بفتح الاقداء اذا قام الامام الى الثالثة قبل ان  
يفزع المقنن من التشهد فان اختلفت تيم التشهد ثم يقوم وكذا لو سلم الامام قبل ان يفزع  
المقنن من الدعاء الذي يكون بعد التشهد او قبل ان يصلي على النبي ثم قال سلم مع الامام  
من محل المورور ولو رفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل ان يسبح المقنن ثلاثاً لم يفسد  
والصحيح ان يتابع الامام لان متاعه الامام فرض فلا يتركها سنة وقال بعضهم تيم يسبح  
ثلاثاً ولو ركع الامام في الركوع قبل ان يفزع المقنن من القنوت فانه يتابع لاح القنوت  
ليس بموقت ولا مفذور من محل المورور من المقنن سبى التشهد في القنوت الا في ذكر

هذا الكلام من غير الصلوة ما لم يجر



بعد ما قام فعليه بعد ويشهد بخلاف الامام والمفرد بويده جواب طم قمين ادرك في القعدة  
 الاولى فقام الامام قبل شروق المسوق في التشهد فانه يشهد بتبعه تشهد امامه كذا هذا  
 فيه باب القعدة والذكر فيها واذا فاته ركعتي الفجر لا يقضيها قبل طلوع الشمس ولا بعد انقائها  
 هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن ابي ان يقضيها اذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال  
 ويقضي بها للفرض الى وقت الزوال وفيما بعد اختلف المشايخ واما ما سألنا سواها  
 يقضي بعد الوقت بعدها واختلف المشايخ في قضائها بتبعه للفرض من كبر مشتمل الاحكام  
 في باب ادراك الفريضة ومقتضى السنة التي قبل الظهر وقته قبل شفقها بيان الشينين  
 احدهما القضاء والآخر في حله ورجح في فتح القدر بتقديم الركعتين لان الاربع فانت عن  
 الموضع المستحسن فلا يفتن الركعتين عن موضعها فصد بالافسورة انتهى وحكم الاربع قبل  
 الجمعة كالاربع قبل الظهر كما لا يخفى من البحر الزاقي في باب ادراك الفريضة كحكاية الاربع  
 الموعى الى وجهه غورا او شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفى راسه اصله لا يجوز وان خفض  
 راسه لا يخفض للسمع دارين من الركوع جاز عن الابعاء في الاتح وقيل جاز عن الاصل وان  
 كانت الوسادة على الارض جاز عن السجدة قالوا اذا سجدوا على البنية او اجبرتين كوز ولو  
 على البنية لا لان الارتفاع كبر برأيه في صلاة المريض ولو صلى رافعا كعبه الى المرفقين  
 كونه قائما ان في فضل فيما بعد الصلوة لو حل اذا قصد بركة والى مقصده طريفاه اصبحت  
 مسيرة ثلثة ايام وليا لهما والاخرونها فلكل الطريق الا بعد كان ما فرغنا المسافر  
 اذا جاوز مائة مائة فلتا سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فقوم الرجوع الى الوطن لاجل  
 ذلك ولما استباليه بان كان مولده مسكن فيه ولم يكن مولده ولكن تاهل به وحل دارا  
 بغير مقبلا يجرى العزم الى الوطن لانه رخص سفر قبل الاحتكام حيث لم يسير ثلثة ايام  
 وليا بها فيعود مقبلا ثم صلوة الى الوطن وبها واذا رجع منها الى السفر بعد ذلك  
 بقصر الصلوة فلتا لا في فضل المسافر وتغير في بركة عن المصير الجاني الذي جرح ولا تغير  
 محله الى كذا من الجاني لاجل فان كان في جانب الذي جرح حله منفصلة عن المصير

وفي القديم

وفي القديم كانت منفصلة بالمصير لا بقصر الصلوة حتى يجاوز تلك الحلة وهل تغير في وزنة القضاء  
 ان كان بين المصير وقبالة اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مائة مائة تغير في وزنة القضاء ايضا  
 وان كان بينهما مائة مائة او كانت بين المصير وقبالة قدر غلوة تغير في وزنة المصير عن المصير  
 ولا تغير في وزنة القضاء من محل المصير وبعد ما دفن الميت لا يسمع اذ جاء بعد مدة طويلة  
 او قصيرة الا بعدد والعذر ما قلنا يعني اذا كانت الارض مغلوبة او احدثت بالشفقة  
 بجميع الفتاوى في آخر الجبابرة السفينة سالت بالفضل الكوماني وعلي بن احمد عن الفضل  
 الصفور في حق الرجال ما هو فقال في صلوة الجبارة اخرى وفي سائر الصلوة اولها قال  
 وكانا يشيران الى معنى وهو ان هذا استغناء للميت فينبغي للشفقة ان يجازي اقرار الموضع  
 الى الموضع لتكون شفاعته ادعى الى القول ما ارجاه في اوائل السبع من كتاب الصلوة  
 اذا صلى على جبارة عند طلوع الشمس وعند زوالها او عند الزوال لا تغادر بعد ذلك فاضحى له  
 في فصل غسل الميت ولا بائس بالركوب في الجبارة والمشي افضل وبكره ان يقدم جبارة  
 راكبا وبكره النوح والصياح وسبق الجيوب ولا بائس بالسجاد بالاربع فان كان مع  
 الجبارة نائحة وصاى ذبحت فان لم تكن تذبح فلا بائس بالمشي معها وبكره دفع الصوت  
 بالذكر فان ادا ان يذكره بذكره في نفسه وعن ابي بصير كانوا يكرهون ان يقول الرجل  
 وهو يمشي معها استغفر الله عن غير الله لكم ولا يرجع عن الجبارة قبل الدفن بعد ان حملها  
 من محل المصير ويستحب في القبر غسل الميت دفنه في المكان الذي مات في مقام اوليك  
 القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بائس وكذا الوحات في غير ذلك مستحب  
 تركه فان نقل الى مصر اخر فلا بائس به ما روى ان يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل الى الشام  
 بعد رطل وسعد بن ابي وقاسم رضي الله عنه مات في بصرى على اربعة فراسخ من المدينة ونقل  
 على اعناق الرجال الى المدينة من محل المصير الى بصرى قال محمد بن شهاب بن ابي الدجوي اذا ماتت  
 المرأة وولدها فان كان سقطا لا بائس بان يدفن مع امه وان لم يسقط لم يصح حملها على امه  
 ودفن وحده وان دفن مع امه جاز واذا صار الميت ثوبا في القبر كره وعن غيره لا لا كره







العشرة عشرة لان الواجب من الخارج وانما يفارق العشر في المصروف هذا اذا جعل كل الخارج  
 فان هناك اكثر من بعض البعض ينظر الى ما يقع ان يقع مقدرا يبلغ فقيرين ودرهمين يجب فقيرين ودرهمين  
 ولا يسقط الخراج وان يقع اقل من ذلك يجب نصف الخراج وان يسقط الخراج بهلك الخراج اذا لم يسبق  
 من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزكاة فان يقع لا يسقط الخراج ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم  
 اذا ذهب ثمانية ان ذهب البعض وبعض البعض اذا يقع ما يبلغ عشرة درهما او اكثر في عليه  
 عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرة درهما يجب مقدار ما يقع وكذا الرباط فيضمان في فصل العشر  
 والخراج في كتاب الزكاة ولا تجل الاكل من الغلة قبل ادائها والخراج وكذا قبل ادائها العشر الا اذا كان  
 المالك غارضا على ادائها العشر بزيادة في العشر والخراج من كتاب الزكاة وفي الامسار والطحاوي يجب  
 العشر والخراج في ارض الوقف والنصي والمجنون لعدم اشتراط المالك وضفة وفي بعض الفتاوى  
 لا يجب عليهم العشر لانه قد كادوا ويحب الخراج لانه مؤنة فاشبه صدقة الفطر والعشر الطهرة  
 ان كانت في الدار العشر فيها بخلاف الكفاية في الاراضي لان المالك مع بيعها عفو لا الاراضي  
 من الخراج الموقوف وتكون اسلطان الخراج والعشر لرحل جاز في الخراج دون العشر عند ابي يوسف وقال  
 محمد لا يجوز فيها الا في الجماعة المسلمين ولابيه يوسف ان له حقا في الخراج فيخرج تركه وهو صلة  
 منه والعشر حق الفقراء على الخلق فلا يجوز تركه وعليه الفتوى اعتبار قبيل فصل الميراث من كتاب  
 البسر وان ارجا الارض فخر اجرة او اعاد كالاخراج على بيت الارض كما لو دفعها زراعة الا اذا كان  
 كرم او رطابا او شجر ملتقا فان اجارة ذلك لا اعادته باطله ولو ارجا رضة العشرة لها العشر على  
 على بيت الارض عند ابي حنيفة وعند محمد على المستاجر وان اعاد رضة العشرة فزادها يستعير  
 فعن ابي حنيفة في هذا وان كان حله في الفصل العاشر من كتاب الزكاة كذا في حاشية والكتاب  
 واستعجارا يصلح للزراعة فعلى المستاجر او المستعير فيها كرها وجعل فيها رطابا كان الخراج  
 على المستاجر والمستعير قول ابي حنيفة ومحمد لانها صارت كرم فالحان الخراج الكرم على من جعلها  
 كرم فالحان في فصل العشر والخراج من كتاب الزكاة وجعل له ارض عشرة اشرا من غيره كان  
 العشر على صاحب الارض في قول ابي حنيفة قل الاجل وكثر وفي قول صاحب يكون العشر على الخراج

فانما

فابيضان في مصداق الخراج الارض من البسر والعشر على المستعير ان سحا وان كان كافرا فعند مالارض عند الامام  
 وعند محمد هو كالاجارة بزيادة في العشر والخراج من كتاب الزكاة مال بيت المال على اربعة انواع الصدقات  
 وما في مصداق العشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في قوله تعالى ان الصدقات للفقراء والمساكين  
 والذين في ما اخذ من بني تغلب تجار اصل الذمة فكله الرباطات والجسود والفاطر والاعية والقضاة  
 القابضون بالحق والثالث حسن الغنائم والمعادن فيصرف في ما ذكر في قوله تعالى واعلموا اني غفيم من  
 شئني الآية والرابع ما اخذ من تركه لا وارثا ليعا فيصرف الى كفس الاموات ونفقة المرنى والمقبط  
 وادوية المرنى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب من كل المربورين العباد مانع من وجوبها الى  
 الزكاة الا المهر الموجه اذا كان المرفوع لا يوجد اداه يكون اعطاه نصاب يقصر منها الا اذا كان  
 مديونا وصاحب عيال لو فرقه عليهم لم يخص كل نصاب بكرة نقلها الا في قرابة او احوال او من  
 دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى الدهاد او كانت ذكوة محله مشبهة في كتاب الزكاة  
 انفق على اقامته بنيت الزكاة جازا الا اذا حكم عليه بنقصتهم من الخراج المربور العبد المسيء في المصداق  
 الواجبة الا اذا كان حوله فقيرا او كان من كتاب من على المروسة احكام العمدة  
 او اشهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم داو وحلال رمضان قبل  
 صومهم يوم ان كانوا في هذه المصير ينبغي ان لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسنة وما كان  
 حقا عليهم وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم ولا تشهدوا التهمة فالحجاء في الفصل الاول  
 من كتاب الصوم وعند دوية المهر لا ترك الاشارة اليه كما يفعل اهل الجاهلية من الخراج المربور اذا شهد  
 شهادته عند قاضي لم يراى بل ببلدة على ان قاضي بلد كذا اشهد عند شهادته بوجوه المهر لا في بلدة  
 كذا وقضي القاضي بشهادتها جاز لهذا القاضي ان يقضي بشهادتها لان قضاء القاضي حجة من الخراج  
 المربور ويشترط لوجوب الاداى او الصوم رمضان الصبر والاقامة والطهارة عن الخبث والنفاث  
 الى انقطاع درهما الا ان شتال منها ما قالت عائشة رضي الله عنها كان يخفى فتومر بقضاء الصوم  
 دون الصلوة لا الجنبه باجره يعني لا يشترط لوجوب ادائه الطهارة على عن الجنبه لقوله تعالى فالان  
 باسروا هم وابسروا ما كتبتم لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من



الفجر فاذا صار الخبر الثاني غايه الحظرات الثلث يحصل جزء من الصوم مع الجذابة بالضرورة  
 فاذا خرج جزء منه صح ما رواه ابنه لان الصوم لا يتجزئ حتى يخرج من المخرج المخرج المخرج المخرج  
 بالحاجة للصائم وجبر في باب ما يكره للصائم السحر ومذو باليه ويستحب تعجيل الافطار وتأخير  
 السحر ومن شك في طلوع الفجر لم يستح وان اكل فصوله تام وان شرب واكثر رآه ان يخرج  
 طالع قضى سحره على ظن ان الفجر لم يطلع وهو طالع او افطر على ظن ان الشمس قد غربت ولم  
 تغرب قضى ولا كفارة عليه ولو كان اكثر رآه انه اكل قبل الغروب قضى الشمس قد غربت لا يفطر  
 ولو افطر لا قضاء عليه ولو كان اكثر رآه انه اكل قبل الغروب قضى ولا كفارة عليه ويكره الزوق  
 للصائم ولا باس له بذوق العسل والقطا لم يستح ولا باس للمرأة ان تخضع الطعام لصبرها  
 اذا لم تجد منه بواس على الملو من جامع او اكل ناسيا او دخل الثياب والودحان او الغبار  
 خلفه او بقي على بعد المضمضة فاستلعه مع النزاق او دخل الماء في اذنه وان كان يفعل او طعن  
 بومع فوصل الى جوفه وبقي المزج فيه او دخل الخياط في الفم من راسه استسحب فدخل خلفه لم يفطر  
 وجبر في اول باب يفطر وما لا يفطر الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفيقة  
 اشتركوا معه في الزاد واختاروا الافطر الصوم يوم الشك مكروه الله اذا لم يقطعا او جبا  
 آخر على البسح والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان يصومه او كان مفتيا لا يصوم العبد  
 والامة والمدعو وام الولد يقطعا الا باذن المولى ولا يصوم امرأة يقطعا الا باذن الزوج او المالك  
 مسافر لا يصوم الما جبر الا باذن المستاجر اذا تضر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة  
 وليس بواجب وكان من جهة واجب على العتيم فلا يلزم النذر بالمعاش ولا بالواجبات فلو نذر  
 حجة اكمل لا تلزمه الا حجة واحدة ولو نذر صلوة سنة وعنى الفواضل لا يثني عليه وان عنى مثلها  
 لزومه ويكمل المغرب ولو نذر عبادة المرفيق لم تلزمه في الشهور ولو نذر زكاة الشبهات ويزاد  
 الصلوة لم تلزمه شئ شهاه في كمال الصوم ولو صام اهل بلدة ثلثين يوما للزوجة واهل بلدة اخرى  
 تسعا والعشرين يوما للزوجة فعلم من صام تسعا وعشرين فعليه قضاء يوم ولا عبادة  
 لا خلاف في المطالع في ظاهر الرواية واهل بلدة دوا اهلان رمضان فصاموا تسعا وعشرين

بوما

بوما فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين ان اهل بلدة كذا دوا اهلان رمضان في ليلة  
 كذا قبلكم بجوم فصاموا وهذا اليوم يوم الثلثين من رمضان فلم يروا اهلان في تلك  
 البلدة ولا ساء مصيحه لا يباح لهم لفظ غدا ولا يترك التواضع في هذه الليلة لان هذه الجماعة  
 لم يشهدوا بالزوجة ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا روية غيرهم فلا يلتفت الى قولهم حرمانه  
 المتقين في اكل ثياب الصوم **باب** رجل خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى  
 بان يخرج عنه ان يفسر شيئا فلم يفسر عليه ما فسر وان لم يفسر فعندك حنيفة يخرج عنه من بلدة اذا كان  
 ثلث ما سبق لذلك وان كان له وصفا في موضعين يخرج عنه من اقر بها الى مكة وقال ابو يوسف  
 ويخرج عنه من حيث مات وان جازا المأمور وهو الموصي المكان الذي مات فيه ثم امر رجلا  
 ليخرج عنه ودفع اليه المال لا يجوز قولهم جميعا ولو قال الميت اوصى ادفع المال الى من يخرج عنه لم يكن  
 للموصي ان يخرج بنفسه ولو اوصى الميت ان يخرج عنه ولم يود كان للموصي ان يخرج بنفسه فان كان الموصي  
 وارث الميت او دفع المال الى وارث الميت ليخرج عنه الميت فان اضاف الورثة وهم كذا رجلا وان  
 لم يجزوا لا يجوز لان هذا غلبة البيع بالمال المأمور بالخروج قبل ايام الحج كان له ان  
 ينفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة والى مكة واذا قام ببلدة ينفق من  
 مال نفسه حتى ياتي او ان الحج ثم يرحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منفقا من مال  
 الامر في الطريق ويكون ضامنا كما انفق من مال الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة حمسة  
 عشر يوما لانه مقيم وروى ابن سماعه عن محمد اذا اقام المأمور ببلدة ثلثة ايام او اقل  
 وانفق من مال الميت لا ينقض وان اقام اكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زفان  
 وان اقام اكثر من خمسة عشر يوما تكون نفقته من مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة  
 وان اقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته من مال الميت فمستحب ان يوصل الحج عن الميت  
 المرأة اذا لم تجد ثم لا يصلح الحج الى ان تبلغ الوقت الذي يخرج عن الحج فيبعث الى من  
 يخرج عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود الحرم فان بعث رجلا ان دام عدم الحرم الى  
 ان ماتت فظهر ان جاز كما لم يضر ما خرج عنه رجلا ودوام الحرف الى ان مات هذا اذا كان الامر

فذلك



عاجزاً عما يبرهنه ذواله كالمريض الجسد فيكون كالمريض ذواله كالمريضة والعلمى جازان بامر  
غيره بان يخرج من المحل المرفوع بالمرح او استباحه حاد ما لم يجد ما لو انظر ان كان المأمور بمن  
يكونه نفسه بنفسه كعدمه لا يكون في حال الامر وان كان لا يخدم نفسه بنفسه كعدمه في حال  
الامر لانه مأمور بذلك لانه في كل المحل المرفوع واختلف عبارة من استباح في المأمور بان يخرج قال الامام  
خوئنه دام عند النجاشي بان يقع اصل الخ من المأمور ولا من ثواب النفقة وقال الامام الحسن بن  
الحسين يبيع عن الامر والوسيل عليه ان لا يسقط الخ من المأمور فيحتاج الى استباحه لا حرام الى الامر  
وهو في الخ الفرض وفي السقوط اذا امر غيره بمجيء السقوط جاز وبغير الامر ثواب النفقة في طريق  
الخ صلته في الثالث من كتاب الخ والذي يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره ان كان بعد تحقق  
الوجوب عليه فيكون له والواحدة والعشرة فهو مكره كراهية غير علمه بن الهمام في آخر باب  
الخ على الغير **باب السير** اذا باع الخ بشي وولده من مسلم في دار الحرب من الامام اية يجوز ولا  
يجز على المرد وعلى ابي يوسف انه يجز اذا اقامه اجير بشي اذا دخل دارنا با ما من مع ولده فباع  
الولد لا يجوز في الروايات كلها من مسلم دخل دار الحرب فاشترى من احدكم ابنة او اخاه فباع  
انه لا يجوز البيع لكنهم اذا دانوا جوار البيع ملكه بالبيع لا بالشرع فان لم يدينوه ان حرم موطا  
لا يملكه وان اخرجته من ملكه وان جاز به بالقرينة منية المفتي في كتاب السير والعلمى ان اذا اخرج  
كراهية ملكه وان جاز به وهو طابع لا يملكه سواء كان البائع يري جواز هذا البيع او لا يري جوازه  
في فصل مقابلة السلم المستامن من اهل دار الحرب من كتاب السير واذا دخلت خبيثة باجان  
فتزوجت فباعتها من ذمته وهذا سائل كجامع الصغير علم انها اذا تزوجت ذمياً بغير ذمته  
يجزى عليها احكام اهل الذمة بعد ذلك من نحو البيع من المخرج الى دارهم واخذ الخرج من ارضها  
وما شابه ذلك واذا تزوجت خبيثة ذمياً لا ذمياً وذلك لان المرأة تعتبر تابعة لزوجها  
في الختام والنوع يسى يتابع لها فيه فيكون المرأة ذمياً لا اشترام المقام في دارنا دون النوع  
واوضح الفقيه ابو الليث في شرحه للجامع الصغير بقوله الا يولى ان النوع والمرأة اذا كانا  
مسافرين فتوى النوع الاقامة صار للمرأة حقيقة ولو لم تكن المرأة الاقامة لا يغير الوصل

مقننا

مقتضى غاية البينة في المستامن لا يخرج الى الفرض ولا اذن والمرد وان اذن احدھا لا يخرج و  
له جدران وقد تن واذن اسلاب وام الم ولم ياذن الاخوان لا يخرج وفي سفر الخ والخجارة  
يخرج بلا اذنها لان جهاد يتعلق بالزوج لا بما دلت القلة على التحاق خروج الى العلم بالخ  
والجارة ولان خروج الى التجارة لما جاز فلان يجوز للعلم والى الا اذا كان الطريق مخوفاً فيستمر  
اذنها بهذا اذا كان غير مخافاً جازين الى خدمته فان كان محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج  
الى الفرض ولا اذنه وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الدايغ وان كفل بالمال لا يخرج الا  
بإذنها وان كفل بالاذن لا يخرج الا باذن الطالبة خاصة بزارية في الخطر والابا من السير  
الوالى اذا وهب لرجل حراج ارضه قال ابن طلق لا يسعه ان يقبل لانه حتى يملكه المسلم  
فلا يجوز له ان يكتسبه ومشاكتا حوز واذنك كصرف الخرج والظنة ان يجعل حراج ارضه  
وهو النظر الذي يفعله السلاطين للامانة وعن ابي يوسف في النواذر اذا ترك لرجل حراج  
ارضه جاز تركه ويكون ذلك صلة لمن السلطان ولا سلطان حق الخراج فيفضل اهل  
الذمة من كتاب السير ولوحات الجندى في اثنا السنة قبل خروج العطاء بالمسح ورضه منها  
وكذلك العطاء قبل خروجه لا يجوز ذكره في خط من باب الصلح العكس من المفتي في  
الموقف اذا كانت المدعى في اثنا السنة قبل مجيئ العلة وقبل ان يهرج من الارض وقد  
باشرة او غفل ينبغي ان ينظر وقت تسمية العلة الى مدة مباشرة والى مباشرة من جاز  
بعد وبسط المعلوم على المتدين وينظر كم يكون منه للمدعى المنفصل والمنفصل فيعطى  
بحسب مدته ولا يغير في حقه ما قدناه من اعتبار زمن مجيئ العلة وادراكها كما اختلف  
في حق الاولاد في الموقف عليهم بل يفسر في الحكم بينهم وبين المدعى والنفقة وصاحب النفقة بما  
وهذا هو الوجه بالنفقة والاعدل النفع الواسيل في اواخر سنة وقت الاحتفاظ للعلة مسي  
سبي وسببهم لولاه واحدها فمات لا يصلي عليه الا اذا كان اقر بهما وهو يعقل بهما واذا  
لم يمت واحدها فمات يصلي عليه اعلم ان الولد الصغير يعتبر سبباً للابوين واولادهما في الدين فان  
القدم ما يعتبر سبباً لصاحب المير فان عدت اليد يعتبر سبباً للدار لانه بعد رعايته اصله في الدين



فلا بد من اعتباره سبحانه نظر الى غيران التسعة للابوين قوتى هذا لعدم ما فعلته التسعة في حق  
صاحب اليد قوتى اذا ثبت هذا فان كان معا حدا بوية غير تعالها لا للدرا فيكون كافرا  
تعالها وان لم يكن موافقا لصلي عليه اذا مات لانه صار مسلما سبحانه للدرا عند عدم الابوين  
ولو وقع في يد المسلمين الجند في دار الحرب جرحه ومات صلي عليه لانه مسلم سبحانه لصاحب اليد  
عند انعدام الابوين ويسوي فيما قلنا ان الحال الصبي عاقلا او غير عاقل لانه قبل البلوغ ينسج  
للابوين في الدين ما لم يصف الاسلام وقوله في الكتاب هو فضل الاسلام يدل على ان الصبي عاقل  
اذا سلم يصح وهذا من هذا وقوله هو فضل الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على ان من قال لاله  
الا انه لا يكون مسلما حتى يعلم صفة الايمان وكذا اذا اشترى جارية وملكها فاعلم ان الاسلام فاعلم  
لا يكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكره حديث جبريل ام ان تؤمن بالله وطلائكة وكبته ورسله  
واليوم الاحد والبعض بعد الموت والعقد خيره وشهره من الله به هكذا ذكره الكسائي في هذه  
الحكمة في باب حمل الجنائز من الجامع الصغير في احكام الصغار للاسرة وشي في السير في وقع  
في الغنيمه في سهم رجل في دار الحرب اربع منة فان منتهى صلي عليه لانه يصير مسلما سبحانه  
لمولاه وان سبي الصبي للصبي فما في دار الحرب فهو على دين البوية وان دخل دار الاسلام  
فان كان معا بواء او احدهما فهو على دينها وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كانا  
وان لم يكن معا واحدهما جرح وصل دار الاسلام يصير مسلما سبحانه للدرا والمولود ولو سلم  
احد الابوين في دار الحرب يصير الصبي مسلما بسلامه وكذا الوسلم احد الابوين في دار الاسلام ثم  
سبي الصبي بعد ذلك في دار الحرب فصار في دار الاسلام كان مسلما وان كان في دار الاسلام  
مسلم من الكافرين من كتاب السير نراه مائة وفي بطلانها ولد مسلم قبل تدفن في مقابر  
المسلمين وقيل في مقابرهم وقيل في مقبرة على حدة منية لمقتضى في احكام الصلوة نظرانية  
تحت مسلم فسلت منه ثم ماتت اختافت الصلوة في دفعها فخرج بعضهم جانب الولد وقال تدفن  
في مقابر المسلمين وخرج بعضهم جانبها وقال تدفن في مقابر المسلمين لان الولد في هذا  
الحكم حبرة منها ما دام في بطنها وقال عقبه بن عامر سجد لها مقبرة على حدة ليكون بين خيرة

المسلمين

المسلمين وبين حبرة الكفار ثم عبط البرهان في المتفرقات في الفصل الثاني والثلاثين من كتاب الصلوة  
اربع مسائل لا يقتل فيها لم يرد احدا الذي كان سلاما سبحانه للبوية اذا بلغ مرتدا او ثانيا اذا  
اسلم في صغره ثم بلغ مرتدا الثالثة لو اراد في صغره الوابقة المكره على الاسلام لو اراد في هذين  
الوجهين لا يقتل ويجوز على الاسلام ابن الكهفام ملخصا في باب المرتد ولها خمسة وهو الكف في دار  
الاسلام حكمه بسلامه فلو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يقتل من التحل المورسل عن ذي نعتي ميمر  
اسلم وهو سكران هل يصح سلامه حاشا بغير حال بالغ السكران لكن اذا زال سكرها فعاد الى  
دينها يجبر ان على العود الى الاسلام بانحس القرب لم يقتل قاريا الردية ولو شهد رجل وامرأتان  
من اهل الاسلام انه اسلم هو محمد كسر الامام على الاسلام ويجزئ يقتل لان نفسا لا يقتل بشهادة  
النساء ولو شهد علمه فبان انه اسلم فشهدا بطلان لانه مرتد في زعمهما وشهادته الذي على  
المرتد باطله وكذا العبدان والمخدودان في القذف فمجان في فضل الشهادة الباطلة من كتاب  
الشهادة ولو قال الامام من قتل قتيلا فله بسلامه فقتل المسلم كافرا كان له سلبه والسلب دابة للمقتول  
وسرجهما وما عليها من اللات وثياب القتل وصلاته وما هو من مال في حقيقته او غلب وسط او  
واحدة وما عدا ذلك فيسبى سلبا كذلك كان مع غلامه على دابة اخرى فيسبى سلبا فمجان قبيل  
فصل في قسمة الغنائم بتجمل الكافر كفر فلو سلم على الذي بتجمل الكفر ولو قال المجوسي يا هذا  
بتجمل الكفر كذا في صلوة الظهيرة وفي الصلوة الكفر سبي عظيم فلا جعل المومن كافر حتى وجدت  
دواية انه لا يكفر لا يصح دوة السكران لان الردة بسبب النبي يوم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في  
البرازية كل كافر طاب فتوته مقبولة في الدنيا والاخرة الا جماعة الكافر سبب النبي يوم وسبب النبي  
واحدهما وبالسفر ولوامرة وبالدنفقة اذا اخذ قبل توبته كل مسلم اراد فانه يقتل اذا لم يتب  
الا امرأة ومن كان سلاما سبحانه والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت سلامه بشهادة رجل  
وامرأتين ومن ثبت سلامه برجلين ثم رجعا كما في شهادته القسمة حكم الردة وجوب يقتل ان  
لم يرجع وحط الرمال حلقا لكن اذا سلم لا يقتلها الا بالبحر كالكافر الا على الاسلام ويطلق ما  
رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يقره عنه بعد رده كما في شهادته ان القول اجنية فتوته



كان الكافر والاشقي

اخره مطلقا وبطلان وقف مطلقا واذا مات او قتل على رذلة لم بدفن في مقابر اهل الجنة  
وانما يلقى في حفرة كالحلقة المرتد اجمع كفر من الاصل الايمان تصديق محمد في جميع  
ما جاء به من الدين ضرورة الكفر تكذيب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في شئ مما جاء به من الدين  
ضرورة ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بخروج ما ادخله فيه ومنع ذكره عما في القلوب من  
الفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف كما يقتضيه خلاف مستنبط بين بعضها  
كفر وان فضل عليها فبفتح كذا في خلاصته وفي مناقب الكفر وكفى كفر اذا انكر خلاصتها او  
انقضها بحجة النبي ثم لها واذا اختلفت على الكفر منها لا يؤخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما  
يصير مرتدا بالكارها وجبالا قاربه او ذكراته تعالى او كلاهما وواحد من الانبياء بالاشهاد  
الشهي يقبل المرتد ولو كان سلافا لفضل كالصلوة بكانه وشهودنا سكت في التلبية  
الحارة الردة توبة فاذا شهدوا على مسلم بالردة فهو منك لا ينعرض له لا لتكذيب الشهود  
العدول بل لان الشك توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهاده  
بالردة من غير دليل فما فائدة قلت بثبوت ردته بالشهاده والحداد توبة فثبت الاحكام  
التي للمرتد ولو طاب به ضبط الاعمال وبطلان الوقف وبيوته الزوجية وقوله لا ينعرض له  
انما هو من قبل توبته في الدنيا اما من لا تقبل توبته فانه يقبل كالردة مستنبط ثم  
وسبب شقي من كما قدمناه كبناه من كتاب السير **فكره ولا يخفى** واذا قال الكافر  
اسلم على القرآن فلا باس بان يحمله ويفقيه في الدين لكن لا يمس المصحف وان غسل ثم لم يمسحه  
لا باس به حرمانه المصليين في اوابل التكاليف وتعلم علم الخو لمعوقه القبلة واوقات الطلوة  
لا باس به والمواد حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلنا با رجونا للظالمين الى  
جعلنا النجوم سببا لتنجيسهم اطلق اسم الشيطان على المجمع وسمى هذه بانه رجما  
من رجم بالغيب بوزنه قيل في فتح القدير في العالم من كتاب الكواكب انه رجل او هي بان يدفن كنه  
قال ابن معاذ لا يجوز ان يدفن كنهه الا ان يكون شاة لا يفهم منه احد شيئا وفيه مساد  
فيبقى ان يدفن فان كانه كتب الوسايل وفيها اسم الله تعالى وسبب غيرها صحتها وجب

ان لا يقرأ

وقف الله تعالى بالجامع الاورب

ان لا يقرأ الا صاحبها ان يحكي ما كان فيها من اسم الله تعالى ثم يحرقها او يلقيها في النار  
العلم وان دفنها في ارض طاهرة لا ينافيها احد كان ذلك حسا ولا اخبانا يحرق بالنار عالم  
منح ما كان فيها من اسم الله تعالى والانبياء والملائكة عليهم السلام وعن بعض العلماء واصل اولي  
ان يباع كنهه ما كان خارجا عن العلم ويوقف كنه العلم ففتش كنهه وكان فيها كتب الكلام  
فكنوا الى ابي القاسم الصفار ان كنه الكلام هل يكون من العلم حتى يوقف كنه العلم فاجاب  
ان كتب الكلام يباع لانه خارج من العلم ففتح في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا بغير محتاج  
معه درهم فاراد ان يوثق الصفراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فالملأه وافضل  
والآلاف لا تقا على نفسه فضل مائة فيما يبيع من كتاب لهبة قال علماؤنا بكونه سببا للحرة  
والالة للحرة لانه يؤدي الى الخلوة بالاجبية وانتهى عنه وتأويله مذكر في السوازل انها  
اذا اقرت نفسها من ذي خيال لا يكره وانما يكره اذا اخلها به ويدفعني بوزنه في الخطر والالامة  
وفي الفتوى قراءة القرآن في القبور عند ابي حنيفة يكره وعند محمد لا يكره قال الصدوق  
ومشايخنا اخذوا بقول محمد وحكي عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل البخاري  
ان قراءة القرآن على المقابر اذا اخلت ولم يكره لا يكره ولا بأس بها وانما يكره قراءة القرآن  
في المقبرة جردا فالما في فتنة فلا باس بها وان ختم وكان الفضة بوسحق كما ذكره في  
الشيخ الامام ابي بكر محمد بن ابراهيم انه قال لا باس بان يقرأ على المقابر سورة الملك سواء  
اخلت وجهر واما غيرها فانه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والخفية لان الاثر فيه  
ورد وحكي عن ابي بكر ابي سعيد انه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة الاخلاص  
قل هو الله احد سبع مرات فانه يلقى ان من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير معفورا  
يعفوره وان كان معفورا لا يعفوره هذا القاري وذهب ذوود من السبب من الخطير الهكاني  
في الوجع من انكره فية والاحسان مجلوس الحبيبة ثلثة ايام وخضه والترك احسن ويكره  
اتخاذ الضيافة ثلثة ايام واكلها لانها مسروقة للسورحات فاجلس وارده من فقر  
القرآن لا باس به وبه اخذ بعض المشايخ ولا باس بزيارتها بشرط ان لا يكادها ويكون الصالح



التلويح بها والكتابة عليها ولا يبنى عليها بيتا ولا يحصى ولا يطبق بالالوم وبكر اتخاذ  
 الطعام في اليوم الاول والثاني والثالث وبعد لا سبوع والاعاد ونقل الطعام الى القصر في  
 المذبح واخذ الدعوت بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقرا للضم والقراءة سورة الانعام  
 او لا خلاص فالحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل بكونه فزاده في الفصل  
 الحاس والعشر من كتاب الصلوة فلم لا يجوز مفاطعة سوق النخاسين ونحوه ولا كسبه  
 الوشقة بها ولا كسبه الشهادة فيه وفي استحلال ذلك خاطرة الكفرية في المنايل المنفردة من كتاب  
 الكراهية والاختار الفسح حرام فلا يجوز اعطاء الذبوف لدارين ولا بيع العروض الممنوعة  
 بل بيان الا في شراء الكبر من دار اطرب والثانية في اعطاء الجمل يجوز لاعطاء الذبوف  
 والستوة وهما في واقفان شحاحي من شراء الاسر الفتوى في حق الجمل بمنزلة الاخبة تاد  
 في حق العجزة كذا في قضاء الحائنة شها في الخطر والاباحة من قبل يد غيره فسق الا  
 اذا كان ذا علم وشرف كذا في مكفران الظهيرة ويدخل السلطان العادل والامير كس  
 ذي الشرف بكون معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجة الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره  
 للمرأة معاشرته كذا في نفقات الظهيرة خلفه في الوعد حرام كذا في الصحة البزيرة وفي القيمة  
 وعده ان ثابته فلم يابا ثم فلا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا على ما في كفالة البرارية  
 وفي بيع الوفاء كما ذكره الرنلعي استخدام اليتيم بلا احوه حرام ولو لا فيه ومعهمة الا لاقية  
 وفيما اذا ارسل المعتم لاحضار شريكه كما في القيمة بنسب طرية لا لرفع قتل او حكمة كما في  
 اخذ او علم غايته البيان ولا يجوز اخذ الصلوة الحرب عنده ما حرم على البالغ فعله حرم عليه  
 بولن الصغير ولا يجوز ان يسقيه عمرا ولا ان يلبسه خيرا ولا ان يخطب يده بخاء او حلية ولا  
 اجلا من الصغر لمعايط اولول مستقللا وسد بوا الحولة بالاجنية حرام الا لملذذة مذبونة  
 هربت ودخلت حرمة وفيما اذا كانت محورا اسوها وفيما اذا كان بينهما خاتل في  
 بيت الحولة باطرم مباخنة الا للاخت من التضاع والهرارة الثانية من مات على الكفر  
 الشيخ لعنه الله والذى رسول صلى الله عليه وسلم لبثت ان الله تعالى اجباها له حتى اخابه

كذا في مناقشة

مناقشة الكورى استماع القرآن الوبر من قبرانه كذا في منظومة ابن وهب السبا في كتاب الخط  
 والاباحة والكسوة بقدر ما يستر عورته ونواى مائة ويدفع عنه كثر والرد فرض سنن  
 العورة واخذ الذبقة مستحب وبسبب ان الجبل للتزيين والتجمل مباح وللتكبر والاشهر  
 والبظر مكروه وسحب لبس الثياب البيض وبكر لبس الثوب الماخر والعصفر والسنة في لبس  
 السماعة اخذ ذنب السماعة بين المكشوف الى وسط الظهر وقبل مقدار بشرة وقبل  
 الى موضع الجوس وجنر قبل بايعرفة الكلام من كتاب الكسب **كتاب النكاح** رجل تزوج  
 امرأة على ان طالق او على ان امرها في الطلاق بعد ذكر محمد في الجامع الصغيرة يجوز النكاح  
 والطلاق باطل ولا يكون الامر سبدا وذكر في الفتاوى عن الحسن ابن زياد واذا تزوج  
 امرأة على ان طالق الى عشرة ايام او على ان يكون الامر سبدا بعد عشرة ايام ان النكاح  
 جائز والطلاق باطل ولا يمكن امرها وقال الفقيه ابو الليث هذا اذا بدأ الزوج فقال  
 تزوجت على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على انك طالق  
 او على ان يكون الامر سبدا اطلق نفسه كما شئت فقال الرجل قبلت جازا النكاح ويقع  
 الطلاق ويكون الامر سبدا لان البداية اذا كانت من الزوج كان الطلاق والنقض  
 قبل النكاح فلا يصح اما اذا كانت البداية من قبل المرأة يصح النكاح والنقض  
 الزوج كما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب بتضمين اعادة ما في السؤال فصار كما قال  
 قبلت على انك طالق او على ان يكون الامر سبدا فيصير مقوضا بعد النكاح فبسيان في فصل  
 النكاح على الشرط وفي السراجية اذا ادعى على منكوحة الخبر كاحاقاه بشرط حضرة الزوج  
 وكذا عند اقامة البينة ما كان فيه في العاشر من الدعوى واذا ادعت امرأة على رجل النكاح  
 فاقامت البينة يقضى لها ولا يفسد النكاح بخبرة فبسيان في فصل دعوى النكاح من كتاب  
 الدعوى المطلقة الثلث اذا انت الزوج الاول وقامت تزوجت بزوج اخر ودخل بي وطلقتني  
 وانقضت عدتي ان كانت شقة او وقع عند الاول انها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقضي فيها  
 العدتان وذلك لبقاء اثرهما عند انحلال الزوج الاول ان تزوجها وان كان بعد مدة لا تنقضي



فيها العتدان لا يخل وكذا الوافرة المرأة بذلك وانك المزوج الثاني بكل كاحها الاول ولو قصر الزوج  
 بذلك وانك المرأة دخول الثاني لا يخل للاول وان كان الاول تزوجها بعد عدة ولم تغل المرأة  
 شيئا ثم قالت تزوجتني وكنت في عدة الثاني او قالت كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل به فالاول  
 ان كانت طاهرة بشرط كل الاول لا يقبل قولها ولا الاول ان سكتها وان كانت جاهلة قبل قولها  
 فالحج ان في فصل المرأة الزوجين بالحرمة في كمال النكاح منى النكاح في النكاح بل في النكاح فعلا لا قول  
 لقول قبل الاجازة نفقة لا تنقص ولو زوجه اخبرها قبل الاجازة كان نفقا للنكاح الاول وعن  
 حج ان الثاني يتوقف ولا يكون فسخ الاول منى زوجه طاهرة ونسخت المرأة النكاح قبل اجازة الزوج  
 ينفسخ من وكله بشروطها اياه فزوجه بالوكيل بلا اذنها بالادوية او حيا او حيا بالغة فقبل ان  
 تنفسخ المرأة نفق الموكل النكاح صح نفقه وكذا لو نفقه الموكل صح نفقه ايضا لقائه مقام موكله والموكل  
 او احد العاقلين لو فسح البيع الموقوف صح فسحه فلو لم يفسح في البيع والعبرة ولو وكلت رجلا بشروطها  
 فزوجه بالوكيل لا يخل لانها نفقة مزوجا لا نفقة مزوجا او زوجه او زوجه بالوكيل وكذا في النكاح  
 رجل وكل رجلا بشروطها نفقة فزوجه بالوكيل صح نكاح الموكل بخلاف الموكل بشروطها نفقة  
 اذا اشترى بفسح صح ولا يكون مشتركا بالنفس لان الموكل بالشرع مع الموكل بشرطه البايع  
 مع المشتري كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل لان ملكه لم يمتدحها يقبل الاستقبال عند الخبر  
 وهذا المعنى لا يمكن حقيقته في الموكل بالنكاح لانه رسول ومخير والرسول ملك الشراء لنفسه فلو  
 ان الموكل قام المرأة سررا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجه بالوكيل جاز تزوجها  
 اياه فالحج ان في فصل الوكالة من النكاح وان تزوجت بشروطها لانه منها ولو تزوج امرأة شهادة  
 ابنه مع غيرها او شهادة ابنها مع غيره يجوز وان تزوج شهادة ابنه منها يجوز في ظاهر الرواية  
 والمرأة اذا كانت متنفقة فقال الرجل تزوجت هذه فقالت امرأة زوجت نفسي من شيخ كسود  
 جاز لانها معلومة بالاشارة ويجوز للشهود ان يكسوها وجرها وبطرقها اختطاطا لاداء  
 الشهادة عند الحاجة فحان التوازل في النكاح من تزوج امرأة بنية ان يطلقها او امضى سنة  
 لا يكون مئة او لا عشرة بحكم البينة بلا لفظ نوازيه في اويل نوع فيما ينهل بالبيع المفسد من كتاب

من البيع طر من لسطه هل ينقض عقد لفظ الاعطاء واختلاف المشايخ فلا بد من زيادة قوله  
 بترني عند لفظ الاعطاء ليصير متفقا عليه ولو قال بترني وادى ففسخ منى ما جعله بغيرها ما  
 وبعضهم اقال من النسخة ومعنى الامر ارجع في العرف قلت فهذا يدل على ان بغيرها ما لا ينقض  
 وفي سطر قال له هل اعطيتها فقال اعطيت فان كان المجلس للوعود فوعد وان كان للعقد للنكاح ففسخ  
 شرح القدوري في الهدى في اويل النكاح والابا من الخطبة للمعدة عن الوفاة بطريق الترخيص  
 ويكره بالبيع في نكاح شرح الطحاوي في صفة السادس من كتاب الكراهية وفي الظهيرة اعلم ان  
 الاجازة لم يخل الموقوف دون النكاح والعقد لا يتوقف على الاجازة اذ كان لا يجرى زمان وجوده واما  
 اذ لم يكن فلا يتوقف بل يطل وهو بمنزلة مال الزوج المحاسب عليه فزوجه بغيره فاجاز العقد ثم جبر لانه  
 لم يكن له جبر وقت المباشرة تالاجان في الاكسمة التي يتوقف على الاجازة في النكاح **الفاسد** نكاح  
 المحارم فاسدا ما بطل قبل بطل وسقوط العقد شبهة بغيره وقيل فاسد وسقوط العقد شبهة العقد  
 الا دخول في نكاح بلا شهود وجوب عدة لانه مختلف في صحة فان شرط للنكاح الاعلان لا الاشهاد وكل  
 نكاح هذا وصفه فالدخول فيه يوجب عدة وعدة الوفاة لا يجب في النكاح المفسد بوازيه من الناس  
 عشر من كتاب النكاح وفي تحريم القدوري عدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة تنقض عدة  
 الوفاة في النكاح الفاسد تنقض ايضا ولا تنقض في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح المفسد  
 هذا في الفتاوى الصغرى خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الطلاق ولو تزوجها في مرضه فزوجهما  
 وقبعتها اكثر من الثلث ففكاحا فاسد عند أبي حنيفة لانها مكاتبه ففسخها للموت في ميسري  
 فيما زاد من قيمتها على مهر المثل والثلث اى سقط من قيمتها مهر مثلها وثلث المال اذ لها المهر المثل  
 في العقد الفاسد فعليها السعاية في النكاح فيما بقي من قيمتها لانه وصية وهي معبرة من الثلث ولا ميراث  
 لها بها النكاح لانها حرة عندها وتأخذ مهر المثل لا الديادة لانها وصية وهي وارثة فلا وصية  
 لها ويسعى في كل قيمتها اذ لا وصية للورثة وهي توفى وتقع المقاصة بقدر المهر والارث اى  
 يوضع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها مقاصة ويستحق الباقي من التبريل شرح الاثر ان قبل فصل  
 الوصية للاقارب والجيران اذا وقع النكاح فاسدا او فرقوا العاقل بين الزوج والمرأة فان لم يكن



دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وان كان قد دخل بها فلها اقل مما سمي لها ومن مهرها ان كان  
 ثمة سمي وان لم يكن ثمة سمي فلها مهر المسئل بالما بلغ وتجب العدة فتعتبر العدة من حين التصرف  
 بينهما عند علماني السلسلة ولكل واحد من الزوجين في هذا النكاح بغير محض من صاحبه عند بعض  
 المشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها فلذلك الحراس لا يدخل بها فليس لواحد منهما حق الفسخ  
 بغير محض من صاحبه قبل القبض وليس له ذلك بعد القبض رخصة في الفصل العشر من كتاب  
 النكاح ووجه بطلان قوله فقال هو ينفق او ما ركز لانه قبل هو ليس باجارة وقيل  
 وهو اجارة وقيل به يأخذ في الرابع والعشرين من الفصول وفي الفتاوى المحلاة  
 ولو خرج لعدة فولدت لاهل من مكنة اشهر فادعاه ضد النكاح ودعوه المالك ولو جارية اولى  
 من دعوه الاب وان كانت مشتركة وادعياه معا فالاب اولى كما جاز في السامع العشر من كتاب  
 الدعوى رجل غاب عن امرأته وهي بكر او شبقته وحبت بزوج آخر فولدت لكل سنة ولدا قال  
 ابو حنيفة الاولاد الاول وعندنا رجوع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول وانما هو الثاني وفيه  
 الفتوى فاختار في فصل مسائل النسب كتاب النكاح ملخصا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت  
 وتزوجت بزوج آخر فولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول خيا كان ابو حنيفة يقول الاولاد  
 الاول ثم رجوع وقال الولد الثاني رجل طلق امرأته بأتينا او حضا فتزوجت في العدة ثم  
 ولدت لستين من طلاق الاول ولستة اشهر وكثير من نكاح الثاني قال ابو يوسف الولد  
 الاول بخلاف ما تقدم قال لانما لو جعلناه الثاني لحكمنا بقضاء العدة عن الزوج الاول  
 فلا حكم غير ذلك ام ولد اعتقها مولاه او مات ولم يترها لستة فحازت مولد لستين من حين  
 ما نكحها او اعتق ولستة اشهر منذ تزوجت فادعياه جميعا فان الولد للزوج في قولهم كان  
 العدة التي كانت بخلاف ام ولد تزوجت بغيره من المولى فولدت لستة اشهر ونساء عند من وقت  
 النكاح فادعاه المولى والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا ولو طلقها طلاقا رجعيا  
 فتزوجت رجلا في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فحازت مولد لستين وشر من طلاق الاول ولستة  
 اشهر فصاعدا من طلاق الثاني فان الولد يكون للثاني لانما لو جعلناه الاول لحكمنا بالرجعة والصحي

في الفصل الرابع

في الفصل الرابع مهرات اذ امك اختين كان له ان يستمتع بهما ما شاء فاذا استمتع  
 باحدهما ليس له ان يستمتع بالآخرى بعد ذلك ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى اخرها كما قاله  
 ان يطهرها الاول وليس له ان يطهر الاخرى بعد ذلك عالم يحرم فروع الاول على نفسه  
 ويحرم بها اباها وتزوج وبالاخراج عن ملكه اما باعناق او بهيمة او بصدقة او بكنانة  
 وروى عن ابي يوسف انه قال بالكنانة لا تحل له فروع الاخرى مضمرة في الطرقات في المعنى  
 الشهوة من احد الجانبين تكفي في فصل المسلمات حصة المصاهرة بجميع الفتاوى قبل فصل  
 النكاح الزوج الثالث اركانها على الدائم وانزلها وبشرها ثوب تحجب لانتها حرمة وطهر الشهوة  
 الا يشترط ان يواقعها ويحل قبلها لغيرها واما حر كلاله والاشترار ليس بشرط في الاصح والدوام  
 على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس على نفسه بشهوة اخت الامام  
 البزدي ان يعقل واختار الامام الفقيه عدم القبول برأيه في حصة المصاهرة ونقض حرمة المصاهرة  
 بالوطئ على الشهوة وبالزنا حتى لو وطئ امرأة مجنونة بغير محرم عليها وباشترائها وتحريم الموطوءة  
 على اصول الواطئ وفروعه ولا تحرم اصولها وفروعها على ابن الواطئ وابنه ثم خط السرحي في  
 المهرات ورجع تجسيس خواهر زاده ولا يحرم على ولد الواطئ ولا على ابنة ولد الموطوءة ولا امها بها  
 وتحريم خليله الاصح نسبها وسبها وذكر في الذخيرة اصلا مضبوطا وتحريم الموطوءة على  
 اصول الواطئ وفروعه وتحريم على الواطئ اصولها وفروعها وكذلك النظر الى داخل الفرج  
 بشهوة والمس بشهوة تارة جانبية في الفصل السابع من كتاب النكاح وحرم زوجة اصله  
 من امرأة الاب واجده وان علا وزوجته فروع من امراء الابن وابن الولد وان سقط  
 وفي الطلاق دهر الى ان كليهما محترمان بنفس العقد وذا بلا خلاف كما في النظم تهستان  
 في النكاح والنكاح انما سدا لوجوب حصة المصاهرة بلا مس بخلاف الصحيح حيث ثبت حرمة  
 حجر العقد ثوابه قبل الفصل الرابع من كتاب النكاح وفي تجسيسها امرى اذا اشترى جارية  
 من غير ان يسهل له وطئها حتى يعلم ان اباه قد وطئها وان كان ابوه قد ابواها بيتا لا يطهرها  
 تارة جانبية في الفصل السابع من كتاب النكاح وفي اقرار الاصل في بالافرا بالنكاح بطريق



الاشارة اذا ماتت امرأة الرجل وتزوج باخترها بعد يوم جاز وكذا لو كان له اربع نسوة مات  
 احداهن فتزوج بالحرة بعد يوم جاز وفي فتاوى الامام نسف رجل ولحق اختها له لا حرم عليه  
 امراته ولو تزوج امرأة في عدة اختها من طلاق يمين او ثلث لا يجوز له ان يدخل بها عند الحيض  
 خلاصه الفصل الثاني من كتاب النكاح خلاصته انما هو ان تزوج باخترها حتى تنقضي  
 عدتها عند الحصة وقال لا يجوز زيل في الحرام مطلقا الثلث لا تحل لزوجها الاول لا النكاح  
 ولا يملكه يمين حتى تزوج بآخر ويدخل بها الثاني سواء كان الزوج الثاني باغا او غير باغ تجوزا او غير  
 تجوزا اذا كان كجامع مثله وفي فتاوى نسف لا سلام انه مقدر بعد سنين واذا التقي اختا كان وفوارث  
 الحصة حلت للاول اذا ماتت من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلاها او مات عنها زوجها  
 لا تحل على الاول ولو وطئها الثاني وهي حايض وانفاد او هو صائم او هي حايض فانها تحل للاول  
 والثاني في فعله عاصي ولو تزوجها الثاني نكاحا فاسدا ودخل بها او لم يدخل فانها تحل للزوج  
 الاول في التحل شرح الطحاوي وفيه ايضا لو كان المزوج الثاني خصباً فانها تحل للاول اذا كان كجامع  
 مثله خلاصه حرمه التحل في الفصل التاسع من كتاب الطلاق قبل لرجل ما فعلت بام امرته وقال  
 جامعها شئت الحرة ولا يصدق ان قال له كرت وان كافوا اها زليين والاحرار يسير طرط الاقرار  
 بحرمه المصاهرة خلاصه فيما شئت به المصاهرة وبالعقد ختم زوجة لاب لانه وكذا العكس بالاجماع قالوا امر  
 وجهاته استعملت بيت علي سليمان الاول ان المرأة بعد عقد الرجل عليها قبل الدخول حرم على اولاده  
 او نسله ويدخل فيه الولد نسباً ورضاعاً الثانية عكس هذه وهي انه لا يجوز العقد حرم على ابية وان علوا  
 ويدخل فيها فرع لطيف وتقع مغلطة صورة طلق زوجة طلقين ولها منه لبن فاعتدت  
 ثم تزوجت بصغير فارصفت حرمته عليه ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم طلقها قبل نفوذ  
 الاول بواحدة ام ثلث فماذا الاجاب بما ذكرنا خطأ والصواب انها لا تقود اليه ابدا لانها حرامت  
 قبل ان يهرم الوضاع ان الشبهة في النكاح نظر الى فرع حرمه كجامع مثله او على العكس ثبت حرمه  
 المصاهرة صبي مثله امرأة بشهوة فان كان ابن عيسى بنين لم يكن مشترى للنساء فلا يثبت حرمه  
 المصاهرة وقال ابن سبويه شئت او سبغت حرمه المصاهرة صبي قبله امرأة ابية او على العكس بشهوة

قال رابن

قال رابن دواته منصوصه عن الفقهاء جعفر بن كان الصبي فعل الجماع شئت حرمه المرأة  
 والا فلا وكذا ثبت للمرأة الصغيرة قبلت زوجا بها بشهوة او على العكس ان كانت بنت حرم  
 سنين لا يثبت حرمه المصاهرة وفي بنت التسع ثبت المصاهرة وكذا في بنت السبع اذا كانت  
 مشتهرة والا فلا ادخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من اهل الجماع شئت قبل الحيض ام  
 امره بشهوة او لسكران بنته حرم وبكره المصاهرة لا يرفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج  
 بزوجه اخرى عند الحائض والوطئ فيها لا يكون زنا فيه فباب حرمه المصاهرة ذكر محمد في نكاح الاصل  
 ان النكاح لا يرتفع بحرمه المصاهرة والوضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفرق بطلب  
 عليه الحد اشبه عليه او لم يثبت عليه ذنبه البرهانية في التاسع عشر من كتاب النكاح المحار في حد  
 المشتهرة ان يكون بنت سبع وقال صاحب المحط ولا نفق في بنت سبع او ثمان بالحرمة الا اذا بلغ اسن  
 وكل انها عيلة ويحتمل في معنى بالحرمة بترابيه قبل الفصل الرابع من كتاب النكاح **كتاب النكاح**  
 ام ولد تزوجت بخبر اذن مولاي ثم اغتفها مولاي او مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العقد  
 لم يجر حرمه النكاح وان دخل بها جاز خلاصه في فصل نكاح العبد والامه ولو رأت في نكاح  
 فسكت ولم ينه لا يصح ذناله في النكاح كنها في عدة الثانية عشر كعبد بلا اذن فسكت نفذ  
 النكاح وكذا لو باعها وازا المشتري كذا في السهاية وكذا الامه اذا زوجت نفسها بلا اذن مولايها  
 ثم عتقت نفذ نكاحها لانها من اهل العادة واستماع النفوذ حتى الموت وقد زال بلا خيار لها لان  
 النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليها ملك ولم يوجد سبب الجوار فلا يثبت كمالا تزوجت  
 بعد العتق در غرضه نكاح الرقيق والكاظم المفور وانما يكون ولده هو اذا تزوجها على انما حرة  
 اما اذا اخبرت حج او غيره حايضا بغيرها فزوجها فولدت منه فولي ولدها لها لان ولد الامه  
 رقيق الا ان يشك في العتق من دعوى القانده وفي المحيط زوج احد الشركى كجارة المستركة  
 بدون رضا صاحبه ودخل بها الزوج ثم رد الآخر النكاح بطل من الاول من نفسه والمثل  
 من نصف المستحى لانه راضى بالجمعي ورضاه معتبر في حقه والآخر نصف من المثل بالغ ما بلغ لانه  
 لم يرض بطلان شيء من حقه وان لم يدخل بها الزوج حتى رد الآخر النكاح فلما هو لواحد



منها خلاها الزوج اولم يخل بها وهذا الآن الحلو انما تعبر في النكاح الصحيح وهذا النكاح  
لم يصح مهران في النكاح وما يجب للاحقة والمقدرة وام لو لم يكن المهر نكاح او بدخول عن شبهة  
يكون للمهر ومن الحاشية ومعرفة البعض يكون بها لا للمهر اذا وجب المهر على العبد نكاح بادن  
الولي بباغ فيه وما يجب على المكاتب والمدبرين في ذلك وما يجب على العبد غير ذلك لولي من  
ذلك بواحدة بعد العتق فليست في النكاح انما ليك ذلك قال تروى عن هذه المعروفة قال محمد  
لا يكون ذلك اقرا بالعق والنعى والنكاح **باب في نكاح المهر** ولا يصح تزوج الصاهر  
مطلقا مسلمة ولو وقع ثمة فهو قبيح ايضا ان كانت عاتمة كانه والساعي بها بينهما ايضا امرأة  
او جلا ولا يصح باقضا لغيره ان كان ذميا فلا يقتل خلافا لما كان ابن الهمام في نكاح اهل  
الكفر وكبره لم يمتد ان تزوج كتابية في دار الحرب ولا ما بين له **باب في نكاح اهل الكتاب**  
منهم وذلك منقول عن علي رضي الله عنه ثم كراهة هذا النكاح بمعنى كراهة التوطع فيهم او كراهة  
ان يجعله مثل في دار الحرب او حافيه من غير رضاه لولد لوق اذا سبب الولد في بطنه وذلك لا يوجد  
في الزناح من المبسوط للشرعي في باب نكاح اهل الحرب من كتاب السير للمنفعة اذا زوجت نفسها  
وجلا لم يكن لوليها حق الفسخ الا ان يكون امرا ظاهرا بان تزوجت بنت ملكهم او قهرهم نفسها  
كتابا او ذميا منهم او نفقت مهرها نقصانا فاحشا كان لا وليا لها ان يطالبوه  
بالتبليغ الى اتمام مهر المثل وبالفسخ فليست في الكفاءة **باب في نكاح رجل وكل جلا بان يزوج**  
فلانة بالثمن فزوجها بالغين ولم يعلم حتى دخل بها ان اجاز يجلي المستمي وان رده يجب الاقل  
من المستمي ومن مهر المثل حصة في الوكالة بالنكاح من كتاب النكاح وان اختلفا في حال النكاح في  
قدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق او بعده حكم مهر المثل من كان من جهته كان المهر لغيره  
وان لم يكن من جهته واحدا كان من الزوجين كالألفا وعليه مهر المثل هذا قول ابي حنيفة  
ومحمد علي تحرير الراردي وعليه تحرير المهر في النكاح في الفصول كلها وحكم مهر المثل ان الهام  
في المهر اذا اراد الرقل ان يذهب بأمره الى بلدة اخرى بان كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك  
لانها مواضعا على الافتتاح وان امتناع في تلك البلدة مودرا في قسها من الطلاق فلا عتق لها عاتية

افق لانه

زوج لانه البالغ بغير اذن ومن المهر فاجاز النكاح لا يكون اجازة للنكاح وبه اجازة للنكاح  
قبيحة في باب نكاح الفقير في غير عقد وري واد اعلى المولى المهر فمأنة والمهر المجرة في مطالبة  
المهر من زوجها او وليها وفي باب العتق من النكاح مخرج الطحاوي الا ان اذا زوج الصغير امرأة  
ان تطالب المهر من الزوج فمؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يصح له الاب باللفظ صحى الجلا  
الوكيل اذا زوج فله المهر المجرة ان تطالب الوكيل بالمهر من مال من يضمن وان أدى الاب من مال نفسه  
ان شهد وقت الاداء دفع المهر على ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد القاضى يرجع  
لانه أدى شيئا معا لغيره حال فصار كسائر الدون وفي كذا في لا يرجع لقادى الناس  
رايت في بعض المواضع التي اذا زوج امرأة اليتم فالولي يطالب المهر من مال من يضمن ولو لم يشهد القاضى  
وان ادعى من مال نفسه يرجع من مال اليتم والاب لو زوج امرأة لابنه الكبير ومن المهر فان  
كان بامر رجوع عليه بغيره اذا كان النكاح بامر لا يرجع والامر بالنكاح لا يكون امرا بالنكاح  
والامر بالخلع يكون امرا بالنكاح احكام الصغار للاسرة وشيخ في مسائل النكاح وفي نكاح الوفا  
المهر لانه من اصل الالتزام وقد اضاف الى ما يقبله من المهر بانه في النكاح واما في مرض الموت  
فلانة بشرع او لولده في مرض الموت وكذلك كل دين يضمنه عن وارثه كما في الذبحة واما اذا  
لم يكن وارثا له فالنكاح في مرض الموت من الثلث كما تراه جوابه في ضمان الاجنبى واستيف المهر  
بغير الزمان انه لو لم يصح له المهر لابنه الصغير لا يطالب به ولو كان عاقدا لانه لو تزوجت النكاح  
لم تكن النكاح عاقدة وتكافى المهر في لانه الصغير لا يثبت المهر في ذمة الاب بل يثبت  
في ذمة الابن عندنا سواء كان الابن موسرا او معسرا وذكره في المخطوبة ومهرها مفعلا بان  
النكاح لا ينفك عن تزوج المال انما ينفك عن ابقاء المهر في حال فله من ضرورة الاقدام على  
تزوج النكاح المهر عنه وهذا هو المخطول عليه كما في فتح القدير وم المدفع ما في شرح الطحاوي  
من ان المهر مطالبة الجاهل لمهرها من اول يضمن المهر المهر في باب المهر موعود الفقيه  
الليثية والفقهاء يجب كلا المهرين وذكر القاضى انه لا يجب المهر الا اذا قصد المهر بانه على الاول  
والزيادة جارية عندنا حال قيام العقد فهو ان جرد النكاح للاختصاص لا يمنع الزيادة بلا نزاع



لان الغرض من الاول والآخر عقد الثاني لم يثبت فلهذا ثبت ما في ضمنه كذا في مذهب الصاوي  
 في المهر في جدد للخلال نحاجها بمهر بلوم ان جدد لا لاجل الزيادة لا اجتنابا فيه في باب الزيادة  
 في المهر من مرفوعة زوجت نفسها باقل من مهر مشدتها ثم طلقها لاولا وان سلبوا المهر  
 مسئلتها فيه في باب المهر قال الخافض الصبيح بانك انما تطلق حتى لا يقع في قبض المهر احداث  
 لقام السبب هو البكارة وتكمل المهر وجوبه لانه بها عرف ايضا الا ترى انها لم تقم مقام الدخول في حق  
 العيدين وفي حق وقوع الطلاق بعد ما جعلا حتى لو طلقها بعد طلاقها لكانت حرة في العدة وذكر  
 هذا في دليل القاضى في باب المهر بالمر فاعده في النكاح زوجتها ثم باعها وقبض مهرها من الزوج  
 فبطلت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم تكن المبت ذكرا لمرأة الزوج بدفعها الى الام  
 ولو لم تكن وصية فبطلت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام او ليس لها التصرف في مالها ودفعه  
 اليها لا دفعه الى اجنبى وكذا الخواص في ما سوى ذلك والاب والقاضى لانهم لا يملك التصرف في مال  
 الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا حكمه الولاية او الوكالة في الفصل العشر من المذهب  
 رجل قبض مهرها قبل ان يزوجها ثم ادعى له رد على الزوج وصدة الزوج وكذا ثبت قالوا ان كانت بكرا لا تصدق  
 الابن الا بميتة لانه يملك قبض مهرها فيكون فادى الزوج بقبضه لا يملك المهر عليه وان كانت شابة فالقول  
 قول الاب زوج ابنته الصغيرة فادركت ودخل بها الزوج وطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج  
 دفعت الخا بلك حال مفك وصدة الاب لا يصح اقرار الاب عليها ولها ان تاخذ المهر من زوجها ولا يرجع  
 الزوج نهك على الاب لان الزوج اقر بقبض الاب في وقت كان للاب ولانه القضى فلا يرجع  
 عليه كما لو قبض الزوج اذا اقر بقبض الزوج وصدة الزوج وكذا الطالب حوائثه المقتضى في  
 حسب المهر ونفسها بالمهر وذكر حسن ابن زياد عن ابن حنيفة في كتاب الاختلاف بالمهر اذا تزوج  
 امرأة على عبد وهي لا تعلم حاله ما اذا هو حر فلها قيمته وان كانت تعلم انه حر فلها مهرها وان كان  
 متبرعا او مكاتب او ام ولد وهي تعلم ذلك ولم تعلم او كان سكرانا وقت العقد فلها قيمته تارة راجية  
 في الفصل السابع عشر من كتاب النكاح في تزوج في البلد ثم اخرجها الى الرستاق فاب ذكرا فلها  
 ذلك اذا اجسنت نفسها بالصداق والا فلا في تزوج ببلدة في بلد فولدت منه ثم اراد ان يخرجها

الى الرستاق

الموصاف فلها الاباء وهو اخرجها ثم ابنت فلها ذلك ان يخرجها الى الرستاق ان كانت الرستاق  
 قريبا قيل لما القريب قال ما دون الحرم هو الصواب لقول القاضى في كتاب النكاح وفي القاضى الصغير  
 اذا اراد الدخول بالصغيرة ان كانت بنت خمس سنين لا يدخل وان كانت تسع سنين يدخل بها  
 في الست والسبع والثمان ان كانت بنته سبعة سنين لا يدخل بها وان كانت مراهقة لا ولائها  
 المصلحة على انه لا عبدة للنس واما العدة للطاقة وكذلك في ختنان البنت حتى لا يحد في كتاب النكاح  
 لا يجزى الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجزى الزوج على ان ينفق على الزوج فان دفع الزوجها لم يملك الزوجان وانكر  
 الاب فالقاضي يبرها بالنساء ولا يجرى السن نوازيه في المهر طلب الزوج الصغيرة من المولى تسليمها اليه ليلجأ اليه  
 مهرا لا يتحلل النكاح ورضي الاب لتسليم وابنت الام فالعبرة رضا الاب لا اباء الام لان الولاية له وان ابنت الاب  
 لا يجزى وفي تجسيم كبر تزوج بنت سبع وحاف لام انها ان سلمها اليه فصدقا ونصرت لها صحتها الى انفسها  
 وتبرئها الى ان تتحلل النكاح دفعا للفرع عن الصغيرة من المهر في المهر ذهب الصغيرة الى بنت الزوج قبل قبض  
 الصداق فليجى هو الحق باسما كما المنع من الزوج حتى تاخذ كل المهر غير الاب واخذت الصغرة قبل قبض  
 كل المهر فاستلم فادى عرفا تسليم كل المهر لا يلزم لانه يكون موقفا عرفا والاب اذا سلمها قبل قبض المهر  
 يملك المهر واذا خلا فادى استلم الجميع قبل قبض النكاح حيث لا يملك المهر وادى والاب اذا سلمها كانه صدق  
 الصغيرة وان لم يكن للزوج الاستمتاع بها لانه يجب الخلق والنفقة لا يجب قبل ان يصير خلا لكانت شابة نوازيه  
 في نكاح الصغار وفي القاضى الصغير رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة  
 ثم طلقها قبل ان يدخل بها يجب عليه المهر الكامل وعليها عدة مستقلة وعند محمد نصف مهر وعليها بقية العدة  
 وهي سلة القدرى وعند زفر عليه نصف المهر ولا تنقض عليها من العدة بناء على انه الدخول في النكاح الاول  
 دخول في النكاح الثاني عند خلا فادى خلا في الفصل الثامن من الطلاق وفي الزيادة اشترت زوجها  
 لم يبق النكاح وبسقط المهر كونه واثن عدا ثم اشترته او المولى لا يستوجب عليه دين ابتداء وبقاء  
 لثان في مهره في الدار في شرح قوله ولا يزوج المولى امته ولا المرأة عبدا في فصل الطرقات من كتاب النكاح  
 تزوجها على انها بكرا فادى لميتة كذلك يجب كل المهر خلا لامر على القلاء باقى زانك بوثنة وان تزوجها  
 بازيد من مهر مثلها على انها بكرا فادى غير كبر لاجل الزيادة والتوقيت وانفقت على نوازيه في النكاح عشر من



النكاح تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجد غير بكر فالمرء واجب عليه بكائها لأن النكاح لا ينصرف  
بالنكاح جميع الفتاوى اختلاف على الواقعان المصدر المسمى بالمرء وهو مثل المأنة على قدر الرغبة فيها وعن  
الأوزاعي عن ثعلبة بن جهم بن جهم أنها من أهل الموصل نقل عن الملقط المسمى بالمرء وهو مثل المأنة على قدر الرغبة فيها وعن  
الزواج أقرب بين بدعي الشهودان لها عليه كذا وكذا من المهر تكلموا فيه ذلك قال الفقهاء بالبدعي في الزواج  
إذا قبلت وتقبل على أنه زاد في مهرها والزيادة في المهر بعد حجة المهر جائزة لكن لا تدر من القول لأن  
الزيادة في المهر لا يصح من غير قول المرأة فتحتاج في المهر على تزوج امرأة على عشرة داهم وثوب ولم يصف  
المهر بكان لها عشرة داهم وتوطئها قبل الدخول بها كان لها خمسة داهم إلا أن يكون مقبلاً أكثر فيكون  
لها ذلك فتحتاج في المهر على رجل زوج ابنته من رجل على أن يبرأ الزوج الأصغر وأبنته الذي عليه أو زوجت الابنة  
نفسها على أن يبرأ الزوج الأكبر من دينه وهو مهرها فإبرة جائزة ولها مهر مثلها وكذا لو قال على أن يبرأ  
وذلك مهرى مما لم يورث في المهر ومهر مثلها من قوم أبيها وقت العقد سناً وحالاً وعقلاً  
ودنياً وهدوا وعصاً وبخارة وشيئة فإن لم يوجد منهم شيء إلا ما جليل من مهراتها وحالها إلا إذا كانت  
من قوم أبيها وقاية المهر وفي المنقح يشترط أن يكون ثوباً من المثل رجلين أو رجل وأمرأتين ويشترط الخط  
الشهادة فإن لم يوجد على ذلك فهو عدول فالقول قول الزوج مع عينة كذا في عناية الألباء ببيان الرواية  
شرح الوقاية ولو تزوج امرأة على أنها بكر المهر لا يبرأ الف درهم كان لها مهر المثل وحسب ما يبرأها  
أولم يبرأ فإن وجب كالأل لا يبرأ في الغيبة ولو تزوج امرأة على أنها بكر لا يبرأ عنها الف درهم  
فالألف مهرها فإن طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الألف إلى الأب برجع عليها بنصف الألف  
وهي الواجب فتحتاج في المهر ما من عن زوجة فتدفع المهر على عشرة أن ادعت قدر مهر المثل وأقر المورثة  
بذلك وكفى النكاح شهداً ولا حاجة إلى الأثبات وإن كان في المورثة أولاداً وصغار ولها أن تأخذ قدر  
مهر مثلها من التركة وإن ادعت المورثة أباها أو أمها فلا بد من ابنته مهرهم وعليها الدين أو ما يستبان  
النساء والتمسكاً هو المختار في حق الدين وقال الفقهاء إن كان الزوج ينفق بها يبيع قدر ما جرت العادة فيجب  
والقول المورثة قبلان النكاح وإن كان شاهد على المهر لكون العرف شاهد على قبضه فيعمل بهما  
إذا صرحت بعد قبض شيء فالقول لها لأن النكاح حكم الوجوب والموت والدخول حكماً لا في التقر والبناء

بها غير حكم

بها غير حكم في القبض لأن القبض قد يختلف عند فسخ الحكم باعتقاد الناس وفيه نظر فقهاء وغيره في المفتي  
تزوجها عند شهادتين على مقدار ومقت سنون ولدت أولاداً ثم مات الزوج وطقت من الشهر ما أدار  
النهاية على ذلك المقدار المستحق عدم إذا كانت لها لاقته في سعة طاعة أو نكاحاً بالبراء أو الخط  
وبدعي بها لا لأنه ثم دفع ما في جواب كتابها هو الحكم في سائر الدروع وعليه الفتوى فمن هذا يعلم  
الحكم في المسئلة الأولى لأن قبض العوض جعل وكذا الأبراء فلا تخرج عن تلك المواضع في النكاح فمهر  
من كتاب النكاح تزوجها بمهر سراني وعليه ما كثر أن نواضعاً بين في السر وتقاد في العلانية بأكثر  
فالعلانية الآن يكون المهر سراني وعليه أن المهر السر والعلانية سبعة مزارير في المهر ولو  
تزوج امرأة على الدرهم للحاشية فإن كانت قيمتها عشرة داهم لم يكن لها التاديب وإن كانت  
قيمتها دون العشرة لم يكن لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة عشرة داهم لم يكن لها التاديب  
أخرى وإن تزوجها على الدرهم الرابع فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها وقال الفقهاء لو خفض  
لها قيمة الدرهم من الذهب والفضة قبل الكسب وهو الصحيح لأن النكاح إذا وجب يسمى وقت العقد  
لا يخل بوجوب المهر المثل كما لو تزوج امرأة على عبد وثوب فهلك ذلك قبل القبض كان قيمة الثوب  
أو العبد ولا يبرأ له مهر المثل فتحتاج في باب صرف من يسوع وفي الفتاوى امرأة أم أن تسكن مع  
أخوات الزوج كأمه وغيرهن كان في الدار بيوت وفتح لها بيتاً منها وجعل لبيتها علقاً لم يكن لها انقطاع  
بيتاً أخرى وإن لم يكن في الدار آيات وأصلها انقطاعاً ولو استأنست مع جارية زوجها فهو جارية  
ذكرنا سواء ولو كان في الدار آيات أو أكثر إلا أن بيت الخلاة واحد ليس لها انقطاعاً بالعكس الآخر فيصير  
في نوع في الخصومة مع المرأة من كتاب النكاح رجل امرأة واحدة ففان المرأة لا تسكن مع أمك وأرادت  
بيتاً آخر ليس لها ذلك بآلة إلا أنه بمنزلة متاع البيت وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولكن هذا ذكر في فتوى  
صدر القاضى بهجاء الأئمة في المهر في الفصل الخامس من كتاب النكاح ولو كان في الدار بيوت وأب أن تسكن  
مع ضربها ومع أحد فحل لها بيتاً منها وجعل له مرافق وعلق على حدة ليس لها انقطاعاً  
آخر وإن لم يكن فيها آيات وأصلها ذلك جارية شرح المختار في العفة في الأولياء والاختلاف  
إذا زوجت المرأة نفسها غير كفوكاه للأولياء والعصبة حتى لا يزوج الكفاة إلا بعد الفتوى لأنه لا يجزئ فيه



تأخري في الكفاة قال غير لاب والحد من الاولياء الزوج الصغيرة من عشرين معلوم غير لان العدة  
على المهر والنفقة بل اولى قاعده في النكاح ثم رويت نفسها من غير كفوفها وليا فرضي احداهما لم يسبق  
للاخر حتى لا يترتب كمالا لثبوتها في باب الكفاة وسجلت في كتابات من الاقارب لولادة عندنا لولم العتاقة  
لان عتقة ثم عتقت مولى العتاقة وعند عدم العتقة كل قريب يربى الصغير والصغيرة من ذوي الارحام عليك  
كفره وتزوج الصغير والصغيرة في طاهر التولية عن أبي حنيفة وقال محمد لا ولادة لذوي الارحام وقول  
ابي يوسف مضطرب تأخري في الاولياء ثم المولى يعني بعد العتقات من النسب العتقى وان كان امرأة ثم  
سواء وان مضطرب ثم عتقت من النسب على ترتيب عتقات النسب كذا في فتح القدير وغيره من البحر الرائق  
في باب الاولياء رجل تزوج ابنة الصغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب السكر فوجده شربا مدنا فبلغت الصغيرة  
وقالت لا ارضى قال القصة ابو جعفر ان لم يكن ابنا لثبوت ميراثه لم يكن قال اهل بيته التصلح بالنكاح  
بالمل لان الولد الصغيرة لم يرضى لعدم الكفاة وانما رويها على ان الكفاة ثم رجل  
زوج ابنة الصغيرة من رجل فله من الاصل مكان متفقوا بطل قال في الله عنه ويسعى ان يكون بالاتفاق  
قصة في باب النكاح والفقهاء وذكر في الاصل امرأة زوجت نفسها رجلا ولم تعلم انه ثمة ثم علمت ان ثمة فوجدت  
له في النكاح ولا خيار لها فيكون الخيار للاولياء وان زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا انه ثمة  
علموا انه كان عبدا لا خيارا له وهم وعلموا ولو ذكر الزوج انه ثمة فزوجها منه ثم علم انه ثمة فوجدت  
وذكرت المستند على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلا ولم يشرط لها الكفاة ولم تعلم المرأة انه كفوف لم يسبق  
ثم علم انه كفوف لا خيار لها وكذا الاولياء اذا زوجوها برضاها ولم يعلموا عدم الكفاة ثم علموا وان  
شرط الكفاة او اضرها بالكفاة فزوجها منه ثم علم انه كفوف لم يكن له الخيار في فصل الكفاة  
وكذا في الخلاء والبرارية ومن زوج ابنة وهي صغيرة عدا الزوج ابنة وهو صغيرة فهو باطل عند ابي  
حنيفة خلافا لما من كثير من الاحكام في فصل الكفاة الاولياء في النكاح عشرة الابن ثم الابن ثم الابن  
وان علم الابن ثم الابن ثم الابن ولا سهل ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن  
لابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن  
ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن  
ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن

ام اوجدة او اخذ او حال احواله او عتق او ائمة او ذوات رخص ثم منها فبقيت اوليا وهما ان زوجها  
اقرب من ابها جاز النكاح في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يجوز ثمانية فلولاه لانه لم يعبد  
والبيان والحياب من والحياب المستقط والذي يربى في حجره والحياب بيته منقطع والكافر  
للمسلم حواءه النفقة لانه ليس في كتاب النكاح في غير الاولياء اذا زوج الصغيرة من لا يربى على المهر  
والنفقة لم يسبق فقد افترقا في الكفاة وفي الخط وان الترخيص زوج الصغيرة والصغيرة العداوية  
فان كان الاقرب حاضر وهو من اهل التولية توقف النكاح الا بعد على جازته وان لم يكن من اهل  
التولية بان كان صغيرا او كبيرا او مجنونا جاز وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح الا بعد  
تمام جازته في كذا في غير من كتاب النكاح اذا اجمع للصغير والصغيرة وبيان كالاخوين والبنين فيهما  
زوج حاز الاول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فزوجها معا ولا يعلل ايتها  
اولا بطل العقد في النكاح في فضل الاولياء الاولياء في النكاح الصغار والفقهاء والخجول  
واختصته العتقات ويقتصر ترتيبهم الاقرب فالاقرب كما في الميراث الا في التفصيل اجدوها  
اذا كان لها اب وجد وابن فالولادة للابن عندها وعند محمد للابن الثاني الجدة مع الاخ فيهما  
سواء عندهما وعند ابي حنيفة الجدة والابن وجنينة باب معرفة الاولياء ونكاح الصغار من كتاب  
النكاح واختلف الصحابة في الاب والابن اذا اجمعتا لمجنونة قال ابو حنيفة والابن والابن  
اصح تبرؤهما وقال محمد لا يباح تبرؤهما لانهما في المال والنفس والابن لا يملك التصرف  
في حالهما وكذلك ابن الابن وان سفل فالحجاء في فضل الاولياء من كتاب النكاح قال مجنونة بكثرة  
او صغيرة ابسرى سبوى وادجون هشيما رشدا خبر رابا قيسى يوديانه اجاب في ذمها لانه اكر  
مزوج برجوه خبر رشيد بن يسير روي في النكاح قاعده في النكاح قال حنيفة يار سيدة رابو  
اد هدر سبوى وادجون رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد  
وقاضي تبرؤ كبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد  
صورت في رشوت رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد رشدا خبر رشيد  
خوام نكود قاعده في النكاح ذكر في قضاواي قضى لغيره لربن ابي الهوى لا يملك النكاح الصغير والصغيرة



وان اوصى بالاب بذلك لان الموت تنقطع ولان الاب علم الصغار والوصية تثبت بعد الموت  
 فلا يفيد ايضا به اليه ثم قال وروى هشام عن الامام انه لو اوصى بالاب له حاز النكاح وفي  
 الخبر البرهانية ولو كان الوصي وثيا فزوج الصغير والصغيرة فلها الخيار اذا بلغا قلت وتحتل  
 في النكاح النفس اليسيرة المهر فانه ذكر في الخبر ان الزيادة والنقصان بحيث يتغابن فيه الناس  
 جانزيه جميع الاولياء بالاتفاق اما لو كان بحيث لا يتغابن فيه الناس لا يجوز نكاحهم حتى لو اجاز  
 بعد البلوغ لا تحتل اجازته وهذا في غير الاربعة اما فيهما فانه يصح منها الخط والتزادة عند الامام  
 وقال لا يجوز ادب الاوصياء في فصل النكاح صغيرة زوجها غير الاب في الجدة فخصت مع زوجها  
 بعد البلوغ وهي بكر فقالنا اخبرتنا الفرقه حين بلغت وكذا في الزوج لا يقبل قولها الا بنية  
 وان اختلفا في الحال فخالست بلغت الآن واخبرتنا فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت  
 كان القول لها وان كانت ثيبا وقتا البلوغ لا يبطل اضرارها الا بالرضى صريحا او دلالة نحو  
 التكميل وغير ذلك فيمكن في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر ولو لم يرد وغير ذلك من كتاب الدعوى  
 واذا وقعت الفرقه بخيار البلوغ فان لم يدخل بها فلامر لها وقعت الفرقه باختيار الزوج او  
 باختيار المرأة فانها المهر كمالا وقعت الفرقه باختيار الزوج او باختيار المرأة احكام الصغار  
 في مسائل النكاح اذا مات احد الزوجين قبل البلوغ يورثه الآخر وكذا اذا مات احدهما  
 بعد البلوغ قبل قضاء القاضي بالتفريق يورثه الآخر كما ان اصل العقد صحيح ولهذا جعل الزوج  
 ان يطأها ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما بخلاف النكاح الفاسد حيث لا يثبت خل  
 الوطى والتواضع لان اصل العقد ليس بشايت وبخلاف ما اذا زوج الفضولي فان احد  
 الزوجين قبل الاجارة حيث لا يثبت التوارث لان اصل العقد موقوف فبطل بالموت  
 وفيما نحن فيه يصح فقتل بالموت لان الشئ بانتهائه يتقرر بيان التولية في باب الوصي  
 والكفو الاب زوج للبعي امراة كبيرة فاذا هو محبوب فرائعة الى القاضي لا بطل النكاح  
 لم ينظر سلوطة ولو لم يكن له اب وجد او وصي نجاه نص القاضي من نجاه عنه ولو كانت  
 المرأة صبية لم يفرق بل يتأخر الى بلوغ المرأة فرائعة الاكمل في النكاح من نجاه جميع الكبار لزوج

الرجل ابنة الصغيرة من رجل وهي ثيب ثيبين فاذا التزوا في حرم لم يفرق القاضي فيوقف حتى  
 بلغت فان بلغت معقودة لا يرجع ذواله يحكم عليها الاب فيفرق القاضي من الخزانة المردودة  
 الحبل المذكور ولو بلغت واختارت نفسها والزوج غايلا يفرق بينهما ما لم يحضر الغايلا ولو كان  
 الزوج صبيلا لا ينظر كبره ويفرق بينهما بحضرة والده او صبيته ان لم يتأبيا بما يدعيها كذا في  
 احكام الصغار من البحر الرائق باب الاولاد والكفاءة وفي جامع القاضي ابي جعفر المشروعي  
 زوجت صبيته من صبي فادركت قبل بلوغه واختارت الفرقه فلها حكم لا يفرق بينهما الا بحضرة  
 الخصم من جالبه من اب وصبيته فان لم يكونا فالجدا وصبيته خصم فان لم يوجد احدهما ينقض القاضي  
 وصيايهم عنه فيحضره ويطلب عنه حجة للتصغير تبطل دعوى الفرقه من بنيه على رضاها بالنكاح  
 بعد البلوغ او تأخرها طلق الفرقه فان لم يظهرها الخصم وادخلها كلفها فان خلفت يفرق  
 بينهما حاكم بحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي ادب الاوصياء في فصل النكاح الصبي الصبيته  
 لو تزوجا بلا اذن ثم اجارا لم يلزم جاز ولهما خيار البلوغ لو اجارا غير الاربعة فصولين في احكام  
 البصيان في الفصل الرابع والسكتين الفرقه ثلثة عشر فرق سبعة منها تحتاج الى القضاء وثلاثة  
 لا الفرقه باختيار الغنة وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر وباباد الزوج عن الاسلام  
 وباللعان وانما في الفرقه خيار الحق وبالايلاء وبالردة وبتباين الدارين وبذلك احد  
 الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد كسواء في النكاح ان اذا زوجت غير كفوف فلتولى ان  
 يفرق بينهما دفعا للمعارضة والتفريق الى القاضي كما تقدم في البلوغ وما لم يفرق فاحكام النكاح  
 ثابتة ولا يكون الفسخ طلاق لانه الطلاق تصرف في النكاح وهذا في اصل النكاح  
 ولا الفسخ انما يكون طلاقا اذا فعله القاضي بينا بنية عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب  
 لها شئ من المهر اذ كان قبل الدخول لما تبنا وان دخل بها فلها المستحى وعليها العدة  
 ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح نقدتها في ابا لياسا دس من كتاب النكاح  
 جهر بنية وزوجها ثم ادعى ان ما دفع لها عارية وقالت عليك اوقال الزوج ذلك بعد  
 موتها ليرث منه وقال الاب عارية قبل القول قول الزوج ولا لانه النظار شاهدة بالعدا



رفع ذلك اليها هبة واختاره السعيد واختار الاطالع سخصي كقول الملب لان ذلك استفاد  
من جهة واختار للفقهاء القول الاول ان كان العرف بذلك كما في ديارهم كما ذكر في الواقعات وفتاوى  
الخاص وغيرها وان كان العرف مشتركاً فالقول للملب وقيل ان كان الرجل عن مثله يجزئ النبات  
عليها فالقول للزوج والا فله ابن الهام في اواخر الامر قال مولانا ويصح ان يكون الخواص على  
التفصيل ان كان الاب من الكرام والامثراف لا يقبل قول الاب لان مثله ينافي على العادة  
وان كان من اولاد الناس يكون القول قول الاب لانه هو الدافع وليس كذلك فيما قال من  
جست الطائر فان كان في فصل من جهة الوالد لولده اذ جوفه من ممان وبقيت الورثة يظنون النسبة  
منها فان كان الاب يشترى لها في صفوها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحة خلا سبيل  
للورثة عليه ويكون للابنة حصة من الواقعات كما في كتاب المولد يبي بعلامة المولود فخصم  
غرة فقال اذ وحك بشي جها را عظيم فترجوها ودفع الاستيمان الى ابها ثم الوها لم  
يجزئها لا واية فيه وافقوا بان الزوج يطالب المرأة بالتجيز فان جاز لا يسترد والا  
يسترد جازا وعلى استيمان ملكها وقد يعظم الجها را بالاستيمان لكل دينار من الاستيمان  
ثلثة دنانير من الجها را واربعة دنانير من الزوج بطلان هذا القدر والا يسترد مادام على استيمان  
ملكها فقط البقي ان لا يرجع بشي على اب المرأة اذا اختلف في باب النكاح ليس بغرض اصلي  
في الفصل العشرين من مجامع الفضولين **باب النكاح** رجل تزوج امرأة فشهدت بامرأة  
انها ارضعتها لانسبة كحرمه بقولها والا كانت عذلة وان تنزه كانه افضل وقال مالك  
نسبت لحرمه بشهادة امرأة واحق لانها من باب الوابنة فثبت بقول الواحد كما لو اشترى  
نحما فافتره عدل انه ذبيحة الجحش يكرم عليه وانا نقول حق شهادة قامت على ذوال ملك  
النكاح فلا تثبت الحرمه كما لو قامت على الطلاق فان شهد بذلك امرتان او رجل عدل فذلك  
وكذا لو شهد اربع نسوة وقال انك افترق بينهما بشهادة الاربعة وكما يفترق بينهما بعد  
النكاح ولا تثبت الحرمه بشهادة اثنين كذلك قبل النكاح واذ اودا الرجل ان يخطب امرأة  
فشهدت امرأة قبل النكاح انها ارضعتها كانه في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح

ولو شهد

## وقفت بالجامع الاورنبي

ولو شهد رجلان عدلا او رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسمها المتامع المزوج لا هذه  
شهادته لو قامت على النكاح في بيت الوضاع فكذا اذا قامت عندها واذ اقر الرجل بامره انها  
من الوضاع ولم يتصر على اقراره كانه لا يبرحها وان اصر لا يحل له ان يزوجها ولو اصر  
بعد النكاح بذلك ولم يتصر على اقراره لا يفترق بينهما وان اصر ففرق بينهما وكذا لو اقرت المرأة قبل  
النكاح ولم تتصر على اقرارها كما لا يبرحها ان يزوج نفسه بامره وان اقرت بذلك ولم تتصر ولم تلذ  
نفسها لكن دوفت نفسها بامره جاز نكاحها لان النكاح قبل اقراره وقبل التزوج بمنزلة التزوج  
عن اقرارها وقد مر من النكاح في فصل الحريات ولو قالت المرأة بعد النكاح كنت اقرت قبل  
النكاح انه اخي من الوضاع وقد قلنا لا ما اقرت به حين اقرت بذلك فلم يصح النكاح لا يفترق  
بينهما ويحل لهما المزوج بعد النكاح وقال كذا اقرت قبل النكاح انها اخي من الوضاع وقلت  
ان حق فان القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو اقرت بعد النكاح الا المزوج اخوها من الوضاع وقررت  
على ذلك لا يقبل قولها على المزوج ولا يفترق بينهما فكذا ذلك فلهذا ثبت ذلك ما قبل النكاح  
اما المزوج لو اقر بعد النكاح واقر على اقراره فرق بينهما وكذا لو شهد اقراره اما قبل النكاح وانه  
اعلم قضيان في احوال الوضاع وبينه ابنتي شخص ونسبه فلا يجمع فالدر لا يغفل بغير صورة  
استلهم لو كان المرأة او لرجل نشان احدهما من الوضاع والاخرى من النسب لا يجوز للرجل الا  
يجمع بينهما في عقد النكاح لانه الدر كما يشتر كحرمه من جهة المرأة بشرها من جهة الرجل ايضا عندنا  
وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب الفقيه في احوال الوضاع ولا حله بظنهما ولو من وضاع من نكاح  
بشهرته ولو من زنا ما حكم لا يغير ما تقدم في البين السابق ان ابن الرجل بشر كحرمه كما يشتر لهما  
المرأة وكالا ذلك شامل كما هو نكاح صحيح وولم يسميته وولم يزوجها والحكم لا يفترق في كل  
الاحوال عليه على هذا المذهب والموجب لنظام الفرع الاخر كونه منصوصا على بناء ذكره  
صاحب الفقيه قال ما صورته زني بامرأة تحرم عليه بشرها من الوضاع وهي منصوصة القول في  
الشرعية وفتاوى قضيان والفتاوى الطهرية والرجسية رجل زني بامرأة الغيا بانه فولدت  
منه فارضعت لهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من ابيه واولاده نكاح هذه

عندها



الصغرة على ما عرفت من اصل الصحيح يعني ان لبن النخل يخلق به التحريم وذلك لوجوه البغضة بين الزاني  
 وبين هو لا يشرع الوهبانية المقتضية الوضاع صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك  
 حقيقة لانما يسمى بالتحريم بينهما اذا لم يتجرم احد فان اخبر به واحد عدل انتفى بوجوه التحريم ولا يجوز  
 التحريم بينهما وان اخبر به التحريم فالأخطار ان يفارقه لانه الشك في الاول في الجواز وفي الثاني  
 في السطوة والدفع كسبل من الرقع قد قيل ذلك ان حقا وان كذا بنوازيه في الفصل الرابع من كتاب  
 التحريم واذا ثبت الرضاع بالشهود عدول اذا كانت الشهادة على الوجهين فربما بينهما وان كان  
 قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المستحى ومن مهر المثل وليس للمنفقة  
 والسكنى لو لم يسهل عليه احد ولكن قال الزوج بانها اختى او أمى من الرضاع فان قال بعد ذلك  
 كذب او وهمت او غلطت فمها على نكاحهما وان قال اوصى كما قالت فربما بينهما وان كانت  
 المرأة صدقة فلا مهر لها وان كذبته فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر  
 والمنفقة والسكنى ان كذبته وان صدقة فلها الاقل من المستحى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة  
 والسكنى مفترقت في الرضاع وذكر الاستحباب ان الاقل لانه يطهرها اذا اخبرته امرأة بمعنى  
 بالرضاع فان كان قبل الدخول بها يطهرها نصف المهر والاقل لهما ان لا تأخذ منه شيئا  
 وان كان بعد الدخول فالأفضل للزوج ان يطهرها كمال المهر والمنفقة والسكنى والاقل لهما  
 ان تأخذ الاقل من مهر مثلها ومن المستحى ولا تأخذ النفقة ولا السكنى انتهى على ما في الروايات  
 الرضاع في مخرج قوله ويثبت بما ثبت به المال وفي الحق تزوج امرأة ربيعة فجاءت بأم الزوج  
 او جده او اخته فارتفعت هذه الصغرة حرمت على الزوج لانها صارت اخته ونبتا خاتما راجية  
 في كتاب الرضاع لو ادخلت امرأة خلع فغيرها في ثم ربيعة وقع النكاح في وصول اللبن الى جوفها  
 لم تحرم لانه في المنافع شيئا كما في اللوجي شيئا في القاعدة الاصل في الرضاع التحريم في القاعدة  
 الثالثة وهذه الحرة بمعنى حرمة الرضاع كما ثبتت في ما قبله لا تثبت في جانب الاب وهو المخل  
 الذي ينزل لبنها بوطئه وقال القاضي الحية لا تثبت في جانب الام والنفقة يستعمل هذه  
 لبن النخل فخرنا النخل بالربيع والام النخل جنة واخوته عامة واولاد النخل اخوته ولا يحل

للمرضع

للمرضع ان يتزوج واحدة منهن ولا نكاح موطوءة النخل ومنكوحه ولا لغير نكاح موطوءة المرضع  
 ولا منكوحه ولو كان النخل امرأتان جلت منه وارفعت كل واحدة منها ربيعا كان الرضيعان اخوين  
 لاب والاب كانت احدهما انثى لا يجوز النكاح بينهما ولو كانت انثىين لا يجوز الجمع بينهما في نكاح رجل  
 كما لا يجوز بين الاختين من النسب فجماع في اول الرضاع وفي نكاح حمل بن زباد ولدت من  
 الزوج وجفت لبنها ثم دنت وارفعت ولدا لهذا الولد ان ينكح ابنته هذا الوجه من خبر المرونة  
 وليس هذا بلين النخل لانقطاع النسب عن الاول ولو تزوج امرأة ولم يلد له منها ولدا قط  
 وتول لها اللبن وارفعت ولدا لا يكون الزوج ابنا للولد وليس هذا بلين النخل السقوط والوجود  
 محرم لا الاقطار في الاذن والا حليل وكجافة وكذا الحقة في ظاهر الرواية بنوازيه الرضاع  
 يجوز ان يتزوج اخت ابنته من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه اخت ابنته من النسب  
 ان كانت منه بان كانا من اب أم أو من اب فربما بنته وان لم تكن منه بان كانا من ام فربما بنته  
 والوحيبة محرم بالدخول ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع لانه بنت المرضعة اخت ابنته لانه لم  
 تكون بنتا له لانه المرضعة ما كان منه ولم يدخل بالمرضعة حتى يصير مزوجا بنسب امرأة  
 دخل بها حتى لو لم يوجد احد هذه من المعنيين في النسب بالاب كانت ابنته بغير شريكين مجازات  
 بولد فادعياء حتى تثبت النسب بينهما وكل واحد منهما بنت امرأة اخرى جاز لكل واحد من  
 من المولييين ان يتزوج بنت شريكه وان كان كل واحد من المولييين متزوجا باخت ابنته من  
 النسب لانه لم يوجد بنتا شريكه احد هذه من المعنيين ان ثبتت شريكه ليست بنتا له ولا بنت امرأة  
 دخل بها كما في مخرج الوفاي في كتاب الرضاع **كتاب الطلاق** فقط قال المصنف انك طلاق  
 امرأتي تطلق كتبها ولم يكتب قط مروي بادن خلع كره وكره كان صكك بوسلي مدد زنة كفت  
 كره سه طلاق بنو سبي سكاك سوى راكفت كره اجنيب همت سوى كفت هر سه بنو سبي  
 يقع الثلث حكم الاقرار جامع الفضول في الفصل الرابع عشر ولو ادعى الزوج نكاحا او شرط  
 فخلته فالتقوى قول الزوج فلو شهدا بجمع الطلاق بلا شئنا بان قالوا شهدا انه خلع  
 او طلق بلا شئنا لا يقبل قول الزوج وانه قال لم سمع منه الا كلمة الخلع والطلاق قال قول



قول الزوج ان ان يظهر منه دليل صحة الجماع كقبض الرجل او نحوه فيقبل قولها فلهما فلهما في الاستبراء  
على النفي فتح فيما قال لا يسمع منه الا كلمة الجماع الصحيح ان الزوج لا يصدق الا بتبينة لانه خلاف الظاهر  
وقد فسد احوال الناس وعن طه طلق وقال استثبت لا يصدق قضاء ولو قال طلقا واستثبت صدق  
وبقي بان دعوى استثناء يصح ان ان ظهر منه ما يبين جامع الفصولين في و آخر الفصل الثاني والعشرين  
فقد طلق ثم استثنى بان شاء الله عز وجل تكلم في نفسه بحيث سمع هو لا غيره لا يصدق قضاء ويجب  
ان يحرم لينت بتبينة من محل الزوج طلق او خلع ثم ادعى استثناء او الشرط ولا منازع الا في الحال في  
ان التحول قوله وكذا اذا كانت المرأة في ذكره في كافي للامام محمد بن الحارثي ولو شهد عليه بالطلاق  
او حالها بغير تبينة او قال لا يثبت قبلت وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي  
فان لم يشهد على النفي بل قال لا يسمع منه غير لفظ الطلاق والخلع والزوج يدعي استثناء مع  
الخطبة القول قوله في ثوابه عسى السلام الا لو خشي لا يسمع دعوى استثناء اذا انصرف الطلاق بالتبينة  
بل اذا انصرف بقرره ومثله اذا قال العبد اغتفك امس ومثله ان شاء الله لا يصدق ربي قضا وى  
النفي لو ادعى استثناء وقال بل طلقني فالقول لها ولا يصدق الزوج الا بتبينة بخلاف ما لو قال لها  
فلن لك انت طالق ان دخلت الدار فقلت طلقني من غير القول قوله وفي النكاح والصحوة اذا ذكر المحلل  
لا يسمع دعوى استثناء او الطلاق على ما كان عليه ونقل عن احمد بن محمد بن عيسى عن عيسى بن عمار عن ابي الحسن  
مشايخنا اجابوا في دعوى استثناء وفي الطلاق ان لا يصدق الزوج الا بتبينة لانه خلاف الظاهر وقد  
فسد حال الناس والذي عذري ان ينظر فان كان الرجل معروف بالصلاح والسيادة لا يشهد  
على النفي ينبغي ان يؤخذ بما في الخط من عدم الوقوع تصديقه وان عرق بالنفي او حله حاله ينبغي  
ان لا يؤخذ بقول الخائض لعنة الفاق في هذا الزمان ولو طلق فشهدا شتان انك استثبتت  
وهو غير ذكر ان كان حيث اذا غلب ما يدري ما يقول وسواء لاخذ بتهما ودهما والا لا يأخذ بها  
ابن الرهام في فصل استثناء من كتاب الطلاق وفي المبسوط لو قال لامرأتين انما طلقا فلان ثلثا  
ينوي ان الثلث بينهما فهو متدين فيما بينه وبين الله تعالى فيه فطلق كل منهما فثبت ان لا يسمع من ثلث  
لفظه لكنه خلاف الظاهر فلا بد من في القضاء فطلق كل ثلثا وكذا لو قال لاربعة استم طلاق

ثلثا ينوي

ثلثا ينوي ان الثلث بينهما فهو متدين فيما بينه وبين الله تعالى فطلق كل واحدة واحدة وفي القضاء  
فطلق كل ثلثا ابن الرهام في باب يقع الطلاق وعن الامام في قوله لا حاجة اليك لادراكك ولا  
استنهابك ولا رغبة فيك بالثبته لا يقع وان نوى وقال ابن ابي عمير يقع في قوله لا حاجة اليك بالثبته  
نوازيه في و آخر الكتاب قال لا حاجة اليك فلك وما اردك وما راجا رئيسه لا يقع وان نوى نوازيه في  
و آخر الكتاب وقوله لها اختارني لم يزل امرك بيدك في جميع الاحكام الا في حصوله وحجته في ثلث  
في الامر باليد وفي التخيير لا يقع الا الواحد جعل امرها بيدها ثم اقامها على المحلل وجا معها طوعا او كرها  
حجج من يدها بتراب في النوع الكسب من الفصل الرابع من كتاب الطلاق وفي ثوابه عسى السلام نظام الدين لو  
قالت طلاق ده مر طلاق ده ومر طلاق ده فقال رادم يقع ثلث ولو قال لها اختارني اختارني اختارني  
فقال اختارني يقع ثلث وانده معروف وذكر في الذخيرة لو قالت طلقني طلقني فقال طلقك طلقك  
ثلثا ولو قالت مر طلاق كن مر طلاق كن فقال كرم كرم كرم طلقك ثلثا ولو لا يقع  
وكذا في اعيان الحاج في النكاح وانها تطلق ثلثا وكذلك اجاب السيد الامام الاسترغاف عن الشيخ الامام  
عمر بن ابي بكر الغزالي يقع واحدة لانه اجاب عن السؤال الاخير من الاسترغاف في الفصل الثاني والعشرين  
رجل قال لامرأة المدخول بها انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقان فلا يصدق قضاء وان قال نوتيه  
بان ثمانية فخر وكذا لو قال قد طلقك قد طلقك وقال انت طالق قد طلقك يقع طلاقان في كتاب  
الطلاق رجل قال لامرأة انت طالق انت طالق انت طالق وقال عيب بالاولى الطلاق وبالثانية  
وانت ائنه اقربها يصدق وبثانته وفي القضاء وتطلق ثلثا من محل المهر قال طلق امرأته الامة شنتين  
ثم اشترها من المولى لا تحل له ولا نفقت عدها فوطئها المولى ثم نكحها الزوج واشترها لا تحل له ايضا  
قاعدة في كتاب الطلاق قال اذا وقع السك في وقوع الطلاق فلم يقع احتياطي اجاب هذا احتياط  
عن شبهة حرم طلاقه الوقوع في حقيقته حرمه اخرى ببيان الا حكم بالثبته مع الشهادة قول على الله تعالى  
بالاعلم وان حرام بقوله تعالى ولا تقولوا على امره سالا نقول له قاعدة في كتاب الطلاق ولو وكل رجلا  
بطلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بانها او جهبا ثم طلق الموكل جميع ما دامت في العدة ولو قال وثلثك  
في جميع امورى فطلق الموكل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع خاتمة النكاح في الموكل



من كتاب الطلاق وفي كتابه رجل قال لغيره طلق امرأتك فطلقها الوكيل لك فان كان الزوج نوى الثالث  
يقع الثالث والاول لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وفي قول صاحب يوقع واحدة تامة واحدة في السابع  
من كتاب الوكالة قال الخوارج خروج امرأة ثم اقران فلان اقرانها فطلقها وانقضت طهرها ثم تزوجها  
ثم قال المرأة لم يطلعتي فلان قال قولك لانه لم يظهر نكاحا غير عداياه فيصدق في خبره ما لم يكره في خبره  
ولا يقع نكاح المرأة اباه لان اقرارها على العقر اعتراف منها بصحة العقد في الظاهر والظاهر لا نكاح  
الاول لم يقع فان حضر الغائب وكذبه في دعوى الطلاق وحلف قضي له بها ففرق بينهما وبين الذي  
لانه ثبت نكاح الغائب بمصادقهم والزوج ينكر الطلاق فالقول قول الزوج في الطلاق ولا يقع بها  
ما لم تنقض عدتها التي وجبت بسبب الدخول بشبهة وان صدق الاول وكذبه المرأة التي النكاح فالطلاق  
واقع الآن لا قبل نكاح الثاني لانه لا يصدق في المطلقة نفقة العدة وعليها العدة منذ الآن وعلى الاول  
نفقة العدة منذ الآن الى ان تنقض ويفرق بينهما وبين الآخر لان نكاح الاول قد ثبت بمصادقهم  
والفرقة ظهرت في الحال لان المرأة تكذب في التقدم وهو محتم في التكذيب والامكان لانه لو صدق في التقدم  
لزم القول بانقض عدتها او بعض عدتها وفي ذلك بطلان نفقة عدتها فلا يصدق في اقرار تقدم  
الطلاق ويحكم بالطلاق خذهم بفرقة عدية في النكاح اخبرت ان النكاح في ما معها وانكر النكاح فقلت  
للاول ولو على الخلف لا ادعت وطعن الثاني وقال الاول بعد نكاحها ما كان الثاني وطعن بفرقة بينهما  
ويجب على الاول نصف المهر بترانه في نوع في تحلل من الفصل التاسع من كتاب الطلاق جعل امرها بيدها  
فكانت طلاقا فكنتم مطلقين نوى ولا وكذا لو قال امر فكنتم مطلقين نوى ولا لان هذه النفقة  
لطلاق عوف قال زن فلان امر فكنتم بغيرهم فيما بينهم منها طلق نفسها في الفصل الثاني والعشرين  
من الفصول لير قال سالت امرأة ان زوجي قطلقني نكاحا وقد غاب عني الى امة عند تزوجها جابها كان  
يباشر بعد طلاقها وانكر الطلاق بلسانه لا لانه الظاهر ان نكاحا فيجب عليك القاضى امره ظاهر فيكون  
انك زوجان ظاهر وباطن وهذا حال قاعديه في الطلاق قال لا يخرج طلاق امرأه فطلقها بغيرها ونفقة  
عدتها فانما يطالب بها بغير الاستحسان انما كانت منجولا لانه لا يجوز لانه خلاف الى شر لانه يقع النكاح  
لانه امره انه يطلقها وجعلها مطلقا بائنا ولا يجوز لانه الى غير قاعديه في الطلاق قال بالجلوة  
صل سيقط

بسطوا على طلبة المرأة زوجها بالجماع اجبها الا ترى ان العبدان يخلوا بها خلوا صبيحت  
ولا سقط طهرها بالجماع قال لو طلقها بعد جلوة الصبيحت هل يكون رجعا اجيب  
هو طلاق قبل المسيس حقيقة قاعديه في الطلاق قال امرأة علمت ان زوجها طلقها علنا  
وهو نكح ولا تعد المرأة على منع نفسها عنه وسعها ان تقتله لانها منع الشرع نفسها  
فيما كان لها ان تقتله ولكن يسعها ان تقتله بالبدوء لا بالالة القتل لانها لو قتلت بالالة جازية  
تقتل قصاصا قاعديه في الطلاق ولو قال انت طالق ونوى به الطلاق من وثاق لم يدين في  
القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو اراد امرأ طالق من العمل يدين فيما بينه وبين  
الله تعالى وعن أبي حنيفة انه يدين ولو صرح وقال انت طالق من وثاق لم يقع في القضاء  
شيئ ولو قال انت طالق من هذا العمل وقع في القضاء لا فيما بينه وبين ربه من جواهر الفقه  
في اول باب نكاح الطلاق وكذا في طلاق البنات ولو قال الرجل لامرأه ضربت غير امرأتى  
في رضاء او سخط او فسحت النكاح نطقا لا نوى ولو قال على المرأة لا يقع وان نوى  
ولو قال والله لست لي بأمرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على بنة ان كنت لي امرأة وهذا  
بالاجماع وفي الفتاوى لو قالت لست لي بزوج فقال صدقت فهذا وما لو قال لست لي  
بأمرأة سواد ومن كره في نوع في الكفائات من كتاب الطلاق وفي لست لي بأمرأة لا يقع وان نوى  
عندها وعند الامام يقع بالنية يعني ان قول الزوج لامرأه لست لي بأمرأة وكذا قوله لها انا لست  
لك بزوج في طلاق بائن ان نواه وقال لا يكون طلاقا در غير الخبايات وقال اذهبى الى  
جهمم ونواه يقع بغير كره في نوع في الكفائات من كتاب الطلاق ولو قال لها العدي ونوى يقع  
ولو قال لها انا لست كف عتق فقال كالتبراق فان كنت تستكف فادبه فقال الزوج تص  
تص ورجى التبراق وقال ربيت ونوى الطلاق لا يقع من العمل المرد ولو قال في مذكرة الطلاق  
فارقتك وبائنتك او ابنتك او ابنت منك ولا سلطان لي عليك او سرحتك او وهبتك  
لنفسك او تركت طلاقك او طلت سبيل طلاقك او سبكتك وانت سائبة او انت حرة او  
انت اعلم شاك فقلت اخبرت نفسي يقع الطلاق وان قال لم انو الطلاق لا يصدق







ولم ينفذ اليه ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق الا ان تزوجها اذا باعها فان اجازت وقع الطلاق وتزوي  
 الزوج من الصداق وان لم تجز لا يقع وينبغي الصداق في هذه الزوج في فصل الفصول من الفصل الرابع  
 والعشرين من الفصول المتبادرة اذا خلع من الزوج بغير إذن المرأة اذ اضاف الفصول الخلع الى ماله  
 او ضمن ببدل نفذ الخلع على الفصول وان لم يصف ولم يصفى بوقف الخلع على اجازة المرأة الا ان  
 يوزي الفصول البديل من مال نفسه قبل ان يتصل المرأة الخلع من الفصل المتزور ولو اختلفت  
 نفسها بالهرم ونفقة الولد سنة ثم مات الولد بعد سنة ايام مثلاً وتزوجها بوضع بنفقة  
 بقية العدة ونفقة ولده سنة زينة الفاء في مسائل الخلع واقعة امرها ثمانية ورويت  
 الثانية وخالف قبل دخوله على المهر الحسم وهو ثمانية وما مضت المهر حل بوضع ثمانية عليها  
 قيل لو لم يعلم الزوج بالهبة يرجع عليها لا لو علم فابع الفصول في الفصل الثاني والعشرين  
 ذكر في الفاء في الصغرى لو قال لا امرأة خالعتك فبطلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة  
 عن المهر ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر بان كان قد خالعتا جميعاً عليها رد ما ساق اليها  
 من المهر لان المال المذكور عرفاً بذكر الخلع ثم في لفظ الخلع هل يقع البراءة عن بين سوى المهر في ظاهر  
 الرواية لا يقع وعن ابي حنيفة انه يقع وكذا الباري في الفصل الثاني والعشرين من الفصل المتزور  
 اذا خلع الاب على ابنة الصغرى لا يقع لان تعليق الطلاق بالقول فلا يصح كما لا يقع من الصغرى ولا يوقف  
 خلع الصغرى على اجازة الاب في حاله اذ خلع اذ تزوج امرأة على امرسى ثم طلقها بانها  
 ثم تزوجها ثانياً على امرسى ثم اختلفت من زوجها على مهرها بغيره عن المهر ان كان الاول  
 لان الخلع يقع في هذا النكاح فيصرف الى تسوية هذا النكاح مضراً في الخلع ولو خالعتا بخل  
 لها عليها نفقة العدة فوارب في الخلع امرأة اختلفت من زوجها بخل حتى ابا عليها كانت لها  
 النفقة ما دامت في العدة لان النفقة لم تكن حقاً لها عند الخلع فاحتج بها في باب الخلع وانما يصح  
 الخلع على مساك الولد اذا بقيت المدة وان لم ياتين لا تصح سواء كان الولد صغيراً رضيعاً او قتيلاً  
 وفي سنن اذ كان الولد رضيعاً صح وان لم يبين المدة وتوضع خولن حلا في اخر الخلع  
 من كتاب الطلاق امرأة اختلفت على انها بريرة من النفقة والسكنى ثم خلع وببر على النفقة

ولا يبطل السكنى

في المهر ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر بان كان قد خالعتا جميعاً عليها رد ما ساق اليها  
 من المهر لان المال المذكور عرفاً بذكر الخلع ثم في لفظ الخلع هل يقع البراءة عن بين سوى المهر في ظاهر  
 الرواية لا يقع وعن ابي حنيفة انه يقع وكذا الباري في الفصل الثاني والعشرين من الفصل المتزور

ولا يبطل السكنى وان اختلفت على ان مؤنت السكنى عليها ان كان عليها ان تكتري سبياً من  
 من زوجها او من غيره فتعقد فيه النكاح قبل فصل الخلع باقظ السبع وذكر صدر الاسلام  
 اذ خالعت ابنة البكر على صداقها وضمي فان كان ما دون المرأة او لم يكن باذنها لم يكن لها بخل  
 واجازت فخلع جائز وببر الزوج عن مهرها سواء كان قبل الاطول او بعده وان لم تأذن  
 بذلك ولا اجازت بعدها بغيرها فخلع جائز والطلاق واقع لانه معلق بقبوله وتوقيع المرأة  
 على الزوج بنصف امره كان قبل الاطول والجل اذا كان بعده والزوج يوضع بذلك على الا  
 حكم النكاح وكذا الخراب لو كان مكان الاب اجنبى لانه ليس للاب ولاية الخلع فكان كالاجنبى  
 وكذلك لو خالعت الاب او الاجنبى مع الزوج على نفقتها وهي صغيرة او كبيرة ولكن لم تأذن  
 لذلك ولا اجازت بعد الخلع فخلع جائز والطلاق واقع وبطلت النفقة على الزوج ثم يرجع  
 هو على الاب وعلى الاجنبى لو كان الخلع هو سبب النكاح في الفصل الثاني والعشرين من المتبادر  
 ولو قال انت طالق على ان تعطيني الف او على الف ان قبلت في مجلسي يقع والالف دين في  
 دهرها وان لم تقبل في المجلس يقع لان كنهه على تذكر اللجاج والاحتجاج فاقضت وجوب  
 الالف كما لو قال بعثتك على ان تعطيني الف فقد علق الطلاق بوجوب الالف عليها فصارت كانه  
 قال انت طالق بالالف اجنبى او اعطيتني الف فاقضى القول في المجلس لانه جواب خطاب  
 المفاوضة ولو قال انت طالق ان جئتني واعطيتني بالالف ان استر في مجلسي يقع والا فلا لان  
 كلمة سكر لا تقع الا في الاوقات فيكون عليك ومعاوضة معنى لا الطلاق لا يقع الا على وهذا هو  
 قد اعفا وضه فيقتصر جوابها على المجلس في الخط السري في باب الطلاق على الوكيل بالطلاق  
 لو خالعتا على مهرها او طلقها على مال فابطلت لانه ان كان مدخولاً لهما لا يجوز ولان لم يكن  
 جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع لو طلق مطلقاً يجوز وذكر القدوري ان الوكيل بالخلع لو خالعتا  
 بغير عوض لا يجوز الاصح انه يجوز لان الخلع بعوض كما هو متعارف وبغير عوض ايضا متعارف  
 فخير وكلاهما وان باع مهرها طلقها فابطلت لان هذا والخلع سواء وخير في باب الخلع  
 من كتاب الطلاق فبطلت لو باع مهرها طلقها فبطلت لان هذا والخلع سواء وخير في باب الخلع







مودة طلاقا بنا فمات في العدة ورثت عنه وكذا اذا طلقها ثلثا وان مات بعد انقضاء عدتها  
 فلا ميراث لها وقال الشافعي لا تراث في الزوج مريض واجمعوا على انه اذا مات بعد انقضاء العدة انما  
 لا تراث الا في قول ابو ابي ليلى وما كلف فانها تراث عند ما لم تنزع والمراوم اذا طلقها مريض  
 سؤل منها ولا رضاء ومات في مرضه ذلك وهي في العدة اما اذا سألته الطلاق مطلقا باينا  
 او ثلثا او خالها او قال اختاري فاختارت نفسها ثم مات وهي في العدة لم تراث لانها رخصت  
 باطلاق نفسها وانما ذكر البايوع لان الزوج لا يحرم الميراث في العدة سواء طلقها بسؤل منها او غير سؤل  
 منها لان الزوج لا ينزل النكاح حدادي في كمال الطلاق وفيه تفصيل فليراجع رجل طلق امرأته رجعا  
 ثم مات وهي في العدة ورثت سواء كان الطلاق في الصحة او في المرض وكذا لو ماتت المرأة في  
 العدة ورثها زوجها وتجهان في اول فصل في المهر في العدة التي تراث مرضية اختلعت من زوجها  
 بمهرها ثم ماتت ينظر الى ثلثة اشياء الميراث منها والى بدل الخلع والى ثلثة ما لها فيجب اقلها لا  
 الزيادة كذا السج وفي هذه الصورة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاء والنصف الاخر  
 وصية وهو غير لو تراث فصح من الثلث فلو دخل بها وماتت بعد منى العدة فكل المهر وصية فصح  
 من الثلث اذا اختلعت ببيع ولو ماتت في العدة فكذا عند ابي يوسف ومحمد اذا الزوج لم يبق  
 وارثا لوفاء بالفرقة وعند ابي حنيفة يعطى الاقل من ميراثه وفي بدل الخلع ومن الثلث اذا ماتا  
 في حق سائر الورثة ولم يبق لهما في الاقل وهو ينظر فكلما جميعا في طلاقها بسؤلها في مرض الموت  
 وحاصل التفريق بين معنى العدة وعدم مضيتها انه بعد مضيتها لا ينظر الى قدر الزوج في الميراث  
 وانما ينظر الى الثلث فيقسم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو أكثر من ميراثه وقبل مضيتها لا ينظر الى  
 الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيقسم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال ثم ثلثة اكرج جامع القولين  
 في احكام كرضي عن الفصل الرابع والثلثين وفيه تفصيل فليراجع فلو اختلعت بيمينه والزوج  
 مريض فخلع عاين باسمي قل او كسر ولا ارث بينهما مات في العدة او لوها من المهر المهر  
 الطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند اولهما والمعلق بالفضله ينزل عند آخرهما  
 والمضاف الى احد الوقتين كقولك عند او بعد عند طلق بعد عند ولو علق باحد الفعلين ينزل عند اولهما

والمعلق

والمعلق بفعل وقت يقع بآتيها سبق وفي الزيادة ان وجب الفعل ولا يقع ولا ينظر وجود الوقت  
 وان وجب الوقت او لا لا يقع ما لم يوجد الفعل وعمم للعام الثاني اذا وجد الفعل او لا لا يقع حتى  
 يوجد الوقت ايضا بمراتبه في الفصل الثالث من كتاب الايمان وذكره او آخره بان يعلق الطلاق  
 من قضا وبى القاضى الامام محمد بن ابي بصير قال ان شربت فكل امرأة اتزوجها وهي طالق فشرب  
 وهو حبي ففترج وهو بايع فطلق فمهره ان الطلاق واقع فقال هذا البايع ارى خيرا مست  
 بمرس قالوا هذا امر مذهبكم فمهر امرأته ابتداء وقال بعضهم لا مهر امرأته وهو يصح لانه امر  
 باكره ابتداء وانما اقرب السبب الذي تصادقا عليه وذلك السبب باطل من احكام القهار كما شروا  
 في ما بال الطلاق قال شوي كفت الكرم من ذن خواصم خلال بومن خرام ذن دكر خواست زلزل  
 طلاق شوزن دوم في قاعده في الطلاق كل امرأة اتزوجها وهي طالق فطلعت فطلعت في الحال  
 ولا ينظر التزوج انت طالق وقلانه ان تنزوجها لا تطلق امرأته حتى تنزوج قلانه انى امرأة اتزوجها  
 وهي طالق وعمره وعمره امرأته فترج امرأته فطلعت هي وعمره فان تنزوج اخي طلق هي وعمره ولا يكر  
 الخش في عمة وكذا كل امرأة اتزوجها وهي طالق وعمره ان دخلت هذه الدار فكل امرأة اتزوجها وهي طالق  
 وانت طالق كذا قال ولا يقع على امرأة قبل الدخول فاذا دخل وضع عليها ولا ينظر مروج بمراتبه  
 في نوع في عطف الحائض على العام من مدام الطلاق رجل طلق امرأة واحدة ثم قال ان رخصتها فهي  
 طالق ثلثا فانقضت عدتها فترجها لا تطلق ولو كان الطلاق باينا تطلق لان في الوجه الاول  
 المحل قبل حقيقة الرجعة فانقضت اليه ولم يوجد وفي الوجه الثاني لا يقبل فانقضت الى الرجعة  
 مجازا وهو النكاح واقعات في الطلاق بعلامه النون من كتاب الطلاق لو قال لامرأة اني طلق  
 الدار فانت طالق وطال وطال ان كلفت فلانا فالطلاق الاول والثاني يعلق بالدخول والطلاق  
 الثالث يعلق بالسرط الثاني لو دخلت الدار طلقك ثنتين ولو كلفت فلانا طلقك واحدة ولو  
 قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلفت فلانا كان الطلاق المعلق بالاطلاق حبرا للدخول حتى  
 لو كلفت قبل الدخول لا يقع شيء فاحكام في احوال بالعليق من كتاب الطلاق رجل قال لامرأة انت  
 طالق انت طالق انت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال ابو بكر السج لا يقع



شيء ولو قال شئت اربعاً فذلك قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلث اذا قال شئت اربعاً  
 من اولى ما بالمرور ولو قال انطلق واحدة ان دخلت الدار شئتين يقع ثلثان ساعة واحدة  
 اذا دخلت الدار ولو لم يغلق واحدة ولكن قال انطلق ان دخلت الدار شئتين يقع ثلثان اذا دخلت  
 الدار مرة واحدة فحينئذ في اولى ما بالمرور ان قال بها انطلق طالق طالق ان كانت فلان فان  
 كان دخل بها تطلق شيئاً في الحال والثالثة تعلقت بالحكم وان لم يكن دخل بها طلقت واحدة في الحال  
 ويلقونها سواها لانهما عطفان متعلقان ببعضهما على بعض ولو قال ان كانت فلان فانت طالق طالق  
 طالق فان كان دخل بها تعلقت الاولى بالحكم ووقعت الثانية والثالثة في الحال وان كان لم يدخل  
 بها تعلقت الاولى بالحكم والقع الثانية في الحال واثالثه لغرض من المصنف على ما اوجبه باب الطلاق  
 من كتاب الطلاق ولو قال انطلق الدار ثلثاً يصرف الثلث الى الطلاق الا ان يقول الدار  
 ولو قال انطلق ان دخلت الدار عشر ايام على الدخول عشر مرات الى الطلاق فيجب ان في اولى ما  
 بالمرور من كتاب الطلاق امرأة قد فرها رجل بالذنا فقال لزوجها ان لم تنبت ذناها اليوم فم طالق  
 ثلثاً فهي كما قال ان لم تنبت ذناها اليوم تطلق ثلثاً والاشارة بذلك يكون باقر المرأة او باربعه في الشهر  
 فحينئذ في باب ما يتعلق رجل قال لامرأته ان لم تحبني فذا خضع كذا فانت طالق فبعت ببيع انسان  
 قال ان كان مراد وصول عيني المتاع اليه لا يثبت وان كان عطفه ان يحل نفسها كحنت في نوع في خروج  
 من ايمانها للضرورة والقاعدة في اليقين والمكره والثالث سواد حتى تجب الكفارة ومن فعل الخلو ف عليه  
 مكوها او ناسيا سواد وكذا اذا فعله وهو يفي عليه او جئنا لتحقيق الشرط حقيقة حاله الفاء وفي  
 في فصل اليقين في الدخول حرزى كذا ان غبت عنك فامر كذا بغير فاسر الكفا وهل يصير الامر  
 بيدها اجاب في واثق بعهرهم ان اجبر وعلى الذهاب فذهب نفسه ينبغي ان يتحقق شرط اذا لا يتحقق  
 بالشرط مكوها وناسيا وعامدا في اخنث سواد قول لوصف لا يخرج فهدرجه بنفس حنت قبل لا  
 وفي ان امكنه الاختناع حنت والا فلا ينبغي ان يكون مستثنا على هذا الخلاف في الفصل الثالث والعشرين  
 من الفصلين جعل امرها بيدها الا سرب المكر او غاب عنها فوجد احد الشرطين منطلق نفسها ثم وجد  
 الشرط الآخر لا يتك من الانعاع مرة اخرى بزيادة في التراجع من كتاب الطلاق في التفرع في اواخر

اذا جعل

اذا جعل امرأته بيدها ان تولى الطلاق او كانا كال حال مذكرة الطلاق او العصبه تولى الطلاق  
 او لم ينو صحت لو كانت غائبة فعلت معان في المجلس قبل ان يتبدل المجلس وان تطاول يوما او اكثر  
 اخبرت نفسي ببيع الطلاق ويكون واحدة اذا تولى واحدة او شئتين او لم يكن له نيته وان اراد ثلثاً فثلثت  
 وليس للزوج ان يرجع ولا ان يبرئ المعوض المرها عن الابقاع وفي المتي لوجعل امرها بيدها ابرها فقال  
 ابوها قبلتها طلقت وكذا لو جعل امرها بيدها فقال قبلت نفسي طلقت وفي الخبر لا يصرف المزوج  
 معناه ان لم يرد به الطلاق اذا كان في حالة العصبه ومذكرة الطلاق وانما في غير مذكرة الطلاق وغير  
 حالة العصبه اذا لم يصرف المزوج بالامر لبيد طلاق فليس شيء فلو ادعى المرأة نيته الطلاق وان كان في عصب  
 او مذكرة الطلاق وانكر المزوج قال قول مع عينة وتقبل بيته المرأة في اشان حالة العصبه ومذكرة  
 الطلاق ولا تقبل بيته في نيته الطلاق الا ان تقوم البيته على اقرار المزوج بذلك جهه في الفصل الرابع  
 من الطلاق ولو قال لها اختاري فموتنك الامر في جميع الاحكام الا في حصة واحدة وهي ان اذا تولى  
 بالامر لبيد ثلثاً وفي الخبر لا يقع ولا يقع الا واحدة وان تولى الاثنين فموتنك لا يقع في الثالث  
 والعشرين من العاديه ولو قال لها اختاري ثم اختارت بيوتها الطلاق فاختارت نفسها عيني في المجلس  
 وهي ثلث تطلقان اما لو اختارت نفسها بالاولى قبل ان تسلم بالثانية بابت بالاولى بواحدة ولم يقع  
 الثاني والثالث ولو قال لها اختاري فاختارت نفسها فقال المزوج تولى الطلاق  
 بالاولى وبالاخرى وبالاخرى من استكر لم يصرف في القضاء وبانت ثلث حرانته الاكل في اختيار  
 من كتاب الطلاق قال امر كذا بغير اذا جاء راسي الشهر ثم طلقتها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء  
 راسي الشهر كذا بيدها وكذا لو قال امر كذا بغير في هذه السنة فطلقتها عيني واحدة قبل الدخول ثم  
 تزوجها فيها كذا بيدها عند الامام جعل امرها بيدها او اجنبي ثم جث مطلقا لا يزول الامر بخلاف  
 الوكيل بعد جث من الموكل بزيادة في النوع الثاني من الفصل الرابع من كتاب الطلاق في العدة  
 خلوه الوقت لم يفتح ووجه العدة لوطولها نيته المتي في اواخر كتاب الطلاق واثق المدة التي تصدق  
 المدة في انقضاء المدة فيها شهران عند أبي حنيفة وعندها تسعة وثلاثون يوما وفي الامة عند هاشم  
 احد وعشرين تصدق وعلى قول أبي حنيفة على الاصل الذي خرمه حسن بن زياد خمسة وثلاثون يوما



ترویج آمو

قار جعيا ۳۴ امر اثنان ستن طالق واحد  
او كان له احد يجب عليه واحد  
اربع قبل البيان يجب عليه واحد  
واما منهن اربعة اشهر  
فهي ثلثة حيف

[illegible]



وقفه الجامع الاورنبر

فان كان في النفقة الولد الزوج وذو الارحام في استعانة له وحبس الام موسر ان نفقة على ان لا يتم  
وان كان الميراث المقيم في ولو كان له ام واب لام موسر ان نفقة على الام وفيه اشكال فولى لانه ذكر  
في الكتاب اذا كان له ام وعم موسر ان نفقة عليها ان كانا فلم يجعل الام اقرب من العم وجعل  
في المسئلة المقدمه اب الام اقرب من العم ولو لم يمتد ان يكون النفقة على اب الام مع الام ومع هذا  
اوجبرها على الام وسفر من هذه الحكمة اشكال بجواب فيه وهو ما اذا كان له ام وعم وارب الام  
موسرون فيتم ان يجب على الام لا غير لان اب الام كما كان اولى من العم والام اولى من الام  
كانت الام اولى من العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل ان يكون على الام والعلم اننا فيه في  
باب النفقة الاقارب ولو انفقت من مالها بعد الفرض او الفرائض لكانت توضع على الزوج  
لان النفقة صارت ديناً عليه وكذا اذا استدان على الزوج سواء كانت استدانته باذن العاقل  
او بغير اذنه غير ان كان بغير اذن العاقل كانت المطالبة عليها حاصه ولم يكن للغير ان  
يسأل الزوج بما استدان وان كانت باذن العاقل لانه ان تحمل الغير على الزوج فيطالب به بالزوج  
هو فاقية اذن العاقل بما استدان به بواحد في فصل بيان كيفية وجوب النفقة من كتاب النفقات  
وعند التسوية في الحرة يبرح من كالا وارتا حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له عم وخال  
فالنفقة على العم خلاصه في النفقات متزوج عبداً ومدرسا ومكاتباً باذن المولى قولوا  
اولاد الاب يجب على نفقة الاولاد سواء كانت امهم حرة او امه او مدبرة او ام ولد ومكاتبه  
لان نفقة الولد صلة ملصقة ولا تستحق الصلة على الولد بخلاف نفقة المرأة لانها عوض  
من وجه صرع على هذا فقال اذ لم يجب على الاب نفقة الاولاد دخل من يجب فيجبها اذ كانت  
لها مكاتبه فنفقة الاولاد عليها لان الولد تابع للام في كتابتها فكان كما على مولى لها الابوي  
ان كسبه لها وارثاً بحايه عليها وميراثها لها فتكون نفقة عليها كسب عبيدها وفيها اذ كانت  
لها مدبرة او ام ولد او اولادها بغير ثمنها فتكون نفقة على مولاها وهو مولى ام ولد المدبرة  
فيما اذا كانت المرأة امه دخل نفقة الاولاد على مولى لانه وجه اذا كانت المرأة حرة فنفقة

الثالث من كتاب الطلاق قالت الامام للفقهي افترض نفقة هذا الصغير على ابيه وامرني حتى يسدد علي ففعلت  
فادامته انت عليه واسير رجعت عليه فان لم يرجع عليه حتى مات لا تأخذ من تركته في الصبي نزاريه  
في النفقات خبر بيان دخلا دار الاسلام باجان وولها ولد مسلم لا يجب نفقتها علي ولها وجب  
علي اعلم نفقة ابويها الذميين وكذا نفقة الوالد المسلم على الاب الحافر والصبي في لغة الوالد  
وروي الارحام اصل حان وتوكل ولا صغير او ابا كانت نفقة الصغير على جده فان كان المصغر ام  
موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية اعتبارا بالسيرات وفي رواية  
الحسن عن ابي حنيفة كانت نفقة الصغير على الجد كالموكل كان مكانه الاب جده فان كان الام صغيرة  
كانت نفقة الصغير على الجد ويجعل المجد مودة من الحمل المرفور حاصل صالح اخره المطلقه من نفقتها  
علي ولها علي ان لا يزيد عليها حتي تسقضي غدها وعدها بالاشهر حاذرة في ان  
كانت غدها بالاشهر لم يجز الا الحضي غير معلوم قد خفي في شهرين وقد لا يخفى غيره  
اشهر نفقة لها وفي رواية الباقية من الصالح صحت على امرئ من النفقة والكسوة ان كان قد استغنى فيه  
انما في الحج والادب فالزيادة موزونة وتلزم نفقة المسك والفقير اذا فرض النفقة ثم رخصت نقط  
الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا لو فرض لها النفقة لو خفي بالاقل من الدراهم فعلا لها ان يطلب  
الزيادة وفي الاصل صحت على قدر لا يكفيها لها الا يرجع ولو على الزيادة لا المبع نزاريه  
فيه تفصيل فيلزم وروايت المرأة زوجا على نفقة كل شهر على درهم ثم قال الزوج لا يطبق  
ذلك فهو لازم ولا ينفق اليه الا اذا تغير سعر الطعام ولو علم ان مادون ذلك يكفيها وان صاغت  
العانة زوجا من سكنها على درهم لا يجوز لالا السكنى حتى الشرع وهي لا تقدر على سقاط  
حق الشرع بعونى كان او غير عوفى فقد اتهاوى وقال بالثالث من كتاب الصلح المرأة اذا لم تعمل  
الكسوة التي اعطاها زوجها انه اذا مضى من الوقت مقدار ما لو استعملها مقادا انخرق  
الكسوة لها المطالبة بكسوة اخرى من الزوج جميع اتهاوى قبل فصل سائل العذر من الاطالة  
صغيرة ام موسرة وله اخوان موسر لا لاب وام والاب كانت نفقة الصغير على الام  
والاخ لاب وام اسد اسد على الام وحنه الاسد اس على الاخ لاب وام اعتبارا بالسيرات

کتابخانه

اشهد في الحياة الدنيا  
والآخرة



الاولاد على الام ان كان ملام حال وان لم يكن لها مال فنقتصرهم على من يرزقهم الاقرب فالأقرب كذا  
 صرح ترمذ في الام والحياتة اوام ولدا ومدة فاجواب في جواب في العبد والمدر والمحابب جميع  
 الفتاوى في مسائل الاقارب ولا نفقة في السكاح الفاسد وفي السكاح بلا مهر وبنام منه  
 بنو الزمان في النفقات وفي الاصل امرأة لها زوج ولها ابن من غيره وهو مهرس والزوجان مهرس  
 قال ابو يوسف لا فرض على الابن نفقة الام وقال محمد اقرض وتكون دنيا على الزوج ولو بنت  
 اذا تزوجت سقطت نفقتها عن الاب فان طلفت وانقضت عدتها عادت النفقة على الاب  
 صفة الفتاوى في النفقات ونفقة البنت بالنفقة والابن زمتا على الاب عاتبة بفتي وقيل  
 على الاب ثلثها وعلى الام ثلثها هل تنفي الا بقر ولو قال الام للفقير اقرض نفقة لهذا البصير على  
 ابيه وحرني ان يمتدني على الاب فان العاقبة جعل ذلك فاذا البسر رجعت عليه بملكه انت فان لم  
 يرصع حتى مات ليس لها ان تأخذ من تركته هو الصحيح واما نفقة من حالها او من مسئلة  
 من انما سوا ما ترجع على الاب وكذا في نفقة ساير المحارم هكذا ذكر في الاصل وفي الفتاوى بناء  
 على ان نفقة ذوى الارحام هل تصير دنيا بالقرض فيه روايتان في رواية لا كما ذكرنا وفي رواية  
 في جامع الصغير تصير دنيا وفي الام مع الابن اذا اختلفا في السائر قال الابن هو عني وليس على نفقة  
 وقال الاب انما تصير ذكر في المتن في القول قول الابن والبنت بنته الاب صلاصة الفتاوى في النفقات  
 لا نفقة للصغير التي لا تجامع سواء كانت في بيت الزوج او في بيت الاب فان كانت لا تصح للجامع  
 وتصح للغير فانه اختلفا في شيء فيه وهذا بخلاف المملوك في مخرج الطلعي وفي الفتاوى في الصغير لو  
 كانت بنت سبع سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي الست والسبع والثمان اختلف  
 المتأخر في صلاصة في محل المهرورق في الصغير دين على ابيه فان نفقة عليه لا يبرأ قضاء الا اذا شهد  
 فقال سترية لولدي لا قضى منه من دينه له على اذ المديون لم يصدق في الاداء وكذا لو البسر ثوبه  
 او اطعم من خبره واجتبه من دينه عليه في الفصل الثاوي والعشرين من الفضولين فهو ولو ترك  
 طعاما او ثوبا فاطعم البكر الصغير والبسة الثوب وليس بوجي لم يصغر البكر بخسنا بخلاف

انفاق النفقة

انفاق النفقة جامع الفضولين من محل المهرورق ولو كان للفتى ام مطلقة وقد خرجت من العدة فاجتبه  
 الى ان تنفق عليها من كسبه ولها على ذلك لان الابن في الخلع اليه فله ان يأخذ منه قدر حاجته  
 كذا الام في باب نفقة الصبيان من شرح ادب القضاة في ترمذ في نفقة على طلاق باين ودخل  
 بها الثاني وفي الفتاوى في بيتها سقطت نفقتها من الزوج الاول لانها ناشرة بهذا المزوج  
 فاقدمه في كتاب الطلاق قال النجاشي اذا لم يكن للمصبي اولاب مالى اجبرت الام على الارضاع  
 وهو الصحيح لانها ذات سائر في اللبن فصار هذا قياسا ما ذكرنا ان الاب اذا غاب وليس  
 له مالى وتوكل امرأة وصغيرة او لها مال فانها تجبر على الانفاق على الصغير ثم ترجع عليه بذلك  
 فكذا هيها قال فان طلفت من القضي ان يفرض لها نفقة الرضاع حتى اذا البسر رجعت عليه  
 فعل ذلك لانه انصفت كما في النفقة في باب نفقة الصبيان من مختصر شرح ادب القضاة  
 قال وان ابنة المرأة ان تتحول مع زوجها الى منزله او اراد الزوج ان يحضرها الى بلد من  
 البلدان فانصفت من ذلك فلا نفقة لها ان كان قد اعطاها مهرها لانها مبطنة في هذا  
 المخرج وان كان لم يعطها مهرها فانت ان تجيبه اليه ما اراد فلها عليه النفقة لانها محقة  
 في هذا المخرج هذا اذا لم يدخل بها الزوج فان دخل بها فكذا كبحا في قول ابي حنيفة وفي  
 قولها لا نفقة لها في الزوجين جميعا ويدخل على هذه المسئلة قول ابي القاسم الصغار  
 وقد مرنا المسئلة من قبل في باب نفقة المرأة من مختصر شرح ادب القضاة في الخفاف وقال ابو  
 القاسم الصغار هذا كان في زمانهم اما في زماننا لا عليك الزوج ان يسافر بها وان افي  
 صداقها لان في زمانهم كانت الغايب من خالهم الصغار وفي زماننا ليس كذلك فاذا كانت بيها  
 غيرها لا يمكن ظنهما ومتى نظرا الى بلدة اخرى ظنهما وهي لا تقدر على الاستعانة باحد في باب  
 مطالبة بالمهر من مختصر شرح ادب القضاة ولو كان الزوج ساكنا معها في منزله فمغت زوجها  
 عنه الدخول عليها كانت ناشرة الا اذا منعت بغيرها الى منزله او كثرى لها منزلا في  
 لا تكون ناشرة ولو كانت مقيمة في منزله ولم تكن من الوطى لا تكون ناشرة في باب  
 النفقة من كتاب السكاح واذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهره وسقطت



النفقة وكذا الامانة الزوج لان النفقة صلة والعلا تسقط بالموت كالنكاح تسقط بالموت قبل القبض  
 وقال الشافعي يصير ذمها قبل القضاء ولا يسقط بالموت لانها عوض عنه وما يسقط بالموت هل يسقط  
 بالطلاق قال بعضهم نعم وهو الاظهر كذا في القاموس ولو ابرأت زوجها من نفقة ما في الاوقات المستقلة  
 لم تنسخ المرأة لانها برأة مما استجب فيل يجوز ولو فرض انها نفقة فلم تعضها حتى انقضت عدتها  
 هل تسقط في اختلاف المشايخ ولو فرض انها نفقة على الزوج وانفقت من حالها فلها الرجوع  
 في حال الزوج ما دام خيبرين ويسقط بموت احدھا الا ان يكون ما نفقة ديناً بامر القاضي فانه لا يسقط  
 حداً في النفقة بطريق الاربع نفقة امرأة ابنه الغائب وعلى نفقة ولها نفقة ولا تجبر الاضواء والامام  
 على ذلك ضمن غائب وانقطع خبره راهدي في كتاب النفقات رجل غاب فادعى امرأته اني بوي البيرة  
 وطالبة بالنفقة فهذا على وجهين اما ان كان الابن مكر او مكر افا ان كان مكر افا حصة بينهما اصلاً  
 وان كان مكر افا هذا على وجهين اما ان كانت الودعة غير لزمهم والذم لا يبرأ الا في نفقة الارواح  
 من طعام وكسوة او كانت دراهم او دنانير او ما ينفق في نفقة الارواح حتى القسم الاول لاحتصتها  
 وفي القسم الثاني ان يحاكم كل برفع الامر الى الحاكم حتى يأمره بحاكم بالرفع اليها لان من جسد حقها وليس  
 ان يدفع اليها بخير ام الحاكم واقعات حاصلة في باب الودعة بطلانها ورجل مصر رضى وله عيال هل  
 يجبر على نفقة على نفقة عياله ان كان من عليه نفقة ابناً يجبر على زوجة ابيه وان كان اباً لا يجبر على نفقة  
 زوجة الابن لان زوجة الاب تحرم الاب وحده الاب على الابن واجبة ونفقة من تحرم الاب على الابن  
 واجبة حتى يصير ذمها كذمة فيجوز ان يكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن امرأه معسرة ولو افسر لم يسقط  
 ولها ان موته من قبل جبر الارب على نفقة ما ذكره هذا الكتاب لا يجبر وذكر الخصا في كتاب النفقات ان يجبر  
 الا اذا كان في الترتل فضل لا يحتاج اليه للسكنى شرح السقاية في فصل النفقة قال شمس الاثنية مطلقاً  
 قول الخصا في القول الاول تركه في نفقة ذوي الارحام شرط ويجبر الاب على نفقة ابيه الغائب  
 ولو لها وكذا الام على نفقة الولد ليرجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع بها على الزوج  
 اتم وكذا الزوج على نفقة اولاد ابيه ليرجع بها على الاب وكذا الاب بعد اذا غاب لا قرب فيسأل اول  
 باب نفقة الاقارب وفي كتاب اللقيط للامام السرخسي اذا قال لغيره الفوق على خالتيك رجع على الامر

وان لم يشترط

وان لم يشترط الضمان والرجوع كذا اختار الصدوق في فتاواه الصغرى في كتاب الكفالة وقال بشرط  
 الامر بالاتفاق بوجوب الرجوع خلاصه في الفصل الثاني من كتاب النفقة وقوله النفقة على وليه وعلى  
 اهله وفي بناء دارى وقوله النفقة على مولى بزارية في الثالث من ابالقاضي وفي غاية البيان اذا زوج  
 مدبرة اوام ولد ووجدت البتة تدوم النفقة على الزوج والا فلا لان النفقة من اموال المأخضات  
 ولم يوجد لكون هذا في غير المكاتب لان المكاتب لها النفقة والسكنى وان لم يوجد البتة ولم يشرع  
 في مخرج كان النفقات للخصا والفراق بينهما وبين المأخضات والمدبرة وام المولود المولى لا ملك  
 يستحق المأخضات فلا يحتاج الى بتة المولى خلاصه من فان المولى يستحقها بيان الرواية شرح اوقافه  
 في باب سلاح الرقيق ان كان له المأخضات عند الولدين او لولد والزوج حالي من جسد حقها فانفقوا  
 على نفقهم جاز ولم ينفقوا الا انهم ظفروا بحسن حقهم وكانت لهم ولاية الاخذ بمقدار حقهم وان كان  
 عند غيرهم منعطاهم بامر القاضي حتى انفقوا على نفقهم ثم يضر صاحب اليد او اعطاهم بغير اذن القاضي كان  
 ضامناً لولا صاحب اليد ما مور بالحق ودفعه الى غير ينفق على نفسه ليس من اخذ في شئ  
 فيصير بمخالفة ضامناً له وهو في الفصل الثالث من كتاب النفقات ذكر من ابراهيم بن الرجل يطلق  
 امرأته وهو غائب فلا يعطى بها نفقة استوى على ما قال تعالى عليه فينفق عليها فان لم تطالب نفقة  
 حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها كما في حال قيام السكاح واما اذا فرض القاضي لها نفقة فلم يقبض  
 حتى انقضت عدتها لم يذكر في الكتاب انه هل نفاس على الموت حتى تسقط ام لا قال الشيخ الامام  
 شمس الاثنية ابو محمد عبد الغفر بن احمد قال في شرح هذا الكتاب فيه كلام وهو ما ياتي في الاضمة  
 يذكر في غير هذا الموضع في باب نفقة المطلقة من خصم شرح ابالقاضي المعتمد اذا لم تحاكم نفقة ما  
 ولم يفرض لها القاضي سواء حتى انقضت العدة فلا نفقة لها لان النفقة في حال العدة  
 وان كان الزوج غائباً فما سددت عليه ثم قدم بعد انقضاء العدة يقضى عليه بنفقة مثلها  
 وهو قول ابي حنيفة الاول ثم رجع لا يقضى عليه في نفقة السكاح واما لو فرض القاضي لها  
 النفقة في حالة العدة وقد سددت على الزوج او لم تستد من نفقة عدتها قبل ان يقضى  
 شياء من الزوج فان سددت بامر القاضي كان لها ان ترجع على الزوج بذلك لان سددت لمرة

هذا اذا كان مكر  
 وان لم يكن مكر  
 هذا اذا كان مكر  
 وان لم يكن مكر

نفقة المطلقة



بامر القاضي وللغرض ولاية كاملة بمنزلة استدانت الزوج بنفسه واما اذا استدانت بغير امر القاضي او لم تستد  
 حل يبرح بذكره على الزوج ام لا قال تسمى لينة تخلو بينه وبينه او بالعقار فيه كلام قال الشيخ الاصل  
 الامام الشريفي والظاهر عندي انه لا يسقط وانما تسمى لينة السرى لانه سقطت صفة على فقال  
 والسبب في استحقاق هذه النفقة العدة المسحوق لهذا السبب في حكم الرضوخ فلا بد من قيام السبب  
 لاستحقاق المطالبة الا يبرى ان الذي اذا سلم وعليه حوائج رأسه لم يطالب بشيء منه فكذلك هذا وهو الصحيح  
 زينة العتاق في الفصل الثاني من كتاب النفقات ثم المرأة كما استحق النفقة حال قيام النكاح تستحق  
 ذلك حال قيام العدة اما اذا كانت العدة عن طلاق رجعي فانها تستحق بالانفاق الا النكاح قائم  
 وان كانت العدة عن طلاق بائن فعندها تستحق وعندنا في النكاح في ذلك الوقت كما في حديثنا  
 وهو يدل على مذهبنا فانه قال في الرجل يطلق امرأته وهو غائب ولم يفصل بينه وبين طلاق رجعي وبين طلاق  
 بائن وادخلت نفقة ثم عتقها لا تستحق هذه النفقة ابتداء بل تبقى ما كان واجبا حال قيام النكاح حتى  
 ان كل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح لا تستحق في حالة العدة عن النكاح العتاق والناشرة  
 والافقة اذا لم يتزوجها المولى بها فان لم يطالب المرأة بنفقة نفقت عنها او كانت سقطت  
 نفقتها لانها من باب الكفالة وما كان من باب الكفالة فهو من لينة سقطت حتى كونه العتاق او اذا كانت  
 قبل ان يات في باب الرجل يغيب عن امرأته من غيبته شرع او بالعقار في ذلك الوقت كما في حديثنا  
 المطلقة في عتقها فلا سكنى لها ولا نفقة لان العدة ما دامها باقية كالنكاح باقيا من وجه ولو نشئت  
 في حال قيام النكاح من كل وجه لم تكن لها النفقة والسكنى فكذلك اذا نشئت حال قيام النكاح من وجه  
 من غير طلاق بالنفقة للمرأة رجل تزوج بامرأة او فاحا امرأته الا ان الزوج سكنى في ارض الغيب  
 او في دار الغيب فانفتحت المرأة منه وخرجت من منزله كان لها النفقة لانها حقة وليست بناشرة  
 فاحيانا في باب النفقة وان كانت العدة باقيا فاعلى حيف كان لها النفقة الى ان تنصر ايسة وتنفق  
 عتقها بالاشهر وان انكرت المرأة القضاء للعدة بالخصم كان القول قولها مع البين وان اقام  
 الزوج البينة على قرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت  
 انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فانه مضى سنته ولم تلد وقالت كنت

من طلق  
 وان كانت العدة  
 بالاشهر

الظن

الظن اني حامل ولم احض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتقدر في ذلك لان هذا ما يشبه  
 نكاح لها النفقة الى ان تنقضي عدتها بالخصم وتنصر ايسة فتبقى عدتها بالاشهر فاحيانا في فصل  
 في نفقة المعتدة عن الطلاق من كتاب النكاح النفقة المفروضة تسقط بالموت ولو عطاها نفقة مدت  
 ثم ماتت احدى قبل مضي المدة لاسترد ما بقى عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد ستر بعدد ما دفعه  
 الحارم لاسترد بالاجماع وصير في كتاب النفقات لاسترد بمجمله مدة ماتت احدى قبلها عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف وقال محمد يجب لها نفقة ما مضى وما بقى للزوج فردة وكذا هو قوله في المسئلة لا تورد  
 قيمة المهر لانها لا تقاى قال في الحنفية وشرع الراجح بالصحیح قولها شرع الغاية لعطو سبب باب  
 النفقة في الحنفية في الامام حنيفة وان كانت سنية البتة محروقة بالبحر او كانت  
 مطربة ما لم تفعل ذلك واذا افرقا وتزوج كل واحد منهما غصاة الصغيرة للاب ان لم يكن لها من يكون  
 لها الحضانة ولو تزوجت الام بزوج آخر وعسك الصغيرة معها ام في بيت الرأب فلا بد ياخذها منها  
 قبضة في الحضانة الام والجدة احق بالغلام حتى ياكل ويتررب ويصير ويشتري ويصير وقد اختلف في بيع سنيين  
 ومما اختلف في الجارية حتى يخلص ومن سواها حتى يباع حتى يبلغ حد الشتر ولا خلاف للعلم والحكمة عندنا وقال  
 ان في لها الحضانة اذا كانا عاقلين لانه من خبر بينهما قلنا فدعا البني ثم انهم هذه فوق الانظر بهر  
 دعائه واذا اراد الزوج ان يخرج بولده الصغير المهر لبيته ذلك حتى يبلغ حد ما ذكرنا واذا ارادت  
 المرأة ان يخرج بولدها من لبيته كان ذلك ايضا بما فيه من الاضرار بالاب الا لا يحرج الى وطئها وقد كان  
 الزوج تزوجها فيه لانه التزم الحقام فيه عرفا واذا ارادت المرأة الخروج الى غير مخرجها وقد كان الزوج  
 فيه وقد اختلفت الرواية فيه لانه التزم الحقام فيه عرفا وقد اختلفت الرواية فيه والاصح انها  
 لا يحرج هذا اذا كان بين المهرين تفاوت واما اذا اتقاربا بحيث يمكن للاب ان يطالع ولده  
 ويبسب في بيته فلا بأس به وكذلك يجوز بين المهرين ولو اختلفت من فردة المهر الى المهر فلا بأس  
 به لان فيه نظرا للصغير حيث يتخلق باخلاق المصروف في عكس لا يجوز لانه فيه ضرر للصغير لما رأت  
 في الحضانة فاذا ماتت الام فصار الولد الى جده من الام وبعض من جبه افده من النساء فاذا رأت  
 ان يخرج الولد من المهر الذي فيه الاب الى مصر فخرج لم يكن لها ذلك وان كان ذلك المهر من المهر الذي كانت  
 وفعب فيه عقد نكاح ام صبي انما هذا الحق للام خاصة لان الام انما كان لها ان يخرج بالمولود الى



في ذلك المهر حكم العقد الذي جرى بينهما في ذلك المهر وعقد السكاح يجري بين الزوج وبين الام خاصة  
 قال بس لام لولا ان هذا العقد لم يولدها ان يخرج بالولد من المهر الذي فيه لوه الى غيره لان ولادة الخارج  
 حكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ الامام شمس الدين الخوافي ينبغي ان يحفظها من المسئلة  
 ام الولد مسئلة واحدة لانها استنفدت من صاحب الكتاب بالاب والجدان في المصير وحاشا من جوامع هذا الكتاب  
 والله اعلم بالصواب فانما بالامارة يطلقها زوجها ولها عند ولد من غير سحر ادل القامى ثم الام انما تكون ادلى  
 بالولد قبل ان يتزوج ما لم يتردد فان اردت العيا وبقا كان الاب ادلى لانها تحسب فلو حبس الولد بها عرض  
 الولد فان سلمت ود الولد عليها لان ما كان قد زال من المهر وباب الولد ادلى به فان قالت انه ابن تسب  
 وقال الزوج ابن بسع لا يخلو القامى احد لكن ينظر ان كان الولد مستغنى وضع الى الاب والافند الام بزيادة  
 في الحضانة قال في كماله وبغيرها صغيرة لها المصهر وعلمه حصرة ارادت القامة ان تربى الولد لها فحاشا  
 ولا يمنع الولد عن الام والام ياتي ذلك في مطالع الساب لاجرة ونفقة الولد اخذوا فيه والضمي الى  
 يقال للام اما ان تنسك به غير اجراما ان تدفعه الى العمة انتهى ان يتفقوا على المنية اذا تزوجت  
 ام الصغير لم يوفى لوه بزوج اخر وارادت ان تربى الصغير من غير نفقة له من ماله الموروث من ابيه  
 واراد وصية ان تربى بالنفقة المقدرة يدفع هو الم بالاب الكه انتهى ولوجه وجبه من الغطاء شرح  
 تنوير البصائر في الحضانة للام بلا جبري بلا اكراه للام على اخذه اذا استأجره مطلقا وذكره القامى  
 وفي كماله بانها لا تجوز للام الا اذا لم يكن له زوج حرم فاجبرت حينئذ وفي اشارة الى انها ادلى من  
 الحرم وان طلعت جوا وحرم لم يطلقه والاصح ان يقال لها اسكية واوقعه الى الحرم كما في الام والحال يدفع  
 اليها بلا طهرها لكن في الاضمار خلافه وكذا استحقاق الحضانة فمسألة في اول الحضانة وذكر  
 الحضانة في النفقات فلو كان الصغير حرة الام من قبل ابيها وهي ام ابائه فلهذه ليست بمنزلة من كانت  
 من قرابة الام من قبل ابيها وكذلك كل من كان من قبل الاب فليس بمنزلة قرابة الام من قبل ابيها  
 انتهى وفي الولد الجدة الام من قبل الاب ادلى ام للام لانها تكون بمنزلة من كانت من قرابة الام لان  
 هذا الحي قرابة الام انتهى قال مولانا في بحر بعد نفقة ما قد مضى وظاهر ما جزم بالام عن ام الام  
 بل على كماله انها قد صارت خادئة القوي في زماننا والله اعلم في الغطاء شرح تنوير البصائر  
 الحضانة الام حتى بحضانه ولها قبل التفرق وبعدها ثم اتى وان علت ثم لم الاب ثم اخت المولود لا يوزن

في ذلك المهر حكم العقد الذي جرى بينهما في ذلك المهر وعقد السكاح يجري بين الزوج وبين الام خاصة  
 قال بس لام لولا ان هذا العقد لم يولدها ان يخرج بالولد من المهر الذي فيه لوه الى غيره لان ولادة الخارج  
 حكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ الامام شمس الدين الخوافي ينبغي ان يحفظها من المسئلة

ثم لام ثم لاب

ثم لام ثم لاب ثم خالة كذلك ثم عمة كذلك منات الاخت ادلى من منات الاخ ومن اولاد  
 العمان ومن نكحت غير حرم سقط حقها لامن نكحت حرم كام نكحت عمة واحدة نكحت جد وعود  
 الحق بوال النكاح سقط به والقول قولها في نفي الزوج ملتقى لا يخرج لخاصة منات الام ليست  
 من النساء ذات دهر حرم منه فالحق للعصمة من الرجال فان لم يكن عصبة فالى ذوى الارحام على  
 الترتيب بينة المقتضى في الحضانة من كتاب الطلاق السكاح لا تدفع حصته الى غير حرم كولى العتاقة ومن  
 الم قد دفع اليهم الغلام ولا ناسق ما جنى اى لا تدفع البينة الى حرم فاسق ما جنى اى لا يابى الى ما منع  
 وكذا القسوى واذا اجتمع مستحق الحضانة في درجة واحدة فاصحهم ادلى وان تساوا فاصحهم  
 واذا لم يكن للصغير عصبة تدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى الام ثم الى اخى الام ثم الى ابى الام  
 لان هوار ولادة السكاح عند جدي حصة والى العتاقة والصغير فان لم يكن عصبة فالى ذوى الارحام  
 تشبث على الترتيب شرح النقاية لفظوا بغا في الحضانة وكذا اشترى القدر اجاب اذا سقطت حضانه  
 الام واخذ الولد الاب لا يجبر على ان يوسله اليها بل هي اذا ارادت ان توله لا تمنع عن ذلك  
 ويجوزها الاب من رويته قارى المداية وفي الجمع لا يخرج الاب بولده قبل الاستبراء انتهى في كماله  
 في شرحه بانها في من الاقرار بالام بالطلان حقها في الحضانة وهو يدل على لا حضانتها اذا سقطت جازله  
 الصغير وفي العتاق والى الترتيب سئل اذا اخذ المطلق ولده من حاضنة تزوجها هل له ان يسافر به  
 فاجاب له ان يسافر بالى ان يعود حتى اتمه انتهى وهو يصح فيها قلنا وهي خادئة القوي  
 في زماننا من بحر الواقعة ام الحضانة واذا اجتمع النساء ولهن افواج يصنع القامى حيث  
 شاء لانه لا حق لمرتين غير له من لاقربته له حرانته المقتضى في الحضانة وهذا الذي ذكرنا من  
 حتى الحضانة لذوات الارحام ثم اذ لم يكن لهن افواج فاما ان كان لها زوج فلا حق لها الا اذا كان  
 زوجها زاد حرم من الصغير لانه يلحقه بحضانه والحكمة من زوج الام اذا كان حيا ويصنع القامى  
 حيث شاء من غير ان في النفقات طلعت وهاى الم ولدا واهة ومكاتبه ولدت قبل الكفاية للحضانة  
 لها وبولاهن بالولد الرقيق اولى بالامر ولو ولدت بعد الكفاية لهن اولى بينة المقتضى في الحضانة ثم  
 يذكر المص بعد العتاق احوال النساء المذكور في غاي البيان وفيه العذر ويخرج ان بعد العتاق فالة للام







القول قول مع غيره ويجعل على علمه لأن الولادة ليست فعله واليه منتهى المدبرة لأن فيها انبات التدبير  
 ولو كان مكان التدبير عن حق فقال المولى لموتته ولدت به قبل العتق وهو رقيق وقال بل ولدت بعد العتق  
 وهو حر حكم في الحال ان كان الولد في بدها فالقول قولها وان كان في بدها المولى فالقول قولها لانها اذا كانت  
 في بدها كان الظاهر هذا لها واذا كان في بدها كان الظاهر هذا له خلاف المدبرة لانها في بدها المولى  
 فكذا ولدها فكان الظاهر هذا على كل حال فكان القول قولها بما في فضل حكم التدبير من كتاب التدبير  
 وتوهم من لا يبطل التدبير خلاف ما اذا اوصى به انسان ثم جن حين يستطل الوصية لان التدبير فيه  
 معنى التعلق حتى لم يبطل بالكره وجاز خلاف الوصية والمجنون لا يبطل العتق بزاد من كتاب العتاق و  
 اذا زوج الرجل امه رجل فولدت له ثم اشتراها وحكمها بسبيلها ما رآه ولدت له ملكا فآدم وله  
 منها ولد ثابت بالنسب فيصير له ولده قياسا على ما اذا استولاه في ملكه لولو الجارية الفصل السادس  
 كتاب المدعى بطل في حرة فولدت ثم اشتراها لا تبصر له ولده استأنا وان اشترى المولى لكان  
 الجارية والعقبة ظهرت في اواخر الفصل الثالث من العتاق ولو اعنتى شريك خطه اعنتى الا في اربع فروع  
 العتق من التدبير والكتابة فيه فانه التمسك اسكتان يتصرف فيهن القربات واستسماه او ضمن العتق  
 موسم الى حال كونه عتق موسم بقرينة خطه لا بمسح والولاء لهما ان اشترى او استسماه العتق ان يضمنه  
 ويرجع به على العبد وقال لا ضمان غيبا والسعاية فيقصر فقط والولاء للعق من الاصطلاح والانتفاع ولو  
 مات احداهما قبل ان يختار الشريك شيئا فلا يخلوا اما مات العبد والعق او اب كفت فان مات العبد  
 ضمن العتق في ظاهر الرواية لانه ضمان انكاف شرع بغير الغاية فلا يسهط هلاك كل التمسك كما لو هلك  
 المقتضوب وفي رواية لا يضمن العتق لانه ضمان وجب لاصل نقل الملك لذلك لا يتم الا بالتراضي والاعتضاء  
 عند عدمه وقد عذر لنقل الضامن فلم يجبه الضمان وعند الضمان واجب ضمانا لانه يملكه بالضم  
 الاعتناق سابقا عليه فان كان للعبد كسبا صح باعته المقتض به لانه يملكه بملكه بالضم والضمان  
 من وقت العتق فصاعدا كما تباه مرة وقت العتق فكان اخذ السعاية بعد موت العبد مستغفرا لمد الكتابة  
 لا انشاء لعقد الكتابة فجاز له وصار كما لو كان العبد كله فاعنتى نصفه ومات وهل لك ان لا ياتخذ  
 من تركه الجدة بقرينة نصيبه اذ لم يضمن المقتض قبله ذلك لانه عتق العتق بقرينة نصيبه كما تباه واخذ السعاية

بخبرة

بخبرة مستغفرا بدل الكتابة ومقتضا بدل الكتابة من تركه المحدث جانبا وقال في حرة شاتين لربك ذلك  
 وظاهر إطلاق محمد رحمه الله على هذا انما قال العتق ضامن نصف قيمته ولا سعاية له على العبد ولم يفتل  
 بينا اذا ترك كسبا ولم يترك واما اذا مات العتق فاعنتى نصفه فوجد الضمان من حاله وان كان العتق  
 في حرة فخذها لا يجب شي على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله اليهودية عن ابي يوسف واما اذا  
 ماتت كفت فلورثته ان يختار الاعتاق او الضمان والسعاية لانهم قالون مقام مورثهم فان اختار  
 بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك وروى الحسن عن ابي يوسف ليس لهم الا الاعتناق على احدى  
 لان المستحق بخبرة المحدث عنه ولو كانت عتقا لماتت ليس لورثته الا الاحتجاج على الاعتناق او الضمان  
 وكما لو كان المورث حرة ليس له الا اختيار احدى ماله ورثته وجه ظاهر الرواية ان ملك كل واحد من  
 الورثة مختار عن ملك الآخر فحينئذ لا يلزم الباقيين لانه اذا اشترى الملك صار كعبد بين جماعة  
 اعنتى احداهم نصيبه وصار كما لو اشترى واحد نصيب كل واحد منهم وكل واحد نصيبه ولو مات  
 كاله ورثته ذلك فكذا هذا من الخط الرسمى في باعنتى المملوك بين الشركاء فلهما بقرينة القيمة في  
 الضمان والسعاية يوم الاعتناق لانه السبب كما في الفصل كذا حال العتق في اليسار والا عتق لو كان  
 موسم احد اعنتى بعضهم ولم يسقط بالغير الطارى وان كان موسم اخذت فاعنتى ليس سبب الضمان فلا يجب  
 من بعد كما في باعنتى بعض العبد ثم المعتبر اليسار اليسر وهو ان يملك من المال قدر قيمة نصيب الا في اليسار  
 العتق لانه لا يبعد ان ينظر من كتابين تحقيق ما قصد العتق من العتق وان كان يملك ما سوي نصف  
 العبد ما لا يبعد عتق بعضه وذكر في العيون وهو المختار ان الموسم في ضمان العتق من ملك ما سوي نصف  
 العبد المقتض سوى المثل والحادم ومشتاع البيت ومشتاع البيت قال عتق ام لولد تملكه بغير الملك عتق تمام  
 تملكه بغير الملك بغيره ام لولد اذا اردت وحقت بدرا لولد ما اعنتها المولى ثم سببت واعتراها  
 المولى فانها تعود ام لولد وكذلك لو ملك دار ثم عتق عليها ثم اردت وحقت بدرا لولد ثم سببت  
 فاشترها عتقت عليها من العتق في كتاب العتاق ولو اشترى جارية قد ولدت منه بنتا مع بنت لها من غيره فآدم  
 ام لولد ليس لان يسيرها وله ان يسير البنت وان زوج كجارية رطل فولدت بنتا من الزوج ليس له ان  
 يسير هذه البنت لانها ولدت البنت بعد ما صارت ام لولد بعد الشراء فاحتج في الاستيلاء **عن ابي حنيفة**



قال ان من مرض فانت حر معمل لا يعتق ولو قال ان من مرض يعتق كذا نص في فصوله  
 عتق المرض مرض حرقة ورغما بلورته قبل موته فالعتق لا يسقط في شي كالتب في مرضه ولا مال فافر  
 بقبضه لان الكتابة جارية على ما يسقط في ثلثي ثمنه كذا في ما عدا من اجنبي ثم اقر بقبضه ببيع  
 من كل ما كذا في وفي مثل الالة قال في البيع لو اقر بقبضه فحق لولاءه عليه وباني حبس في بيع  
 المرض واقراره من اجل المهور جلات وتكون عبدا وعليه دين محبط بوفه فاعتق الوارث لا ينفذ فان  
 بيع في الدين يبطل بعتقه وان ابراء المهر ما المهر من الدين او بصرح اجنبي بقبضه دينه بعتقه  
 حراته الطقة لا في الشيف في العتاق **في الاستيلاء** واذا اقر في ثمنه ان الالة قد ولدت منه فانها  
 تصير ام ولد له ويكون عتقه باي جميع المال سواء كان معها ولد او لم يكن وان اقر بذلك في مرضه ان كان  
 معها ولد فله المهر والعتق بربته ام ولد له وتعتق من جميع المال وان لم يكن معها ولد لم يطل المهر  
 بالاستيلاء على غيره وصحت حتى يعتق من ثمن المال من لا حرة البرهانية في مسائل ام الولد من كتاب العتاق  
 ولو اقر ان الالة ضايع ثم جازت بولده سنة اشهر ثبت نسبته منه لان الدعوة صادقة ولو اوجرد في  
 البطن وان جازت به الاكثر من سنة شهر لم يولد له نسب لانها لم تيقن بوجوده وقت الدعوة لا فقال عدوله  
 بعدها فلا يصح الدعوة بالثبوت عليه وطى ام ولد له بان وطئها ابوه وابنه او وطئ هو ابوها او  
 ابنتها جازت سنة اشهر لا يثبت النسب الا بالدعوة لان الفرائض قد انقطع بالحرم المؤبد ولم يوجب  
 الدعوة فصار كفرا في المكسوة لا يسقط مع الحرة المؤبد فصار اشها او لى والنسب بدون الفرائض لا يثبت  
 الا بالدعوة ولو مات سبدا واعتقها ثبت نسب ولها الماستياني من يوم الفراق لانها محرمة  
 والفرائض يسقط ما بقيت الدعوة ولا يكتفي بغيره لانه لا يملك فاسترها باطرية بل يملك فله المهر  
 بالتمزوج فالعتق بغير المكسوة في الوكادة والقوة ولا كذلك قبل الفسخ والنسب متزوج من الفرائض  
 منشرح عنه فيا كذا كذا ويضعف بضعفه فلا يملك بغيره كذا كما لا يملك قطع فرائسه ولو  
 حرم عليه بالعتق والنفس او لا لا حرام او لا حرم بغيره الحول لانه لم يجرم الحول وانما حرم  
 الفعل فيه فلا يقتضي بالعتق في النكاح من الخطأ الرخصي فيا يولد له الولد باع الحامل فولدت عند المشتري  
 لا قبل من نصف عام وكانت عند البائع عام عاين منه دعوة البائع ويبطل البيع وبطل عتاق الولد

لا تبيع الدعوة

لا تبيع الدعوى وتبيع الدعوى الام لان الولد هو الاصل وكان ابنه وبر دحضه الولد من المهر الى المشتري وانما  
 فرضا ولادتها عند المشتري لا قبل من نصف عام ولو كانت عند المشتري البائع اكثر من عامين لم يطل  
 يكون المهر عند البائع وان اشكل بان جازت عند المشتري اكثر من نصف عام واقل من عامين من ولس  
 لا يثبت الا بتقديري المشتري وان اكثر من عامين لا تبيع ان كذبة المشتري وان عدو حجة الدعوة ولا يبطل  
 البيع جلا على الاستيلاء بالاحتجاج بترار في دعوى النسب من كذا لا دعوى كل حاكم ثبت نسب ولها من ملكها  
 او عتق بعضها كانت ام ولد لمن ثبت نسب ولها حرة وكذا جارية اذا ولدت ولدا من المهر النكاح او  
 وطئ ابنته ثم ملكها من ثبت نسب ولدا منه تصير ام ولد له عندنا وان ملك ولد منها عتق عليه وان  
 ملك ولدا لها من غيره يكون ملكا له ولها من يبيعها في فضل الاستيلاء وفي الضمة وطى جارية ابنته  
 منه لا يجوز بيع هذا الولد او على المهر او لا لانه ولد له فله في ملكه وان لم يثبت  
 النسب كن ذنبا جارية غيره فولدت منه ثم ملكها الولد يعتق عليه وان لم يثبت النسب منه من المهر المهر النكاح  
 كتاب النكاح المهر في ذنبا جارية ابنته او اقره او جازت منه ولدا فهو ضمة المهر في العتاق  
 ولو زنى بجارية فولدت بولده ثم اشترها لا تصير ام ولد له لان امته الولد باعتبار النسب لا بغيره  
 ما اذا وطئها ثم ملكها ثم جازت بولده عتاقا في الاستيلاء رضى بزوج امته من عبده في ذنبا بولده او  
 احواله لا يثبت النسب منه ولكن يعتق باقراره بالنسب الولد ولد الزوج لان له فرائض عتاقا في الاستيلاء  
 ذنبا جارية غيره فولدت منه ثم ملكها الولد يعتق عليه وان لم يثبت النسب بترار في العتاق الا اذا وطئ جارية ابنته  
 فولدت بولده فادعاه ثبت النسب لانه لا يملك الا بالابن عند كجانه وعليه قيمة جاريته لانه ليس بجارية صليته  
 هذا اذا كان لا باقرا اسما وان كان الاجنبي يثبت من حدة ايضا وكذا الاب ورفه بغيره موه عتاقا في الاستيلاء  
 في الاستيلاء اقر قبل موته بغيره جارية حرة فله من حصة طقت بعد موته بغيره اشهر سقطت بغيره خلق  
 كذا لاعتق ام ولد له فيه في باب الاستيلاء في العتاق رجل قال ان كان في بطن جاريته غلام فهو لي وان كانت  
 جارية فليست مني فولدت ولدا لاف من سنة اشهر وكذا عتاق امه ثبت نسبته غلاما كان او جارية لانه لا نسب  
 لا يعلم حافي بطنه في اصل النكاح في فضل بغيره بالاحتجاج من المهر والولد من كذا لا دعوى ومن قال لانه  
 ان كان في بطنه ولد فهو مني فشهد على الولد وامه امه او ام ولد وقاية في ثبوت النسب كذا في النكاح

وان كان جارية وطئها في وقت النكاح  
 سببه البائع فاعلى ذلك لا يثبت  
 عندنا جارية ام ولد له ولا يثبت  
 النسب قبل عتاق المهر  
 ان كان جارية وطئها في وقت النكاح  
 لا يثبت النسب من قبل عتاق المهر  
 اذا ادعاه ملكه في وقت النكاح  
 من كذا لا يثبت النسب من قبل عتاق المهر



ومن قال لأمته ان كان في بطنك ولد فهو مني فحالت ولدت وسهرت قابلة على الولادة بينت النسب صارت  
 ام ولد بهذا اولاد لما قل من سنة اشهر من وقت الاقرار وان ولدت سنة اشهر فصاعدا لا يكون لها في حقها  
 حبلت بعد قول المولى فلم يكن المولى مدعيها هذا الولد فخل من خائفة شريح الوقاية للمولى الشهر بغيره كان في شهور  
 النسب قال لأمته ان كان في بطنك ولد فهو مني فحالت ولدت وسهرت امرة على الولادة لا قبل من سنة اشهر من هذا الاقرار وان ولد  
 عثر في باب شهور النسب ولكن ينبغي ان كان تفرق اذ في اذ قال ان كان في بطنك ولد او قال ان برأصل فهو  
 مني بلفظ التعليق اما اذا قال هذه حامل مني بلوثة الولد وان جاء من به لاكثر من سنة اشهر الى سنتين حتى ينفيه  
 ويصرح في الاضمار في كتاب الوفاق غاية البلاء لا في حجاب شهور النسب من كتاب الاطلاق لومان دخل عن ام ولد  
 فحدث بولد ما بينها وبين سنتين ونفاة المورثة لم ينشأ نسب من حيث في قول ابي حنيفة ولم يوثق الا بشهادة  
 شاهدين الا ان يكون حلالا بغير افضل شهادتها امراة لوانه المورثة ينشأ نسب من ورثته وعندها تقبل  
 في جميع ذلك شهادة امراة مسلمة فان كان المولى كافرا قبلت في ذلك شهادتها امراة كتابية وان كان المولى مسلما  
 وام ولد كتابية لم تقبل فيه الا بشهادة امراة مسلمة خزانة الاجل في نفى النسب من كتاب المولى  
 وجعل قال الكتاب وصحت ما لي عليك فقل الكتاب لا قبل عتق والمال عليه لان هذه الاربعة هي عليه  
 من غير قبول فترت بالرد ولكن لم يظهر الرد في حق العتق لانه لا يقبل ويظهر في حق بدل الكتابية سلطات  
 من كتاب البينة واذ استخفى بدل الكتابية او كان ذوقا فدرحالم سبط العتق خزانة المفتين في الكتابات  
 ولو وجد المولى بعد سنة او رصا لم يعقب بخلاف الذوق المستخفى فان كان له انما في حقه في السنة  
 عتق ويرجع المولى بالقرابة من المولى بالكتاب كالادون في جميع المقصرات ومنع البترة ان  
 ما صرت به العادة وله ان يسافر وان شرط المولى ان لا يخرج من البلد ويروح الا في خلاف العهد  
 فانه لا يزوج ويكاتب ويهد من المولى بكتاباته يسبح ويشترى لانه صار عاذا في التجارة  
 ويسبح واستراعى بالانجاء وله ان يسبح بقبيل الممن وكثيره وما يجرى كان وبالنفق والسنة في قول  
 ابي حنيفة وعندها لا عليك يسبح الا بما يجاوز الناس في حكمه بالدرهم والدينار والنفق لا بالنسبة كالقول  
 باليسح المطلق من سائل كتابا لو كان له ان يسبح ويشترى من مولاه لان الكتاب فيما يرجع الى محاسبه  
 وخافه كما خفف في ما ينسب له الاجنبى فيجوز بيعه من مولاه وسراؤه كما يجوز ذلك من الاجنبى الا ان لا يجوز

له ان يسبح

له ان يسبح ما ينسب له من مولاه مراجه الا ان يتبين وكذلك المولى فيما اشترى منه لان بيع المراهقة بيع  
 امانة فيجوز صاعده عن الجناية ومثله الجناية ما اشترى وكسبه لم يثبت حال المولى من وجهه في الاجنبى  
 حتى يرتفع البترة ولا يجوز له ان يسبح من مولاه ورجا بدرجه لانه يعقد الكتابية صار احمى لخاصه  
 فصاعدا لا لاجنبى في المعاملة والمطقة وكذا لا يجوز للمولى ذلك ما يشاء بدارع في فصل ما عليك  
 الكتاب واذ اختلفت مدبرة جاز لا ربا باقية على ملكه تمام المولود فان مات المولى ولا مانع له غيرها كان  
 بالخير ما يسبح اليه تسبيح في ثلثي قيمتها وثلثي الكتابية والصحيح قول ابي حنيفة لانه لا يبرئ عتق الثلث منها  
 من غير سعاية والكتابة وقعت بعد التبرير فتناول ما لم يتناول التبرير واذ مات المولى وهي تجوز  
 من المولى عتقت وسقطت عنها السعاية بالا جلع لا يحقها كحرية التبرير المستخفى او المستخفى  
 الكرية من جهة اخرى بطلت عنه السعاية معصيات شرع العتق في آخر المحلات ومن قال بعبد انت  
 على ان تخدمني اربع سنين فقبل عتق وعليه ان يخدم اربع سنين فان مات المولى قبل الحرة بطلت  
 الحرة لان شرط الحرة للمولى وقدمت المولى فلي قول ابي حنيفة وابي يوسف على العبدية نفسه وعلى قول  
 محمد عليه فحتم حرة اربع سنين ولو كان حدم سنة ثم مات المولى فلي قولها عليه سنة اربع فتمت  
 نفسه وعلى قول محمد عليه فتمت حرة ثلث سنين وكذلك لو مات العبد وتوكل لا يقضى لمولاه في ماله بعتية  
 نفسه في قولها وفي قول محمد يقضى بعتية الحرة شرح الطحاوي للكتاب في اوائل كتاب العتق اذا قال  
 له اخدم اولادي سنة فانت حر فانت بعينه قبل تمام السنة لم يعقب في فصل شرط المولى من عتق  
 البوايع ولو قال الرجل لعبد انت حر بعد موتى على الفضة ثم بعته بغير قوله بعد الموت في ظاهر الرواية واذ قبل  
 العبد بعد الموت قالوا لا يعقب الا باعناق المورثة ولو قال انت حر على الفضة ثم بعته بغير قوله بعد الموت في ظاهر الرواية واذ قبل  
 واذ قبل بعته بغيره ولا يلزمه المال لان المديونية على ملك المولى والمولى لا يستوجب عليه مالا فانه  
 في فصل العتق والاضافة من كتاب العتق **في العتق** وبرقة فذهب عنه ما لا يبرئ على حاله ولو بع التبرير  
 معنى الوصية بخلاف ما لو اوصى بركة لرجل حتى مات بسطل الوصية والفرق الا التبرير كتحليل معنى التعلق  
 والتعلق لا بسطل كحبون وكذا لا بسطل برجوع خلاف الوصية ولا اجاز تبرير المولى لا وصية جامع لفظه  
 في كتاب العتق ما حكم المرضي والمعتق كذا قال ائمت من مرضى هذا وسفرى هذا فانت حر وكذلك ما سئل

وجميع ما كان له من ربحه  
 ربحه وقال ابو يوسف  
 ربحه وقال ابو حنيفة  
 ربحه وقال ابو حنيفة  
 ربحه وقال ابو حنيفة



فانت حر او ان غرت فانت حر وادامات من غير ذلك الوجه لا يعتق واذا مات من يعتق منه يعتق في آخر عمره  
 اجزاء خيانه غايه البياض في اصيل التبرط طبعه ولو قال انت حر قبل موتك بشر فليس بغير وان كان  
 يعتق بعد موته ويجوز بيعه اما عند ابي حنيفة فظاهر لانه اضاف العتق الى وقت موته بشر قبل موته  
 وانه لا يمنع البيع وعتقها ليس بغير مطلق فجاز بيعه ثم اذا مضى شهر قبل الجوز لانه صار مديونا  
 مطلقا واكثر الاشياء على انه يجوز بيعه وهو الاصح سقط ثم اذا مات المولى بعد شهر فعتق الى خيفة  
 ومن تابعه يستند عتقه الى ذلك الوقت فيعتق حاله فيه فان كان صحيحا في ذلك الوقت يعتق من جميع احوال  
 والافس الثالث وعند ابي حنيفة من كانت حاله غير مستند وعقد افعى اذا مضى شهر بعد الجاهن عتق في الحال  
 ولو مات المولى قبل مضي الشهر لا يعتق بالاجماع زاهد في التبرط المدمر اذا قل خطاء واخذ المولى بعتقه  
 يوم ان يشترى عبدا اخر فيدبره وينقل حكم العبد الاول الى الولد فيسأل في مسائل شرط الوقت ذكره على  
 طريق التفسير **كتاب الولاء** النظرية واولاد العتاق ولا يكون لعصبة للمعتق وعصبة ولا يكون  
 لعصبة عصبه بيانه امرأه اعتقت عبدا ولها ابن وزوج ثم ماتت المصقة فاولاد العبد لابن لانه عصبها  
 فان مات الابن لا يتحول ولاد العبد الى ابيه لانه عصبه لا عصبها تاما وجاؤه في حر الفصل الثالث  
 من كان المولود لأموات رجل واختصم رجلان في ميراثه واقام كل واحد بنية انه اعتق الميت وهو عليه  
 وآله وادركه لاداره غيره ولم يوقت البنتان وقتا قضى بالميراث بينهما لانهما متوفايتان في الطوى والحيه ولم  
 يستحق القاضى بكذب احد البنتين يجوز ان كل واحد من الفريقين عاين شيئا مطلقا له او التهاداة  
 وهو التصرف في العبد واعطاء العبد بعد ذلك والمشهور دعاهما فحلف الا يشتركا ففرض بينهما نصفان كما في  
 الاملاك هذا اذا لم يوقت البنتان فان وقتا وقتا وقتا احداهما سبق ففرض لاسبقهما وقتا اعتبارا  
 للثابت بالنية بالثابت عيانا ولو كان جادا واحدا لم يعين اولا واقام البنية اذا اعتق الميت وهو عليه  
 وقضى القاضى بنبية ثم جاء المدعى الاخر وادعى واقام البنية انه اعتق الميت فالقاضى لا يقضى للثاني ولو  
 جاء مدعى وادعى واقام البنية على دعواه ففرض بالمولد بينهما ثم لم يخط البرهان في الولاد المصقة اذا  
 دوجت نفسها من يعتق قوم ففي هذا الوجه المولود لأموات الاب لانه انتهى الى الجاهل ان في الولاد في كل جانب  
 ولاد عتاقه والاب هم الاصل في الولاد فكان لا يشك من جانب الابا وفي سائر المظنوم لابن النكح

لو اعتق

لو اعتق مسلم ذميا او ذميا مسلما مولودا للمعتق منها للمعتق ما قلن الا انه لا يورثه لان اقدم شرط الارث  
 وهو انما المملوك قال عليه السلام لا يتوارث اهل الحلين شيئا وقال عليه السلام لا يورث المومن المخافر ولا  
 المخافر المومن ويجوز ان يكون الولاد ثابتا لاسان ولا يورث به لان اقدم شرط الارث به على ما يذكر  
 حتى لو سلم الذي منها قبل موت المصقة ثم مات المصقة يورث به لمعتق شرطه ولا لو كان للمدعى  
 الذي هو مصقة العبد المسلم عصبه من المسلمين بان كان له علم مسلم وابن علم مسلم فانه يورث بالمولد لان الذي  
 يجعل لعنه الميت وان لم يكن له عصبه من المسلمين يورث الى بيت المال ولو كان عليه علم حتى يدين سلم  
 وذمى فاعتقاه ثم مات العبد فنصف ولله المسلم لان المسلم يورث المسلم والنصف الاخر لاهل عصبه  
 الذي هو المسلم لان كان له عصبه سلم وان لم يكن يورث الى بيت المال بالبيع في اصيل كتاب الولاد  
**كتاب الاطلاق** قال من حلف رجلا بالطلاق والعتاق فالنية نية كالحلف سواء كان يطلق ام لا او يظن  
 وان حلف بالله فالنية نية كالحلف قال في الاصل روى بشير عن ابي يوسف قال كل عاين حلف بما راجل  
 رجلا فالحلف مطلق فالنية نية كالحلف وان كان طاعا فالنية نية الذي يستلزمه اذا كانت النية ثابتة  
 فاعيد في الاعيان قال لو قال بانه وسكنها او نصها او رخصها يكون عينا والخطا في الاعراب لا يمنع صحته  
 البين من الحلف المذموم وفي الفتاوى لو قال ان فعلت كذا فانا بريء من الخطيئة او العتلة او الصوم  
 شهر رمضان فالحلف عيني هو الحلف بقضي كركم في نوع الفاظ البين من كتاب الاعيان ولو قال هو يهودي  
 او نصراني ان فعلت كذا او حلفت لوفية الكفارة وفي كره اختلاف المتابع وقال سمس الائمة السرخسي ان  
 اعتقده عينا يكون عينا وان اعتقده كرها يكون كرها ولو قال انا شركتك من الخوصي ان فعلت كذا فهو  
 عيني وكذا لو قال انا شركتك اليهود او شركتك الكفار ان فعلت كذا فبعض كركم في الحلف المذموم ان فعلت كذا  
 فاهله طلق وليس له امرأه فترجى ثم فعل لا تطلق توارثه في المتفرقات من الفصل الثالث من كتاب الاعيان  
 ولو قال كل امرأة امسكها فهي طالق ان دخلت كذا او فقدم الدخول يتناول من في ملكه لاسم سمسك لانه نصفه  
 على الماعز فاذا وجد شرط طلق من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عتق امة فعتق صدق في التفسير فطلق  
 من كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سمسك باجراره كما في باب الجاهل في العتق والطلاق من كتاب الاعيان قال  
 الكرخي دسور في توارث شهر يروم فانت طالعونكم سنا ذرها فقلت دسوري ادم كده دوز يادرت



فذهب لم يحج اكثر من عشرة ايام لا تطلق لان الخوف عليه هو الذهب غير اذن والذهب ههنا كان باذن  
 فلما ملك هناك اكثر من عشرة ايام فلبس بدخل في البيوع قاعديه في كمال الطلاق قال اكرار شهر منوم  
 جنين البهر فيها ان يخرج من البلدة فاصدا الى وطنه اضره ذكره واعاد في النوازل مسئلة تدل على ان خروج  
 من البلدة يعلق قال اذا انت اشر الزوجان فقال اكرار من اشره كما لو انتم زوجي بنده من اراد فخرج من  
 البلدة ثم رجع لا يعنى قاعديه في الايمان رجل خلف وقال ان الذين ده شاسع خرج باجله وصاحبه ثم عاد وكن  
 كالا حاشا وقد لكل فعل مبدل لا يبطل اليقين فيه بالبر فحين في فصل المسكن في الايمان رجل قال لا متقن  
 فلان من دخول دارى منفسه مرة تتر في عييه وازاه مرة ثانية ولم ينفه لاشي عليه قضى ان في الايمان  
 في علمها احكام الطلاق قال اجنبية راكفت الا تخرج عنك امره فهي طالق او قال انت طالق فخرجها  
 ثم روج عليها امره لا تطلق لاهذه ولا تلك لان التعلق لم يصح لانه ليس تعليقا بالملك ولا بسبب الملك قبل  
 فلم لا يصح التعلق قلنا لانه اذا تعلق بالمال لا يعلق التعلق لان التعلق مع الغير على التغير اصله تعليق  
 التقيد بل لا يصح قبل التزوج منها التزوج عليها والتزوج عليها لا يكون الا بعد تزوجها او كان تعليقا بتزوجها  
 ضرورة قلنا ما ثبت بالضرورة لانه في المهر لا تولى الا لو قال لا اجنبية ان دخلت الدار فانت طالق  
 لا يصح التعلق ولا يصح عيني ان تخرجك ودخلت الدار وان كان الطلاق لا بدله من سبق النكاح  
 لما قلنا كذا امرها قاعديه في الايمان وكذا في طلاقها قال لا اجنبية ان طلقك فعدى حريته ويصير كانه  
 قال لا تزوجك وطلقك ولو قال لها ان طلقك فانت طالق قلنا لا يصح ولو قال طلقك فانت طالق  
 فاصدا ان طلقك فعدى حريته فاليقين على الطلاق بالتزويج في نوع في تعليقه بالملك من كمال الطلاق  
 رجل يعلم انه كان خلف بطلا في امره تزوجها ولا يدري انه كان بالغا وقت اليقين ولم يكن فزوج  
 امره لم يثبت لانه سكت في حق اليقين فلا يثبت بالملك تاراجيه في الفصل السابع عشر من كمال الطلاق  
 قال خلف او قال في خلف بالطلاق لا افعال كذا ثم فعل مطلقه ونقض وان كان كاذبا وادعى  
 ان لا يقول بصدق ديانته لانه يعلم على راد بان يقول لا يصح في تزويجها يكون عينا من كمال الايمان  
 ولو قال اشهدك الله او اشهدك الله لا يثبت كمال الافعال كذا افعال مستفطرة ولا تكون الكفارة بغير  
 اشهد بانه او اشهد سمي في كذا ثم فعل كذا او فعل لا يجب عليه شي الا ان التوى ان ما اتوا من المعروف

خلف بالفعل

لم يكون

## وقفه لطلبت العلم بالجامع الاورنبر

لم يكن حقا كما قال ان فعل كذا فهو كافر بترابيه فيكون عينا من كمال الايمان خلف لا بد فعل دار فلان يرايه  
 نسبتة السكتي بدلالة العادة وهي ان التوار لا تعادى ولا تهم لثباتها بل بعض سكتيها الا ان السكتي قد يكون حقيقة وهو ان  
 وقد يكون دلالة بان يكون الدار حقا لا يقين من السكتي فيها فيجب بالدخول في دار تكون مثلها لفلان فلا يكون هو ساكن  
 فيها او لغيره بل السكتي التقديري وهو الملك صرح به في حاشيته وظهر به لكن ذكره سكتي الدار ان غيره لو كان  
 ساكن فيها لا يثبت لانقطاع النسبة بفعل غيره ودرع رزق باب خلف الفعل ان دخلت دارا في فلكه افسكن  
 الا في دار اخرى ودخلت كذا بنية ان كان التامل غبطا لمحق من الدار لا يثبت وان غبطا من الايج يثبت  
 وان لم يتبين واحد من عند الامام ومحمد وان دخلت الدار التي كانت للملاح عند اليقين وهي في ملك  
 الملاح الا انه لا يسكن فيها فثبت لما ان خرجت عن ملكه بعد الخلف به او غيرها وان كانت الايج وتحولت  
 مبر ان ان بعد نسبه لا يثبت وان قبلها فلكه في الملاح وان كان على الايج المبيت دين متوفى كين في الخامس  
 والعشرين من ايمان التواريه قال اكرار لانه ذم الدرهم جنين من حانه بدلي في فروع خلف اجازت  
 كرفت والدار امره قال في الواقيات ان كانت الكرامة من امره سقطت عييه بالبيع وان كان كمال العمل  
 على اليقين من البيت حنت وتكون الاضافة للمراة للتوفيق قاعديه في الايمان ذكر في النوازل لو قال لاني  
 ان سرفت تملك شيئا فاما كمال في شري منه آجرة ان كان كالف سجل موهمة المقدار تحسب والآ فلا  
 وروى ان محمد اسئل عن هذا فلم يجيب وسئل ابو يوسف فاجاب بهذا الجواب فاجبه محمد بذلك  
 الجواب فقال ومن جسد مثل هذا ابو يوسف قاعديه في الايمان رجل قال لامرأة اكرارنا  
 وهم باب وهم فوطلاق فاحسلة في ذلك ان يعطى الذهبا بها تشتري خراواتا في البخر الى الدار و  
 لا يعطى ايةها فتسجل المرأة من غير ان يعطى بها جواهر الفأوى في اويل الايمان مدونون قال يوت  
 الدين ان لم ادفع اليك حقك يوم الجمعة فعدى حريته الذي له الدين قبل الجمعة لا يثبت في الفسخ قول  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان دفع الى وارثه او وصته تزوان لم يدفع حتى يرضى يوم الجمعة حيث  
 ضياع في ايمان الموقنة وفي حاشيته خلف السكتي ان لا يحضره انما الذي اخذ منه قال ابن مقارن صم  
 عنه غيره بغير امره وينقد هو مع انسان الحاكم فيقول انه قد خلفه بكذا وكذا حتى يعلم الحاكم ان غيره  
 عاذا في حقه وهو لا يحكم نفسه فياخره بتر المال عليه ما تاراجيه في الفصل الثاني من كمال الايمان ان



ان لم يست من غزلك فاشترى من غزلهما ونسبه لاجنت وقيل ان كان خلف لمعنى في الغزل والآ فلا  
 كما اذا خلف لا يدخل دار فلان فباع دارة ثم دخل ان كان لمعنى في الدار بحيث والآ فلا ولا يلبس  
 ثوبها فاشترى ونسب لاجنت فباع النسبة الآ اذا نوى من غزلهما نوازيه في ثوبه عشر من كتاب الالمان  
 وفي الغزاة ورجل قال ان اخلصت فلانا بعتي او قال ان دخل فلانا بعتي او قال ان تركت فلانا  
 يدخل بعتي فامرته طالق فقوله ان ادخلت على ان يدخل بامره وقوله ان دخل على نفسي الدخول  
 امرها الف او لا علم او لم يعلم من قوله ان تركت على الدخول يعلم الخالف لان شرط الخلف التكرار للدخول  
 فمتى علم ولم ينفه فقد تركه حتى دخل خلاصه في اواخر فصل في الجين في الدخول ليجي من فلانا فغافاه  
 ولم ياذن له لاجنت وان اتاه ولم يستاذن او لم يجده في بيته حنت برزابه في احو الفصل السابع عشر  
 من كتاب الالمان قال مدعي سوكند خور ذكره فدايا حصم شين فاضي بيام فدايا صالف اندو حصم شين  
 ووزر كدشت لاجنت فاعيد في آخر الالمان كفل نفسه على انه لم يوا فيه غدا فعليه الالف في ثوبه ثوباري  
 المكفول اذا خلف فامرته ان لم يؤد يوم الالف فجاء بالمال فتوارى التراب ان علم القاضي  
 نعتة وقصده الى الاقرار بضع كسلا سلم له ولا يكون كفيلا بالمال ولا يطلق امرته فان لم يعلم قصده  
 لا ينفذ ولو بضع وكسلا مع هذا وسكته التي ثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء ولو كونه بغيره  
 بنوازيه في فصل الثالث من كتاب الاشارة بفتح قال لها في خصوصية التحلل على حرام ان لم يخرج  
 وقال ما اردت من الخروج للمال ثم خرجت بفسادات بحيث ان كانت اخصوصية في خروج والآ فلا في باب  
 في الجاني يكون على الفور رجل قال لا ترضع مع فلانا العالم الى مكة اذا حج معه في وز السيوت وو  
 جبع عليه فصر الصلوة فقد تروا ان بدله ان يرضع رجع ولو قال والله لا ارجع من بغداد فخرج مع  
 جسارة والمهاجر خارج من بغداد فلو كانت فاحجنا في اوجه فصل في خروج من كتاب الالمان  
 مدعيه قال لصاحبه دية والله لا قضيت دنيك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلعت الشمس من يوم الخميس  
 فنت في مائة لانه جعل يوم الخميس لانه لا يدخل تحت الغضوبه الغاية اذا لم يكن تحت اخراج  
 ونوقال لا قضيت دنيك الى خمسة ايام لا بحيث لم تقرب الشمس يوم الخميس لانه وقتا يمين بحسبه  
 ايام وبدول يوم الخميس لا يكون خمسة ايام فصا كانه قال لا قضيت دنيك قبل مضي خمسة ايام فصح في فصل

في تيميم الموقفة من كتاب الالمان ولو قال ان لم ارفع لكر التوب في وقت كذا فامرته طالق فغضا قبل ذلك  
 الوقت لا يثبت فبعضه بابا يمين في تيميم رت الدين وغزله خلف ان لا يجمع امرته فيها دون الفرج  
 فلا عليها ومست ذكره اصرى غديرها او اصرى ذكره باطن احدى ركبتيها واتول لاجنت في يمينه ويكون فيه  
 على ابا ضعة فاحجنا في بابا يمين من كتاب الطلاق امرته انتهت زوجها غلام خلفه لانه لا ياتي حراما  
 فقبل غلاما ومسته بيهوة لاجنت وان جامع الغلام في الفرج او في غير الفرج حنت وان لم يترك  
 لانه هو المرد ورجل قال ان ابنت حراما فامرته طالق فاتي بجمعة لا تطلق امرته لانه لا يترك ديا يمين  
 الآ اذا كان في الف رتسا قيا من اجهال بعثي خلف الدواب فاحجنا في التعلق من كتاب الطلاق في  
 دفع الى القصار ثوبا ثم جده القصار فقال ان لم يكن دفعك ثوبى اليك فامرته طالق ثم ظهر انه دفعه الى  
 ابنه القصار او تخيذه لاجنت اذا كان في عيال القصار الآ اذا نوى نفس القصار في جنت فقد قضوا  
 في تيميم من الالمان جعل امرها بغيرها ان ضررها فامر غيره فضررها فهذا مسل الخلف على ان يضرها فامر غيره  
 فضررها قبل جنت كما لو خلف لا يضر بقتة فامر غيره وتميل لاجنت كما لو خلف لا يضر بولد فامر غيره  
 ولو ضررها او مده شعرها او عضها او ضننها فامرها بغير الامر بغيرها اذا ضرب فعل يستصل بالحق  
 وحصل له العلم قالوا هذا الم يكن في حاله المراح اما لو ضربه فيها فزاحا لا يضر لامر بغيرها وان لمها  
 وكذا الواصا رأتها فامر حاله المراح فادماها لا يثبت هو الصحيح لانه لا يضر بغيرها فامر بغيرها  
 قالوا لو خلف بالفا رسية لا يثبت بهذه الا فاعيل لما رها لسان الفارسية لا يسمي ضربا كذا فقط  
 اقول وكذا الركية وهذا هو الحق عندنا خلف لا يضر بها فمده شعرها او عضها او ضننها حنت في عزها  
 لا في عرفها اقول وكذا لا يثبت في عرف اهل الترم فقط لو قضى ثوبه فاصاب وجهها لا يثبت لانه  
 لا يضرها في ضربها ولا يقصده بيمينه ولو رهاها بحجارة او شتا به او كرها لا يثبت لانه دمي لا يضر  
 وكذا لو دفعها دفع لم يوجعها لا يثبت ولو كثر ضربها فامرها قبل جنت وقيل لا في الفصل الثاني  
 والعشرين من القصولين ولو خلف لا يذف ولا يثبت احد اقفذ وشتم متباح لانه قدف  
 وشتم في غشاق قال العبد ان شتمتك فانت حر فقال له لا بارك لك فيك لا يثبت لانه هذا ليس شتم  
 بل نأخذ هذا على من الفتاوى الكبرى في الفصل العاشر من بابا يمين من كتاب الطلاق قال الما توكي محمدت



عندك فامارة طالق ففقد عند ساعته طلقت ثلثا لان الدوام على كل ما يستدام غير ان الاستاء فزانية  
 الفصل الثالث من كتاب الايمان ولو خلف ان لا بدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للحالف ففقد  
 بالفضل حتى دخل حنت في يمينه ويكون شرط بر المنع بالقول والفضل بقدر ما يطبق وان لم تكن الدار للحالف  
 ففقد بالفضل بالقول والفضل بقدر ما يطبق وان لم تكن الدار للحالف ففقد بالفضل دون الفصل حتى لو دخل لا يكون  
 حائلا ولو خلف بطلان فامارة لا بدع فلانا يخرج على هذه الفطرة ففقد بالفضل يكون بارا لانه لا يملك المنع  
 بالفضل ولو قال المنة ان تركت فعل فلانا فامارة كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منع بالفضل ففقد بالفضل  
 يكون بارا وان كان لا بدع فغيره كان شرط ثمة المنع بالفضل والفضل جميعا ففقد بالفضل في اليقين  
 على التمكن من كتاب الايمان ولو خلف ان لا يدخل حيا الى بابها وهو يشهد في المني ففقد رطله او رطله رطله  
 فوقع في الدار واختلفوا فيه والصحيح انه لا يثبت وان دفعه المخرج او وقعته في الدار اختلفوا فيه والصحيح  
 انه لا يثبت اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فادخله في الدار ان كان لا يقدر على منعها او سارها  
 حنت والا فلا وان ادخله انسان مكرها خرج منها ثم دخل بعد ذلك ففقد رطله او رطله رطله  
 ففقد في فصل الاصول من كتاب الايمان المنته عن ابي يوسف خلف لا يمكن هذه الدار فادخله المخرج ففقد  
 الباب خلفا بحيث لا يملكه الضيق او قيده او منعه سلطان من التحول لا يثبت وان اقام على ذلك بابا بخلاف ما  
 لو قال ان لم اخرج من هذه الدار فامارة طالق ففقد ومنع من الخروج يثبت ولو قال ان تب في هذه  
 البهوه فامارة طالق ففقد حنت الحمي وصار كحال لا يملكه الخروج حتى اصبح حنت بخلاف ما اذا قيده بغيره في باب  
 السكنى من كتاب الايمان وفي القضاء ولو خلف لا يسكن فلانا فدخل فلان داره غصبا لم يأخذ هو في  
 النقلة حنت وفي الاصل لو دخل عليه زنا او اضيافا فاقام فيه يوما او يومين لا يثبت المسكنة بالانقار  
 والدوام وذلك باجله ومضاهيه ولو سافر الحالف وسكن المخلوف عليه مع اهل كالحالف يثبت بخلافه حنته  
 على ان السكنى تقوم بالاهل والمناجاة وعنده ابي يوسف لا يثبت وعليه الفتوى هذا في القضاء وفي المنتهى  
 الحالف قبل من مدة السفر بحيث عذب ابي يوسف وفي تحريم النوازل رجل حالف لا يسكن هذه الدار وهو سكن  
 فيها مع زوجته فانبأ ان يخرج ففقد الايجته هذه اخرجها فاذا صار غائبا لم يثبت حاتم الخ السلطان  
 او لم يحكمه وكذا لو منعه او وثقه لانه سكن وليس يسكن في احر الفصل السادس عشر من كتاب الايمان

بالفعل

منعوه

امارة كذا

من ايمان الخلاصة امارة كذا ان ضربت الابن او ابنته او غلبت عليها على كل مرة ولو كان اردت مرة صدق قضاي  
 جندها وان قال ان كنت لبا والدم او كذا اردت او شئت فهو اذن لها في كل مرة وان قال اذنت لك  
 عشرة ايام يخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فقد اذنت لا يكون اذنا ان ضربت من الدار  
 بغير اذني فاذا مرة فخرجت ثم ضربت مرة اخرى بلان حنت ان ضربت حتى اذن تسهر في المني بالذلة مرة  
 فلما بشرط الاذن في الثاني وان لوى بكلمة الاصحى دين لا قضاء وان اذنت بكلمة حتى اذنت صدق ايضا الا  
 فليطرد والاول خفيف برارته في التاسع من كتاب الايمان **كتاب الحدود والتعزير** فصل في  
 باب من يدعى القاضى فلم يسمها بالنهي فالقضى الى الجسد ما وبهرها وان غلبت حسن حشرها لغيره ففقد  
 في الفصل الثاني من كتاب الايمان ولو سقى ابنه الصغير حرا بغير رعايه القاضى في الحدود ومن موجبات التعزير  
 الذم البارد وفي البواقي روى ان رجلا قد وجد قمره سلقا في سوق المدينة في ذن من عمره والخطاب  
 رضي الله عنه فاخذها وقال من فقد هذا القمره فهو كذا وكذا ويعزرها ودر من هذا الكلام نظما وهذه  
 وورعه وديانته على الناس سمع محمد رضي الله عنه كلامه وعرف مراده فقال يا باردا فادع ورع بفضله ورضيه  
 بالذلة كذا رقايمه في التعزير من كتاب الحدود عن ابي بكر الماسكوف رجل له عبد اساء الا وابل لا ينفى له  
 الا بغيره ولكن يوقع الامر الى القاضي حتى يقره القاضي وهذا قول كالحالف قول ايضا وعنه المولى الا يعظم  
 الحد على حلقه وله ان يعزرها وكذا الزوج بغير سيرة فاضحان في التعزير رجل قتل حرة اجنية او امه  
 او عاتقها او مملوكا بغيره بغيره كذا الوصا بها فيما دون المخرج فانه يعزرها ويضحان في التعزير ذكر الطحاوي  
 غير اسراف الا تعزير كالعقوبة او العلوية ان يقول له الحكم بلغني انك تفعل كذا وكذا او تعزير الاسراف  
 كالحرقا فنية الاعلام والجر الى بالقاضى وتغير الاوساط كالحرقا فنية الاعلام والجر الى باب الحكم الحسن  
 وتغير الحرقا فنية الاعلام والجر والحرقا فنية الاعلام والجر الى باب الحكم الحسن  
 حائمه الحرقا فنية الاعلام والجر الى باب الحكم الحسن وتغير الاوساط كالحرقا فنية الاعلام والجر الى باب الحكم الحسن  
 كما عرف في قبول البغاة وسلاحهم وصوتهم الاقام ظهر الدين والتمناشي كوارزمي ومن جملة من لا يحضر  
 جماعة نحو عمره باخذ المال بوارته في الحدود ولو قال لا امارة ما يرمى بحد بخلاف ما لو قال يا فتنة فانه يعزرها  
 ابا القاسم قبل فصل التعزير وفي قول شهادة الشاة مع الرضاي في التعزير روايتان عن ابي حنيفة عاتق العاتق







فعله لحد في كل مولى حرام على التائب وان كان لا يعلم فلا حد عليه وفيه ليس بخرام على التائب فلا حد عليه  
 بغيره ولا بغيره ثم دوا قال الحكم الشهيد في الكافي تروج امرأة عن الرجل له نكاحها فدخل بها قال  
 لا حد عليه وان فعله على علم لم يكذب ايضا فوجه عقوبة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا علم  
 بذلك ففعله لحد في ذوات النكاح من انتهى اراد نكاح من لا يملك له نكاحها نكاح الحرام ولو اطلقه النكاح  
 ومنكحة الغير ومعدة الغير ونكاح الحرة وانما المرأة في عدتها والحجوسية والافقة على النكاح ونكاح  
 العبد والامنة بغير اذن المولى والنكاح بغير مهر ودفع كل هذا للرجل لحد عليه وان قال علمنا انها على  
 حرام وعندهم كمال اذا علم بالتحريم والافقة ولكنهما قالوا فيما ليس حرام على التائب لا يحد عليه  
 بغيره ثم دوا غايبا بيان في باب المولى الذي يوجب لحد رجل تروج تحريمه فدخل بها فعلى قولها كمال لحد  
 ولا مهر عليه وعنده ابي حنيفة عليه لحد دون الحد والفوق على قولهما في الفصل الثاني من حدود الخلافة  
 ولو طلق امرأة ثلثا ثم وطئها في العدة ان كان طلقها ثلثا حمله لا حد عليه نقد القاضى في باب الاول  
 من الحدود وبالبلغة العاقلة اذا ادعت حبسا فوطئها لا حد عليه عقلت بالكره ولم تعلم وشهرها العدة ولا مال  
 لها والبالغة القليلة اذا ادعت حبسا وجنونة او نائمة فعليه لحد ولو كرهت امرأة على الزنا  
 لا حد عليها عند الشك والرجل اذا كره على الزنا قال ابو حنيفة آثم او هو قول صاحبيه لا حد عليه وكان  
 يقول ولا هو قول زفر عليه لحد فاحصى لاي الحد ودخل في بصفحة لا يتحمل الجماع فاقضاه لا حد عليه  
 في قولهم ثم ينظر في الاقضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه لحد بالبولي وكلنا الدية بالاقتضاء  
 وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
 محمد عليه المهر ولا تحرم عليه امرها وانتهى بهذا المولى وفي قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تحريم النكاح  
 الخلو في الخمران واذا ارادوا الزواج لا يجوز للاب والام والجد والولد وللولد وكل ذي رحم  
 حرم منه ان يزوجوه فان فعلوا ذلك لم يكرهوا عن الحيوان كما راجع في التامع من كمال الحد ولا حد على  
 من وطئ اجارية وولد او ولد وولد وان قال عقلت انها على خرام لان الشهادة صكية لانها كانت واثما  
 دليل هو قوله عليه السلام انت وما كلابك والابوة فاقبض حتى الحد ويشتب النسيئة وعليه قيمة كجارة  
 حلاله في باب المولى الذي يوجب لحد **باب السوء** ولو شهدوا على العبد بغيره بغيره عشرة دراحم ويحد القاضى

صلى

في قوله عليه السلام انت وما كلابك والابوة فاقبض حتى الحد ويشتب النسيئة وعليه قيمة كجارة حلاله في باب المولى الذي يوجب لحد

صلى بغيره مولا بغيره بالقطع وروى عن الامام في رواية ولا يقضي البغتان لان الحجر لا يملك الخصومة  
 في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا تقبل اصلا وان كان مولا له  
 حاضر الامة لا يقضي بالقطع بهذه البينة فكذلك الحال والشهادة على الاقرار بالسرقة مع وجود السارق  
 لا تتبع في ضمان في اوجابها بلادون **كتاب الجنايات** وجب القصاص لانيسان فمات من  
 له القصاص ثورنا الصائل القصاص من سقط القصاص يدافع في فصل بيان ما يسقط القصاص من  
 كتاب الجنايات رجل قتل عمدا فعلى بعض ورثته عن الغافل ثم قتل باقى الورثة ان علموا ان غفوه البعض  
 يسقط القصاص بل يبرأ منهم القود وان لم يعلموا ابرأ الحكم لا قود عليهم وان غفوا بالعقوس كانت  
 في فصل من يقتل مقصدا ومن لا يقتل ويورث دم المقتول كسائر امواله ويستحق من يورث المالا ويحرم  
 منه من يحرم ارث حاله ولا يدخل فيه الزوجان صلا فاما كمال ولا يدخل فيه المولى لان ما يستحق من حاله اياه  
 بطريق الصدقة لا بالارث هذا في شرح القود وروى في اوائل كتابات اذا قتل انسانا معصوما بالشر  
 العظيم والحسب الكبير الذي لا يطبق البينة افعاله لا يجب القصاص عند ابي حنيفة وهو قول زفر وعندهما وفي  
 - يجب وكذا اذا لم يخرج فان خرج بالشر والحسب فان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحد يجب القود  
 صحيح او لم يخرج في ظاهر الرواية وروى الطحاوي عن ابي حنيفة اذا قتله جرحا يجب القود باي الله كانت  
 والام يخرج للرجل القود باي الله كانت كقتل الجرد وروى في باب ماله وجوه الموتوف على احكام  
 النظم رجل شج رجلا موصوفا بالقصاص عند ابي حنيفة فان مات منها لاجل القصاص ولو  
 هضم رجلا بالحد لا يجب القصاص في الماشية فان مات منها لاجل القصاص يقتل به ولو جرح رجلا  
 بالحسب فان لا يجب القصاص ولو شج رجلا موصوفا بالحد لا يجب القصاص وان مات منها يقتل به  
 فقبضى ان في اخر فصل فمن يقتل مقصدا وفيه لا يقتل وان ضربه بجلد فمات منها قتل وان ضربه بربوة  
 متعديا او ما يشبهه الابوة فان لا يجب القصاص وذكر في الاصل اذا ضرب بحد لا حد كشيء الميزان  
 والقود يجب القصاص ان لم يخرج وروى الطحاوي عن ابي حنيفة انه لا يجب القصاص اذا لم يخرج كما خرج  
 لو بالعمى الكبير او بغيره مودوم يخرج لاجل القصاص في قول ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية في الحد  
 وما يشبه الحد كالتجاسي وبغيره لا يشترط جرح لوجوب القصاص فاحصى في فصل فمن يقتل مقصدا







او في يوم بارد حتى مات على عاقلة آتية حرارة الفأوى في باب الجنائز القاء من جيل او سطر لا  
 عليه عند خلافها بما توارى في النوع الاول من الجنائز وفي الفصلين عن ابي الفضل الكرماني  
 جميع به فترس فاصطدم انسانا كان قال لو كان لا يقدر على منعه فليس يستمر له فلا ينضم اذ لا يضاف  
 اليه سيوه وكذا غير ذلك ان لو عاجزا عن منعه من الضمانات للفاطم في الفصل الخامس من الباب الثاني  
 عشر انقضت فاس من قصاب كان يكسر العظم فالتفت عضو انسان بضم وهو خطأ والدية  
 في حاله لانه لا عاقلة للجم امرأة غطت قد راخرى تعلى فاصطدمت شي من شدة غليانه واضرقت  
 وجل صحت بضم انقضت من ضمانات الفاعم في الفصل الاول من باب الجنائز **ق** ولو لم يلم الولد  
 والمدير ووليدهما كالمشاة القصاص كافي القن **ق** لو قتل المحابسان لم يكن وفاء فلو لاه ولا ليه كالمشاة  
 القصاص **ق** ومعتق بعض اذا قتل عاجزا ذكر في المستقي انه لا يجب القصاص عند ابي حنيفة واذا قتل المحاب  
 وتوكل وفاء وورثته اخرى يستوفي المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفي فان اتبع المولى والوارث  
 على اشتقاء القصاص لا يقبل ايضا وان قتل المحاب وتوكل وفاء وليس له وارى اخرى يستوفي المولى كجبا  
 القصاص في قول ابي حنيفة وايضا يوسف وقال حميد لا يستوفي المولى وهو رواية عن ابي يوسف فقد القاء  
 في الباب الخامس الجنائز **ق** ان ضمان العيان على مراتب ثلث احدهما ان يكون في احدهما نصف بدل  
 الذان وهو الاذى في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في احدهما ربع بدل  
 الذان كالبهايم التي تحل عليها ويؤكد في القرض والفعل والابل والبقر والثالثة ان يكون الواجب في احدي  
 العيين من النقص من قيمته كالمشاة والحلب السور وغير ذلك كذا في **ق** ان قد القاء في الثالث  
 من الجنائز رجل مطلق ان انسان ذكر في الفصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف لا قصاص في بعض  
 اللسان حتى يقطع اكل وان قطع بعض اللسان فمض الكلام كسرها دية وان منع بعض الكلام وان  
 البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فجنبا لدية بقدر حافات من الحروف  
 فليحان في وايلى كذا الجنائز نظم رجلا فمض بعض لسانه فيقتض من الضارب ذلك القدر لكونه لسانا  
 مقدورة والقصاص في السن يكون على اعتبار قدر السن الحاضر والمكسور خفيف كان او كبير اعلى قدر  
 ما كسرت من السن ان نصف او ثلثا او ربعا فكذا ان الكسر سنويا يستطيع ان القصاص يقتضي

بالمبرد

بالمبرد وان كسر مشاة غير مستولا قصاص فيه وعليه المادني فوارى في الثالث من الجنائز وعلى الثاني انه  
 لا يؤجل في سن البائع انما ذلك في سن البعثة لكن ينظر الى ان يبرأ موضع السن وان تحرك بالبرق ينظر  
 ضولا وفي الصغير لا يؤجل في البالغ وانما في الجنائز انما يؤجل وذكر السرخسي يستأني ضولا  
 في البكر الذي لم يرمي بنبالة في الكسر والخلع وبالاقل يبقى بانه لا يؤجل من اجل المروءة لا يقطع كس الفاعل  
 ولكن يبرأ الى ان يصل الى اللحم ويستقط ما سواه ولو نزع جاوز الابراء اذا احتياط ليدل على الفساد  
 اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور عالم كم الواجب فيه ومنها ذلك القدر وان اضطر بقاء السن بالجزء  
 ان قدر لاشي فيه وان بعدا فحكمة فان انتظر ضولا ثم هذه اجترأ ولو سوت فكما الدية وان اسفرت  
 اختلوا فيه والحقار الوجوب كالمسوداد وان لم يتغير لكن كركت وقلمها اخرجت على كل منى يكون  
 عدل فان اخضرت او اسودت او اخضرت بحسب الدية اذا كانت منقصة المضع فان لم تقص ان كانت  
 من الانسان التي تولى بحسب الدية لقول الجمل وان لم يقص المضع من الجمل بحسب الدية في رواية ولا يجب  
 في اخرى والعصم عدم الوجوب وان كان من المكسور اضطر او اسود فحكمة عدل قال القاضى المادني وفي  
 كسر بعض شدة فاسود الباقي يجب الارش بملا القصاص لانه هذا شئ واحد من اجل المروءة قطع الاذن  
 كالمشاة يقتضي وان قطع نصفها اقتضت بقدره ان يقطع وعرف القدر فالما للدية في الاطراف في مقدار  
 المخطوع شرط فانه يروى عن الامام فحين قطع نصف الاذن وكان يقدر على ان يقتض منه ذلك القدر  
 يقتض منه وفي الاجناس اذا كان اذن القاطع اصغر من اذن المخطوع فليقطع ان يقتض او يباخذ  
 نصف الدية بواريه في النوع في الشجاع من الفصل الثالث من الجنائز ولا قصاص في اللطمة ولو كوة  
 والوجاهة والدفعة في المستقي ضرب رجلا بغير سيف فاقطع القدر وقتله بحسب الدية لا القصاص وان باءة  
 لا قصاص فيه الا اذا غرزه في القتل وكذا لو عضه حتى مات والاصل ان كل ما يتعلق به الزكوة في البهايم  
 يتعلق به وجوب القصاص وما لا يتعلق به الزكوة لا يتعلق به القصاص كذا ذكره الساطعي في الاضام بواريه  
 في النوع الاول من كذا الجنائز رجل زنى بامراة فاقضاها فان كانت تستمسك البول فعليه دية وتلف  
 الدية وان كانت لا تستمسك البول فعليه الدية ونظام الدية احكامها في احكام المرأة رجل زنى بامراة  
 فاقضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل وفي الجماع الصغير يكون على العاقلة ولو زال عذرة اجنبية بغير



او تحركه كان عليه مهر مثلها ولو وقع بكرا اجنبية فسقطت وزهبت عذرتها كما كان عليه المهر في حاله  
 لانه يشبه العمد وعليه النفقة كما كانت اعطاة كسرة او صخرة فصح ان في الفصل في الفصل الذي هو جواب الترتيب  
 من كتاب جنبايات رجل فقهاء عيين رجل عذرا قال في كتابه الوصيفة يقول لما قصاص في العيين  
 الا في صورة واحدة اذا ضرب عيين رجل فذهبه العمد وبقيت المفاكهة كان فيها القصاص اذا انفرد  
 بطريق الاستيفاء والقصاص ما ذكر في الكتاب بوفد النار على المرأة حتى تلهب ثم تعذب من العيين التي يريد  
 القصاص وتوضع على وجهه وعينه الاخرى حرقه فاذا سالت ناظره ثم القصاص وتكف عنه فاحق  
 من كتاب جنبايات وعن الحسن اذا فقه العيين النجس من رجل واليسرى من الفاق في راحته وعينه العيني  
 يقتضى من عينة العيني ويترك على وعن الحسن اذا فقه عيين رجل كان عليه ضلوة الا ان ذلك لا يضر  
 ببقية فحققت كان فيها حكمه عدل ولو كان عيين الفاق في شدة يد لول يضر به فقهاء عينا ليس  
 بها قول كان المجني عليه بالخيار ان شاء اقتضى ورضي بالقصاص وان شاء حقت نصف الدية في قتاله  
 فصح ان في الحلال المثلث اليد بالضرب بحيث لا تنقبض ولا تنسبط فدية بوزانه في الثالث من  
 الجنبايات وان سقاه السم ومات ان وضع اليه ومثله هو بنفسه لا يضره ويرث منه كذا في الخلاصة  
 وان كان قال له فانه يلبث ولكن يجلس فيعزر وان اوجره ومات منه فالدية على عاقلة بوزانه  
 في نوع من الجنبايات والجنائيات وقت حرقه يقتل ان اذا اخذ السبعين في الارض بالفساد  
 فان ما قبل الظفر قبلت توبته وبعد لاخذ لا يقتل ان وكذا الذئبة في المعروف والدراج الى  
 الحاد والاباح ولا يقتل توبته كذا الفتى الامام عمر الدين الكندي وجعلها فان ابراهيم بن  
 محمد فتواه وقتلهم بوزانه في الفصل الاول من جنبايات واسما يقتل او اعلمه ساج ولا  
 يكتفب ويقتل قوله اني اترك السحر والتوب بل اذا قرأه ساج فقد خلد به وكذا ان شهد  
 الشهود به ولو اقره كان مدة ساج او قدر ترك منذ زمان قبل منه ولا يقتل وكذا الوشيش ذلك  
 بالشره وظهيره فيما يتقاضى فيه ما وجب المكافى ووجه واحد يمنع من كسب السحر ولو حرق رجلا وما  
 فهو شبه العمد لا قصاص فيه الا ان يكون مرفقا بذلك فيقتل وعنده ان دام على شقة او مقدار ما يكون  
 الانسان من حي مات يجب القصاص والا فلا وجيزه او ان كان كذا بالقصاص من ضيق رجلا فمات فلا

في كسب السحر  
 في كسب السحر  
 في كسب السحر

يستتاب

مؤدبه

خلا هو دية عن اية حنيفة لكنه اذا اعتاده يقتله الامام سياسة وان طالب قبل ان يقع في اللعاب  
 لا يقتل وان تاب بعد ما وقع في بدله يقتل توبته كالتاب وعنده في النفقة اذا اختلفت حيات  
 وادع تركه مات فان كان حنفة مقدرا عوت الانسان منه غاليا فحقه القصاص والا فلا زهده  
 في الجنبايات وفي الخط اذا ادخل انسانا في بيت حنفي مات جوعا او عطش لا يقتل شيئا عن اية حنيفة  
 وعنده يجب الدية وفي الكبري اذا طعن عليه الباب مات جوعا او عطش لا يقتل حنيفة وقال عليه الدية  
 في كائنة قال محمد بن جابر الرجل وعلى عاقلة الدية وفي الظهير ولو ان رجلا اخذ رجلا فقهده وجسه  
 في بيت حنفي مات جوعا قال محمد بن جعفر عهده والدية على عاقلة والفتوى على قول اية حنيفة في انه  
 لا شيء عليه ما كان راحته في الفصل الثاني من كتاب جنبايات وفي الظهير ولو قتل عاقلة في الشئ وحده  
 وجعل على السطح الى ان مات فعلى عاقلة الدية المخطئة وكذا لو القاه في البحر فرب حين الطرح ولم يبر  
 عوجه ولا مودة لا يؤم شئ حتى يعلم انه مات وكذا الاشئ عليه لو انفس مرارا او به حيوة ولم يبر حاله  
 ولم يقر عليه وفي الشئ فدية في التيم او في رجله فربس كما وضع ومات فعلى عاقلة الدية المخطئة وان ارفع  
 ساعده ثم عرق مات فلا شئ عليه لانه عرق لغيره ذكره العقباء وفي الخط وكذا لو كان حنفا سياسة  
 فسيح لاساعده وفقره فمات لم يقتل لانه لا يضاف الفرق الى حنفة لا يقطع فوزه سجدة ذكره الكروري وفي  
 ان جناس لعلامه خواهر زاده عرقه فمات ان كان الماء قبل لا يقتل مثله قال او كان بمكة النجاة منه  
 بالسباحة وهو يحسنها وقد عليها بان لم يكن مشدودا ولا مشغولا فهو شبه عمد وفاقا ولو لم يكن  
 النجاة او كان الغالب الملاك فمات عذرا لا امام رضائه وقال ابو عديهما مات مجالي في العثمان في اضافة  
 الفصل من جنبايات وهو وقع من حفر الأجر والاربعه على واحد منهم وقتله ضمن الدية كل واحد  
 ربع الدية وهد ربع الدم كما لو شتموا رجلا لم يدم خابط فسقط على واحد منهم وقتله وجبه جناب  
 الجنبايات في جنبايات الصبيان وعليه ابوكم صبيان يرمون بها فاحاب سهرهم احد هم عيين امرأة وهو ان شتم  
 صبيان او تحوه فالدية في حال الصبي ولا شئ على الاب وان لم يكن له حال فخطرة الى العسيرة قال ابو الليث  
 وانما وجب الدية في مال الصبي لانه لا يبرى بالجمع عاقلة قال اما اذا كان المصبي عاقلة وشتم بالية فعلى  
 عاقلة ولو شتم الصبيان او اقره الصبي لم يجب على احد شئ في باب جنبايات الصبيان صبي قتل باه فله الاجب

قوله يقتل



عليه العصاص وجب له على عاقلة وبوت البصيرة وكذا الجنون في باب الشهاد في الجنايات  
 رجل ضرب ولده الصغير في ادب فان قال ابو حنيفة بنص الدية وعليه الكفارة وقال ابو يوسف الكفارة عليه ولو ضرب  
 المحدث باذن والده لا ضمان على المودب وعليه الكفارة وقال محمد الكفارة عليه وكذلك قال ابو يوسف في كل  
 في القتل الذي يوجب الدية وذكر من المسئلة مفضلا في الوضوء في القمار والتواخي من كتاب الاجارة هذا نص رجل  
 قتل ولده محمد الابن عليه العصاص وجب عليه الدية من ماله في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العبد لا يوجب  
 الكفارة وكذا الاجرة دوران علوا وان كان القتل خطأ وجب الدية على عاقلة وعليه الكفارة في كل  
 في القتل في **جناية الرقيق وعليه** ولو ان رجلا قدم رجلا الى الحاكم فادعى انه غلام له قد سلبك  
 له مالا او ضمي عليه جناية فيما دون النفس او ادعى انه جنين على ابنه او على عبده جناية في النفس او فيها  
 دونها او ادعى انه قتل وليا له خطأ او عمدا او ارا واستخلاف المولى على ذلك فمذاهب على وجهين  
 اذ ادعى جناية موجهة الى ان يخلف المولى وليس له ان يخلف العبد لان شرعية العبد ليس له ان  
 السلوك الذي هو ذل او اقرار او اقرار المولى بالمال على عبده صحيح فاما اقرار العبد بالجناية الموجهة  
 للمال فانه لا يصح ولهذا لا يؤخذ به في حال ولا في ثبوت في حال بعد الحق بخلاف ما اذا ادعى  
 الحال على العبد فان العبد يتوجه على العبد لانه اقرار العبد على نفسه بالمال صحيح في حق نفسه الا  
 انه لا يستوفى في حال حق المولى بدليل انه اذا سقط حق المولى بالحق بطالب العبد بذلك  
 بخلاف الجناية الموجهة للمال على ذكرا فاما اذا ادعى جناية موجهة للعصاص فان التماس  
 على العبد دون المولى لانه اقرار العبد على نفسه بالعصاص صحيح واقرار المولى عليه ليس صحيحا  
 الا ان في هذه الوجه يستحق العبد على التماس لانه يستحق على فعل نفسه في الوجه الاول  
 يستحق المولى على العلم لانه يستحق على فعل غيره من غير شرح ادب القاضي للعصاص في باب  
 العبد على العلم ولا يحد عليه اي لا يقتل المولى ولكن يغير بقتل من ومدة ومكان وام  
 وله قسمة استكراهات **في** غصبه فاما عتقه عنده ثم رده وضم الى الارش فانه مولا فاجل  
 البياض عند منزله رجع الى ربه بالارش على البائع مضولين في الثالث والستين فان رجع  
 السيد بعد جناية او باع عبدا صحيحا فانه باع نفسه لم يصر كسارا للعداء الا اذا سلم في الدية

او عتقه

هذا هو الوجه الذي عليه  
 في الجنايات  
 في الجنايات  
 في الجنايات

هذا هو الوجه الذي عليه  
 في الجنايات  
 في الجنايات  
 في الجنايات

او عتقه او ذبحه او كاسا او قتلوها او الجارية الجانية والحال انه يعلم السيد بها الجناية عنده  
 النصفان ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان تصرف السيد واحدة عنده من النصفان وقد علم السيد  
 بها علم وضم الى الارش لانه كلامها ولعل اخيرا الارش وفي الاكتفاء اشعار بانها لو زوجها او  
 وطرها او اوجرها او هبها لم يكن مختارا للارش وعن ابي يوسف انه في كل منها سوى الاول اختيار  
 كما في الذخيرة فرستاني في جناية العملوك ملخص انه ضمي مديرا وام ولد حط في السيد الاقل من  
 قيمته الى قيمة كل منها بوضف السيد واما ليلاد يوم الجانية ونحوه في الكفارة ومن الارش فيجب  
 اقلها من الحلي المزبور **في جناية الدابة وعليها** ومن ضرب بطن بهيمة فالقت جنيما ميتا فانه لا ضمان  
 في الجاني شيئا ونص في نقصان الولادة ان نقصها الولادة ما كان رهاية في الفصل الخامس والعشرون  
 من كتاب الجنايات **في** كتمان الكتمان الكفارة في كتمان الكتمان في كتمان الكتمان في كتمان الكتمان  
 اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني ادم كالتاليط والمائل ونظير الثور وعقر الحمار العقور فيضمن  
 اذا لم يحفظ ولم يهدم الا النفس الاموال بقاها قيمته في باب ما يستعمله النهرام من الجنايات  
**في** وضع يده على امر فرس وعادته نفي بدينه او بوجهه ففيه واتفق لم يضمن بخلاف النسي لان  
 الاضطراب لازم بالنسي دون وضع اليد من على المزبور قطع احد قوائم الدابة يضمن كل قطع هذا  
 اذا كانت لا تاكل فان كان مأكولا خيرا اذا كانت له قيمة بعد القطع ليس له وضمة القيمة او مسكه  
 واخذ من الجاني النقصان وفي العيون مسكه كما راجع في قطع يده او يذبحه ان يشاء مسكه اليه  
 والله وضمة قيمته اوجب ولا وضمة شيئا من ذنبه في جناية على غير بني ادم عن النواية اذا قطع  
 اذن الدابة او بعضه او قطع ذنبه يضمن النقصان واذا مسكه كما راجع في قطع يده او يذبحه ان يشاء مسكه اليه  
 او رجل او يذبحه ان يشاء صاحبه وضمة وسيله وان شاء مسكه ولا وضمة وعليه الفتوى ولو ضرب  
 رجل دابة حتى صارت عرجاء فهو كالقطع انتهى في جناية الكهيايم والجناية عليها من ضمانات غلغ  
 البعد ادعى وقال القاضي الامام على السعدى اذا وجد في رزقه دابة فقتلها ما يخرجها عن ملكه لا يكون  
 مضموها عليه فاذا سارتها وادرك العبد يصر ضامنا بنفسه السوق وهكذا قال ابو يوسف الدوسي الا انه  
 قال ان ساقها في موضع يابس فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا وجد الوصل لانه في رزقه فخرجها



فقتلها بسبع كان ضامنا لانه لا ينبغي ان يخرجها ولكن ينبغي ان يستعد على صاحبها حتى يخرجها صاحبها والصحيح  
 ما قاله القاضي الامام على السعدى انه لا يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراى ذلك فان ساقها بعد ما اخرجها  
 عن ملكه يصير غاصبا ضامنا وان ساقها ليدفعها على صاحبها ففقطت في الطريق وانكسرت رجلها  
 كان ضامنا فاصحى الى باب جنابة البهايم **ادخل** لورا في السوق فاجتازها فمرب منه وسلمت له صبا  
 لا يصح **رجل** كبتا على طريق العاقبة فاستهد عليه فلم يتقبل حتى نظح صبا وكسر شفته بضم  
 حلقه في اصطبل غيره لصاحبه ونظح نوره الاخر لا يصح فيه في باب ما يستهلك البهايم من كمالها  
**كتاب الدواب** رجل ضرب من رجل فمكره اضطرب ان كان حولا لا ينبغي عليه وان كان غدا فبعضه فلو كان  
 جميع الفداوى في اوابل الجنابات وفي دعوى السن لا بد من ذكرها ايضا او سودا او ادلاجب غلام الدبة  
 في السودا من اجل المزور يستأجر حمارا ليقطع له شاة فقلع فقال صاحب السن ما امرتك بقلع هذا السن  
 كان القول قوله وبعض الفالح ارضى السن فاجتاز في اوانه فصل في البقار والواهي من كمالها جارات  
 ولو قطع ما امره فاقطع معه ساجم متصل بهذا السن لا يصح ذكره في الخلاصة من الضمانات للغانم في ضمان  
 النقص **ق** لو امر رجلا ببيع سنة لوضع اصابعه وعين السن والماء ونزع سنا آخر ثم اقتطعت فاقول  
 للامر فاذا حلف فالدبة في ماله لانه عامر وسيط القصاص للبشره نقد الفداوى في كمالها من الجنابات عبد قال  
 للجحاش قلعني فقلع بغير اذن المولى فمن امره لا يخرج ما اراد به من متفرقات الجنابة سئل عن قصاص جارية  
 غلام فقال اقصوني فقصده فقصا معناه فمات به قال بغيره فبعضه القم ويكون على عاقلة الفدا ولا لانه  
 خطا وكونه القتي حجة بغيره على عاقلة الفدا وسئل عن من قصدا بيا ومركبته من ماله بسلالة قال بقاد  
 في ضمان الفدا ومن ضمانات الفصول **ق** اذا قتل القتي لاجرا فلا قصاص عليه وكذا اذا قتل الجنب لاجرا فلا  
 قصاص عليه في ذلك وفيها الدبة على عاقلة من قتلها شاة في كمالها بغيره عنصرتا ومات في يد عاقلة  
 او جنى الاثمان عليه والامات بصا عترة او من شاة بغيره عاقلة دية لانه مسبب الاثم بالنقل الى  
 مكان الصواعق والجنات والسباع وقالوا لو قتل الجحاش بغيره الجحاش والوباء بالان كان الجحاش مخصوما بذلك بعض  
 ايضا لا بسبب العدوى لانه القول به باطل بل لانه الضوا خلق الله تعالى موثرا في نجاتهم وغيره كالغزو  
 نزاره في الجنابات وروى ان با صيغة كان في مجلس مع ابن ابي اسلي وسخيا لا يورى وسريكا بغيره انه فقال

فقطت سا

مطلبا من ابيه الجحاش

رجل ما تقولون

ما تقولون في قوم جلوس سعدت حية على رجل منهم فدفعها عن نفسه فقطت على آخر فدفعها الثاني عن  
 نفسه فقطت على الثالث ثم دفعها الثالث عن نفسه حتى سقطت على الرابع فلدغة ومات على من يجب  
 الدية فانفقوا جميعا على حواشي حية فقال ابو حنيفة لا يصح الاول لانه لا يكره ان يضر الكا وكذا الثاني  
 لا يصح واما الثالث الا لدغة الحية الرابع بعد سقوط من غير ان يضر الكا فاما الثالث فاصح وان ملك ساحة بعد  
 السقوط ثم لدغة لا يصح الثالث ايضا فاستصوبوه جميعا حتى القادى في فصل في الطريق والفدا من  
 الجنابات ولو رمى رجلا فاصاب خابطا ثم رجع فاصابه فهو خطا واصل في كمالها من الجنابات اذا اقر  
 القاتل ان نفسه خطا او ادعى ولا يقتل القاتل كالتا الدية في ماله القاتل لو رثه المقتول ولو اقر القاتل  
 بالعدو ادعى ولا يقتل الخطا ولا شيء لو رثه المقتول وروى عن ابي حنيفة وجوب الدية في الجرح من  
 جميعا فاصح في فصل في القاتل الذي يوجب الدية من كمالها من الجنابات وسئل عن النزع والعضا وحمام  
 ضا لا السراة اذا لم يقطعه زيادة على اذن له فان قطع الحية الحدة وبعض الحسنة ان لم يكتف  
 في ذلك كان عليه في بعض الحسنة حكمة عدل وان قطع الحسنة حيا فان لم يكتف كان عليه كمال الدية  
 وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على حولا لا يصح **د** لو ارى المبيع شرط  
 ولو شرط على القصاص الهل على وجه لا يخرج حتى شرطه لانه ذلك مقدوره فبعضه في فصل في القصاص  
 من كمالها لاجاره وان عفى على القاص او اجراه الشبهة او الجنابة ثم مات ولا مان كان عفا الجرح  
 لا يخلو اما ان يقول عفت عن القاص او اجراه الشبهة او الجنابة ثم مات ولا مان كان عفا الجرح  
 والاول لا يخلو اما ان يكون ذكوره وما يحدث منها واما ان لم يذكره وحال الجرح لا يخلو اما ان يورى  
 وجه واما ان مات من ذلك فان يورى في ذلك في العفو في القاصول كذا وان سري الى النفس ومات  
 فان كان العفو بلفظ الجنابة او بلفظ اجراه وما يحدث منها فيجوز بالاجماع ولا شيء على القاتل وان كان  
 بلفظ اجراه ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو في قول ابي حنيفة والقياس لا يجب القصاص في  
 الاستحسان بسقوط القصاص للبشره وعقب الدية في ماله القاتل لانه محد وعنه ابي يوسف رحمه الله  
 العفو ولا شيء على القاتل هذا اذا كان القاتل عفا فاما اذا كان خطا فان يورى في ذلك في العفو بالاجماع  
 فلا شيء على القاص سواء كان بلفظ الجنابة او اجراه وذكر وما يحدث منها ولم يذكر وان سري الى النفس







الدار مفرقة وهي حلقه فوجدها قبل الفسقة والدية على عاقلة رتب الدار وهو قول الشيخ فاقوا  
 حنيفه بغير الملك والملك حضار وجو السكنى وعدمها بغيره والبوليص يرجع هو على الملك عند الاجتماع  
 فان لم يكن عند سكنى بغير الملك من المحيط للامام السرخسي قبل كتاب الجنائيات ولو وجد القليل في زهر عظيم  
 كبرى به الماء فلا شيء فيه وان كان الزهر صغيرا القوم معروفين فهو عليهم والفرق بين الصغير والكبير معروف  
 في الشفعة كل زهر يسحق في الشفعة فهو صغير ولا يسحق في الشفعة هو الضار والجنون في عظم  
 ولو كان القليل جسيما في حاله كما في القسامة والدية على اقربا الاراضي والقرى والموضع المستحق القتل  
 اذا كان يصل صوت اهل الاراضي والقرى والآلاف من اهل جبل ففصل الوكا في الدم من كتاب الجنائيات وفي  
 شرح الطحاوي وان كان السط مسلحا فان كان ملكا حاصلا فهو كالدار وان كان ملكا فاما فهو كالحلقة  
 تار جارية في القسامة **كتاب القتل** فقتل غاصرون في العاقلة قال بعضهم لا عاقلة للبحر وهو قول  
 الفقيه ابي بكر الساجي وايضا جعفر بن محمد في وقال بعضهم للبحر عاقلة عند التناثر والمقاتلة مع البعض  
 لاجل البعض نحو الاساكفة والصفارين يرمونهم ودرست خشبيين وكلها بادى اى وكل ذلك طلبه  
 العلم وهو اختيارنا على المذاهب وكثير من المشايخ وكان الشيخ الامام الاجل ابينا رحمه الله تعالى  
 المرحوم في باخذ بقول الفقيه ابي جعفر لان العاقلة للتناثر والصفارين الاساكفة وطلبه العلم وطرحهم  
 لا يكون للتناثر فلا يارهم تحت من غيرهم ويصح ان يختص في اول العاقلة ذكر عصام روى عن ابي جعفر  
 عن ابي حنيفة ان مال عاقلة له اذا قتل رجلا خطأ وقاد دية القتل تكون في مال الجاني من احيائه من  
 الجمل المرور ومن لا عاقلة له فحقه على سب المال وقيل في مال الجاني وهو اختيار الثوريان من حواشي  
 المفتوحة قبل كتاب الوصايا **كتاب اللقي** وان البق منه اى العبد الذي اخذ فلا عليه اى لا شيء للمولى عليه  
 من التضييع لان اللقي كان في بده امانه على تقدر اخذ بالاسماء ودعى الفقة راد اللقي اذا استعمله  
 في الطريق في حاجة نفسه ثم ابق منه يضمن لاله اى الاجل الاخذ على المولى لانه في معنى البايع من المولى ولهذا  
 كان للاخذ ان يضمن المولى لاستيفاء الجمل مضار المبيع المالك في يد البايع مخرجه اى لا يملك  
 من كتاب اللقي ابق من المشرع على بيعه لبايع جاء البايع بخره لمشتري فابق من مخرجه ايضا ان كان  
 لم يستخره ولم ينقله عن موضع لا يضمن ابا القاسم **كتاب المفقود** راجع عن ابي حنيفة ان عدة

ابو حنيفة يوجب صفتي

ان مدة الفقة موقوف على ما رآى القاضي فيحكم على ادى اليه اجتهاده فيقسم ماله من بيعه للاجتهاد ورثة  
 وهذا يقتضي ان انا حكم بموت المفقود بقضا ولله امر في حاله لم ينضم اليه الفقة لا يكون حجة في المفقود  
 والمعتبر في موت المفقود موت آخره وقيل تسعون سنة وبقيت منه الفقة في المفقود ولا يابخذ الفقة  
 ماله الذي في يد مودعه ومضار به يحفظ لان يدها بناية عنه في الحفظ فكان يحفظه معني فلا جنة  
 الى حفظ القاضي بالبيع في المفقود **كتاب المفقود** راجع مال المفقود والاسير المتاع والرقوق والعقار اذا  
 خيف عليه الفاد وليس له بيعها بشفقة عليها متى باعها بحرف الصباغ فصار دهرهم او دماير عطي  
 الشفعة منها بطريقه وفيه لا يسعها بشفقة وان فعل فغدر ولو باعها بشفقة ودينه جار وكذا لو علم بصفوة لكنه  
 لا يرجع من دينه في الفصل احكام من المفقولين **كتاب اللقي** امرأة ادعت على رجل بقتل في بده انه  
 اخوها وهو يدعي انه عبده فقتل بشفقة المرأة وبقيت يدها لاله لا يرد به حتى المضافة صلاحه في اوبل دقوى  
 النسب من كتاب الدقوى **كتاب اللقي** على المفقود من مال نفسه ان الفقة بغير علم القاضي فهو في ذلك  
 منطوع وان الفقة بغير العلم ان كان اعره بالانفاق على ان يكون دينه عليه فانه ظهر له ان كان للمفقود  
 حتى الرجوع على المالك وان لم يظهر له ان فقه الرجوع عليه اذا كبر وان كان القاضي لم يوافق عليه  
 ولم يقل على ان يكون دينه عليه ذكر شيخ الاسلام ان في المسئلة دوايتين وذكر سمس المانية الترسى  
 انه لا يكون له حتى الرجوع في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن ابينا ان له حتى الرجوع والراجح ما ذكر  
 في ظاهر الرواية واذا بلغ المفقود صدق فيما ادعى من الانفاق عليه رجع بذلك وان كذبه كان القول  
 قول المفقود وعلى المفقود البينة تار جارية الفضل الدار من كتاب اللقي **كتاب اللقي** قال ابو حنيفة  
 اذا فذلقة نفسه لم يرد ان تصدق بها على نفسه وان كان فقيرا لانه في حكم العاقلة لكنه تصدق بها  
 على الفقة بجمع الغنا وى في اللقي **كتاب الوفاء** ولو اراد قيمه مسجد ان سبي حوائث في يوم المسجدة وفنايه  
 قال الفقيه بالسب لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد سكنا مستغلا من الاسواق في باب بناء المسجد والباط  
 ولو وقفه بغيره فاجازة المالك جازا الوقف عندنا خلافا للث في بناء على حواش ترقى الفصول موقوفه  
 عندنا وبطلانه عندنا اسواق فيما يبطل من الوقف ولو سبي نصف ما وقف وقضيه المستغنى يستمر الباقي وقفا  
 عند ابي يوسف خلافا لجمد اسواق في وقف المساج وان وقف المرحون فافقه بغيره فلو مات من عمره سبي بالغير

انما في اللقي من كتاب اللقي  
 انما في اللقي من كتاب اللقي  
 انما في اللقي من كتاب اللقي  
 انما في اللقي من كتاب اللقي



من الوهبانية دعات الواقف ثم مات الواقف فلو اوصى الواقف الى غيره فوصيه غنمه ولو لم يوص الى غيره فلو لم  
 نصب الواقف الى القضي ولا يجعل الواقف من الجانب ما دام يوجد من اولاد الواقف واصل يسه من صلح له ذلك  
 ولو اقام الواقف غيره مقام نفسه في صحة ثم بخر الا اذا فوض اليه على سبيل العموم وفي محل اخر والفقهاء عجل  
 قسم نفسه الواقف لوجوه للوقف وذكر في القضي لا عليك نصيبه وفيهم مع بغاء وفي الحب وقية الا عند  
 ظهور غيابة من في الفصل الثاني عشر من المصنفين قلت ان اقال وفي صدقة موقوفة على  
 ولايتها الى ولدي وفيهم الصغير والكبير قال يدخل القضي في حال الصغير رجلا وان شاء اقام الكساح  
 كفاية السائل من النفع الوسائل في مسئلة الولاية في الوقف مسجد اهدم وقد اجمع من غلته  
 ما حصله البناء قال كحاف لا ينقض الغلة في البناء لان الواقف وقف على مرتبه ولم يامر بان  
 يبني هذا المسجد والقضي على انه يجوز البناء بتلك الغلة ما كان في باب الرجل يجعل دار مسجد  
 من كمال الوقف سل اذا وقف الراعي العين الموهونة هل يصح هذا الوقف لا اجاب نعم اذا  
 امكنه فهو وقف صحيح والا لم يفكر فيوما في على الرهنه وليس له ان يسه من فتاوى قاضي المدائني  
 وفي رسا بالنوازل وقف عليه غلة داره لم يكن له سكنه وان وقف عليه سكنى فليس له استعمال  
 من وقفه الكوماس على باب المحركين ولو اضر الموقوف من الوقف على وقفه وقفه الفقهاء باصر  
 وتركها وجب عليه بحساب ما لم يجوز الابري ان من له حق في بيت المال فترك عليه حرام ارضه مكان  
 حقه جائزا فكذا هذا وجيز باب تصرف الموقوف والموقوف عليهم في مسئلة المصنف وقف منزلا على ولده وار  
 لا وهي ابراماسلوا ليس لها ان يسكنها لانه حقها في الغلة وفي التجسس القضاة اوصى رجل  
 وقف منزلا على ولده وعلى اولادها ابراماسلوا ما راوا سكنى ليس لها ان يسكنها من وقف  
 الكوماس في الباب الحشر في نصيب الواقف ان يستبد على الوقف فما صلاح الوقف بغيره القضي في غير  
 الاستدانة ان لا يكون للوقوف غلة فيحتاج الى التفرغ والامتنان اما اذا كان للوقوف غلة فالتفتي  
 مع ما حال نفسه لا صلاح الوقف كان له ان يبيع بذلك في غلة الوقف ما كان في باب الرجل يجعل دار  
 مسجد اهدم الوقف رجل وقف بستانا في ارضه في بصره والغنم والروقي فانه يجوز في ارضه في بصره في  
 وقف الموقوف فيحتاج الى جواز وقف البناء في ارضه عارية او اجارة وفي فتاوى قاضي ظهر الدين

وقف الكوماس في داره

وقف الكوماس في داره وقف لارض الجوز وهو غنمه وقف البناء بدرون الارض ولكن دار تراب  
 يكسب في الارض ثم يفسر فيها الاشجار وبني عليه البيت في البصرة وفي الوقفات ذكر هلال النوري  
 في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجر وهو صحيح وكذا وقف الكوماس في داره وقف لارض الجوز  
 لانه الكوماس دار البناء منقول وفيها غير متعارف من الكوماس في ارض الكوماس الرابع رجل وقف بستانا  
 لارض له قال هلال الجوز وقبل ان كان البناء في ارضه وقف جاز وعسى ذمرا او وقف لدارهم او  
 الطعام او ما كان او ما يوزن يجوز فيحتاج في فصل في وقف الموقوف على جواز وقف البناء والارض  
 دون الارض جاز القضي على صحة ذلك قاضي المدائني وتوصل سكنى داره لولده ثم من بعده لتوصل بعينه  
 ليس لولده وللان بعد ان يسكن غيره فيها لا يطرق العارية دولة الاجارة لان العارية لا توجب  
 حق للمستقر وهو غنمه له صنف اضاف بخلاف الاجارة فانها توجب حق للمستقر وهو غنمه لا تملك الجوز  
 وهو نظير الوصية فخدمة العبد في عدم حواجز ارضه ساق في فصل وقف داره على سكنى اولاده فمضى  
 تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا الشهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو  
 صحهاه اذا شاهد رجلان سنة عشر سنين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فينبغي القاطن انه  
 ليس بسماع فاذا اقر في بيوت سكوت وافضاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فانها  
 لو صحهاها شهدا بسماع لا تقبل ولو شهد بوقف على نفسه وعلى واحد من اولاده او اطفالوا  
 او على بانيه وادخلوا لا تقبل وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى اجنبى لا تقبل في حق ولا في الجاهلية  
 ولو شهد احدهما انه وقف على زيد وشهد الاخر انه وقف على عمر وتقبل ويصرف غلة الى الفقراء  
 لانها اتفقت انه وقف ولو شهد انه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء لا تقبل اذا جاز  
 ليس بامر لازم وكذا لو شهد انه وقف على فقراء مسجد وهما من فقراءه تقبل وكذا لو شهد اهل  
 مدرسته بوقف مدرسته تقبل ولو وقف رجل كراسته على مسجد لقراءة القرآن وعلى اهل المسجد  
 وشهد اهل ذلك المسجد على وقف الكوماس وهذه المسئلة تظهر شهادة اهل المدرسته على وقف  
 تلك المدرسته وشهادة اهل الحلة على وقف ذلك الحلة والمباح في فصولها فيها فقالوا اهل المدرسته



لو كانوا ينفقون الوطأ يف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يصدقون تقبل وكذا اهل  
 المحلة وكذا الشهاده على وقف مكتوبه ولا تقبل في هذه المسائل كلها تقبل ولو كان  
 لان كون الوقف في المدرسة وكون الوقف في المحلة ليس بلازم بل يستقل وشهاده اهل المسجد تقبل لانهم  
 لم يجزوا لانفسهم بهذه الشهادة نفعا في الفصل الثاني من الفصول في شهاده اهل على باقيةهم بزيادة الخراج  
 لا تقبل وان كان خراج كل ارض معين او لا خراج للشاهد تقبل وفي شهاده اهل السقي اهل القرية او اهل  
 السكة الغير النافذة شهاده على قطعة ارضي انما هي قسمة بينهم ومن سكتهم لا تقبل وان نافذة ان ارضي  
 لنفسه جاز لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا وقف في المدرسة شهاده اهلها وقيل في سكة النافذة  
 تقبل مطلقا بوزن في نوع في الشهادة على فعل نفسه من كتاب الشهادة في المحلة مسجد له اوقاف مختلفة  
 لا يابس للقيم ان يحيط غلته وان خرجها فانوت لا يابس بعمارة من غلة فانوت آخر سواد كان الوقف  
 واحدا او كثيرا مختلفا في الكبر في مسجد له اوقاف مختلفة لا يابس للقيم ان يحيط غلته وان خرجها فانوت  
 منها فلا يابس بعمارة من غلة فانوت آخر لان اهل المسجد سواد كان الوقف واحدا او مختلفا لان  
 المعنى مجموعها من وقف الكرماسي في ابا يابا في عشر ولا يابس مع الالف النب والموت والكاح والدخول  
 وولاية القاضي واصل الوقف فان الشهادة بالشامع جازية فيها او اخبر بها رجلان او رجل وامرأتان ولا  
 وانما قال اصل الوقف لانه يسبق الى انقراضه دون شرائطه لان اصل الوقف يشترط واما شرائطه  
 التي شرطها الوقف فلا يشترط قال الشيخ الامام لم يشر الى ان غيباني لا بد من بيان الجرحه بان يشهدوا  
 ان هذا وقف على المسجد والمقبرة نحو ذلك حتى لو لم يذكر ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم وقيل  
 قولهم لا تقبل شهادتهم على شرائط الوقف انه بعد ما ذكرنا ان هذا وقف على كذا لا يشفي لهم ان يشهدوا  
 انه بعد ما عمن غلته فيصرف الى كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الصحافي في شرط  
 في كمال الشهادة ملخصا اذا شهدوا هذه الصيغة وقف ولم يذكر الجرحه لا يجوز ولا تقبل بل بشرط  
 الا يقولوا وقف على كذا ابن الامام قبيل بابي يقبل شهادته ومن لا تقبل قال واذا شهدوا  
 انه وقف على زبد صدقة وشهدوا اخره وقف على عمر صدقة موقوفه فانه تقبل شهادتهما  
 على ما انفقا

على ما انفقا عليه وهو اصل الوقف فيكون للفقراء بعد انقضاء في السبع من الوقف على بني مسجد  
 وجعلته كمنه من حق الناس بمرمته وعلاوة بوسط البواري والحصر وتطيق التعاقب والاداء في الحاجة  
 اذا كان اصله لك وان لم يكن فالوقف في ذلك كله صحيحان في فصل في مسجد من كان له تقبل ولو وقف  
 دارا بجميع ما فيها وفيها جملان بطران او تبا وفيه كوارن على يدخل الحمام وتحت بقا للدار وعلى  
 كالموقف صنفه وذكر ما فيها من العبد والدولاب والانت كثراته فانه تقبل وقفا بغيرها وان  
 لم يجز اصاله الماء والهواء والاطراف في سبع الاراضي والعبيد ونفقتهم من غلة الوقف وان  
 لم يذكرها في الوقف اسهل في فصل ما يدخل في الوقف ولو وقف لمرضى داره وعلى دين غلط غلته  
 لا يصح وان لم يكن محيطا صح بعد قضاء الدين في ثلثه حرانه الاجل في الوقف من مسائل الوضوء ولا يجوز  
 اخذ غلة وقف المدرسة حتى يكون سكنها فيها كثر عا في داره واكثر ثقله فيها ولا يسع ان غلته  
 لمسا قرا وفيها كل يوم سبعا وسكن داره تحاوي القيمة في الوقف فمستحق الامام في المسجد  
 خليفه ليوم في زمان غيبة لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامه شيئا وان كان الامام ام اكثر الامم  
 قيسه في باب ما يحل للمدرس من كتاب الوقف قال في الحافي ولو شرط العلة لاحياءه او ليعيد فمستحقها  
 لنفسه فيجوز عند ابي يوسف ولا يجوز عند محمد وقال في الفتوى على قول ابي يوسف من الاسعار في باب  
 الوقف على اديان الاولاد في مجموع النوازل او ايجار القيم دار الوقف عن نفسه لا يجوز وكذا الواجب  
 من عبده او مكاتبه لا يجوز من وقف الكرماسي في بابا ثالث عشر اذ ايجار القيم دار الوقف من نفسه  
 لا يجوز وكذا الواجب من عبده او مكاتبه لا يجوز كالمواجب من نفسه قبل اذ لا يجوز اعادة القيم على  
 قساي لو قيل وقيل ينبغي ان يكون هذا على قياس المومي اذ اباي مال النصي من نفسه ان كان فيه منصفه  
 الوقف يجوز عند ابي حنيفة خلافا لها وان اصر من ابيه او من ابيه فهو عند سحنه لا يجوز  
 وعند سحنه يجوز بغيره الذين في تصرفات القوام من كتاب الوقف فان وقف على ام ولد وولد وولد وولد  
 ومكاتبه جاز وما وجب لغيره وام ولد وقيل عتقها يكون للمولى وما يجب بعد عتقها يكون لها  
 وما يجب للمكاتب وهو الثلث يكون له فانه عتق كان له وان عتق فهو لولاه من اوقافه انما هي قبيل  
 الوقف على الخير قال النقيب ابي الليث من ياذل لا يحرم من طلبه العلم في يوم لادرس فيه ارجو ان

مطلقا  
 هذا ايجار القيم  
 نفسه



يكون جائزا وفي نحو اي اذا كان مسغولا بالكتابة والتدريس بآثاره في الثاني عشر من كتاب الوقف في  
 الدعوى في الوقف على المحتوي يجوز اما القامى او امر رجلايان يوجب دار الوقف مشاهرة فهو ليس بحصص لانه قيل  
 القامى باستغلال رئيس بما دون في الخصومة الا اذا اذنه القامى بخصومه والمادون باستغلال رئيس يتولى  
 من على التصرف في الوقف في الفصل الثاني عشر من الفصول فان ادعى احداهما من القارة ان الوقف حتى فهو خصم  
 لان الوقف والعتلة في بده والموعى يدعى عليه حق فان مات خصمه الوصي الذي لوقف في بده وان وصيلا  
 فادعى على احداهما جاز ولا يكون الموارث ولا من اربا بالوقف صحا كالحرمس لانه لا ملك لهم غير الانقطاع  
 فان برهن على الموتى انه قريب لوقف لا تقبل حتى يبرهن على نسخ معلوم كالاخوة لا يورث اولاد الام  
 ولا تقبل على الاخوة المطلقه وكذا العمومة فانه قالوا لا تعلم له وارثا اعطاه فان لم يقبلوا ذلك  
 تأخذ ما لم يرفع اليه وباقه كغيره كذا في الميراث بوارثه في اس دس من كتاب الوقف بناء العنارة  
 من علة المسجد هل يجوز ذكره بغير مطلق او سئل على وجهه اما ان يكون في ابناء مصلحة المستحقين  
 ففي الوجه الاول لا بأس به لانه من جملة البناء وغير المصلحة ان يكون للقوم وفي الوجه الثاني لا يقصر  
 عدم المصلحة ان يكون المسجد في موضع يجمع كل اهل المسجد الا اذا كان بغير المنارة من التمس والحرير في باب  
 التحا والمسجد والتصرف في رقبته وبنائه من كتاب الوقف وكذا في وقف الوقفات بعلامة النون عن  
 وقفنا شي اذا اجماع الوقفا وفيه ووصى الوقفا والقامى وامنه ثم قال قبضت اقله فضاغدا  
 على الموقف عليهم وانكر وقال قول له مع عينه من اكرهه في ابا التماسه عشر في نحو اي اذا قال ثمة  
 جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابراهيم وولدي وولدي واولاد اولادهم وسلمهم ابراهيم  
 فانه يرضى في علة هذه الصدقة كل ذلك كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يولد له بعد هذا الوقف  
 قبل حدوث العلة وولد الولد ابراهيم من مات منهم قبل حدوث العلة سقطت حصته ومن مات بعد  
 نسخها سلمه ويكون ذلك لورثته والبطي الاعلى والفضل في ذلك على السوية في باب الجادى والعشرين  
 وقف الكرماسي في الذخيرة اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على عباده وزيروا لعتا يسلمهم على عدد وسلمهم  
 فان مات احدهم صار حصته للفقراء والباقي على بنى منهم ولو قال على ولدي وولدي فلان وفلان فان  
 احدهما كان نصف العلة للفقراء ولو قال على زيد وعمر وعمر بن النكاح كان لغير النكاح وكذا في الاستحقاق

لكنه وبين

العلة يبيع نصيبا لثمنه وكنت على الثالث كان الباقي للثالث وكذا اذا سمي جماعة وذكر بعضهم ذرافا  
 معلومة فانه يعطى ما سمي والباقي لمن لم يسم ولو قال لزيد النصف ولعم والنكاح وسكت اعطى لكل واحد سمي  
 والباقي بينهما نصفان وكذا في سمي لكل واحد منها شيئا فان ذابت العلة على سمي كانت الزيادة بينهما  
 على السوية ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لعبادة من غلاتها مائة درهم ولزبر حائنان فزاد  
 العلة ما لعله الزيادة تكون للفقراء ولا يكون بينهما بخلاف المسئلة الاولى في الجادى والعشرين  
 من وقف الكرماسي رجل وقف ارضا على اولاد ١٠ واولاد اولادهم ابدان اسلوا وله اولاد واولاد  
 اولادهم يسلمهم على السوية ولا يفضل الذكر على الانثى من اهل الميرور وفي العينة عن حج قضي القامى بدخول  
 اولاد البنات في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في علة المستقبل دون  
 ما مضى غلات تلك السنين معدومة كما لا يظهر حكمه في الشراج بغير روى في الوطنان العائنة ومار  
 حتى لو كانت علة السنين العائنة قائمة بسنينا اولاد البنات حصصهم منها وعن حج وغيره الا  
 الحكم يظهر في العلات القائمة دون العالكة وفي الكبرى اخوان عليها دار موقوفة غايبا صحا وقضى  
 الاخر عليها ثم حضر الغائب فدهات الحاضر فاراد ان يسلها بوجهه في تركه فان كان الحاضر قويا  
 كان له ان يرفع لانه استعمل كانت العلة لهما وان لم يكن قويا لم يكن له ان يرفع لانه استعمل فاعلة  
 له وان لم يستعمل القيم كان نصيبه على المستاجر من اهل الميرور وان كان لوقف قال في اصل الوقف على ان  
 ابيعها بابدان من ثمن من قليل او كثير او قال على ان ابيعها او اشترى بثمنها بعبدا او قال ابيعها  
 ولم يرد على ذلك قال حلال هذا الشرط فاسد غير بان الوقف لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف  
 كانه قال على ان ابطالها وان لا يسطر الوقف اذ شرط الاستبدال بارض اخرى لان ذلك نقل ونحوه في الوقف  
 على ان الوقف اذ شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف وعلى الاستبدال اما استبدال  
 الوقف بغيره دون الشرط اذ رضى السير لانه لا يملك الاستبدال الا انما حيا اذا في المصلحة في ذكره لو قال  
 لوقف في الوقف على ان ابيعها او اشترى بثمنها بارض اخرى ولم يرد على ذلك في القياس على الوقف  
 لانه لم يذكر ارضه مقام الاولى وفي لا خصا يصح الوقف لانه لا ارض الاولى تقيت للوقف  
 فيكون ثمنها قايما مقامها في الحكم وكما لو اشترى الثانية وقف بشرط الاولى قايمة مقام الاولى لا يجاب

الاستبدال







لا يجوز هذا الوقف لان هذه قربة وقعت لغير العقب وذلك المؤذن او الامام قد يكونا غيبين فلا يجوز وان كان  
المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا وتعليق في ذلك ان يكتب في حكم الوقف فقط هذا المنزلة على كل مؤذن فقير يكون  
في هذا المسجد والمحلة فاذا خول المسجد وضوا على هذه تصرف الغلة بعد ذلك في فقرا المسلمين فيجوز ان اذا  
قال رقت على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز جميع الفوائد في كتاب الوقف ولا يجوز الاجارة الطويلة  
في الوقف وانما يصح الربها بعد غلة او منفعة فيكتب سباج غلانا بن فلان كذا بشئتين غلة على  
سنة فيكون العقد الاول لانما لانه ناجر والباقي لانما مضاف نوازيه في نوع في العقود من الفصل  
الثالث من الوقف وبعض الشايخ ويقولون هذا الجمل لان الاجارة الطويلة انما تجزى على الوقف كذا لوردي  
الى ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف المستاجر فيه تصرف المالك فحق انك المستاجر الوقف يشهد الناس  
في حق هذا الحق في الفرق بين العقود والعقد الواحد قال ابو جعفر في اربعة عقود في اربعة ابطال الاجارة  
الطويلة في اربعة اقسام عشر من وقف المالك ماسي بطلانها المصلحة اربعة السوى الوقف سنة ان كان الوقف بشرط  
ان لا يجوز سنة لا يجوز وان لم يشترط يجوز في ذلك سنة كذا اختار الفقهاء والمالك وقال الامام ابو حنيفة  
الكبير في البيع كذا وفي غيرها لا اكثر من سنة وقال القاضي ابو علي لا يشي ان يبيع ولو فصل صح فان اراد  
ان يبيع بالا جماع يوفيه بعد الاجارة باكثر من تلك سنين الى الحكم بجوازه كما علم فيجوز على قول الحل ان جرت  
شروط الحكم نوازيه في نوع في اجارة الوقف في الفصل من كتاب الاجارة ان يبيع سوا الوقف طر الوقف بدون  
الجبر على بيعه انما هو المثل وكذا الاب لو اشترى الصغير بدون اجماع المثل بل هو تمام اجماع المثل ان ليس بها  
ولا يخط نقد القادى في اقامته من الوقف لو كان في يد القيم مالى الحسبي وسواء ان اراد ان يشتري بها  
مستقلا ليحصل منه ثمنه وانما يردودها معاملة يحصل ثمنه وزيادة ليس ذلك كما مسمى في الباب الثالث  
عشر ذكرها في القيمة في باب تصرفات القيم لو زوج حاكم جارية الوقف يكون وعنده لا يجوز لانه يرد عليه المهر  
والنفقة ولو زوج عبد الوقف لا يجوز وجارية عبد الوقف في مال الوقف نوازيه في نوع في وقف  
الموقوف عن الفصل الثالث من كتاب الوقف ولوقال حبلنا رضى صدقة موقوفة على الخواجا من ولدي وسبيل  
ولده الا يحتاج واحد من النصف والباقي للفقراء عنه في الوقف وذكر القاضي وقف على اولاده وجعل آخره  
للفقراء فان بعضهم يصر في الوقف الى الباقي فاذا ماتوا يصر الى الفقراء الى ولد ولده ولو وقف على اولاده

انما

وسماهم مكان وفلان وفلان وجعل آخر الفقراء فان واحد منهم فانه يصر في الفقراء بخلاف المسئلة  
الاولى نوازيه في خمس من كتاب الوقف ولوقال رضى عن صدقة موقوفة على سبيل او على ذرية يرضى فانه كان  
من ولده وسبيل مخلوق يوم الوقف او خلق لان السبل اسم عام يقع على البطون كلها كذا في المحط بعد وان كان  
في سبيل اولاد وبنات لا يدخلون ولوقال رضى عن صدقة موقوفة على ولدي الخلقين وسبيل يدخلون فيه من  
كان مخلوق يوم الوقف من الخلق بعد لان الموجودين يدخلون بقوله ولدي وغير الموجودين يدخل بقوله سبيل  
ولوقال على ولدي تسلمهم يدخل في الخلق من ولد ولدهم وجبر باب التوقف على ولده وولده ولدهم  
كتاب الوقف السبل الولد وولد الولد ابدا ما سلكوا ذكورا وانثا والعقب لولد ولدهم المذكور سماع  
في باب ذكر الوقف على اولاده ولوقال على الذكور من ولدي وعلى ولد الذكور وعلى من سبيل يكون على الذكور  
من ولده لصلية وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد كل من سبيل سواء كان من ولد الذكور او ولد الانثا  
ولا يدخل فيه لان السبل السماع في محل المردود وقف وقف على ابناء اولاده الا من تزوج فانه لا شيء لها  
فترجى واحدة منهن ثم طلقها زوجها لا يكون لها شيء الا اذا شرط الوقف في الوقف ان من تزوجت و  
طلقها زوجها فله ايضا كمن يكون لها شيء كمن وقف على بنى فلان الا من خرج من هذا السبل يخرج بعضهم  
ثم عاد فهو على هذه الوجهين وكذا لو وقف على بنى من سبيل العلم فترك بعضهم لم يستقل به فهو على هذه  
الوجهين من معنى لان السبل الا ان يشترط الواقف ان لا يولد له ايضا حرة من الخلقين قبل الوقف على اهل  
البيت من كتاب الوقف وان لم يولد له من وقف موقوف لا تصرف في الغلة الا السبيل لان السبيل ما لم يحفظ الحال  
لا غير سماع في احوال لولادة على الوقف ولو اجر القيم ثم عزل ونسخ فقبل اخذ الاجر للموقوف والاربع انة  
للمنوع لان الموقوف اجرها للموقف لا لنفسه في باب تصرفات القيم في الاوقاف وعلمنا من كتاب الوقف  
مستوى الوقف وانما قبل رضى الوقف بنفسه لا يجوز لانه الواحد لا يستوى طرفي العقد الا اذا فصلها من  
القاضي بنفسه فتم العقد باثنين في وصل اجارة الاوقاف وقف الحامية لو شرط المستحق فيها والحقا  
حيث كل يوم فليقيم ان يرفع القيم من النقد وفي موضع آخر لهم طلب الدين واخذ القيم الشاه في اويل كتاب  
الوقف اذا حصل تعليم الوقف في سنة وقطع المستحقين وكذا وبعضه في قطع لا يبيع لهم دنيا على الوقف  
او لاحد منهم في الغلة زمن الصغير بل زمن الاضيق اليه ثم اولاد في الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف  
لهم مع حاجة الى التعليم غير انهم في قايده ما ذكرناه لوجود الغلة في السنة الثانية وقاقى شئ بعد



صرف معلومهم في هذا السنة لا يعطهم الفاضل عوضا عما قد استفتيت عما اذا شرط الواقف  
 الفاضل عن المستحقين للقضاء وقد قطع للمستحقين في سنة شيئي بسبب غير محل يعطى الفاضل في الثانية  
 لهم ام للقضاء فاجبت للقضاء لما ذكرناه والله سبحانه اعلم واذا قلنا بقصر المانظر اذا صرف لهم محاسبة  
 الى غير محل يرجع عليهم بما دفعه لهم قبضوا اما لا يستحقونه ولا لهم اذ لم يصرى لكن نقلوا في باب  
 النفقات الا مودع الغايب اذا انفق الوديعة على الوي المودع بغير اذنه واذا انفق في غيره  
 واذا ضمن لا يرجع عليهم لانهما ضمن تبيين ان المدفوع ملكه لا يستند حله الى وقت التوديعة كما في  
 المديونية وغيرها وقالوا في كتاب الغصاة لا يفسد حان ملكها الضامن مستند الى وقت التوديعة  
 في كتاب الوقف متى اشترى على المسجد خانه او دارا ثم باعها جاز ان كان له ولاته  
 المراء وهذا المسئلة بناء على مسئلة اخرى لا متى اشترى المسجد او دارا ثم باعها جاز ان كان له ولاته  
 وهذا كما نزل هل يلحق بالحق ائتمن الموقوف على المسجد ومناه انه هل يصرف وقفا اختلف المشايخ  
 فيه قال الصدر لعمادته لا يلحق ولكن يصير مستغنى المسجد وهذا لان الشرط الذي يتعلق بها الموضع  
 الوقف وصحة حتى لا يجوز فسخه ولا يبعه لم يوجد شي من ذلك منها فلم يصح وقفا فيجوز بيعه فخره من  
 الفصل التاسع عشر من كتاب الوقف كفي في دفع الامام واحدة من دوره الموقوفة الى وجهته الى رجل جانا  
 ففسخ فيها مدة وكما لا يقيم ثم هذا الدور لم يستقلها بنفسه فعلى الساكن اجر المسكن قبله في باب مسكني  
 الوقف والاجارة من كتاب الوقف رجل اجرت لكان والده وقفه على اولاده ايراما سئلوا فاجرو  
 هذا التوصل اجارة طويلة وانفق المتأجير في عمارة هذا الوقف اجرت المأجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل رحمه الله ان لم يكن المأجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوبا يكون المأجر غايبا وكان له على المستأجر  
 الاجر المستحق ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على المأجر ولا على غيره لانه كان متطلوبا  
 وانه كاه المأجر متوبا كان على المستأجر الاجر المستحق ان كان ذلك مقادرا على المأجر او اكثر ويوجب المستأجر  
 في عمارة الوقف بما انفق في العمارة فيجوز ان في فصل اجارة الوقف وحال اليم من كتاب الاجارة ان رضى  
 في يد رجل ادعى رجلها وقف وبيتين سريتا الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاوا اخر واحد انزل ملكه  
 قالوا انقبل بنية المدعى لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس يحرم الا يري انه لو جمع بين وقف

وملك

ومملك جاعها مسفقة واحدة لا يكون سيج العبد ذلك ان القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك على القضاء  
 بالملك يقتصر على المقضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى الى الغير فذلك في الوقف فيجوز ان في باب سبط  
 دعوى المدعى من كتاب المدعى رجل قبل الاصل وقف على ماله في الوقف جابر والغلة على اعتقهم وليس يعق من  
 قبله بعد الوقف وليس يعق بموته من امهات اولاده ومذنبه وليس يعق بعد موته بوصية مؤمنا كان المولى  
 او كافرا ذكر كان او انثى ويحل فيه اولاد ماله لانه لا مولى لهم غير الواقف فاذا اعتق عبد له ولد  
 ولرس امرأة فوه دخل المولى في الوقف من اوقاف الناصبي في اوله بالوقف على المولى فذكرنا انه لو وقف  
 على ماله دخل فيه امهات اولاده ومذنبه ولوا وصى ماله لم يدخلوا في الوصية لان الوصية بحسب ما كان مولى يوم  
 مات الموصي وهو لا يورث ولا وهم بعده والوقف بحسب ما كان مولى يوم تعلق الغلة وقد كان الا تولى انه لو  
 اوصى لولد عبد الله وجب لولده يوم يموت الموصي دون من يورث بعده ولو وقف على ولد عبد الله كان  
 الولد عبد الله يوم تعلق الغلة وكذلك لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيها امهات اولاده ومذنبه  
 ولا يثبت الوصية من المورث في المملوك المذكور ولو قال على مولى ولد مولى في ذلك فانه كما لو قال على اهل بيته  
 فانه تدخل فيه الاخوة والاضوات من المورثين ابا بالمذكور ولو قال ارض صدقة موقوفة بعد وفاتي على مولى  
 يعطى من الوقف لامهات اولاده ومذنبه لانه اضاف الوقف لما بعد الموت وهم احرار بعد موته فيجب  
 في ارضه فصل في الوقف على القربى من كتاب الوقف قلت فان قال بغيري غلة هذا الوقف على فقرا وقلبي  
 ابدوا قال فالوقف جائز ويكون غلة هذا الوقف حل من يكون فقرا يوم تعلق الغلة قلت ولا تنظر  
 في ذلك الى من كان فقرا يوم وقف هذا الوقف قال لا وانما تعلق الغلة على فقرا يوم تصنع صدقة  
 الا يري انه لو كان له قرابة فقرا وقرابة اغنياء فما قصر بعض الاغنياء واستحق بعض الفقراء او تلك الفقراء  
 قبل جميع الغلة ثم جازت الغلة انما يعطى لكل من كان فقرا يوم جازت الغلة فان قال قائل انما انظر الى  
 الى من فقرا من قرابته يوم وقف هذا الوقف واعطيتهم تلك الغلة قبل له فان استغنى او تلك الذين كانوا  
 فقراء وانقصر الاغنياء ففي قولك يحل له تدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنىوا وليس الذين انقصروا  
 وهذا خلاف ما عليه المملوك من وقف مضاف في باب ادعى القرابة ولو وقف ارضه على فقرا وقرابته لم يثبت  
 قرابته ووقفه يستحق والا فلا فان اقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم يقصر ثم وجبته قرابته وان اقام



البنية على فقره ينبغي ان يفكر السراة في عدم العلم له مالا ولا احدا يلزمه نفقة وكل من له مؤنة من حال  
 الصغير وعليه استيفاءها بغير دفع النقص فلا حظ له في هذه الوقف كما ولا المتفق اذا كانوا فقراء  
 صفارا او كبارا فان لا اروج لهم وذكر ادعنا او ما ياتي وكل من له مؤنة من حال الغير يكون لا عليك  
 استيفاءها الا بغير رضا القاضي فلا حظ في هذا الوقف كذا في حكم حرمة وجيز للخص في باب الوقف على فقراء  
 قرابة من كمال الوقف رجل وقف موصفا في جهة واخر من يده فاستوى على الوقف غايه حال بينه وبين  
 الوقف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يوزن من الغائب قيمة ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائط  
 الاول فقبل له ليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغائب جازا وليس له الوقف يصر مستهلكا وشما  
 المستعمل اذا صار مستهلكا يجب له الاستبدال كما هو في المستعمل اذا قتل فبقيت في فصل وقفا المقول من  
 كتاب الوقف وقفا المستولى عليه غائب وحال بينه وبين المستولى وغير المستولى عن الاسترداد واراد الغائب  
 ان يدفع قيمته كما كان المستولى ان ياخذ القيمة او يباعه على ثمن ثم يشتري بالثمن مائة او غيره ارضاء اخرى فيجعله  
 وقفا على شرائط الاول لان الغائب اذا جحد الغيب يصر غيبا له المستملك بغير رضا خذ القيمة وان كان  
 في اواخر فصل في اجابة الوقف من كتاب الوقف ادعى انما وقف ولا يثبت له فضلا عن انك تقطع الخصومة جاز  
 ويطلب له اذا كان صادقا وفي الاجناس لا يصح لان فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يقع من الجاهل بل في آخر  
 الصلح قلنا راتب اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ثم من بعد على الساكنين قال الوقف جائز  
 والقلة لعقب زيد اما قولوا قلت ومن عقب زيد قال ولده ولده ولده ابراهيم قولوا ومن  
 المذكور دون الالف الا ان يكون ارضاء الاناس من ولده ولده ولده فكل من يرجع نسبيا اليه الى زيد  
 فهو من عقب زيد وكل من كان ابو من غير ولده فليس من عقب زيد بل يقع الوسائل في مسئلة هل  
 يدخل اولاد البنات في لفظ الاولاد ونسب والعقب قلنا راتب اذا قال على ان ياتي ابيهم او ياتي  
 بنهم فاعلم بغير ما في الحديث ان ابيهم ويسمونه بكنيتهم قال لا يكون له وانما هذا شرط له  
 قلت ارأيت ان شرط ذلك لوصية من بعده قال فلو قيل ان يبيعوا ويسبوا بها قلت ان شرط ان ياكل  
 من هذا الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز لهم الاستبدال به قلت ارأيت ان جعل الاستبدال لوصيل آخر  
 سواء قال قالنا جائز وللوقف ان يبيعوا ويسبوا بها قلت وللوصيل ان يشرط له الاستبدال به قال نعم

ادخله

وقفه لله تعالى لطلبت العلم ومقره الجامع اورزنگ

جازا لبيع وغيره ان شاء اخذها كجس النعم وان شاء ترك لا الشجر يدخل في بيع الارض بغير العلم  
 يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على ان فيها كذا او كذا بيتا فوجدها المشتري ناقصة  
 جاز البيع ويخير على الوصف ولو باع ارضا على ان فيها كذا او كذا حقله علمها غارها فباع الحقل  
 بشمارها وكان فيها حقله غير مضمون فسد البيع لانه الحقل له قسط من الثمن فاذا كانا الواحدة  
 غير مضمونة لم يدخل المعلوم في البيع فصارت حصته الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد  
 في الباقي بغير مجهول فيفسد البيع كما لو باع سائة مذبوبة فاذا رجعها من العقد مقطوعة  
 فسد البيع لانه الحقل له قسط من الثمن فاذا لم يجد حصته المذبوبة لغير صار على الباقي  
 مجهولا فيفسد البيع فيصح ان في السروط المسئلة في البيع قال لا تحببت منك غيب  
 هذا الكلام كل وقفا فلو كان وقفا لعقب معلوما عندهم والعقب جنس واحد ينبغي ان  
 يجوز البيع في وقفا واحد عند السجينة وفي الكل عندها وجعلوا هذه المسئلة فرع مسئلة  
 صبر السر ولو عقب لكم احسانا قالوا ينبغي ان لا يجوز البيع في سعي عند السجينة ويجوز  
 عند حيا في الكل وينبغي بغيرها يسير على الناس **فقد** اشترى عبد كرم على الف من  
 فاذا هو ستمائة من فلفشترى اخذ البائع خمسة مائة من الثمن قالوا وعلى قياس قول ابي  
 حنيفة رجمه **فقد** اشترى في الباقي وروى هذا عن ابي حنيفة وبه ائقي وقال **فقد** اشترى  
 العقد فيما وجد **فقد** اشترى من الكوز اربعين ودينه فوضعه في كوزين واحد كبير كثر  
 من ثمر في بيته وله من نوع واحد ولو كان البتر من نوعين لم يكن **فقد** اشترى نصف ما  
 في هذا الكلام من الثمن على انه ثمانية من جاز لو وجد كذلك **فقد** اشترى جاز وجد بذلك  
 الوزن او قل او كثر في وافر الفصل الثاني والستين من الفصول **فقد** اشترى من الكوز سائر الثمن  
 من الكرم لو لم يشترط كذا الكوارة وانما ذكر الكوارة ونظر المقومون في تقدير القيمة فلو شرط  
 كذا الكوارة وبين وزن الكوارة جاز لو اجمع شرائط الكرم والآ لا يجوز ونقص  
 المشتري ما اتلفه ولا شيء عليه من ثمن الباقي واذا كان كائنا ما لا يشترط فيه ذكر الكوارة  
 وعددها فلو وجد ناقصا او زائدا لم يمسئ لا احد على الاخر **فقد** اشترى نصف هذه الحقلة



من غير تقدير له محل المهر الفاسد او انطلق به حتى بعد لزوم وارفع الفاسد الا في مسائل اخرى  
 فاسد اذ اخرج المستاجر حتى فلاول نقضها المشتري فمالكه الوبايع صحيحة فلذلك نقضه المشتري  
 فاسد اذا اخرج فللبايع نقضه وكذا اذا اخرج شبهه في السويع ولو بايع مكرها فبقيته المشتري وباعه  
 من غيره وترادف على العقد فللبايع ان يفسخ فان اجاز واحد من العقود جازت العقود  
 كلها ما قبله وما بعده فالتحليل في الكراء مشتري العبد سدا فاسدا اذا باع العبد من غيره بيعا  
 صحيحا ليس للبائع الاول ان يخذ العبد من المشتري الثاني والقاله ان يضمن المشتري الاول قيمة  
 العبد ولو اراد ان يضمن المشتري الثاني قيمة العبد هل له ذلك لم تذكر محمد رحمه الله في الفصل  
 في شي من الكتب وذكر في المشتري فمالكه اذا باع العبد من غيره واعتق المشتري الكاء العبد  
 كان للبائع ان يضمن المشتري الكاء كما ان يضمن المشتري الاول من شأنا حينئذ قال علي قبايس  
 مسئلة الاكره بيعه ان ان يكون للبائع حق يضمن المشتري الثاني القيمة في هذه المسئلة  
 لان الشراء من الكاء فاسد وانه نوع من الوازع الا يشترط الفاسدة ومنهم من قال ليس  
 للبائع الاول يضمن المشتري الثاني قيمة العبد والقاله يضمن الاول وهذا القابل لفرق  
 بين الكاء وبين سائر السويع الفاسدة وهو الاصح وجبته في الفصل الثاني في كتاب  
 السويع والروايد لا يبيع الفسخ في البيع الفاسد الا متصلة بغير متولدة كما يبيع ويحاطة  
 والمتولدة كما كسر وتضمن وان منفصلة متولدة كما كسر والولد لا يبيع ولا يضمن والروايد  
 ان هلكت ويضمن ان لم يهلك وان هلك البع لا الدوايد اذها البائع مع قيمة البيع  
 يدم بقضه وان منفصلة بغير متولدة كالهيئة السرد با مع البيع ولا يطيب له الدوايد ولا  
 هلك او لم يهلك الدوايد لا يضمن خلافا في الكسر هللك وعلى خلافه روايد الغصب  
 المنفصلة وان هلك هو وهن الدوايد فاعلم ضمن المبيع والدوايد للمشتري بخلاف المتولدة  
 بزيادة في نوع في بيع الشئ في الفصل الرابع من كتاب السويع **التلخيص**  
 التلخيص في بيع ان يقول الرجل لغيره اني ابيع دارك منك بكذا وليس ذلك شي في  
 الحقيقة بل تجبته ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر بغير شرط فهذا البيع باطلا بغير لزوم

والقول في بيع الدار من غير ان يبين ان الدار هي التي يبيعها وانما يبيع الدار والدار هي التي يبيعها وانما يبيع الدار والدار هي التي يبيعها

بيع المهازيل

بيع المهازيل وعن محمد رحمه الله في بيع التلجبة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ  
 اعتقاده ولا يشترط المشتري من المالك لانه في حكم غزله ابيع بشرط الخيار له ان يقبضه في احكام  
 ابيع الفاسد رجل اقر رجل بدين فمات فقال وارث الميت كان اقراره تلجبة قالوا  
 يخلف المقر له لغيره ان كان له المال اقرار صحيحا صحيحا ان قبض فصل فيما يكون اقرارا صحيحا  
 او بشا من كتاب الاقرار وان اختلفا فادعي احداهما ان البيع كان تلجبة والاخر ينكر  
 التلجبة لا يقبل قول من يدعي التلجبة بالابنية ويستخلف الاخر صحيحا في فصل احكام البيع  
 الفاسد والله اعلم **في البيع بالوفاء** باع ارضا وفاء ثم اقره البائع قال صاحب المداينة  
 لا يقدم على الاجارة بعد البيع دل انما قصد ابايع الرهن لا ابيع للاجل للمشتري لا انقلع  
 به بزيادة في نوع فيما يبيع البائع الفاسد من الفصل الرابع من كتاب السويع **في الاقالة**  
 الزيادة المنفصلة لا تخضع الاقالة قبل القبض وبعد والمنفصلة تمنع بعد الاقالة لو قبل  
 في السلم يجوز عند ايج حنيفة ومحمد رحمهما الله كالا يرد وكذا اقالة الوكيل بالبيع عندى و  
 اقالة الوكيل بالشراء لا يجوز اجماعا ولا يفسخ الموكل مع المشتري **في الاجارة** اقالة الوارث جازية  
 وروى ابي بيع وطلق في كتابه جواز اقالة الوصي اذ اهدى في الاقالة فان زادت للبيعة  
 هذه القضي زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا يفسخ الاقالة الا بطريق الفسخ  
 وانما جازى بالقبض لان الزيادة قبل القبض متصلة كانت او منفصلة لا يفسخ الاقالة  
 عنده وكذا الزيادة المنفصلة بعد القبض صحيح لا من المالك في الاقالة الوصي او المتولى  
 اذا باع شيئا بأكس ثم قيمته ثم اقال لا يفسخ خلافا في الثاني من كتاب السويع تقايل البيع  
 ثم تقاسم الاقالة فانه ترفع الاقالة ويهود حكم ذلك البيع ثم اقرار لم يفسخ العاوى  
 في الاقالة ولو اشترى عبدا بشفرة او عصا وتقايلها ثم هلك العبد بغير اشتري ثم تقايلها  
 والشفرة قايمة في يد البائع صححت الاقالة لانه كل واحد منهما مبيع لتقيمة الشيطان  
 فكل واحد منهما عليه قبض البائع بقاءا اذها وعلى البائع رد عين القصة وشتره  
 من المشتري قيمة العبد كمن وجب له افضة لانه الاقالة وردت على قيمة العبد ولو لم يرد

والقول في بيع الدار من غير ان يبين ان الدار هي التي يبيعها وانما يبيع الدار والدار هي التي يبيعها وانما يبيع الدار والدار هي التي يبيعها



ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

70

[illegible]







على المشتري فان ابي ان يحدد بها يقرر تداد على البائع وكان للشفيع ان يأخذ من البائع بالشفعة  
 بحكم اقراره وتكون العهدة على البائع وكان على البائع ان يقرر على المشتري العهدة التي اقره فبعض  
 من المشتري وجبته في الفصل ببيع عشر من كذا الشفعة مخصصة ولو زاد المشتري في العهدة زيادة  
 بعد القبض فالشفيع يأخذ الدار باليمن الاول ولا يطره الزيادة في حق الشفعه وقررت بين الزيادة  
 وبين الخط فان الخط يظهر في حق الشفعه والعرق انه الزيادة تضمن ابطال حق الشفعه فانه  
 ثبت للشفيع حق الغد باليمن الاول ولو صحت الزيادة في حق الشفعه لا يمكن من الاخذ  
 باليمن الاول فلم تصح الزيادة في حق صيانة الحق اما الخط لا يتضمن ابطال حق الشفعه بل فيه  
 منقعة للشفيع لان الخط خرج بعض العهدة عن الحق فلهذا اقره فذممه من على المردو خارج عن  
 دار على ما تبين عن الحار لا الشفعة فيها ولو اقام الشفعه البينة انها للذي ادعاه فله الشفعة وطالما  
 لكل منهما دار وحدها متساوية فبما يباع بالدارين فشفيع كل واحد من الدارين انما هو المشتري  
 منية الحق في كذا الشفعة **سبع** في طريق مكة سبع داجاره فطلبها طلبة واثنتي لوطي لحد  
 لطلبها لاشهاد فان لم يجد من يوكده نكبت بالوكيل في بلد بطلبها لاشهاد فان لم يوكده لم يكتسب ومضى  
 بطلبها الشفعة فله كذا الشفعة وكسب باع دارا وقبض المشتري فوكل الشفعه البائع باخذها بالشفعة  
 لم يصح منه ثم كذا الشفعة علم بالسبع في نصف الليل ولم يقرر على الخروج للاشهاد فانه لم يجر  
 اصح صح من على المردو قال المشتري بطلبها فلم يطل وقال الشفعه طلبت حار عليت فاقول  
 للشفيع ولو قال عليت يوم كذا او صفت كذا او طلبت وقال المشتري لم يطلها القول للمشتري ونظر  
 هذا الحكم منه في الشفعة والقاهر ان اقصى بالشفعة للشفيع اكثر من العهدة الذي اشترى المشتري  
 ورضى بالشفيع لا يجوز فاجاب في باب صلح الحال من كذا الصلح ولو حصل على ان يأخذ الشفعه  
 الدار اكثر من العهدة الذي اشترى المشتري كان ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء الجدة بل هو جميع  
 ما قيل فاجاب في اوابل باب صلح عن العهدة بالوكيل بطلب الشفعة سلم الشفعة للمشتري  
 حاز عند هذا خلافا لمحمد وحماد وكذا الخلاف في تسليم الاب ولجدة شفعة الصغير فبها بطل  
 به حق الشفعة ولو اقر الدار ببيع ولها شفيعان جازان جوارا صديقه اربعة ارباع الدار

على المردو

على المشتري فان ابي ان يحدد بها يقرر تداد على البائع وكان للشفيع ان يأخذ من البائع بالشفعة  
 بحكم اقراره وتكون العهدة على البائع وكان على البائع ان يقرر على المشتري العهدة التي اقره فبعض  
 من المشتري وجبته في الفصل ببيع عشر من كذا الشفعة مخصصة ولو زاد المشتري في العهدة زيادة  
 بعد القبض فالشفيع يأخذ الدار باليمن الاول ولا يطره الزيادة في حق الشفعه وقررت بين الزيادة  
 وبين الخط فان الخط يظهر في حق الشفعه والعرق انه الزيادة تضمن ابطال حق الشفعه فانه  
 ثبت للشفيع حق الغد باليمن الاول ولو صحت الزيادة في حق الشفعه لا يمكن من الاخذ  
 باليمن الاول فلم تصح الزيادة في حق صيانة الحق اما الخط لا يتضمن ابطال حق الشفعه بل فيه  
 منقعة للشفيع لان الخط خرج بعض العهدة عن الحق فلهذا اقره فذممه من على المردو خارج عن  
 دار على ما تبين عن الحار لا الشفعة فيها ولو اقام الشفعه البينة انها للذي ادعاه فله الشفعة وطالما  
 لكل منهما دار وحدها متساوية فبما يباع بالدارين فشفيع كل واحد من الدارين انما هو المشتري  
 منية الحق في كذا الشفعة **سبع** في طريق مكة سبع داجاره فطلبها طلبة واثنتي لوطي لحد  
 لطلبها لاشهاد فان لم يجد من يوكده نكبت بالوكيل في بلد بطلبها لاشهاد فان لم يوكده لم يكتسب ومضى  
 بطلبها الشفعة فله كذا الشفعة وكسب باع دارا وقبض المشتري فوكل الشفعه البائع باخذها بالشفعة  
 لم يصح منه ثم كذا الشفعة علم بالسبع في نصف الليل ولم يقرر على الخروج للاشهاد فانه لم يجر  
 اصح صح من على المردو قال المشتري بطلبها فلم يطل وقال الشفعه طلبت حار عليت فاقول  
 للشفيع ولو قال عليت يوم كذا او صفت كذا او طلبت وقال المشتري لم يطلها القول للمشتري ونظر  
 هذا الحكم منه في الشفعة والقاهر ان اقصى بالشفعة للشفيع اكثر من العهدة الذي اشترى المشتري  
 ورضى بالشفيع لا يجوز فاجاب في باب صلح الحال من كذا الصلح ولو حصل على ان يأخذ الشفعه  
 الدار اكثر من العهدة الذي اشترى المشتري كان ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء الجدة بل هو جميع  
 ما قيل فاجاب في اوابل باب صلح عن العهدة بالوكيل بطلب الشفعة سلم الشفعة للمشتري  
 حاز عند هذا خلافا لمحمد وحماد وكذا الخلاف في تسليم الاب ولجدة شفعة الصغير فبها بطل  
 به حق الشفعة ولو اقر الدار ببيع ولها شفيعان جازان جوارا صديقه اربعة ارباع الدار



وجوار لا خير لهما اوجار احدهما بقدر شئ من التذافر طلسا جميعا الشفعة ففيها نصفان  
 شرح الطحاوي الكسبي انهما في كمال الشفعة ولو تصرف المشتري في الارض المستوفى قبل ان يات بها  
 الشفعة بان وهبها لاشان وسلم او تصدق بها او اقرها او جعلها مسجدا وصلى فيها او جعلها مقبرة  
 ودفن فيها او وقفها وقفا مستحلا لا يتصل شفعة الشفعة وله ان ينقص تصرف المشتري وان  
 باعها المشتري من غيره كان الشفعة بالجوار ان شاء ارضا بالبيع الاول وان شاء ارضا بالبيع  
 الثاني وان كان في فصل في طلب الشفعة **فصل في الشفعة في الوقف لا القيم ولا الموقوف عليه** ولا شفعة  
 في بيع الكوادر وهو الذي يكون في الارض التي هي على غير المولى لان الكوادر رضى في الشفعة في الموقوفات  
 ولا شفعة في الارض التي جازها الامام لبيت المال فقد لقنا في الثاني من الشفعة رجل له ارض  
 وقف عليه فاشترى رجل ارضا اخرى بغيرها ليس لصاحب الارض الموقوفه شفعة لان الشفعة بخلاف  
 الملك ولا ملك له من ارض الموقوف ولو باع السفل كان لصاحب الموقوفه ان يافقه بالشفعة بخلاف  
 حتى يشاركه سائرهم ان فيه من الوجبة في الفصل السادس من كتاب الخطان والتفصيل في البيع  
 وشفعة اوساط تعال وسفل جميعا او الالواب للدرج بشر من منظومة ابن وهبان ليس  
 التقدير يكون الباب الى الطريق لشفعة او لم يكن الباب الى الطريق بل اذا كان الباع والطريق  
 في السفل يكون اشتقاق الشفعة باقتدار الشركة في حقوق شفع المنظومة للشفعة وقت المبكر خيار  
 البلوغ والشفعة تقبل طلب الحق ثم تقسم وايند بالاختيار وقبل بالشفعة وقبل بطلب الشفعة  
 وتبكي بمرحاض فبغير هذا البكاء رد السفل على قول من جعل هذا البكاء رد السفل في كماله وفي  
 من العصولين والشفعة لا تورث فلو بيعت دار وطلب الشفعة طلبين ثم مات قبل الاخذ  
 بقضاء او سبب المشتري اليه واراد ان يورثه اخذه ليس له ذلك ولو كان ملكا بالقضاء او  
 الاخذ بالتسليم اليه يكون ميراث الورثة حرثا لمقتضى في الشفعة **كتاب الهبة** ولو اهب  
 ان يبرجع في هبة الهبة ان شاء وكذلك لو وهب عبد الوجليين او جعله لاحدهما صدقة وكذلك  
 لو وهب لرجل من هبة وقبضها الموهوب له ثم اراد احدهما ان يبرجع في هبة فلا ذلك وفي  
 كماله لو وهب عبد الوجليين كماله ان يبرجع في هبة احدهما ان شاء وكذلك لو وهب نصف  
 العبد لاحدهما وتصدق بالنصف على الآخر كان له ان يبرجع في الهبة دون الصدقة ولو وهب

والدرج بالشفعة فهو معتد  
 وروى درج اخر في

ان ارضي بالشفعة او التذافر  
 ان ارضي بالشفعة او التذافر

ولو وهب دارا فهدم الموهوب له بناها كان له ان يبرجع في ارضه وكذا في غير الدار اذا  
 سببها الشفعة يهدم او يبيع كان له ان يبرجع في الباقي اذا وهب دارا فهدم في بعضه لا يتصل  
 تانار حانية فاحماس من كمال الهبة وان وهب لارض ارضا بشفعة فانت في باقية منها كمالا او  
 بغيرها او كانا او اربا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يبرجع في شئ منها لان هبة  
 زيادة متصلة هو قوله وكان ذلك زيادة فيها لان المكان قد يكون صغيرا حقيرة لا تقدر زيادة  
 اصلا وقد يكون الارض عظيمة بعد ذلك زيادة في قطع منها فلا يتبع الرجوع في غيرها وان  
 باع نصفها غير مقسوم بجمع في الباقي لان الاقتساع بقدر المانع واللم يبيع شيئا منها له ان  
 يبرجع في نصفها لان له ان يبرجع في كلها فلو اتي نصفها بالطريق الاولى هبة فربا الرجوع من  
 كمال الهبة ولو كانت الزيادة بناء فانه يهدم يعود الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة كماله  
 في العامين كذا ذكره شمس الاعية السرخسي والشفعان في الهبة يعمل الموهوب له او لا  
 بفعله لا يمنع الرجوع تانار حانية فاحماس من الهبة اذا وهب لدين من كماله ليس له  
 ان يبرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحل العود فاحماس في اوجه فصل الرجوع  
 من كمال الهبة رجل وهب لدين عن علة الدين ذكره شمس الاعية السرخسي انما لا يصح من غير  
 قبول المدين عندنا خلافا لغيره رحمه الله وهكذا ذكر الفقه ابو الليث وفي المرافقة انها لا  
 من غير قبول وهكذا ذكر شمس الاعية خلوا في انها لا تصح من غير قبول الا انما يتصل بالرد  
 وعلى النبي لوصف رحمه الله انما لا تصح من غير قبول كما قال شمس الاعية السرخسي فاحماس في  
 هبة المانع من كمال الهبة ولو ابر الكفيل للامراء قبل او لم يقبل ولا يرجع الكفيل على  
 ولو وهب الدين من الكفيل او تصدق به عليه يحتاج الى القول فان قبل رجع الكفيل به على  
 الاصل تانار حانية في العامين من الكفالة وكذا في كفالة الدرر واما هبة الدين من الكفيل  
 واولاده على المدين **فصل في الهبة من غير قبول** وتترد بالترد واولاده ثم من غير قبول  
 ولا يترد بالترد وان وهب الدين للذي عليه الاصل او ابراهم مات قبل الترد فموجب  
 لان البراءة تتم من غير قبول واما غير ترد بالترد وكذلك لو كان ميتا فابراهمة منه وجعله من



في رجل من فوجاير لان البراءة تنم من غير قول فان رد الوارث هذا الابو او على رده وقضى  
 بالملك وهذا قول ابن يوسف وقال حماد لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها ولو وجب النكاح  
 الذي للوارث في خلاف ولو ان الوارث عن الدين صح بلا خلاف ولو وجب النكاح الذي للدين  
 بعض الورثة فالبراءة لهم كلام في الاول وصايا الخطوط وجمعه في التاسع من الهبة مطلقا وحل وحب  
 ونباله على رجل من رجل وامره بقبضه جاز استحقاقا وان لم يامر بالقبض لا يجوز ولو باع  
 اثنين من رجل لا يجوز ولو باعه من اعداؤه او وجبه منه جاز والنت ولو وجب مهرها من  
 ابيه بان امرته بالقبض صح خلاصته في جنس الثاني من كتاب الهبة رجل قال لامرته هبني  
 مهرى وان اعطيتك فمسا فقالت المرأة وعتك والنكاح لم ينعقد ما سمي الهبة ما مات  
 فالبراءة باطلة والمهر على خالها من صوغ مثل الاحكام في المهر وفي النكاح رجل قال لامرته  
 هبني مهرى فمضى حتى ازوجك ثانيا واعطيتك كذا فوهبت مهرها منه ثم انكز في الزوج لم تزوجها  
 او لم ينفذ بذلك شرط عاد المهر ثانيا تاكاد بانه في الواجب لفصل السابع عشر من كتاب النكاح  
 ولو نكحت المرأة مهرها على زوجها على ان لا يسرى عليه بالتمتع ولا رجوع لها بعده خالفه الاكل  
 في كتاب الهبة قبل المسئلة في المهر في المهر وفي النكاح رجل مات فوهبت له امرته مهرها  
 جازت لان قبول المهر ليس بشرط تاكاد بانه قبل النكاح من كتاب النكاح  
 فوهبت واذا حال الضرب والشم حتى وعت الصداق منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة فيه  
 في كتاب الاكراه ولو اكره على الهبة فوهبت لا يصح تمسحان في هبة جهنم امرأة مهرها من  
 كتاب الهبة وفيها لا يقسم كالهد والدية والشوك الحام وكخه يجوز هبة المساع من  
 الشريك وغيره في قولهم جميعا ومصحان في هبة المساع ولو وجب تعدد اخيه ولا فيه وهو  
 عبد لا جنبي رجع فيها عند استخفافه وقال لا يرصع في الاول وفي الثانية يرصع  
 لان الملك يقع للمولى فكان المعبية هو المولى وله ان الهبة تنفع للمولى من وجه  
 وهو ملكا الوقفة وللعبد من وجه وهو ملكا ليد الا تولى انه اصبه ما لم ينفصل  
 عن حاجته فباعه را حدها ببيان يلزم فيها وباعتبار الجاني لا يلزم فيها

فلا يلزم

فلا يلزم بالملك في يلزم في باب الرجوع من الهبة وفيها وجب الرجوع اليه لانه فيها لا يفسخ رده  
 فبقى على اصل كونه واذا قبضت الملك للمولى فبانه من قبض الثالث من كتاب الهبة  
 للبيوع الكبيرة المشهورة لا تملك **ع** وغيره فاض او غيره دفع الله تحت لاصطاح المهر فاضح ثم ندم  
 بغيره فادفع اليه **ع** المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه ثلثا من رثوته لانه  
 الملك فيها وللدافع ثلثه وادها وفي خلاصة العنق حطه امرأة في بيت اخيه فادع ان يرضها  
 حتى يدفع اليه درهم فرفض وتزوجها بغيره فادفع لانه رثوته فيه في باب الاباء من الهبة  
**ع** قال الاب جميع ما هو حتى ومالك هو ملك لولدي هذا الصغير فهو كرامة لا تملك خلاص  
 ما لو عتبه فقال لولدي الذي املكه او دارى لا ينفى الصغير فهو هبة ونتم كونها في يد الاب  
 فيه في باب النكاح التي تستعدها الهبة من كتاب الهبة ولو وجب مهرها دون الارض او غيرها  
 بدون النكاح وامر الجهاد والجداد ففصل الموهوب له ذلك لان الموهوب له اذا قبض  
 الهبة باذن الواهب صح قبضه في المجلس بعده وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس قبل  
 الاقرار جاز استحقاقا لان القبض من الهبة قبضه في المجلس في المجلس فمضى وان قام الواهب  
 وخرج قبل قبض الموهوب له لم يقبض ان كان باطلا لو اهدى صح والا فلا وان كان الموهوب  
 غائبا عن حضرة الموهوب له قال قبضه بامر الواهب صح والا فلا صح في هبة المساع  
 والخلاصة في الهبة الفاسدة لا تكون قبضا عند الكل كما في البيع الفاسد وفي الهبة تجايزة  
 النكاح قبضه عند من وجبه له والموهوب لو كان غائبا من حضرة الواهب الموهوب له فالقبض  
 فيه بان يامر بالقبض وعند ابي يوسف انه لا يكون قبضا فيها فتغل حتى يزيله عن مكانه وخلقه  
 ان يحل بيبي الهبة والموهوب له ويقول له قبضه ومصحان في هبة المساع وتزول الهبة بالقبض ولو  
 س غلا على الواهب لا مستغلا به في محو ومقتوم وساع لا يقسم لا ينفى ولو لم يشر به  
 قال قسمة وسلك صح ولو سكت بها لا تملك فلا ينفذ تصرفه فيها كالمساع وكخه ويكون مضمونا  
 عليه وينفذ تصرف الواهب ذكره صاحبان وفي الفصول الحادية وعت المساع اذا فسدت  
 لا تقيد الملك وان قبض بجله بغيره في ذلك عمر ابن يوسف رحمه الله وهو الصحيح وفي خلاصة

في رجل من فوجاير لان البراءة تنم من غير قول فان رد الوارث هذا الابو او على رده وقضى بالملك وهذا قول ابن يوسف وقال حماد لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها ولو وجب النكاح الذي للوارث في خلاف ولو ان الوارث عن الدين صح بلا خلاف ولو وجب النكاح الذي للدين بعض الورثة فالبراءة لهم كلام في الاول وصايا الخطوط وجمعه في التاسع من الهبة مطلقا وحل وحب ونباله على رجل من رجل وامره بقبضه جاز استحقاقا وان لم يامر بالقبض لا يجوز ولو باع اثنين من رجل لا يجوز ولو باعه من اعداؤه او وجبه منه جاز والنت ولو وجب مهرها من ابيه بان امرته بالقبض صح خلاصته في جنس الثاني من كتاب الهبة رجل قال لامرته هبني مهرى وان اعطيتك فمسا فقالت المرأة وعتك والنكاح لم ينعقد ما سمي الهبة ما مات فالبراءة باطلة والمهر على خالها من صوغ مثل الاحكام في المهر وفي النكاح رجل قال لامرته هبني مهرى فمضى حتى ازوجك ثانيا واعطيتك كذا فوهبت مهرها منه ثم انكز في الزوج لم تزوجها او لم ينفذ بذلك شرط عاد المهر ثانيا تاكاد بانه في الواجب لفصل السابع عشر من كتاب النكاح ولو نكحت المرأة مهرها على زوجها على ان لا يسرى عليه بالتمتع ولا رجوع لها بعده خالفه الاكل في كتاب الهبة قبل المسئلة في المهر في المهر وفي النكاح رجل مات فوهبت له امرته مهرها جازت لان قبول المهر ليس بشرط تاكاد بانه قبل النكاح من كتاب النكاح فوهبت واذا حال الضرب والشم حتى وعت الصداق منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة فيه في كتاب الاكراه ولو اكره على الهبة فوهبت لا يصح تمسحان في هبة جهنم امرأة مهرها من كتاب الهبة وفيها لا يقسم كالهد والدية والشوك الحام وكخه يجوز هبة المساع من الشريك وغيره في قولهم جميعا ومصحان في هبة المساع ولو وجب تعدد اخيه ولا فيه وهو عبد لا جنبي رجع فيها عند استخفافه وقال لا يرصع في الاول وفي الثانية يرصع لان الملك يقع للمولى فكان المعبية هو المولى وله ان الهبة تنفع للمولى من وجه وهو ملكا الوقفة وللعبد من وجه وهو ملكا ليد الا تولى انه اصبه ما لم ينفصل عن حاجته فباعه را حدها ببيان يلزم فيها وباعتبار الجاني لا يلزم فيها



الهبة الفاسدة مضمونة بالقض أو لا شئت الملك للموهوب له بالقبض هو المختار  
 وفي كتاب القسطنطين والبرانية ان الهبة الفاسدة تعيد الملك بالقبض وبغير قبض  
 القبض كمن لفظ القسطنطين كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه  
 تصوير لا يباين في الهبة وفي فناء وحياتها ليست ولو وصفت المرأة دارها من زوجها  
 وهي ساكنة فيها ولها امة والزوج ساكن فيها يصح لان المرأة مع ما فيها من الدار والممتلكات  
 في يد الزوج فكانت الدار في يد الموهوبه معنى فصح الهبة ذميمة الفناء وحي في الفصل  
 الثاني من الهبة اقرت المراجعة انها وصفت من زوجها في حصة اهل الصبي ينبغي ان لا يصح لانه  
 وصية للوارث فلا يصح الا ان تصدقها لورثته كما دونه في اقرار الصبي وفي الوصايا الهبة لام  
 المولد والاقرار بالدين باطل بخلاف الوصية لها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة  
 بنوازيه في كتاب الوصايا المراجعة اذا وصفت زوجها من زوجها واجازت الورثة قبل  
 موتها لم ماتت لا تصح الهبة لان المراجعة هي الاجازة بعد الموت لا قبله عادية في بقية المراجعة  
 وصحت شيئا لا يند وبنته معا ينصفه ابو يوسف وعند محمد دية الله المذكور من خط الانبياء  
 ستميل في فصل الرجوع رجل اذا اراد ان يهب نصف داره من ثلثها فاحيلة فيه لا يسع  
 نصف الدار منه بل معلوم ثم يبرأه عن الثلث في احو فصل في يكون قرارا على التوا  
 من كتاب السبع ومي دون ارض في البناء صحيح وحق رجوع تركه لا يغير الضمير في قوله  
 الهبة وفي تركه حق الرجوع في البيت مستان او يهبها من الذخيرة والمنية والقسمه وحي  
 الهبة البناء بدون الارض جائزة الثانية من الفهر رجل يهب لآخر شيئا ثم قال الواجب  
 سقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه ولو قال لا يوترعوضي لا يغير مكان احسن شرح  
 المظنومة الوهبانية لابن السحنة في كتاب الهبة وحب البناء لا الارض يجوز بنوازيه فمسائل  
 السبع وحب ارض فيها رزق او تحيل او تحلل عليه ثم اوجب المزرع بدون الارض وتحلل  
 بلا ارض او تحلل بدون التمسك لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع اسكان  
 القطع قبض ارضها غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المتاع الذي يحل القسمة

بنوازيه

بنوازيه المحلل للزوج وحب ارضها رزقا في ارض او تمرا في تحيل او حيلة على سيف واذن له في قبضه  
 رصده فقبضه جازت الهبة حتى انما غابت في المسوط وان لم ياتر غيره بالقبض في المجلس  
 يحضره لم يجز ويصح ما افسد الا الجذاز والحصا وتصرف في شي آخر غير الموهوب فلا يصح  
 الا باذن الواهب والائنة وايضا الهبة لا يقضي الا بقبض الاذن في تصرف ليس منها وهو  
 تصرف في غير الموهوب فيصح اذا بائنه بدون رضاء بخلاف القبض لانه تصرف في الموهوب  
 وهو من شرط الهبة وتامها فيكون ايجاب الهبة اذنا له بالقبض دلالة ما لم ينه عنه صريحا  
 من المحيط للسرحي في باب هبة ما يوصف او مستفول بغير الموهوبه من كتاب الهبة  
 هبة الدين من غير من عليه لا يصح الا اذا وصبه واذن له بالقبض فقبضه جاز وذكر في العودة  
 وان لم ياتر به بالقبض لا يجوز والنت لو وصفت زوجها من ابنتها ان امرته بالقبض جاز وفي  
 بعض كتا الفقه الموقوف عليه هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا اذا سطر على  
 نفسه ويصير كانه وحب حيا قبضه ولا يصح الا بالقبض في الفصل الثالث من الهبة  
 رجل يهب لرجل عبد بشرط ان يعوضه ثوبا الا نقاضا جاز وان لم يتقاضا لم يجز فصح  
 في احو فصل في العوض وذكر كالم وحب دارا لابن له احد حيا كبر والا حيا صغيرا قبض  
 الكبير جاز وذكر بعده انها باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغير منقذة حال ما بشره الهبة  
 لتمام قبض الاب مقام قبضه وحب الكبير محتاجة الى قبول فبقت هبة الصغير فقل السبع  
 والحلية ان يسلم الدار الى الكبير ويهبها منها بنوازيه في كتاب الثالث من الفصل الاول  
 كما باله ولو وحب داره لا قارة ويا في بطنها او تصدق عليها لم يجز ولو وحب حيا ويا  
 او خايط جاز كله حتى ولو قال تصدق عليك وعلى نفسي او غلامي او على الرجل الذي في  
 هذا البيت فلم يكن لم يجز ولو قال على بني ائنة ان تصفوا فاذا بعضهم ميت فلا كان  
 يعلم جاز لجميع للاضياء ولو وحب داره لا ولاده وفيهم كبير لم يجز لان القول بشرط في  
 حق الكبير وروى ان قبض الكبير وكجيلة الا يسلم الدار الى الكبير ثم تصدق بها عليهم عتابة  
 في فصل الاول من كتاب الهبة مرضى وحب شيئا لا يجز من الثلث مير الموهوب له ما زاد على



الثالث بلا خيار وفي البيع كغيره كما مر في البيع وبطل هبة بوعه قبل تسليمها اذا الهبة في المرض ولو كانت  
وصية لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد وهبته ولا مال فماتت قد باه الموهوب  
لا يفسخ ببيع بل يضمن فيه ثلثي الثمن للمورثه موقوفين في اول كتاب الهبة من احكام المرضي  
معلق الهبة بالشرط باطل ان ذكر بطله ان وان ذكر بطله على ملا يمان قال وهبتك هذا على  
ان تقوضي كذا اخذت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفاً لصحة الهبة وبطل الشرط صلاحه  
البيع بشرط من كتاب البيوع رجل اقرته وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة  
لو قبض جميعاً لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار به صحيح تامه وذلك لا يكون الا بالقبض  
والاخر ان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض فصح ان كتاب الهبة يجوز قبض الصغير  
الموهوب بنفسه ان كان معتقلاً محتاجاً ويبيعها كما حق للبرج قال رضي الله عنه هذا نص  
ان ولاية الرجوع في الهبة للصغير مشكوك في موضعين فبقي في جواب الهبة للصغير  
وفي فمات في طهر الدين والى نية وهب للصغير شيء ليس بوصية ان يقوض من ماله الصغير ولو  
قوض منه كم يجوز ويكون للواهب حق الرجوع بعده كما يكون قبله ومثل الاب قلت لان قوضي  
هبة وليس لها ولا هبة ماله ادسا لا وصيا في الهبة قال انكر حتى في حقته ولو وهب ارا الرجلين  
او كثر طعام او الف درهم او شياء فاحال او لوز او نقيم لرجلين واقبضها ذلك لم يجز  
الهبة عند الشيعة دونه الله وحججنا عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله ولو قسم ذلك قبل القبض  
وسلم الحائل واحد من هبة مقسومة جاز ذلك وان وهب عبد او ثوبا لرجلين او شياء  
فما لا يقسم جاز ذلك في قولهم جميعاً عاتية البيان قبل باب الوضوء في كتاب الهبة وفي مستقرات  
ابن مالك وهب نصف داره لم يجز الا ان يقسم ويجوزه وسئل ابي وكذا الوهب نصف بيتة الا  
ان يكون البيت صغيراً لا يستطاع القسمة فالهبة نصفه جائزة ولو وهب نصف داره  
لم يجز حتى يوزنها وتسلم وفي المتن وهب نصف بيتة لانه الصغير لم يجز ما لم يقسم ويبين ما  
وهب له ثم تاشي في آخر كتاب الهبة ولو وهب لابن صغير ارضاً فيها زرع للابا وهب  
لانه دارا والابا سكن فيها لم يجز الهبة وعن ابي حنيفة في الخبر رجل يصدق على ابنه الصغير

بدار

بدار والابا سكن فيها لو كان فيها شاة او غيرها قوم يسكنون غير جارث الصدقة ويصرف الاب  
فما نصا لانه ولو كان فيها سكنان باجر كانت الصدقة باطلة فصح ان في هبة المشرع من كتاب  
الهبة وهب لانه الصغير دارا وفيها متاع الواهب او يصدق لانه الصغير دارا وفيها متاع الاب  
او الابا سكنها يجوز وعليه الفتوى بوزاره في الفصل الاول ثم كتاب الهبة امرأة لها مهر على زوجها  
وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يفسخ هذه الهبة لان هذه الدين من غير من  
عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت كسلف ولذا على العقب يجوز ويصرف لها المهر اذا قبض فصح ان  
في هبة الوالد لولده **فصل** وهب هذا المورثه حصته من الدين للدين قبل القسمة وفي التركة نقود ومرضى  
صحيح كسكنها الصالح قال رضي الله عنه وهبت حصته من العيس لوارث او لغيره صحيح فالحا احتمال القسمة  
ولا يصح في الاحتمال فيه في باب هبة العيس من كتاب الهبة رجل عليه دين فمات قبل القضا  
فوهب صاحب الدين الدين لوارث المدين صحيح سواء كانت التركة مستقرة او لم يكن فلوان  
الموارث رد الهبة صح رده في قول ابي يوسف وسئل الهبة وقال محمد رحمه الله لا يصح وقبل الخلاف  
فيها ما يصح رده عند صحا ان الخلاف بينهما في اذ وهب الدين لم يرد الوارث عند ابي يوسف  
يرجع رده وعند محمد لا يصح فصح ان قبل فصل الرجوع من الهبة رجل وهب لاجرا على ان  
ما يجز منها من زرع يتفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصفار ان كان  
في الارض كرم واشجار جازت الهبة وبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة  
قال الفقيه ابو الليث لان في التمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب فمجرد الهبة  
وبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط والفاسدة وفي الارض القراح شرط على الموهوب  
عوضا جبره لان الخارج من الارض شاء ملكه فيكون له فصح ان يفسد الهبة فصح ان قبل فصل  
هبة المشرع من كتاب الهبة فان استحق العوض دفع في الهبة وان استحق الهبة دفع في العوض  
وان هلك العوض يرجع بمثله او بقية وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع وان  
استحق نصف الهبة دفع في النصف ثم العوض او لا استحق نصف العوض لم يرجع في نصف  
الهبة لكن يرد ما بقي من العوض ويسترد الهبة حلاصة في الثاني ثم الهبة اذا ودع عند رجل عبد ثم

انظر في بعض ما قاله في المرافعة  
ابن سينا عليه السلام



ان المودع وهب العبد للمستودع والعبد ليس كما في مقابلة المستودع جاز ويؤيد قبض المودعة عن  
 قبض المودع فصل في اليمين اليمين لان كل واحد مني قبض امانة ويصير المودع له قابضا للعبد بنفس  
 اليمين حتى لو مات العبد قبل ان يجرد والمودع له فيه قبضا بذلك من مال المودع له حتى لو كان  
 الكفر عليه فان استحقه حل فهو بائنا لا ساء ضمن المودع له وان ضاع ضمن المودع فان  
 ضمن المودع له حل يرجع على المودع ينظر ان كان المودع له قد جرد فيه قبضا قبل ان يجمعه  
 احقق لا يرجع على المودع وان لم يجرد يرجع هكذا ذكر في المسئلة في كتاب العلق قالوا  
 وهذا النقص في حكاية كتاب العلق والفرق ان المودع له اذا لم يجرد قبضا لا ينقص  
 قبض المودعة بقبض اليمين وقبض العبرة بقبض اليمين والمودع له في قبض اليمين عامل لنفسه  
 فيكون قراره في علمه وجيز في الفصل الثالث عشر كتاب المودعة الزيادة المنفصلة كما لو ولد  
 نكاحا وسفاحا لا يقع الرجوع في اليمين ولا يرجع في الولد والتحليل ان زاد خير اجمع الرجوع  
 وان نقص لا يترتب في الرجوع من كتاب اليمين ولو استولد المودع له فاقامت بحارته بنية  
 ان الواهب كان دبريا اخذها الواهب عقرها وقبضها ولها والولد حر بالقيمة عتاقه في الواهب  
 كتاب اليمين وحينئذ اى الرجوع عن اليمين حرجا اى اليمين بالبيع واليمين والمعاذ في التبرير  
 وحواها عن مالك المودع له لانه كتد العبد فلو ضاع المودع له الموهوبة لم يرجع عند اى يوسف  
 رحمه الله خلاف للطرفين كما في المغني كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين  
 ما حمل اليمين في العادة ودفع اهل الخطبة اليه مثل ما حمل اليمين فلا رجوع اليه فيه اذا قرأوا  
 والساكن في مثل هذا عصرية بني بنيهم فيه في باب الاموال التي تدفع في الصلوات في كتاب  
 النكاح فصل في اليمين كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين  
 بنصف المهر فليس له طلب ما عتق اليها اذا عتقت فصل في اليمين كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين  
 لم يعوضه من قبل المورث رجل قال لا اخذ هذا المهر واغنى في سبيل الله بكونه قرضا لان التلفظ  
 محتمل للقرض وكحتمل اليمين والقرض ادناها فيحمل عليه ولا الاخذ المطلق سبب للصحة ان  
 في الشرع ولو دفع اليه وادعاهم فقال انفقها ففعل هو قرض وهو كى لو قال انفقها في خواتمك

ولو دفع لوباء وقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل فاذا اتى الحمل على القرض  
 يحل هبة نصفي للثمن فاصح ان في رواية الهبة قال زن بر سوي رايا دهرها زخود دارة  
 الست وكلمة بكيم دهر وس ودر كيم دهر كيم سوي فروضة الست ودر كيم دهر كيم كره  
 اكنون بها وان كان لها بايتمت ارستوى في حواهد تواتر في اجاب تواتر لها بحمل موكلة به بيع  
 المتاع ثم مغيرة له الكين واعادة المتاع اقرض فان قيل حصل لا يحل واخبر له المتاع او كين المتاع  
 قلنا ان المتاع فلات قولها بيع هذا لا ينسب عن اليمين والتملك لا يوضح ولا شرعا واما الكين  
 فلاتها اذنت له بصرة في خروج نفسه ولا يملك ذلك الا بالملك فينتبه له الملك في الكين بغير بدل  
 والملك بغير بدل قد يكون بالهبة وقد يكون بالقرض والقرض اقلها لانه يسمع التروا والصورة  
 لا معنى لانه ذوال بدل حكلا واليمين وما شئت بالصورة يتغير بقدر الضرورة ومتى امكن  
 دفع الضرورة يجعل هذا المرفع اقرضا لا يصار اليه هبة واصل ابن مسنة در كتاب  
 مراد الست فاعيد في النكاح قال الحلبي من كل حق هو لك على ففعل وادعاه برى عند  
 الكين في علم وفي علم يعلم وعليه الكين اذ لا يبرأ عن الحقوق الموهولة بناية عند بعض  
 اولاد وانه قال جعلتك في صلابة او في الدنيا برى في الساعات كتابها والدارين  
 قال لا تضر لا اخاصك ولا اطلب منك شيئا على فملك هذا السبي شي قال تراجل كروم  
 وله عليه دين ببراء ولو قال هم غريمي ان را حل كروم ببراء غريمه ولا يدخل خصمه الا باق  
 الطولية بزاره في الثالث من كتاب اليمين رجل قال لمدونة ان لم تقض مالي عليك حتى  
 تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراء لا يحتمل التعليق ولو قال رب الدين  
 اذا مت فانت في حل فهو باطل لان هذه وصية ولو قال لزوجها المهر حتى ان مت من  
 مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت لهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه  
 محاطرة وتعليق ولو قال الطالبة لمدونة اذا مت فانت ترى من الدين الذي علي عليك جاز  
 ويكون وصية والطالبة لطلوب ولو قال ان مت فانت ترى من الدين الذي لا يبرأ اذ هو محاطرة  
 كنه لان وصلت اذا فانت ترى من مالي عليك لا يبرأ ولو قال لكرية لزوجها ان ادمت من

مطلق  
 ابن جابر عن المهرولة



مرض هذا المهرى عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فماتت من ذلك المرض كان مهرها  
على زوجها لان هذه خاطرة فلا يصح قاضي ان في احد هذه المرأة مهرها كتاب الله صلى الله عليه وسلم  
وليتمه للختان فاهدى الناس هذا يا ووضفوا ايديهم قالوا ان كانت المهرية المهرية  
تأبى على التقيان مثل شياب البصيان او يكون شياب البصيان فهي للبصيان لان مسئلة  
يكون مهرية للبصيان عادة وان كانت المهرية وراهم او ثاينة او غير ذلك فيصير الى المهرى فان قال  
المهرى هي مهرية للبصيان فان تعدد الزوجات لم ينظر الى كان المهرى في معارف الاب  
او اقاربه في الاب وان كان من قرابة الام او من معارفها في الام وكذا اذا اخذ وليمة لزوج  
النت في بيت زوجها فاهدى الناس هذا بهو على ما ذكرنا من قرابة الاب ومن قرابة الام  
وكذا لو كان المهرى من معارف الزوج او اقاربه او من معارف المرأة او اقاربها لكانا بيتين  
المهرى وقال اهدى هذا ولا يكون القول قوله وقال بعضهم في الاصول انها تكون المهرية  
للولد لان الولد هو الذي اخذ الوليمة وقال بعضهم يكون للولد لان الولد اخذ الوليمة لاجل  
الولد ولا يعتبر قول المهرى عند اهدى هذا ولا يكون لولد لان الولد صاحب الوليمة اذا كان  
رجلا نظمي فله ما يقول المهرى هذا الحد منك والاعتماد على ما قلنا اولاً في صحاحنا في اوائل  
كتاب الله **باب نفوذ المهرية** وكتب دار اسرجان بشرط عرض الف درهم يقبل  
ببعضاين بعد ان تقاضى ولو عشت الى غيره فمهرها على عهدة ثمان ان من غيره ابن المهرى  
النفقة لا يجوز ولا ملك الاب بالطلاق حتى صار للمهرى صقراً طاً وكذا الوعوضه المهرى اليه لان  
العوضه هبة ابتداء وله الرجوع عنه فنه في باب النفوذ من كتاب الله واذا وهب للفقير  
هبة فعوض الاب او الوصي من مال الفقير لا يجوز لانه تبرع واذا بطل النفوذ كان  
للموهاب ان يرجع في هبة فماتت في النفوذ من كتاب الله فان استحق المهرية كان  
للمعوض ان يرجع في نصف النفوذ لانه افاضه عوضه لثمة المهرية وكتب لرجل الف درهم  
فمعه موهوب له درهمان تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضاً عنه وكان للموهاب ان يرجع  
في هبة وقال في المهرية ان يكون عوضاً وكذا لو كانت المهرية دارا فعوضه بيتاً منها في حل المهرية  
**باب نفوذ المهرية من غير ذكر** ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاعجار

النفقة المهرية  
اشترى

من غير ذكر

## دفعته بالجامع الاورب

من غير ذكر وكذا في القصل على ارضي وعنه يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر  
الزرع يدخل في الزرع والاقار والنفق غير ذكر ولا يدخل في البيع والوصية والاحارة  
والسكك والوقف المهرية والصدقة وفي القضا بالملك المطلق ولا تدخل الاعارة والاوراق  
المنقومة في هبة الاشياء غير ذكر فاذا لم يذكرها في ورق فسدت المهرية لانه يمنع التسليم في حال  
حلان لا تدخل الثمرة في الهبة والهبة لا طلة لشيوعها وفي القضا والاحارة تصدق بانه  
وعليها شياب على خارج وفي التصديق وشعها بها لا يقع التسليم لانها لا تسلم بانه في كل  
متاع الواهب في البيت وهبت هذه الفدرة الحظية وهذا الزرع السمن لا يدخل الفدرة  
والتوق في الهبة وكذا في عكس **قوله** هبت لزوجها جميع املاكها لا تدخل المهرية فنه  
في كتاب الله **باب الاحارة** سكن دارا مقددة للفقير او زرع ارضاً مقددة للفقير  
غير سجن رجب الماهرة وبه يفتي وكذا يدخل في ما منية المهرية في ارباب الاحارة النذر الفاضل  
مقدرة في الاجرة بده حواشيها وفي باب الاحارة وفي اجارة اخلاصه  
الوقف اذا اجر الوقف بدون اجر المثل يزرع تمام المثل وفي اجارة الوقف المهرية زاد  
مسئلة كان للموكل ان يفسخ الاحارة وما لم يفسخ يثبت المهرية وذكر موضع اخر انه ينظر ان اصره الموكل  
باجر مثله او بقدر ما يتفان الناس فيه فانه لا يفسخ الاحارة وان جاءه مهر واراد في الاجرة  
درهماين عشرة يسيرة حتى لو اوجج ثمانية واجه مثله عشرة لا يفسخ كوما في باب النافع  
عشر ولو ساجر دارا مقددة للفقير سجن باجرة معلومة دون اجر المثل وفوق ثمانية  
فيهم سكرها سجن يزرع المثل فيها وراة تلك السنة لا تستحق في السنة الاولى وفيه في  
اوائل كتاب الاحارة ولو ساجر رجل دارا كل مهر درهم ولم يذكر عدداً فهو كانه الاحارة  
صححة في شهر واحد فان سجن المستاجر فيها يوماً واحداً لم يشر الثاني لثمة الاحارة في سائر  
السنة وهكذا في كل ساجر فان اعطاه المستاجر قبلاً بالاجرة ما لم يزم كساجر لزم الكفيل ولا يطل  
هذه الكفالة بالموت كما لا تبطل الكفالة بالذكور وليس للكفيل بالاجر ان يخذل المستاجر قبل ان  
يؤدى فاذا ادى الكفيل كان له الرجوع بذلك على المستاجر ان كانت الكفالة بامره وكذا الوفا

يجوز ان يفسخ المهرية



لغيره ما اقره فلان فهو على ما كان الكفيل ثم اقره فلان بشئ كان ذلك في تركه الكفيل وهو  
 بمنزلة الكفالة بالدرج فيصح ان يفتل السقف من كمال الكفالة بالاجرة والوكالة  
 جائزة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب الايفاء ويستمر العقب فيجعل كالاخا في السبب  
 الوجوب فيطالب بعد الوجوب انما شاء فاذا ادى الكفيل قبل الوجوب لا يرجع عليه حتى  
 يجب وليس الكفيل ان ياخذ انما حتى لو دى فان لو لم يزل هو ايضا بوازيه في الرابع  
 من الاجارة فكل الاجرة كفيل بالاجل ان لم يوف له منافع حتى لا يدين مضمون في الجمل المورور  
 دفع واره على بسكنها ويترها ولا اجر في عادية لا نفقة مستحقة على المستقر والمترية  
 من بالنفقة بوازيه من الفصل الثاني في الاجارة **باب اجرة احد الشريكين** واخذ الاجرة ثم  
 حضر الاخر في الشراكة فيما اخذه قسمة في باب اجارة غير الملك كتاب الاجارات دار بين كتابين  
 غايه بها واخرها الاخر واخذ الاجرة فللغايب ان يشاركه في الاجرة قال رضي الله عنه  
 هذا اشارة الى ان العاقبة لم عليك الاجرة **في اشارة الى انه يملكها ويتصدق بحصة شريكه**  
 للبحث كالفصل في قسمة في باب الاختلاف بين الشريكين من كتاب الشراكة **باب الاجرة**  
 اذا استعمل الوقف كماله بالعلمه بدون اذن الاخر فعليه حصة الشريك سواء كانت وقفا على  
 سكتها او موقوفه على الانتفال وفي تلك الشرائك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله  
 وان كان مقدرا للاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للملازم انما استعمله بقدر  
 ما استعمله لان المماناة انما تكون بعد شخصه قسمة في باب سكتى الوقف اذا غصب غاصب  
 التدار من يد المستاجر سقط الاجر عنه في مدة الغصب وحل استاج دارا وسكنها ثم استحققت  
 فالاجر ملازم دون المستحق ويتصدق به عندها خلاف الاربعة يوسف خلاصه الثالث في الاجارة  
 سئل فيمنحان عن رجل اشترى دارا وسكن بها ثم استحق من رجل اشترى دارا وسكن بها ثم استحق  
 المثل قال لا لانه سكنها حكم الملك وقد ذكر صاحب الموطأ قالوا ان في الدار المدة للانتفال  
 انما يجب الاجر على التام اذا سكنها على وجه الاجارة عرف منه ذلك بطريق الدلالة اما اذا  
 سكنها قبل عقد او تأويل ملك بيت او خاوت بين رجلين وسكنه احدهما لا يجب الاجر على

الساكن

على ان كان مقدرا للانتفال في جميع القتا وعلى الاجارة العسكرة من كتاب الاجارات  
 وفي مفرقات العتابة اخذ الدلال للدلالة ثم استحق المبيع او ردوا بعيب بقضاء او بغير قضاء  
 لا يسترد منه الدلالة وقال الصدر شهيد في الفتي والدعا في الذخيرة دفع على المتأدي ثوبا  
 بسعة فتأدى ولم يبع فباع صاحبه بغير علمه ادى اجره مثله قياس وفي الاحتجاج لا يجب في  
 حكم العرف ثا رابعة من فصل في المفرقات من كتاب المبيع وفي النوازل اجره انك وادنى هذه قدرا  
 بدوهم ثم اجرها اليوم من آخر بدوهم اذا جاز عدل المنة في الاول نقض الاجارة في قول نصر  
 وقال ابو النضر ليس له النقض وهو رواية عن علمائنا وعليه الفتوى بوازيه في تلك من الاجارة  
**باب اجرة داره من الشئين** جاز لتوخذ العقد حتى لو تفرقا احدهما بالقبول لم ينسخ ولو اصر السائل بلا  
 ارض لم ينسخ وكذا لو كان البناء ملكا والعروة وقفا فالبناء لم ينسخ ولو اصر الدار فيه ما ثبت  
 في اجارة العروة جازت الاجارة في غير البيت **باب لو كان البناء للرجل والعروة لغيره** فاحترت  
 البناء من الاصل قبل لم ينسخ وبغيره من اجاره ولو اصر من رقت العروة جاز ولو سئل في العروة  
 للبناء جاز والخيلة في حوزة اجارة المشاع ان يلحق بها الحكم ويقدر الكل ثم ينسخ  
 في العرف **باب ارض بين جماعة** فكل واحد منهم باجارة حصة وكل من جهم جاز ولو من  
 احدهم لم ينسخ عندك فليطه رقة الله في لو ما استعملوا كل في الحادي والشئ من المصلحة  
 ولو اصر البناء دون الارض لم ينسخ في النوازل يجوز وما في الوقف على الشئ وكذا الواجر  
 البناء ملكا والعروة وقف او ملك الملاح وقيل يجوز وعليه الفتوى كما في خلاصة مستات  
 في الاجارة لعل السادة **باب سئل الشئ عن ارض وقف فيه علق** كان صاحب السكن قد استاجر  
 الارض باجر مثله يومئذ قبل المتولي بعد زمان وزاد اصر مثله فابى مالك البناء والبالاجرة  
 الاولى والموتى الجديد لا يرضى الا باجر المثل لان كل المتولي ذلك قال نعم **باب استاجر رجل**  
 وقف ثلث سنين باجرة حصة اجره مثله في جانب الاجارة فمضت اجره ثلثها لا ينسخ  
 ولو غلبت لا تنسخ في رواية لان اجر المثل غير وقت العقد ونسخ في رواية ويجوز العقد  
 والى وقت الفسخ لزمه المستأجر الاول ثم فيما بعده لو رضى المستأجر الاول بالزيادة فهو على



من غيره ولو لم يكن فيسخ العقد بان كان فيها ربح فالحق وقت زيادته لم يمتحى الاول وبعد الزيادة  
 يجب اجبر المثل وزيادة الاضرة تغير لوزادون عند الكل حتى لو زاد واحد تحت لا تغير هذه الزيادة  
 لو اخرج باجر ملكه ثم زاد اجره مثله لا ينسخ ولو اجره باقل وجب المثل فلوزاد اجره ملكه لم يمتحى  
 يخرج الاول الا ان يستاجر الاول باجر مثله ثم استاجر باذن المتولى فقامت الحدة زادت  
 الاجرة للمستقل فمضى صاحب كسب بالزيادة فهو اولى المتولى لو اسكن رجل دارا للوقف  
 بلا اجر قبل لاشي على اسكن وقامت لشاخرين على ارضه على المثل سواء ادعتت الدار للنفقة  
 او الاضامة للوقف على الظلم وطلبا للظلم الفاسدة وبه يعني وكذا لو سكن دارا للوقف  
 بلا اذن الوقف والقيم بلزوم المثل بالغا ما بلغ وكذا قالوا في وقف رهن من قبل  
 بغير لو سكه المهر من بغير اجر مثله وكذا قالوا في موقوف باجر وقف فكه المشتري ثم غير الموقوف  
 وولى غيره فادعى الثاني على المشتري فادعى البيع ثم المشرى اجر المثل سواء ادعتت الدار للنفقة  
 او لا والا يبق بغير اجرها ان لا يلزم الاجر في الرهن والبيع ولو ادعتت الدار للنفقة اضر القيم  
 باقل من اضر مثله فذكرها يتفان في حق لم يغير فكه المستاجر لزمه اجره ملكه بالغا ما بلغ على  
 ما اضرته المأخوذة وكذا لو اجره اجارة فاسدة لم يضمن منافع الفسخ في طار الزيادة  
 وليفتي بضمها في الوقف وما لا يتيم والمدة للنفقة بغير اجر المثل في وقف  
 فاجر وكذا يمتحى على المستاجر لوجه القاص المتولى لو اجدون اجره مثله بلزومه  
 اعادة وكذا الاب لو اضر من المصغر بدون اجره مثله بلزومه تمام اجره ملكه لو سكن المثل في طار الزيادة  
 الخط بشرى يشاء سكه ثم طهره وقف او للمصغر بغير اجر المثل في طار الزيادة  
 من المصغر لبيع كتاب ارض موقوفة وبني فيها خاناتا وسكنها فادعته ان يزيده في النفقة  
 ويخرجه كما لو تظلم ان كان اجره مشاهرة فللقسم نسخ الاجارة عند راسي الشهر ثم رفع البناء  
 وان كان لا يضر بالوقف فلبا في رفعه وان كان يضر ليس له دفعه ثم ان دفع المستاجر ان ملكه  
 القيم بغيره مبنيا او مزرعا ايتها كان اقل ملكه بها ولا فيترك له ان يخلص جاون لوجل  
 في ارض وقف فبابه صاحبه لا يستاجر الا ارض باجر مثله فان كانت العارة لو رقت يستاجر  
 باكثر مما يستاجر فانه يضر برفع العارة والى يترك بده بذلك الاجر منية الحق في كتاب

مطلق  
 وقف

الوقف

في كتاب الوقف وفي العذري فاذا اجر الرجل عبد سكه فلما مضى سنة اشترى راعقه ففقه جاورا  
 العبد بالجارا لاشاء مضى على الاجارة وان ساهج واذا اجاز لم يكن له ان ينقص  
 عهد ذلك واخر ما مضى للمستبد وفي القضاة والقباضة لم يكن عليه دين وما بقى للعبد  
 وان كان المورث حين اجر العبد سكه على الاجرة ثم اجاز العبد بعد الفسخ فالاجرة كلها للمستبد  
 تارة واحدة كذا في عشر من الاجارة وان باع المستاجر باذن المستاجر لان ينشرها  
 من يده وقال الصدر لاصحى كودي مال الاجارة بزيادة الفصل الثاني في افعال المستاجر  
 من الجارات اجرت دارها من زوجها وسكنها باجمع ذكرها انما لا اجر لها وبغيره لا يستحقها  
 يطبخ او يجنب وفيه نظر ونسخ ان يجوز قال القاضي القنوي على انه لا يجرها انما يجرها من قبل  
 الاجارة اجره المستاجر باكثر مما يستاجر به لا يطبخ الا ان يجره المستاجر فانه يكون الزيادة كفايته  
 بزيادة في اجره فصل في ما يلزم المستاجر عليه من كتاب الاجارة شرط ان القيد المستاجر اذا فرض  
 في المدة التي تقضى تلك الالبان بعد ما اوان لم يبلغ بالذات اليوم الى مكان كذا فلا اجر ولا بدالة  
 الرجوع من الطريق يطبق الا انما اوان سكن في الزمان يوما ثم خرج يودي الاجرة تامة فالاجارة  
 فاسدة في المثل ولو لم يجره المثل وكذا شرط علف الدابة على المستاجر وان لم يعلقه حتى ماتت  
 لا يضمن لانه ليس عليه وكذا شرط رد العين التي له حمل وموتة على المستاجر لا يبيع وكذا شرط  
 الصغار ان يحكم او يقبض او شرط ان لا يثبت نايبة فلا اجر بزيادة من مساكن الا ان جارا على  
 شرط في القاسم من الاجارات مستاجر دارا اجارة فاسدة وقضها ليس له ان يجرها ولو اجره  
 له المثل فلا يكون غاصا وللاول ان ينقص هذه الاجارة بزيادة في مساكن الشيوع من المثل  
 الثاني من كتاب الاجارات والمستاجر اجارة فاسدة لو اجره من غيره اجارة محيية يجوز له ان يبيع  
 وقيل لا يملك وللمستاجر لو كان في الاجارات دفع الدار بسكنها وبغيرها ولا اجر له واخر المستاجر  
 من غيره والهدم لدار من سكني المثل ضمن اتفاقا لانه صار خاصا اجالوا عهده بان العقد في ملك  
 المستجرة اعارة لا اجارة لانه ذكر المدة على وجه المشورة لا الشرط من المثل الموقوف ليس للمستاجر  
 فاسدا ان يجره من غيره اجارة يصحح لانه لا يجره دفع بيتا الى رجل ليسكنه وبقره ولا اجر له  
 فاجر هذا من اجر اجارة يصحح بغيره سكني الثاني ضمن الثاني لنقصه ويكون انما بغيره القاص



ولو كانت الاجارة الثانية صحيحة لم يكن غرضه الخافض قبل الاعمال جارة صحيحة لكن لو اوج يستحق الاجارة  
 كغاص وقيل عليك بعد قبضه كسرى فاسد البع جانوا وهو القيد الاول ان يكون الاول نقص  
 الثانية بخلاف الباع فاسد اذا جارة فسخ بعذر لا البيع ولم يملكها في سنة المرمية على  
 وجه المشورة لاعلى وجه الشرط فكان عارته المستقر لملك الاجارة في الفصل الثاني من القواعد  
 ولو اظهر المستاجر شيئا من الدار من اعمال النهر كسرى لغيره واكمل التروا والنزبا والخواطة  
 فانه يظهر المعروف وليس للاجر ولا الجبر ان يخرجوه من الدار وكذا لو اخذ داره ماوى  
 القصوص وان اردت العباد بانه تعالى لا يفسخ الاجارة ولكن يجبر على السلام فان ابي فضل كان  
 فيما يفسخ الاجارة من كتاب الاجارات رجل اظهر الفسخ في داره بغير ان يقدم اليه او لا يلا  
 للعدر فانه كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف فالاحكام بالخيار ان شاء الله  
 اذ به بالسيطرة وان شاء ارخه عن داره لان الحق يصلح تعديله من الوفاة على  
 في الكراهية بطلان التمسك بداره من بعد ادى الكوفة فطيلة بغير بغير وعلف الدابة  
 على الاجارة تكا رى دابة بغير عنها الى موضع كذا منقبت وضعف فصيله ان ياتي بالدابة الاخرى  
 وان كانت الدابة بغيرها فليس له ان يطالب باخرى من غير باب اجارة الدواب وفي النوادر  
 لو سافر دابة الى بلدة يحمل عليها من هناك حولة تجا والمكاري فقال ذهبت وما وجدت  
 حولة ان حدة المستكرى في ذلك فاجر الدواب خالها من غير عمل واجب واصل هذا في جامع  
 الصغير علامه الفصل الرابع من كتاب الاجارات دهن دار البغرة وهي مودة للاجارة فسكنها  
 المرمين لا يلزم الاجارة فان السكنى بتاويل الملك بكت سكنها احد الشركاء فلا عقد لا يلزم وان  
 مودة للاسقاطا وكذا السكنى بتاويل العقد كعقد الترخيص فعلم ان ما ذكره وان لفظ العقد  
 مع ذكر الملك غير مكر كما انه البعض بوازيه من انواع في المنقرات من الفصل الثاني من كتاب  
 الاجارة والسكنى بتاويل الملك لعقد في الوقف لا يمنع لزوم اجرة المثل وقيل دار الترخيم  
 كالوقف من اجل المرمين سكن دار الوقف او الترخيم باهله واستلمه فاجر المثل على الترخيل  
 المستوع من اجل المرمين لم يضمن منافع الفضا اى في ظاهر الرواية وفيه بفتحان في الوقف

مطلب  
 ولو اظهر شيئا  
 المشاجر شيئا  
 في الدار  
 يوم

وما لا ينهم

من قبل الفصول

وما لا ينهم وكذا في المثل في الفصل الثالث عشر من القواعد ان اهل بلدة ثقلت عليهم  
 الموقوفات فاستخرجوا رجلا يعرفونهم بيزج السلطان ويرفع القضية ليخفف عنهم نوع  
 تخفيف واخذ الاجر من عامة اهل البلدة من الافين والفقراد قالوا ان كان حالنا لو ذهب  
 الى بلدة السلطان تهيبا له اصلاح الامر في يوم او يومين جابت الاجارة وان كان  
 حالنا لا حصل المقصود في يوم او يومين واذا حصل في مدة فان وقفوا للاجارة وقتا  
 جازت الاجارة وله كل المستحق وان لم يجهل بوقفتها فسدت للاجارة وله اجر المثل على  
 اهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا يقع هذه الاجارة على كل حال  
 فيجب ان يرفعوا قبل بالاجارة الفاسدة ثقلت التراتبية الدوائية على مرفقها وامن  
 برفع شكاوهم الى السلطان انه ذكره والوقف جاز وبغيري واللا بوازيه في نوع في المنقرات  
 من الفصل الثاني من كتاب الاجارة اذا كانت لرجل ارض فباعها لغيره فاجر من ارضها كل سنة  
 مستحق بغيري فيها غنى سماعة لم يجز ولو افسد من هذا شيئا فاجر من ارضها كل سنة  
 اجبال والبيرة ولو ان رجلا ارض فباعها لغيره فاجر من ارضها كل سنة  
 بالظلا وعليه قيمة ما رعاه غيره وداته من ذلك كان الحكم السليم من كتاب الترخيم ونحو الاجارة  
 بقبض المودعة بدون ذكر المدة ولا يجوز للاجارة المتعاقبة والخصومة الآتية بالمدى وحيزه  
 باب الوكالة من العقود من كتاب الوكالة مستاجر رجلا للبيع والشراء ولم يوقت لم يجز وله وقت  
 جاز ولم يزم الاجر حصل البيع ام لا بوازيه في التصديق من كتاب الاجارات واجارة العقار قبل  
 القبض قبل على خلاف وقيل لا يجوز على خلاف لانا الموقوف عليه في الاجارة المنفعة ومنفعة العقار  
 يستقر بها كما قبل القبض الملك انما يملك في العذر وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته  
 لانها بيع منفعة فلا يجوز بيعه لانها لا يمكن عند الفسخ العقد في الاجارة بملك المستاجر  
 من الحيز للام استرضى في باب الترخيم في الجمع قبل القبض من البيع اكثرى دار اسنة بالف  
 درهم فلما مضت سنة قال له لا بد له ان يفرغها اليوم بها وان ملكه على كل يوم بالف درهم فلم  
 يفرغ زمانا والمستكرى يفرغ بالدار قال محمد رحمه الله بكونه ما سمي من الاجارة قال هشام ثقلت محمد

من قبل الفصول

من قبل الفصول  
 استاجر رجلا  
 يد هب ابي مكان



اولا جعلها بمقدار ما ينقص من اجرتها قال بنو الحسن جعلها باجر متساها قال فغيرها  
 الى ذلك الوقت والآن جعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم متساها في ذلك لا جارة قال للمقرض  
 سكن دار هذه الى ان افضيك الدين او اركب فخاري هذا جارة فاسدة ان قال  
 له وقت الاقراض لا قبل وبعد ولو ان المقرض سلم هذا الجار الى السبع ففرضه الذي  
 ضمنه المقرض فبعد ذلك كان عذره باجارة فاسدة فتكون الثانية ففرضه بالبرص الى هذه زيادة في  
 في المقرضات من العطل الاجارات في السنوات المقرض فيها خردا هم وسلم للمقرض في  
 المقرض جارة لم يمكنه استعماله في شهرين حتى يوفي عليه الدراهم وانما عذر المقرض بمنزلة  
 المستاجر اجارة فاسدة فان سقطت قبله اجرة مثله وكذلك اذا سلم الى المقرض دارا يسكنها  
 فمن اجارة فاسدة ولا يكون له من الاجرة البرهانية من اجرة الاجارات قبل سقوط  
 رجل مستاجر رجلا ليردم جداره او يبنى خاطبة على راسه هكذا او قال داراي درهمين في اجرة  
 بزن او مستاجر رجلا يسكنه قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في اجرة الاصل في اجرة  
 من المثل ان اذ استاجر انسان بالاجل فان كان العمل لواردا الاجرة ان يافد في العمل  
 الى ان بعد عليه اجرة الاجارة ذكر لذلك وقتا او لم يذكر نحو ان يقول استاجرني ثمانية عشر  
 يوما من اجرة ليردم جداره ان كان المستاجر في ذلك الوقت عليه المثل لا ينفذ كما لا ينفذ في غير ذلك  
 وان لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر لذلك وقتا فقال استاجرني ثمانية عشر يوما الى ان ينفذ  
 جارة ايضا لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وذكر الوقت ينقص من مغلوبة  
 ولو قال بدين بدين درهمين ديوار من باري جارة ايضا لانه متى لم يملأ الوارد ان يافد فيه  
 الى ان ينفذ عليه ففرضه الاجارة بدين لذلك وقتا او لم يبين ولو قال بدين درهمين ديوار  
 من باري ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز لانه استاجرني ليردم جداره ان يافد فيه الى ان ينفذ لانه  
 القدرة لا تقوم به وانما تقوم بالبرص ولا يدري متى يفسد الترخيم وان بين ذلك وقتا فهو  
 على وجهه ان ذكر الوقت لا يملأ لانه الاجرة بان قال استاجرني ثمانية عشر يوما الى ان ينفذ  
 هذا الكدس جارة لانه استاجرني ليردم جداره بعد بيان العمل فلا يخبر وان ذكر الاجرة

مطلب  
 اسكنه في دار  
 حتى ينقص  
 دينه

مطلب

اولا

الاجرة اولاً العمل بان قال استاجرني ثمانية عشر يوما الى ان ينفذ هذا الكدس لا يجوز لانه العقد وقع  
 على الاجرة اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معلوما او مجهولا صار  
 ذكر الوقت بعد بيان الاجرة لا يحتاج الى ان يشرط ان يعمل اليوم ولا يخرجه فلم يكن ذكر الوقت  
 لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز ان يشرط ان يعمل اليوم ولا يخرجه فلم يكن ذكر الوقت  
 الكوايس او دلالا ليس له هذه الاثواب بدرهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم الا بالاجل  
 وانما يتم به بالمشتري ولا يدري متى يفسد الترخيم في المشتري فاما ذكر ذلك وقتا او لا ان ذكر الوقت اولاً  
 في الاجرة بان قال استاجرني ثمانية عشر يوما الى ان ينفذ هذا الكدس لا يجوز لانه الاجرة  
 اولاً في الوقت بان قال استاجرني ثمانية عشر يوما الى ان ينفذ هذا الكدس لا يجوز لانه الاجرة  
 ومثله تدرى الكدس سواء فاسدت الاجارة وعمل وانما العمل كان له اجرة مثله على ما هو  
 العرف في اهل ذلك العمل فافضل ان في الاجارة الفاسدة هل يبيع شيئا في السوق فاستعان  
 من رجل من اهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجرة المعتبرة في ذلك عادة في السوق  
 ان كانوا لا يبيعون الا باجر فيجب العمل وان كانوا يبيعون في مثل ذلك فغير لازم  
 الاشياء في كل موضع يجب ان هذا الدلال الاخر ثم ان المشتري روى المشتري بالبيع ففرضه  
 هو ففرضه ولا يكون من الدلال ما دفع اليه من الاجرة ففرضه الحاشية الدلالان  
 الدلال في البيع اذا اخذ دلالته بعد البيع ثم انفسح البيع بينهما بسبب من الحساب سبقت له الدلالته  
 لان الاجر عوض مقابل العمل وقد تم العمل فلا يحق عليه الدلالته كما لو اخطأ السواب  
 ثم فسق صاحب السواب فانه لا يوجب على الخاطا بالاجر وكذا صاحب الدار اذا اهدم الدار لا يرفع  
 على الباقي شيئا فافضل ان في الاجارة الفاسدة لو استاجر رجلا لضرب الطبل لمغزو والقابل  
 يجوز وانما لا يكون له حلاصه في فطره ولا باقية من كتاب سير وقع الى رجل براضا بضعه سنين  
 معلومة على ان يغيرها بخلا وشجر او كوما على ان ياتي بعتل من خيل وكرم وشجر فهو  
 بيتا نصفين وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين ايضا فلو فاسد كان قبضها وعمرها  
 على ما من عند فاجبت عمر اكثر اكان جميع الشجر والجار لصاحب الارض والمغارس  
 الاستخبار بيان

الدلال



على ذلك الاضحية غراسه اجره عليه فيما على فاحتمل في باب حامله كتابه لا يرد على دفعه الى رجل  
 ارضاء مودة معلقة على ان يفرس المدفوع اليه فيها غراسه على انه ما حصل من الاغراس والقرار يكون  
 بينهما جاز من على التور لو قال لرجل اعمل مني في كرمي حتى اعمل في فلك كذا وكذا ثم الى اهتلفا  
 المتكلم فيه ولو عمل في كرم رجل على الجمع ان يفرس مئة فلم يزوج به جمع باجر المثل بشرط التزوج  
 اوله اذا علم انه يعمل بهذا الفرض قال الفقهاء يظهر الذين قالوا لا يرفع لانه انما يقوم  
 المثل لا يستوجب الاجر وبه كان عيني وغيره من مشايخ زمانه يقولون بوجوب اجور المثل  
 وبه يفتي لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بعقدان يكون  
 بالدلالة فكان لها الاجر المثل غير ان الدلالة في النكاح البيع فانه يسحق الاجر وان كان البيع  
 من صاحب النكاح لا الدلالة لاجله من اوجه الفصل الثاني من الاجارات وفي فتاوى ابو الليث  
 ومن روي عنهم انهم اذا قالوا لرجل لصاحب النكاح لا ارجع ففكك بعد هذا الا ان يقطع على كل  
 يوم درهما ولم يقطع صاحب النكاح شيئا وترك غنمه مائة كل يوم درهم وترك صاحب النكاح  
 غنمه عشرة دراهم قالوا وفي المثل قطعه وكذا في اجارة الدور تارة واحدة في الفصل الثاني من  
 من الاجارات منافع النكاح لا تضمن الا في ملك ما لا يتم وماله في الوقف او وقف او وقف  
 منافع الحق لا تنطلي مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملكه وعقد كسنة احد الشرطين  
 في الملك اقام في الوقف اذا سكنه احد صاحبها بطل به دون اذن الآخر سواء كان موقوف  
 للكنى او لغيره لا تنطلي فانه يجب الاجر ويستثنى من مال النكاح سكة كنت اقبه مع زوجها  
 في داره بلا اجر يسى لهما ذلك ولا اجر عليها كذا في وصايا الفقيه لا يصير لدار مودة لا تستفاد  
 باجارتها بل انما يصير مودة له اذ انبأ به لذكره لغيره لا يبيع ولا يصير مودة في حق  
 المشرى الغائب اذا اجر منافع مضمونة من مال وقف او يتم او مودة للاستفاد فعلى  
 المستاجر المستحق لاجر المثل ولا يكون الغائب المثل انما يرد ما قبضه المكنى بتأويل  
 عقد سكنى كمن سكنها في الغيب رجل استاجر دارا وغاب وترك امرأته فيها ليس

مطلد  
 رجل استاجر دارا  
 وترك امرأته

لدا

لداجر اخرها وحيلة في ذلك ان يوجرها من اخرها بعض الشهر الذي يرد الفسخ فاذا مضى ذلك  
 الشهر ودخل الشهر الثاني تنسخ الاجارة الاولى وتنفذ الثانية والادلة ان يخرجها من  
 الدار بهاء النوازل وفيه امرأة كذا دارا جازها من زوجها ثم سكن فيها لا يجب الاجر لصلاته  
 في الفصل الثالث من الاجارات رجل استجر دارا او جازة كل شهر بدينار كان الحل واحد منها  
 ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان حجج المستاجر قبل تمام الشهر وظل امرأته ومثاله  
 فيها لم يكن لها جاز ان يفسخ الاجارة مع امرأته لانها ليست بحضرة فان اراد ان يفسخ عند غيبته  
 المستاجر قال بعضهم لو اجر الدار من امرأة او قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر يفسخ  
 الاجارة الاولى وتنفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار ويحل اليها ما كان قبل فصل  
 الاجارة الطويلة يستعمل في القصار من يستاجر فعلى المثل اذا كان مقدرا للاجارة  
 من المثل في السيد الامام ناصر الدين رحمه الله في المثل اذا كان المثل اجرة موزونة  
 فيما بينهم يجب ذلك ولا يجب اجور المثل جميع الفتاوى في الاجارة الفاسدة  
 من الاجارات وت الدار اذا اشترى عن نضر في بيت الخلا لم يسحق له ان يخرج  
 الاجارة ولا يحجر على اصلاح الخراب وتطهير السطح ايضا في مسائل المستعقود  
 عليه كتاب الاجارة او اخرج المستاجر من الدار وفيها تراب ورماد من كسنة فعلى  
 المستاجر ايجاره وكذا ما كتبه ذلك على خطه من هذا الارض واما البالد فمعه صاحبها فليس  
 على المستاجر تنظيفها شيئا واما مسيل ماء الحمام على امر كان او سقط فعلى المستاجر  
 كنه اذا امتلاء ولو شرطت الدار على المستاجر ايجاره ما احدث فيها من تراب او سرقا  
 جاز امرأته الاكل من كتاب للاجارة وعمارة الدار وتطهيرها واصلاح ميزانها على الامر واما  
 مسيل ماء الحمام وتفرغ على المستاجر في ان يسح من اجارة الخلاصة م اجرة الاديب  
 والحائلا في مال البقي ان كالا لسان والافضل ابيه واجرة الغايلة على من دعاه من المهر  
 الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القايلا لها كما الطبيب ولا يجب او الطبيب عليه  
 في اجرة سجان سجان سجن الفاضل لا يجب على المحتبس **قلت** قبل في زماننا اجرة السجان يجب

مطلد  
 رجل استاجر دارا  
 وترك امرأته

مطلد  
 رجل استاجر دارا  
 وترك امرأته

مطلد  
 رجل استاجر دارا  
 وترك امرأته



الحكم في المهر والمهر في النكاح

على ذلك لان جعل له **عقبة** موقرة است وحق ركنها الغرق في المصنوع  
 واما **عقبة** فنقل بعض الاحمال والركبات حتى حقت وجبرت وكان الركاب  
 راضين ما فعل فلان على المصنوع والمواقة اولى قبته في باب من يجب عليه الاجرة  
 دفع الى ملاح طعاما يكيل فلي بلغ المقصد قال نفق طعاما واكل الملاح فانقول لصاحب  
 الطعام وعلى الملاح ان يكيله وياخذ الاجر كما بدوا لم يدفع الاجر اليه فان كان دفع  
 فانقول للملاح ونقول لصاحب الطعام كله حتى ترد قدرنا نفق من الطعام من الاجر ثم اذ  
 في النوع الثاني من الباب الثاني عشر من كتاب الاجارات سائر عند الخدمة مدة معلومة ويجل  
 الاجرة ثم مات المتوكل كان لصاحبها ان يبيع العبد حتى يرد الاجر عليه والامان العبد في  
 يده لا ضمان عليه ويرجع بالاجر فيما قد وقوله حتى يرد الاجر عليه اي حصه ما بقي من  
 المدة **تجمع الفتاوى** في اول الفصل الثاني من كتاب الاجارات رجل ساجد اياه ليخدمه فله  
 الاجرة لان خدمته للابن غير مستحقة عليه **تجمع الفتاوى** في فصل الاجارات رجل ساجد اياه ليخدمه فله  
 الاجرة سواء كان في عياله او لم يكن لان خدمته الابن لا يبره مستحقة عليه **تجمع الفتاوى**  
 التواكل في متفرقات الاجارة وفي خلاصة التواضع ان الصغر من اداء الوضوء الى العلم  
 بجبر على المراسم **تجمع الفتاوى** في غير سبقي وعيدى **تجمع الفتاوى** في فصل الاجارات في  
 الاجارة بها اولا واربع في كتاب الفتاوى في كتاب صاحب المخطوط عن امرأة لها ولد صغير وللصغير  
 دار اهل لها ان تسكن في دار ولها الصغير قال ان لم يكن لها زوج لها ذلك حكم الحاجة وان كان  
 لها زوج ليس لها ذلك لان سكنها واجب على الزوج فلا تكونا محتاجة الى السكن وكذلك  
 ان كان لها مال وان سكنتها بغير امر الزوج هل تأثم قال نعم ويلجب عليها اجر المثل  
 قال سطر ان كان الصغير يدقاية بحيث يعذر على المنع وسليم بان كان الولد ولرغم سنه  
 او اكثر لاجر عليها لانه لم يوطئ نسبه وان لم تكن للصغير يدقاية بان كان الولد صغيرا  
 عليها اجر المثل وهو صواب **تجمع الفتاوى** اما على جواب الكتاب فلان اجر عليها لانها حارته حاجته  
 ولو فتوى على جواب الشيخ وقال القاضي الامام محمد بن جازي لان دار ولدها

اذا انقضى  
 الطعام فله  
 صاحب الطعام

الصغير

الصغير ان كان لها زوج ويلجب عليها اجر المثل في احكام النكاح لانها كسرت من سائر الاجارات  
**تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات والاجر على كل واحد والاجر للمصنوع قال ركني الاية **تجمع الفتاوى**  
 هو الصواب لانه ذكر في المتن اجرة ثم اقام العبد نسبه ان مولاه **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارة فله  
 الاجر ولو قال اني حر فوسعت الاجارة ولا يضمن له واجره المولى على العمل ثم اقام نسبه على حره فلا  
 اجرا له ولو كان غير بالغ فالاجر في الفصلين للمطام لانه كالقبط في حره رجل قبته بان اجارة  
 غير المالك **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات  
 الاجارة عشر سنين فله ثلثه المبلغ الا يطالبهم باجره مثل ثلثه المبلغ قبته او اقل من ثلثه المبلغ  
 لانه لا يضمن له اجرا فله ثلثه المبلغ في اجاله سمي بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات  
 ان كان المولى يملونه من الكسوة والكفاية فالاسياوي اجر المثل بزيادة في نوع من المتفرقات من الفصل  
 الثاني من كتاب الاجارة وفي الفتاوى في كتاب الاجارة اذا اراد المولى ان يستأجره وارثه لنفسه ولا يكون  
 غامضا بوجه من زوجة ويطلب لها مال قدر الاجرة فتدوى المرأة الاجرة **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات  
 الامام المولى ان يستأجره وارثه لانه يجعل ما سمي مال الادب لا يضمن له الاجارة سئل عن شخص  
 عاقدت التفتة على ان يحمل له كذا الى مكان كذا ففدت التفتة وانكسرت في بعض الطريق  
 هل يستحق شيئا من الاجر واذا استأجرت السفينة ملاحا فيها باخرة معلومة ذهابا واباءا فهل  
 يستحق من الاجرة بقطر او اذا حال البحر عليهم وحققوا الغرق ان لم يلقوا ايضا غرقهم فالتوا  
 بعضا في الخبر بغير صريح وانها لا ضمان عليه ولا اجرة له وان كان يضمنه فالحال كخبره ان يستأجره  
 بغيره في مكانا تلف واعطاه اجره بحسبه وان شاء في مكان الحمل ولا اجرة له والملاح يستحق  
 من الاجرة بقطر او اذا تراضوا على الاتفا فالغرض على المولى لانه حفظ النفس ثم فيه  
 سوا في فتاوى قاضي الهندية رجل ساجد في ما وبشرها ومناها مدة معلومة باجر معلوم  
 فانقطع الما سقط من الاجر بحسبه فان لم تنقض الاجارة صحت ما عاقد الما لخدمة الاجارة فان سطر  
 عليه الاجر وان قطع الما فسدت الاجارة والاختلاف في قدر الانقطاع فانقول قول  
 المستأجر وان اختلعا في نفس الانقطاع حكم الحال **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات  
 الاجارات وكذا في كتاب الاجارات **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات **تجمع الفتاوى** في كتاب الاجارات

الملاح اذا خاف  
 الغرق



نظم على ملك المستاجر هكذا ذكر في الاصل فان الارض بان لا تجارة لا تنفع بانقطاع ماء  
الترقي كما لو المستاجر اذا بقي في مدة الاجارة فان لم تنفع بانقطاع ماء المرفق حتى عاد الماء  
لترقية الاجارة فباع من المالك ليرد المرفق ويوقع عنه الاجر بحسب ذلك قال بعضهم  
 عنه بحسب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة ايام ثم انقطع في الشهر سقط الاجر  
 المثلث قال الشيخ انما هو الاصل لان ظاهر الرواية يستلزم هذا فانه قال في الاصل الماء  
 اذا انقطع الشهر كله ولم ينفع المستاجر حتى مضى الشهر فلا اجر له عليه في ذلك ولو كانت منفعة  
 السكنى منقودة عليها مع منفعة السكنى وجب بقدر ما ينفع السكنى وذكر القدر في  
 في شهره ان من مستاجر في ماء سنة فاقطع الماء بعد ستة اشهر فامسك الترخي حتى مضت السنة  
 عليه الاجر لسنة اشهر ولا شيء ما بقي وان كان البت منقطع في الشهر فمضت الاجر بحسب ما راجع  
 نقلا عن واقعات الناطق في الفصل الثاني عشر من كتاب الحارثي ملخصا مستخرج من كتابه لا بد فيها  
 سكانه فادخله الترخي حتى يبينه ولم ينزل ثم قال بعد مدة حال يسمي ويبقى الشهر فلان حكم حال ان فيها  
 فلان لا يلزم الاجر وان فيها المستاجر يلزم بشهادة الظاهر وان خالها بالاجل الجواب فخله بزاريه  
 في الثالث من الاجارات رجل استاجر ارضا ليرزعا فزرعها فاحاصت لزوع اثم فملك او عرف  
الارض ولم يبت عليه الاجر نانا ولو عرفت قبل ان يزرعها فلا اجر عليه قال في الخط والفتوى  
 على انه لا اجر على المستاجر فيما بقي من المدة بعد ذلك الزرع الا اذا تمكن من اعادته زرع مثله او  
 دونه في الارض وكذا لو منعها غاصب لان في المسئلة الاولى يمكنه ان يزرع آخر فان عرفت قبل  
 ذلك لا يمكنه ولو قبل الارض ولم يزرعها حتى مضت السنة يجب تمام الاجر وفي الفتاوى رجل  
 استاجر ارضا ليرزعا فزرعها ولم يجد الماء يسقيها فبقي الزرع سقط الاجر عنه لسوا  
 مستاجر يابس رعا او غير رعا كذا اصرار الفقهاء ابو الليث رحمه الله فانه ما لو استاجر ليرزعا  
 فاقطع الماء وقبضت له اجارة العفار والصناع من كتاب الاجارات رجل دار استراها فملكها  
فبهره وقال المستاجر لا اعطيكك الاجر لعدم تخلية فعلية الاجر بحسب ما في يده لانه يستوفي بعض  
المعقود عليه بزاريه في الفصل الثالث من كتاب الاجارات وان فرض المستاجر وعجز عن الموزونة

فلو استاجر  
 ارضا فزرعها

فان كان

فان كان محملا فزرع بنفسه يكون غدا فان كان لا يزرع بنفسه لا يكون غدا فانه فصل ما ينقص  
الاجارة من كتاب الاجارات رجل استاجر ارضا فزرعها فملكها فملكها فملكها  
فسد وان اطلق يجوز في غرض واحد كالمبيع بعد الفناء في المنقضاء من كتاب الاجارة  
فان لم يكن جازان بين الوقت والكتابة لا يستاجر على كتابة المصحف جائز وكذا القنالة ولا يكره  
المستاجر ان يقطع او يلاختصا شي او يلاصطيا جاز ولو غلبت الفقيه والقدر لا وقيل لا يقطع  
القدر ان جاز ووجب الترخي وبقي مائة الف في مسائل الاجارات التي نصح الاجارة فيها وفي الجامع  
الصغير اذا استاجر الرجل رجلا ليرزعا البصرة وحج البعاليه فذهب ووجد بعضهم ميتا وحاء  
لم يبق في ملكه الاجر بحسبه وفي كانه قالوا لو ان هذا امانه عليه مملوكا من على الفقيه في بعض  
 انه قال لا يملك المسئلة او ان كانت الموزنة تقبل بنقصان العدد اما ان كانت مملوكا او بعض  
 سواء يجب جميع الاجر في الحادى او من من من اجارات نانا راجعة اذ امانات احد المتعاقدين  
 والزرع يقبل تركه بالتمسك والامتناع المدة والزرع يقبل تركه بالتمسك للاجتهاد هذا الى  
 الانقضاء وفي الاولى الى البقاء وعن الثاني مقت مدتها والزرع يقبل تركه بالتمسك  
 في الاجتهاد ان اختصا وان لم يختصوا حتى يفسد له الاجر بحسب ذلك ولا يتصدق رتب  
 الزرع بالفضل ولا مقت مدتها ولم يزرع في الزرع فسخت وروت الارض الى ملكها فانه حرج  
 بعد ذلك روت الى صاحب بذر وله الزرع وعليه اجر المثل وكذا لو لم يختصا حتى يفسد بزاريه  
 مسائل موت احد المتعاقدين من كتاب الاجارات مستاجر اكرم دفعه معاملة الى المتواجر ان كان  
 المالك باع الاشجار كما هو احد الطرفين بفتح وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الاخر لا يجوز  
 بزاريه في الفصل الثاني من الفصولين من كتاب الاجارات رجل استاجر ارضا ليرزعا فملكها  
فادخلها وبقي شيء من المدة ما يصلح ان يزرع غربا ولم ينقص حتى تمت المدة لزوم تمام الاجر  
وان خاض له نقض الاجارة وينقص الاجر بحسبه وان لم يصلح ان يزرع غربا لا يلزم له الاجر فيما بقي  
 وان لم يخاض بزاريه في الفصل الاول من الفصل السابع من كتاب الاجارات رجل استاجر ارضا ليرزعا  
فاجر عليه ان يكون شمره وكذا البالد الغنم وصوفها وشعرها فانه مطلقا فان خاضها زاد المقابل ان

في كتاب الاجارات  
 في كتاب الاجارات



ان يقول بالجواز فيصرف الى سائر النيات عليها والدابة وبعد ذلك المصنف المقتضوية منها ثم  
في اجارة الاساءة **في اجارة الظئر** لا يابى ان يستاجر المسلم الظئر للحاجة والى قد ولدت  
من جوار ولا يابى ان توضع المسكولة ولا الكافرة منه المقتضى ان يبيع الرعي من كتاب الاجارة  
والاستجارة لترفع فارتفع بندها جازيتها حتى ولو شرط عليها الا ترفع بنفسها اختلف  
المشايع والاولى ان يستحق منه في سائر سبله المقتضوية عليه من كتاب الاجارة ولو دفعت الظئر  
التي جازيتها لترفع فلها الاجرة بخلاف ما اذا ارضعت بلبن البقر او الالة فيصير كرك في نوع  
اجارة الظئر من كتاب الاجارات وفي الخط القياس في اجارة الظئر ان لا تجوز في اذ استجار بغيره  
ليشرب لبنها وفي الاتحان يجوز لقوله تعالى فان ارضعن لكم فانهن اجورهن الالة وهذا العقد  
لا يرد على اللبن بل على البزينة فيدخل اللبن يتعاك اذا استجار وراق ليكتب له فاجرة رجل  
في الاجارة يتعاك ولو صاع البصير من يد الظئر او وقع في حان وسرق شيء من ضل البصير وشيابه  
فلما ضاع على الظئر وطعام الظئر وكسورتها عليها اذا لم يشترط ذلك في عقد الاجارة انه على  
المستاجر وما يصير بالبصير كونه من غير البصير دما كثيرا او ما يمتنع عنه وما لا يضر  
لا يمتنع عنه ولو عمل الرجل الدقيق في منزله واستجار امرأته لتجنته ان اراد ان يبيع الخبر لها الاجر  
وان كان ثوبا كملوا اجرا وفي الاصل وجب المستاجر طرأ الترضيع وله لطعامها وكسورتها مدة  
معلومه جاز عند ابي حنيفة ردها عنه حتى انما الظئر وحدها ولها الوسيط وعند حنيفة لا يجوز ولو  
بين جنس ثياب وطولها وعرضها وصفتها وبين كل الطعام وصفه جاز بالاتفاق و  
ترضع الولد في بيتها الا ان يشترط الرضاع في منزله فان ذكر الحدة سنين فما بال ولد بعد سنة  
فلها الاجرة جاز ذلك فيصير كرك في نوع في اجارة الظئر من كتاب الاجارات ولو زوج الظئر ان  
يجعل الاجارة ان فعلت بغيره فانه سواء كانت الاجارة شينة او اقلوا نقصت مدة الاجارة  
وقد فيها البصير بحيث لا يأخذ البصير ثوبا غير ان كانت معروفة بالظئورة لم يكن لها ان  
تترك الاجارة الا من عذر وان كانت لا تعرف بذلك لها ان تاتي والاجنية والحرم فيه سواء  
وليس لهم ان يخرجوها من غير عذر والعذر ان لا يأخذ البصير ثوبا او يبيع لبنها او يجلتها او

ظهور سادس

او غيرها سادس او ظاهرة العجز او سببه خلق او بؤنة التان او ارادوا السفر او لا يخرج  
معهم والعذر من جهتها ان تعرض ولم يرض زوجها من الخلق **في حان الاجير المشترك**  
**والخاص** اختلفت عبارة المشايخ في هذا الفصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق  
الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم النفس وبعض الحدة  
ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجرة وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من  
غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد فحط البرهان في الفصل الثامن والعشرين من  
الاجارات الاجير الخاص لا يضمن ما حكمه في يده بلا ضرة وهكذا من عمل المؤذن في الاجماع  
ولا يضمن شيء من اجرة والاجير المشترك من ما جنت يده بالاجماع وكذا ما حكمه في يده بلا ضرة  
او امكن التحرز والالا وقال ابو حنيفة ورفق والحس لا يضمن وهو قاسي سواء حكمه بغيره على التحرز  
عنه كسرقه وغصب او لا يملك كرك غالب او غارة غائبة وقيل القول قول له في حقيقته قول على  
رضى الله عنه ولاجل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون الفتوى بالتصريح على المصنف جبر اخلا  
بالقولين وقيل يقتضي القول له حنيفة وقيل قوله قول على وطاوس وهما من كبار التابعين  
وقول ابي يوسف ومحمد ردهما الله قول عمر وعلى رضي الله عنه وبه يفتي احتسنا لعمرو وعلى رضي الله عنهما  
وصيانه لافعال الناس **في الفصل الثالث والسبعين من الفصول** من المستاجر ان يضرب  
الاعلام وله ان يضرب الدابة المستجرة للوكوب بوزنه في آخر الفصل الثامن من الاجارات  
الاجير لو خالفتم عاد لا يبرأ عنه ابي حنيفة في قول الاضرب في قوله الاول وهو قوله لا يبرأ  
**الفصل الثالث والسبعين من الفصول** من المودع اذا خالف المودعة ثم عاد الى الوفاق نرى في  
الضياع بخلاف ما اذا تجد المودعة او منع حب الابرار الا بالسود الى المالك في الطارة والاعادة  
الاصح انه لا يبرأ على الضمان بالعود الى الوفاق من مودعة فيصير كرك اكثرى سقيمة ليحل الخطبة  
المعينة الى موضع محل صاحب السقيمة تلك الخطبة في سقيمة اخرى يستحق الاجر المستحق لان سقيمة  
السقيمة لا تقاوة في المحل ذكر الشيخ الامام الكبير النعماني وحين في او آخر الفصل الخامس من  
من كتاب الاجارات لو استجار دابة بعينها او سقيمة بعينها ليحل عليها طعاما ليحل اخلا في



في نسخة اخرى او عارضة اخرى وبلغ على الرد الاجماع ولا يضمن ما تلفا وعرق لقله النكاح  
 خالصة الاكل قبيل ما يكل من العيون من كتاب الاجازات **كتاب العارية** ولو قال اعطني  
 دابكتا ونوبك فان ضاع فانما ضاع من شرط القبول فلا يضمن مضمون في العارية استعارة تملأه  
 ذهب فقلد جتيا فسرقت فان كان البصية يضبط وحفظ ما عليه لا يضمن والآ يضمن ضمانات  
 للعائم في النوع الثالث في مسائل العارية **فصل** استعارة دابة في موضع كذا ان يذهب عليها  
 ويحجى ويغيرها من غيره فلو لم يتم موضعها من اخرجها من المصروفه المستعارة بوبك دابة  
 العارية في الرجوع تجل في المستأجر **فصل** استعارها سيرا من نوعي المصروفه كذا في اشارة لتمام  
 واجابته وكذا الوصي له بالخبرة فهو على المصروفه عناية يوسف استعار دابة او نوبيا حتى وقع  
 على استعمال في المصروفه خرج بها على المصروفه فان استعملها حتى وان لم يستعملها ففي الثوب لم يضمن  
 لانه حافظ له خارج المصروفه في المصروفه في الدابة لانها في المصروفه في المصروفه فيكون  
 اخرجها بقبضها له معنى في ضمان المستعير من الفصل الثالث والثلثين في الفصل الثاني في التفتي  
 استعار تجلا او فسطاطا وهو في المصروفه فرب لم يضمن ولو لم يفر بغيره استعاره للمصروف  
 او عامه مستعاره للتوضيح والفرق ان تجلا لا يفسد لفساد خارج المصروفه فيكون لتمامها  
 اذا استعارها تجلا او سيفا والعمامة لكن على قياتي سلكه اخرج الثوب ينبغي ان لا يضمن  
 بالسفر بها ايضا وعلى قياتي مستلها ينبغي ان يضمن الضمان في الثوب ايضا كما هو احوال الدابة  
 العارية قال في الزهرة وجوز ان يفرق بينهما وبين مسئلة الثوب بانها قبل فليأمل فيه والله  
 تعالى اعلم بالصواب **فصل** في ضمان العارية **فصل** ان استأجر او استأجره فاضل  
 ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان على ما علمه الفتوى في الثالث والثلثين من الفصلين  
 استعاره دابة في موضع فكل من يملكها ليس بالجاره ضمن ولو عين فكل من يملكها هو لو كان اسود  
 لم يضمن ولو ابيض او غير مملوك او نحوها يضمن **فصل** استعارها الى ضمان ففي كل طريق ذهب لم يضمن  
 بغيره كان طريقا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن او مطلقا الا ان ينصرف الى التقاضي من  
 الحال المبرور رجل استعار جارا الى الطاحونة فادخله المربط الذي يكون منه وجعل على الباب خشبيا

ولو قال اعطني  
 دابكتا او غيره  
 ثم ضاع لم يضمن

ولو قال اعطني  
 دابكتا او غيره  
 ثم ضاع لم يضمن

كذلك يخرج

كذلك يخرج محار فسرقت محار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس يتضيع فبما ان فيها يضمن المستعير من كتاب العارية  
 ولو استعار كتابا فضاع ثم جاء صاحبه الكتاب وطالبه بالرد فقله تجبر الضاع ووعده بالرد ثم اخبره  
 بالضياع قال بعضهم ان لم يكن ايت من وجوده لا ضمان عليه وان كان ايت من وجوده يكون  
 ضمانا وفي الكتاب قال يكون ضمانا ولا يقبل دعوى الضاع منه لانه من ايت من وجوده لا ضمان عليه  
 في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب **كتاب الودعة** الاملين يصدق فيما يدعي من براءة نفسه على  
 الضمان لانه يكون منكر الضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان على الغير كما لو دعي اذا قال دعت  
 الودعة الى الرسول وانكر الرسول ذخيره في اواخر الفصل الخامس من النكاح وهو ان في كل  
 موضع كان الحال امانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليقين وكذا البينة بينة وان كان  
 مضمونا عليه فالبينة بينة على الايقاع ولا يكون القول قوله مع اليقين كجمل الفتاوى في مسائل  
 الاستحلاف من كتاب الدعوى نقل من الفصول الاسدية **فصل** رجل له على رجل الف درهم فامر  
 اليه رسول ليقبضها منه فقبضها ودفعها الى المرسل فلك ذلك المرسل فالقول قول الرسول مع يمينه  
 لانه مودع الودعة اذا مات فقال ورثة قدر الودعة في جوده لم يقبل قوله والضممان واجب  
 في مال الميت فان اقام الودعة البينة على اقرار الميت انه قال في جوده ددت الودعة بقبل الودعة  
 اذا قال ذهب الودعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيئا يقبل قوله مع يمينه خلافا لما ذكره في الله  
 لانه ادين اخبر عما يتصور فيقبل قوله مع يمينه الودعة اذا قال وضعت الودعة بين يدي في دار  
 انما تحفظ في عرفة الدار كسرة الذهب والفضة ونحوها يضمن ايضا والا فلا رجل المتقضى  
 من رجل فليس في درهما عطاء عطاء ستمين واخذ العشرة بغيرها فملك في الطريق يضمن  
 اسد العشرة لان ذلك انقدر قرض والباقي ودية عدد في اواخر الودعة التي دراهم الودعة  
 في الجيب لم يقع في الجيب ولو طوى ارضا وقعت في الجيب ضاعت يضمن خلاصه في الفصل الاول من  
 الودعة الكفوها من في عيال المودع ضمن المتكفل ضيفا او كغيره او قنا جلا المودع في استعمال الودعة من  
 الفصل الثالث والثلثين من الفصول الودعة دفع الودعة الى من في عياله كوكله وولده وامراته  
 واجيره مساندا او مشايرة لا مياومة فيمن يضمن المودع بالرفع اليه من الفصل الرابع ولو نام وضع



وقف بالجامع الاوزبك

الوديعة تحت راسه وجنبه براء وكذا الوضعا بين يديه هو الصحيح قالوا انما يبرأ من الفضل انما  
لو نام قاعا اعالو نام مضطجعا ضمن في الحضر لا في السفر **سنة** براء فاعدا لا اوضاعا حصة على الاضحية  
السفر كما قد جعل شياب الوديعة تحت جنبه لو تعدل الفرق ضمن لا لو تعدل الحفظ ولو جعل الكسبة تحت  
جنبه براء مطلقا فصولين فيما يصح به المودع على الفصل المودع كل احدى ادعى اصال الامانة الى  
مستحقها قبل قوله كما لمودع اذا ادعى اقره والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم  
وسواء كان في حصة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل يقضي اذا ادعى بعد موت الموكل انه يقضه  
ورفعه في حصة لم يقبل الا بنية خلاف الوكيل يقضي العين والفرق في الوكيل في القول للامانة  
مع العين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الموصي في نفقة وابدا خالفنا الظاهر وكذا الموصي يشاء  
من كتاب الامانات وفي جميع الاضطر ولو اخذ الوديعة اجنبيا والمودع براء قال ابو القاسم  
صلى الله عليه وسلم دفعه اما لو لم يكن منه خوف من ضرره ودعا عنه لم يقض مما مات على يده  
الوديعة ولو قال او دعته عند اجنبى ثم رد بها على فملك عند رد كذبه المودع ضمن الا اذا يبرهن  
اذا اقره لوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراء فلا يصدق الا بنية وكذا القول بعنت بها اليك مع  
اجنبى والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع وانكر المودع الوسالة ضمن وصدق المالك  
ولم يبرهن المودع على الرسول لو صدقه انه رسول له ولم يقض له المالك الا ان يكون المدفوع قايما  
في جميع فصولين فيما يصدق المودع من الثالث والثلاثين قال درهما تارة المودع من اقراره بطلان  
كذا فادفع اليه فاجره رجل بشكل العلامه فلم يقبده ولم يدفع اليه لم يقض اذ يتصور ان ياتي  
غير رسول بشكل العلامه فصولين في تلك الوديعة ورد بها على الفصل المودع في قضا وعلى الكسبة  
وجل او دوع رجلا زبيل في الات البخاري ثم جاء بغيره وادعى انه كان فيه قدوم قد دفع  
منه فقال المودع قبضت منك الزبيل ولا ادري ما فيه فلا ضمان على المودع ولا يضمن عليه الضمان  
لانه لا يدعي عليه ضمانا وكذا اذا ادعى عند رجل درهم بركيس ولم يرد على المودع ثم ادعى  
انها كانت اكثر من ذلك وقال المودع قد قبضت الكيس ولا ادري كم كان فيه فلا ضمان عليه  
ولا يضمن قبل ويبقى ان يخلف فان محمدا يقول القول قول الغاصب المودع في المقدار مع عيبه

من الحبيب

من الحبيب المبراني في الرابع من الوديعة في العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها غدا  
فما صاحبها غدا فقال المودع ضاعت الوديعة يسئل المودع متى ضاعت قبل اقراره او بعد  
اقراره فان قال قبل اقراره يكون الضمان للناظر لقوله اطلبها غدا اقراره انها  
ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يقضي لانه لا تناقض  
للمالك اذا قال للمودع اذ جاءه في اليك فادفع الوديعة اليه جاءه ارضه اليه وطلب الوديعة  
فقال غدا فلما عاد اليه غدا قال هل لك يقضي خلاصه من الرابع من الوديعة قال درهما ادفعها  
الى فلان فقال المودع دفعها اليه وقال ذلك الموصي يدفعها اليه وقال درهما لم تدفعها اليه  
فالموصي للمودع في حصة براءة نفسه لا في حصة اجاب الضمان على المدفوع اليه ودرهما الوامر  
المودع بصرف الوديعة الى دين دبرها فقال المودع صرفت وانكرتها باصدق المودع في حصة نفسه  
لا على رب الدين حتى يتبين دبره على درهما كما كان فصولين في طلب الوديعة ودرهما من الفصل  
الثالث والثلاثين ختم بها ثم الوديعة قبل يقضي في الحضر والبصر لا في غيرها وله يقضي وقبل  
يقضي في حضر لا في غيره بما شله المودع وتضمن المرأة مطلقا لانه يستحال منها فصولين في  
استعمال الوديعة ويستعملها كما يستعمل الفصل المودع رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان  
بالمري ثم مات الدافع فادفع المودع المال الى رجل يدفعها الى فلان بالمري فادفع في الطريق  
فلا ضمان على المودع لانه وصي الميت ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون  
الاخر في عالة فلا ضمان عليه في ضمان فيها بعد قبضها من كتاب الوديعة او دوع رجلا لا  
وقال ان ميتا قد دفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن نصيبه ولا يكون بهذا وصيا ولو  
قال فادفعه الى فلان غيره وارث ضمن ان دفع اليه في الفصل الثاني والعشرين من الفصل  
وفي الذبوة دفعها الى المودع الوديعة الى وارث دبرها وفي التركة دين ضمن للمنفعة بخلاف  
مودع الغائب فانه اذا رد بها على الغائب لا يقض لردده على من اخذه منه ضمانات **الفصل**  
في باب دفعها الى الغير من ضمان الوديعة **سنة** وضع الوديعة مع شيابه على شط النهر وانفصل  
ولبس شيابه ونسي الوديعة ضمن وكذا اذا سرقت جين النفس ضمن فيما يقضي به المودع وما



وما لا من الثاني والثلاثين من الفصولين ولو ادعى الوديعه فانك فاقم الدعي بنية على المايداع  
ثم ادعى المدعي عليه الهلاك او الرد ان قال في الجواب والامكار ليس لك على شيء يسمع هذا الدفع  
لا يمكن التوفيق ولو قال ما اودعني اصلا لا يسمع لعدم الامكان من الفصل السابع من الفصول  
من تركه دين فدفع المودع الوديعه الى الوارث بلا امر القاضى **و** لو استوفى بضمي  
وهذا اذا لم يوصى والا فله الاخذ واداء الدين منه في الناحي والعشر من الفصولين رجل غاب  
عن منزله وظلها امرأة وكان في يده وديعه فلما رجع طلب فلم يجد فهدأ على وجهه ان كان قد  
احرقه امينة او غير امينة متره في الوصل الاول لا يضمن لانه غير مضيع قال له لا يحفظ الوديعه  
بيد من في عياله وفي الوصل الثاني مضيع واقعات في الوديعه بعلامه النون **و** حرم المودع  
وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الارض ولم يكن المودع في مكان يسمع حتى لا يراى  
**عده** دفع خفه الى حفاف ليصلحه وتركه في مكانه ليلا فسرق بربى لو في الدكان حافظ او  
في السوق حارس والاضى **و** كان لا يفتي بالبراءة مطلقا وقيل بغير العرف لو كان العرف  
الا تتركوا الكليات في نحو انيت بلا حارس ولا حافظ براء لا لو كان العرف بخلافه وكذا لو ترك  
باب الدار او كانت مفتوحا ولو كان عزمهم كذلك براء جالس الفصولين في ضمان المودع من  
الفصل الثالث والثلاثين والمودع لو دبر سلسله باب قبطونه بجبل ولم يقفل بغير العرف  
كما قرأ القبطون بين يوضع فيه الامتعة فصولين في ضمان المودع من الفصل الرابع والاربعين  
التردد او الهلاك وادعى دبرها لا تلف فاقول المودع ولو لم يرض قبل تقبل بنية المودع ايضا  
وقيل تقبل بنية المالك لانها تنبض الفصولين في ضمان المودع من الفصل الخامس والاربعين  
ما اودع كوعب وبطنج وغاب في المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعه  
لا تبقى لتلك المدة فهو دين في مال المكت اذ لا يعلم مالها ولعل المودع اتلفها فصولين  
في ضمان المودع من الفصل السادس والاربعين وليس له ان يدفع الوديعه الى الاجنبي ولو  
دفعها فملك في يد القاطن ان يملك قبل ان يغادر في الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف  
وان حلت بعد المداقة فالاول ضامن بلا خلاف اما الثاني فعلى قول ابي حنيفة لا يضمن وعلى

تقبلونه خزينه وضياقتا  
كانه يجمعونه بينا طين ورر  
**احترق**

قوله

وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى اجنبي بلا عذر فان كان عذره فلا ضمان على المودع عندنا  
حتى اذا اصرق بسبب المودع وجها او اخرها مع مشاعه ووضعها في منزل جاره فلا ضمان حتى  
وفي المستحق ان علم لا تجزى وضع في داره فاقول له والا فلا يرايه الساكن في كتاب الوديعه  
ولو قال كنت في السفينة فخرقت فئا ولست الوديعه انسانا لا يصدق الا بنية فاحترق  
فصل فيما بعد يصح من كتاب الوديعه رجل يده مال انسان فقال له السلطان الجابر  
ان لم تدفع الي هذا المال حبستك شهر او فربك ضربا لا يجوز له ان يدفع الى حاله فان  
دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الى حاله اقطع يدك او فربك حبس سوطا فدفع  
اليه ان يكون ضامنا لا يدفع حاله اليه الا لا يجوز الا ان يحاق تلف عضوا او فرب  
الموتى يحاق هذا التلف وسجلت اجناس هذا في كتاب الاكراه من عمل المروور وحفظها  
الى الوديعه بنفسه وامينه لم يقبل وعياله لان الدفع الى العمال ان يجوز بشرط تحقق الامانة  
وعند تحققها لا حاجة الى كونه عيالا قال في الضرر ولو دفعها الى اعيان من اعيانه ونسي  
في عياله يجوز وعليه العتوى من الاصلاح والا يصح في الوديعه **و** احترق بسبب المودع فلم  
ينقل الوديعه الى مكان اخر مع امكانه يضمن اذا عكس من حفظها بنقلها الى مكان اخر  
قال رضي الله عنه ويعرف من هذا كثير من الواقعات فنية في الوديعه حال تحميد سلمه رحمه الله  
في اهل السوق اذا قاموا واحدا بعد واحد وتركوا السوق فضاع شيء من السوق يضر الا غير  
منهم لانهم لا يضمنونه فيما يجوز للمضارب من مضاربة كائنه سوقى قام من حالوته الى  
المسلومة وفي حالوته ودايع فضاع شيء منها فلا ضمان عليه لانه غير مضيع لما في حالوته لان  
جبره لا يحفظون لالا ان يكون هذا ايداعا من الجيران فيقال ليس للمودع ان يودع في هذا  
مودع لم يضع واقعات في الوديعه بعلامه النون رجل من اهل المجلس اذا قام وترك كتابه  
فربك فمل ضامنون وان قاموا واحدا بعد واحد فلا ضمان على آخرهم لان الوجه الاول  
الكل حافظون وفي الثاني تعين الاخر حافظا فكم المروور في الفصل بعلامه النون **كتاب**  
**الرهن** في اخذها في الرهن فقال الراهن في الرهن غير هذا وقال المرتب بل هذا هو الذي



ذهنته عندى فالقول للمترين **م** اختلفا فقال المراهى حلك في ذك وقال المترين لا بل في ذلك بعد  
 قبضته بحكم الترهى فالقول للمراهى والنية بينة وان قال المترين حلك في ذك قبل ان قبض  
 بحكم الترهى فالقول للمترين والنية بينة الترهى بقدر انشاوى في الباب السادس من الترهى  
 فلوراهى فمواقيته اربعون بعبارة فافه السوسى حتى حارت قيمة عشرة بعتك المراهى  
 بدرهين ونصف ويستقط ثلثة ارباع الدين لا اكل ربع من الف و مروهون ببيع الدين  
 وقد بقي من الف و ربع فبقي من الترهى ايضا ربع فوازيه في الثالث من كتاب الترهى وفي المسئلة  
 للمترين بيع الترهى باجارة محاكم واخذ دينه ان كان الترهى غايبا لا يعرف موته ولا يهونه  
 فوازيه من الدين من الترهى ولو باع المترين ما يخاف عليه فادبائه باذن القاضي  
 لا يكون ثمنه رهنا وان باعه بلا اذن القاضي فبطلت في نوع في تصرفها وكذا  
 في مكانته اذا غلب الترهى غايبا يخرج عن ضمان المترين ولكن الترهى قائم حتى ان المترين  
 ان ياتخذ من الغائب فيرده الى المراهى اما اذا اتجره الترهى من المترين يخرج من الترهى  
 فلا يعود ابرار الا الاجارة عقد لازم فالاقام عليه يكون حال الترهى حتى يفتاوى في تصرف  
 المراهى والمترين من كتاب الترهى **ق** غصب المترين الدار الموهنة فهو كما يهلك الا اذا  
 كان الترهى باع له لا الشفعة فغصب منه في حالة الاشتغال فله ان يطالب المراهى بالتدين  
 بقدر الشفعة والى الرابع من الترهى **ق** ذهنته عندى حركتها في الترهى الاول واخذت بغير  
 اذن الاول لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى الاول دينه لا يكون الثاني حجة بخلاف بيع  
 المراهى لانه البيع يتم بالعقد دون الترهى من المراهى **م** رجل رهين بدينه و اباغ  
 للمترين لا الشفعة بها فغير المترين حتى زاد الى امانة يدفع كذلك الى المراهى عند اذلاله  
 لان المترين اذا اتم المروهون يكون مبرعا على المراهى **م** المراهى اذا اباغ للمترين اكل مثال  
 من البستان الموهنة او من لبن الشاة الموهنة اذا لم يكن مبروطا فلا باس لانه لم يكن  
 قرضا فيمنفعة فلا يكون دينا بخلاف ما اذا كان مبروطا **م** رجل المراهى ولوراهى الاب لدينه  
 عبد طفلا جاز وكذا الترهى فان هلك المراهى مثل ما سقط به من دينها ولوراهى الاب من نفسه

اوس ابن اوس خيرة اوسى عندنا بغير الدين عليه بخلاف الترهى والى المراهى بغيره في الصورة  
 وطعاه و رهى به متاعه حتى وبس للطفل اذا بلغ نقض الترهى في شيء من ذلك ما لم يقضى  
 الدين ملقى الا بخبر باب ما يجوز ان تراه اذا تصرف المراهى في المروهون في سقوط  
 الدين من غير رضى المترين تصرفا بصفة الفسخ كالبيع والاجارة والكتابة والصدقة والرهنة  
 والاقطار وخوفا لا يجوز ذلك التصرف في حق المترين اصله ولا يستلحق حقه في حبس اذا  
 قضى المراهى الدين بطل حق حبس ونفذ تصرفات المراهى مع مخرج الضحاوى وان  
 اجاز المترين تصرف المراهى نفذ وبطل الترهى والدين على حاله الا في البيع صاهة انه يكون  
 رهنا مكان البيع وكذلك لو كان التصرف في الابدان باذن المترين نفذت تصرفاته **م**  
 وان تصرف تصرفا لا ينفذ الفسخ كالعقد نفذ وبطل الترهى عندنا تارة رايته في التامين  
 من الترهى و صح اعتناق المراهى الترهى وتبديره وسلبه فان كان موصرا لم يولد بدينه ان جازا  
 واخذت قيمة الترهى فحلت رهنها مكانه لو موصلا وان كان معصرا سمع المقتضى في الاقل من  
 قيمته ومن الدين ورجع على سيده والمدير وام الولد في كل الترهى بلا رجوع عليه لا يجوز  
 في باب التصرف في الترهى بيع المروهون غير نافذ في حق المترين وليس للمراهى والمترين  
 حق الفسخ كما مستاجر ويقتضى بان بيع المستاجر والمروهون صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض  
 المواضع انه فاسد ومفاه انه غير نافذ في حق المستاجر والمترين لازم في حق البايع حتى  
 اذا قضى الدين او عت الاجارة لزوم البيع واذا علم المشتري بكونه موهونا او مستاجرا عند  
 علك النقض وعند الثاني وبه اخذ المشايخ انه علك النقض اذا لم يكن غايبا فوازيه في المتفرقات  
 من كتاب التصرف ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او ما رهنته بعد تسليمه صح وبجبه القاضي  
 على دفعه ما عليه ان كان موصرا وان كان معصرا بطل الوقف وبانه فيما عليه بخلاف مقتضى  
 المروهون لعدم امكان دفعه بعد ثبوته وبخلاف الوقف بعد الايجاب والتسليم الى المستاجر لعدم  
 نقل حقه بما لهما اسعاف في فصل ما يجوز وقفه وما لا يجوز اذ عندنا ان انسان لو باع المراهى  
 ان لم اعطك مالكى كذا وكذا فهو بيع عاكك على حاله حتى يردى الله لا يجوز ذلك في ضمان فيما يجوز رهنه

طوب



وما لا يجوز من كتاب الفقه **فصل** في تقاسم الغاب والحق مقبلة من ثم تبين انه لا يجوز ان يثبت  
 بدينه على الحق مقبولين في احوال الفصل السادس عشر ولو اذن له اي للمزمن المراض ان يرضه  
 فله من غيره وكله اليه بخير من المراض الاول فيجب ان يقسم مريض حال الغير من قبله بصل  
 استعارة من احوالها ليرضه بدينه فاعادة تحت الاغارة وللغير ان يرضه بدينه بقليل او كثير  
 اذا اطلق المغير ولم يسم ما به رهنه به وان سمي المغير قورا او حيا لا يجوز للمضطر ان ياكله  
 فان قاله المستعير فله رهنه باقل مما سمي واكثر او بنصف آخر لا يجوز ويصرف ضامنا وكذا لو استعار  
 ليرضه عند فلان بعينه فله رهنه عند غيره او استعاره ليرضه بالكلية فله رهنه بالبصرة وللغير ان  
 ياخذ من غير مراض من اهل الملبور **كتاب العقب والصلاة** العقب اذا استهلك العقب  
 وهو من ذوات القيمة حتى ضمن قيمة فانه ينظر ان ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم  
 وان كان يباع بالدينار لم يقوم بالدينار وان كان يباع به كان الزاوية في القضي فبقي عليه  
 فاما ان نظر للمضطر من قاضي لا في اهل العقب المكسبات والموزونات والعدديات المتقاربة  
 كالجزر والبقي والنفاح والكسرة او شئ من الخوف والخشوع والحق والحق والحق  
 كثر ما شئ وكذا الدقيق والسويق وقال في الاصل تحت القيمة في السوق لان بين سويق  
 وسويق تفاوتا كبيرا يتفاوت الدقيق وظل السحق بدليل سبق مثليا اما القمح فمختلف فيه  
 وكذا القمح فاذا جرح عن اداء المسجل تحت قيمة في المسجل الذي غلبت قيمة ذلك اليوم المتفاوتة بالقيمة  
 يتفاوت الاماكن والارضان ووجوب القيمة فيه مختلف وظل على الاصل لان القيمة مثل في المائنة  
 ولكنها ناقصة في الصورة وكل يتفاوت اخذها في القيمة من العدديات فهو من ذوات القيمة  
 القضا والوطيخ وكذا اختارات النواتل في العقب وفي العفا وهي اصل ذرع ارض رهنه  
 في ذرع والحق بذره في ذلك الارض وقيل الارض قبل ان يثبت بذرها صاحب الارض ولم يثبت  
 وسبق الارض حتى ثبت البذر ان قالنا ثبت يكون الثاني عند ابي حنيفة ويكون على الثاني قيمة بذره  
 ولكن يقوم المراض بذره ارض رهنه فيقوم الارض ولا بذرها فيقوم وفيها بذره فيجمع بفضل ما بينهما  
 قالوا جازع الاول وهو صاحب المراض والحق فيها بذره مرة اخرى وقبل الارض قبل ان يثبت

ان يخرج شيئا لا يملكه  
 من ارضه  
 ان يخرج شيئا لا يملكه  
 من ارضه  
 ان يخرج شيئا لا يملكه  
 من ارضه

ان يخرج شيئا لا يملكه  
 من ارضه

البذران

البذران او لم يقبله سبق الارض فثبت البذران بها جميع ما يثبت لصاحب الارض وعليه الغاصب مثل  
 بذره ولكن يبذر في ارض غيره هكذا ذكر ولم يسمع جواب الجواب المشع ان الغاصب يرضى لصاحب  
 الارض فثبت بذره بمذره في ارض نفسه ثم يرضى صاحب المراض للغاصب فثبت البذران لكن يبذر في  
 ارض الغير هذا كله اذا لم يكن النوع ثابتا فاما اذا ثبت نوع المالك كما رجل والحق بذره وسبق فان  
 لم يقبله حتى ثبت الثاني فالجواب كما قلنا ولما قبل فان كان النوع ثابتا اذا قبل يثبت  
 مرة اخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا يثبت مرة اخرى فيثبت فهو للغاصب يعني الغاصب المالك  
 قيمة ذره ثابتا كما جاز في الفصل كما ذكر من كتاب العقب رجل باع اقواما ومات قبل  
 سبعة ايام من الموت ولم يبع وارثا ظاهرا فاحذر السلطان ذريته من الغرما ثم ظهر له وارث  
 كان على الغرما اداء الدين الى الوارث فابا لانه لما ظهر الوارث لم يكن للسلطان  
 حق الاخذ حابيه في فصل براءة الغاصب والمديون من العقب وهذه المسئلة مذكورة  
 في اوائل فصل تصرفات الوكيل من كتاب السجوع من الحايثه ايضا موكبسي في مال فقهاء انسان  
 فتوقع منها وضاع ماله وثبانه يرضى لانه وقيمة تمام ضاع بوازيه في نوع جامع الضعيف  
 كما بجبايات والمغضوب نوعان غير منقول كالطاحونة وكما لو كان المالك عند  
 الغاصب بافقه سمي ونم اوجاد سبيل فذهب بالبناء والاصحان عليه عندها ولو تلف  
 بسكناء او قطع الشجره ضمن اجماعا وان هدم آخر وقطع شجره آخر فالملك الجبار  
 يرضى ايهما شاء ولو زرع فيها فالحاج له وهي نقصانها وفي جامع الضعيف قد ذكر  
 البذر وما اتفق ومنقول فان تلف في يده الغاصب او تلف ان كان مثليا كما لا يكتفي  
 او نوعي الذي ليس به سبعة ضرر كغير المصروع والعددي المتقارب كما يرضى بالخروج وما يرضى  
 من العددي الذي لا يتفاوت فله مثل وان غير مثلي كالجزر والزرعات والعدديات  
 المتفاوتة والورني الذي به سبعة ضرر كالمصروع ان تلف او تلف فله قيمة يوم غصبه  
 وان انقطع الشئ ضمن قيمة يوم الخصومة والثاني يوم الغصب ومحمد رحمه الله يوم الاقطاع  
 بوازيه في اول العقب وجب في غير المثلي اي ما يتفاوت في المائنة من القيمة قيمة يوم الغصب



بالاجماع كما في المصنفات ونحو اذا كانت بالية وكذا اذا استعملت عنده واما عليه ما فقيمه  
يوم الاستهلاك كما في المختلفان فقيمتها في العصب **عنه** من انفق القيمة فقيمتها يوم  
**عنه** عصب شاه فقيمتها ثم زجها بغير قيمتها يوم عصبه لا يوم **بكره** هذا قول الشيخ  
وجه انه وعده في قيمتها يوم زجها ولو تلفت بلا اهلاك ضمن قيمتها يوم عصبه **عنه** عصب شاه  
قيمتها ان فرادت متصلة حتى عادت قيمتها الفين فباعها بخير المالك ضمن الفاضل  
قيمتها يوم عصبه واما الف او اكثر في قيمتها يوم قبضه واما الفان وله ان يبيع قيمتها  
الفين عنده لا عند الشيخ **ذكر** كذلك في عصب الغني في الفصل الثالث والثلاثين من  
الفصول وقال بعض العلماء ان قرب الفاري في موضع له حتى المورفوق شارة في ملك انسان  
والقصة ترجح لا يضمن **وان** لم يكن له حتى المورفوق في ذلك الموضع فالحرب فيه يكون على التفصيل  
ان وقتت منه شارة يضمن **وان** ذهب به المرح لا يضمن وهذا ظاهر وعليه الفتوى كما في  
بعض النسخ بالمراد وما لا يضمن **عنه** من قس كسر شيء ثم رده عليه **عنه** ولو تلف من  
صبي شيء ثم رده عليه حتى لو كان الصبي في اهل بيته فلا كسر في السبع عن ظهر دابة ثم اعاده  
الى ظنره فانه لا يضمن ولو استعمله الغاصب فرفع قيمته الى البصير فلو كان ما دون ثلثي الجارة  
والا فلا ان اذ وضع القيمة يتضمن التملك وفهم منه حكم دفع القيمة **عنه** الى العقب المضمون  
بعض ما دون ثلثي الجارة **الثالث** والثلاثين من الفصول **عنه** عصب قفا فاجره يجب سعي  
على المستاجر لوجوه الفاضل في **الثالث** من الفصول **عنه** سكن رجل دارا وقف  
بأهله واولاده وحده فاجر المثل عليه ولو عصب دارا مودة للتمتع لا امو موقوفه او يبيعه  
واصره مودة مملوكة باجر مستحق وسكنها المستاجر بآجر المستحق لا اجر المثل قيل له وهل  
يأجره الغاصب الاجر لمن له الكوار فقلت لا ولكن مرد ما قبض على المالك هو المالك ولو لم  
سكن المالك المستحق المالك المالك للقاعد فقال للمعاقد ولا يطيب له بل يبرده على المالك  
وعن ابي يوسف يصدق به فيه فربا ب لا جارة الوصي والوصي اذ اخرج منزل التميم  
والوقوف بدون اجر المثل بل يأجره المستاجر اجر المثل ايم بغير غاصبا بالسكنى ولا يلزمه

ذكر محمد

التمتع بالبيع والكون في القيد  
انما هو اذا كان له بها ايم  
بغيره ايم

نجد بن الفضل في فتاواه انه يجب ان يكون غاصبا على اصول علي بن ابي طالب وذكر المصنف في كتابه ان  
المستاجر لا يكون غاصبا بل يأجره اجر المثل والعاصي الامام وكفى الاسلام على السفرة كان ينبغي  
بقول المصنف حتى على غرضه قال لو غصب انسان دارا وقف او دارا صبي يجب اجر المثل واذا  
كان عبدا في العصب هكذا في المثل في هذا الفتوى على انه يجب اجر المثل في هذه الصورة بالغا  
ما بلغ الا اذا انتقص المثل سكنى المستاجر وكان ضمان النقصان النقص للتمتع والوقف وانقصها  
المرأعة وكان ضمان النقصان النقص تجب في ضمان النقصان على اصله لا ينظر في نقصانه ولا  
ايجر المثل فاما ما كان كثير يجب ذلك للوقف والصغير هكذا ذكر في الذخيرة وفي كتابنا وعلى المالك  
الامام محمد بن علي وفي فتاوى القاضي الامام محمد بن علي احكام المصارف مسائل الاحاديث  
**عنه** باخذ مال الغير ضمن الاخذ الا امره في كل موضع ثم يبيع الامر ثم يبيع الامر في اول  
الفصل الثالث والثلاثين من الفصول **عنه** ايم عبد المحور حتى قتل رجلا قال علي بن ابي طالب  
الدية يضمن على مولاه او اخذته العدة يهدى عنه بالدية ولا شيء على الامر بغيره في الحال ولكن  
يجب عليه بعد العتق قيمة المأمور ان كان الامر محورا وان كان ما دون ثلثي الجارة في حال احكام  
الباطل في احكام المعبود والاعاء وذكر في العصب اذا ادعى على انه عصب منه عبد او جارية  
وبغيتها واثام البينة على ذلك يقبل بينة وجب حتى ياتي بها ولو ردها على صاحبه وان لم يبين  
فيمنها فان قال الغاصب بعد ذلك ما نكح جارية او يغيرها ولا اقدر عليها قال يسلووم القاضي في  
ذلك ضمانا ومقدار ذلك الثمن من ماله القاضي وان لم يقد عليها قضى عليه بالقيمة والقول  
في مقدار القيمة قول الغاصب **عنه** في دعوى المثل في كتاب الدعوى وذكره في المسئلة **الثاني**  
**فصل** في تقبل شهادة الشهود من كتاب الشهادت وذكرنا ايضا تبين فصل في بعض مسائل  
الدابة من كتاب العصب **عنه** في المثل **عنه** او قد نارا في ارضي بلا اذن المالك ضمن ما اضرته  
في مكان او حدث فيه لاما اضرته في مكان اخر فقدن اليه وقرق بين الماء والدار فانه لو  
ارسل الماء الى ملكه قال الى ارضي غيره فالتلف شياء عنه من خلاف النار اذا طبع النار  
المحترق والتقدير يكون بفعل المرح ومحمده فلم يصف الما فعل الموقد فلم يضمن ومن طبع الماء

المأمو  
المعناه ان يكون  
عنه محورا وعليه يحاط  
بالدفع او بالهداية  
ان يكون في الحال  
بعد العتق فقل  
العدالة عن خطيئة  
وهذا اذا كان  
كان محورا  
عنه وضعا  
بجس القصاص  
بين المرح والعبد  
كذا في ضمان  
المملوك  
من المملوك



المسلمان فالألفاظ لغيرها من شأني من فصل لولا وقد في يوم المخرج وهو علم  
 أن المخرج ليس بها إلا مال غيره فقلنا نحن ولولا أن المال إلى أرضي بقية هو إلى أرضه  
 شتمل ذلك لم يضمن لكما صحبان ذلك أنه أطلق نحو ابتكاهم وقدنا داره بقية فاحرق دار  
طاره لا يضمن إلا أو قدنا داره تنوره فالق في من الخط لا يستعمله التنور فاحرق في بيته فاحرق  
 والفعلين وكل أو قدنا داره تنوره فالق في من الخط لا يستعمله التنور فاحرق في بيته فاحرق  
 انظر وقدوت النار إلى داره فاحرقها يضمن صاحب التنور فاحرقها يضمن بالدار من  
 كتاب العصب كل عتقوك كما ذكر عليه ما وعصه لا أهل القرية أن يقتلوه فإن عصى انسانا فقتله  
 فإن قبل التقدم عليه لأنه فلا ضمان عليه فإن بعد التقدم إليه عليه ضمانه كما كان في الأصل قبل الاشتداد  
 وبعده وفي الغنية في مسئلة نطق التنور يضمن بعد الاشتداد والتفصيل المال بزيادة في فصل الرابع  
 من كتاب الجبايات ولو عصى رجل عبدا فقتله العتق منه في بدلة أخرى والعقوب في بدله  
 العاص فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان العصب والأكثر  
 فالحاكم أن يأخذ العصب ليس له أن يطالبه بالقيمة وإن كان التنور في هذا المكان أقل  
 من التنور في مكان العصب كان الحاكم الجار أن شاء أخذ القيمة على سعر مكان العصب  
 كان الحاكم الجار أن شاء أخذ القيمة على سعر مكان العصب إن شاء انظر حتى يأخذ  
 العصب في بدلة العصب فاحرق في كتاب العصب اختلاف في قيمة المقتول والقول للعاص  
 مع غيره بأنه ما قيمة الأخترة أو الأخترة القدر بقوته بما يباع في السوق من الدراهم الدنانير  
 وإن كان يباع بها فلفظها في خيار القتل من دوات الأمثال حق صكك إن بالدين  
 ضمن قيمة صكك وقيل قيمة الكاغد مكتوبا وقيل يضمن قيمة ما يقوم به عند مالك الصك  
 لأن المقتول القيمة عند المتلف عليه كالتلف جمر الذي صيته القوي مسائل الرد من العصب  
 قال في الوجيز وعامة ما يجب على أنه يضمن قيمة الصك والدقة مكتوبا لا ما يتوقع له الشئ  
 من الضمانات للعامة في الفصل الأول من الباب كأدعي ختم خبير الحاكم بين تضمن العاص  
 وبين تضمن عاص العاص وكذا خبير بين تضمن وبين تضمن مودعة جامع طابع

والمدلول

ولذلك تضمن الناب عالم خبير الحاكم تقسيمه فان ادركنا كالتحقيق كل واحد منها نصف  
 قيمة المقتول فله ذلك فإنما راجية في الناب على من العصب وإن هلك عند مودع  
 العاص فالحاكم أن ضمن العاص لا يبرح عليه فان ضمن المودع يبرح على العاص فإن ألقه  
المودع فالتضامن على قلب هذا وقد أقر الضمان على المودع وكذا الواجبة العاص أو رهنه فلهلك  
 كان للعصب ضمانه تضمن آيات فإن ضمن عاصبه لا يبرح على المهرتين وسقط دينه فلهلك  
 المهرتين وإن ضمن المهرتين أو استأجر يبرح على العاص فإن ضمن العاص فلهلك يبرح على  
 أحد بزاره فإن أهلك العصب سعى إلى الظاهر وقال اعلان قال كثير أو أصاب الأوامر إلى أو حال  
 اعلان العاص عند السلطان ممن يخرجه من أمثال هذه فإن ضمن أن كان كذا أو كان  
صادق الآلة ليس يظلم ولا يجتنب ضمن أيضا ولو قال أنه ظلمني أو ضربي وهو كاذب فيه ضمن  
 وإن كان الساعي عبدا فظلم الضمان بعد العتق لأنه ضمان قول بزاره انسانا من كتاب العصب  
وكذا في أو اسطر كتاب العصب من حاشية رجل تقدم إليه في حائط ما يله فلم ينفذه حتى وقع على حائط  
 جاره وهدمه فهو ضامن كالحائط جار يكون الجار ضارا إن شاء أو نقض الحائط وضمن قيمة الحائط وإن  
شاء أخذ النقض ضمن النقض ولو اراد أن يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك فإنما راجية في حاشية  
الحائط من الجبايات قطع اعصاب شجرة غيره إن كان النقض فاحرق يضمن قيمته الشجر والأفانقضا  
 من الضمانات للعامة في الفصل الأول من الباب كأدعي ختم خبير الحاكم تقسيمه ومن قطع شجرة في دار  
 غيره لحرب الدار أن يقوم الدار على الشجرة ويقوم بغير الشجرة فيضمنه فضل ما بينهما وإن شاء  
 استك الشجرة ويضمن ما انتقص بالقطع وإن كانت قيمتها مقطوعة فاعه لا شيء على القاطع  
 حرانة الأكل في أو آخر العصب رجل غاب أمره فليده أن يسبح الأمتعة وتسلم منها إلى فلان  
 فباع ولم يسم الخن إلى اعلان ضمن هلكه عنده قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن  
 التكليف بغير تسليم إلى اعلان فاحرق في تصرفات الوكيل كتاب المبيع في الفتحا وعلى البيت  
 عصبه أو أراض وزرعها وشب فلهذا جها إن يافد الأرض ويأمر القاص بقطع الزرع فلهذا  
 فلهذا فإن أيجل فلهذا جها إن يافد الأرض ويأمر القاص بقطع الزرع فلهذا

فإن لم يكن من ضمن كل واحد  
 من العاص والعاص  
 بغير الروايات كما هو في دار



بنف وان لم يحضر المالك حتى ادرك المزرع فالزرع للفاحش هذا معروف للمالك المبرمج  
على الفاحش بنقصان الارض ان نقصت الارض بزرع غيره في الثالث عشر من كتاب  
الفصل وذكر في العيون اذا غلبت فيها وبذر فيها غلبة ثم اخصها وهو بذر في بيت بعد  
 فاحش الارض بالخيار لا شاء فذلكا حتى ثبت ثم يقول له اقلع زرعه وان شاء اعطاه  
 ما زاد البذر فيه فاقطع الارض وقبها بذر وتقوم وليس فيها بذر وروى المعلى عن ابي يوسف  
 ان صاحب الارض اذا اراد اخذ اعطاه مثل بذرته وذكر في فتاوى فاضل شهر الدين فان اقتصار  
 المالك اعطاه البطان للزراع كيف يضمن روى عن ابي يوسف انه يعطه مثل بذرته واختار انه  
 يضمن قيمة بذرته مبذورة في ارض غيره وهو ان يقوم الارض مبذورة ببذر غيره حتى القلع اذا ثبت  
 ويظهر مبذورة ففضل ما بينهما قيمة بذر مبذورة في ارض غيره مثل صاحب اعطى على غلب ارضا  
 وزرع فيها القطن فانما المالك الارض وزرع فيها شيئا اخر هل يضمن المالك للفاحش شيئا  
 احاب لا يضمن لانه فعل فعلا لورفع الامر الى القاضي لفعل ذلك وبطله في فتاوى محمد بن ابي  
 من غلب ارضا وزرعها فاحشها ان ما غلب الفاحش بغير يقين فان ابي لا يفعل للمفوض  
 ان يفعل ما لو رفع الى الحاكم يفعل بعينه ما لو كان لم يقطع بنفسه من الحصول العادة في الفصل  
 كادى والتكليف اتاه في هوى او نهر ومعه دراهم فسقطت في كوض فلو سقطت عند القاية  
ضمن لانه يفعل لا لو سقطت وقت خروجه على الماء لانه يفعل ما لكان في السبب والدلالة  
من الفصل الثالث والتكليف ولو اطلق القصار السراخ وتوكل في الخوت فاذا نفي شرارة  
 فوكت على ثوب هل فاقوت لا يضمن تاما جانية في الفصل الثاني والعين من كتاب المداغة  
 وفي الميسر اطلقا والقصار السراخ وتوكل سر وجن في الخوت وبقيت فيها شرارة فوكت  
 على ثوبها هل يضمن بغير يقين قلت هذا قول الامام اعطاه فيضمن المالك ان يخرج عنه في  
 الخلة وهذا خلاف حق الفاحش لانه لا يمكنه الخروج ولا يمكنه هو من اطلاقه فيضمن القصار من  
 ضمانات بما لا يمكن من خروج من لاطا فوكت ينظر الى الماء فسقطت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا  
 وبعد من لاطا فوكت يضمن هو الوديع من خلاصة اللغائم في ضمان المالك وفي جامع الاصف

دابة الرجل

دابة الرجل ذهب بغير راسه ليل او نهارا وافسدت وزرع غيره لا ضمان لانه بغير صفة  
 ولا عدوان الا على الظاهر وقال الشافعي رحمه الله ان لا ضمان وان نهارا لا في الرابع من  
 ضمانات البقرة رجل جاء الى سفينة مشدودة فحلبها وذلك في يوم ريح ان ثبت بعد تحلل اقل  
 القليل ثم سارت ففوت لا يضمن حرانته الا على السبب من كتاب الفتح والواجب  
 دابة في كمره وزرعها بغيره فملكه حتى فترها لصاحبها لانه ليس له ولانية الحب فيصير  
 بالحبس فاحبس مضمونا مما يحيط به بالحق في كل سنة من الفتح طاعة على نهر را داخر  
 ان يضع فوقه طائفة اخرى وبسبب وضعها بقل ما الطائفة القديمة ويحتمل دورا  
 لصاحبها ان يمنع الثاني وان كان نقص على الاولى بمنع الثاني ليس للاول ان يمنع  
 الثاني بوازيه في نوع يميني حديث غارة لغير صاحبها من كتاب المظان وعن ابي يوسف رحمه الله  
 فيمن اخذ دابة حملا ويتاوى بحبله لاسي دخانه فله من منة الا ان يكون وقال الحام مثل  
 دكان بحيران عادية في الفصل الرابع والتكليف اجبر القصار ان غلبت هذه المدقة فوكت على  
 ثوبه فخره فلو ان غلبت اول اعطى الثوب قبل ان يقع على الخلية يدق عليها ضمن الاجير ولو  
 بعدة ضمن القصار لو اصاب المدقة انسان يضمن التكليف كيف ما كانا جامع الحصول من  
 ضمان القصار من الفصل الثاني عشر احد اذا جرح خذ يدي خائنة من الكبر وضربا على المدقة  
 فضربه بالمطرفة فطام من شره واصرف شي يضمن وان قتل به رجلا او قتل دابة فالدابة  
 على قاتله ولو لم يضربها بالمطرفة لكن بالبرج فطام من شره فلو هدر بزره في النار من  
 الجنائات فيه عدم حابط مسجد لو لم ياتسوته واصلاحه وفي سائر اثار يضمن النقصان  
 وعن محمد بن الفضل ان هدم حائط متجاوزا من حائطه فمضى رخص يضمن قيمته وان  
 كان حديثا فله يوم باعاده في الحائط وفي دار الفقه لو اخذ هدم حائط البناء لا يضمن  
 وفي الحائط لو اخذ بالقيمة وقبل بان اضمائات اللغائم في الفصل الاول من ابا جادحا  
 عشر رجل حفر بئر في فناء قوم روى ابي رستم انه يوم تسوية ولا يضمن النقصان ولو هدم  
 حائط المسجد كذلك امر تسوية ولا يضمن النقصان فاضمان في اواخر الفصل في تسوية

دورانها سان



من قسمة والاباء خلق وضع في حكمة منهم انسان دار جنة بغير امر صاحبها حتى انقطع الطريق  
من داره فهو ضائع اذا لم يفعل باذن السلطان خوالة العتاقوي افضل ما يصح في كتاب من كتاب  
النحنان ابراهيم خايط جرحه فخر ما لكه بين تضييق بقية الخايط وبسبب التضييق وليس ان ياخذ النقص  
ويضعه قيمة النقصان وليس كما الجبر على البناء كما كان لانه ليس في ذوات الامثال وقيل ان  
خايط جرحه امر باعادة ما كان ابراهيم جرحه في القرباب وبنائه كما كان يرى من النحنان  
وان من خشب وبنائه من خشب كما كان مكلد لغيره ابراهيم وان بنائه من خشب غير لا يبرأ  
لانها تشفاوة فتح لو علم ان النكاح ابراهيم ابراهيم في الثالث من القصب **ويصح الاسلام**  
السفلى دفع الى دلال متاعا فوضعه وكان من ليس عليه ولا يبريد جرحه فوضعه في النحنان  
يريد بغيره ففكره عليه اوله في جرحه فائق او هكذا المتاع في يده لا يصح **خلافه** قال السائدان القاسم  
ان يصح لانه امين فليس له ان يورث غيره الا ما احب به **ويصح الاسلام** حصل ان دفع  
العين الى المستام ليرة اهله او من له بصارة به وبقيمة امر مستام وهو في الدلال ما دونها  
به دلالة وكذا اذا ذهب به مستام ولم يظفر به الدلال لا يصح فيه في باب ما يتعلق بالدلال  
من كتاب الوكالة الدلال في الثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد ان يشتريه فيظفر به ثم يشتري فاخذ الرجل  
وذهب بالثوب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يصح الدلال لانه ما دون في هذا الدفع عادة قال  
مولانا رحمه الله تعالى ان لا يصح اذا دفع اليه الثوب لم يفارقه وانما اذا دفع اليه الثوب فافارقه  
صحيح فليحان في الاجابة القاسمة **فقط** الطمان والاباء والسما رضى كل منهم بالخط لا في  
موضع يكون الطمان ما دون الخط عرفا فصولين في كتاب الطمان **الفصل الثالث** في البيع  
السما اذا خط مال انسان بحال البخر لا يصح ولو خط مال به يرضى في البيع والعشر من  
الفصول العادية **فقط** اخذ الدلال الثمن ثبته الى صاحبه او كان يمكنه التظفر بصاحبه  
فيستنه فضاغ منه بغيره فيمنها بالنصف منه فيما يتعلق بالدلال مع كتاب الوكالة في حفظ  
باجم فترك البخر عند رجل يحفظها وورع هو الى القوة بغيره منها ما خلف منها او تخافه نفسه  
فضاغ بعض ما كان حار جارا قالوا ان لم يكن كما حفظه في حباله فمن والآفلا محسنان في فصل البعارة

في البعارة الراعي من كمال الحارة قال كما ورد ابراهيم كركم بخور وبعث ان لم يكن البخر السمار عند  
في حفظ او كان في حفظ او كان في حفظ ولكنه كان يقدر على رفع القدر من علم ان يتصرف ولم يدفع  
يقين وان كان لا يقدر بان غافله وشق بطنه يصطليح على هذا القيمة فاعده في كمال الحارة  
وسرع رضى الله عنه ان قطع ذنب حمار الفاضل في جميع القيمة وان كان بغيره بغير النقصان لا يغير من  
الخط البرهاني في الفصل الثاني من القصب ذكر الناطق وحل غريه على انسان ففعله او فريه بغيره  
لا يصح في قول ابي حنيفة ويصح في قول ابي يوسف **ويصح الاسلام** في قول ابي يوسف رحمه الله  
فانصح في حباله بها لم من الحبابات **فقط** شيا في الطريق ففقرت منه دابة وقتلت انسانا  
لم يصح فيه في باب سب من حبابات رجل وضع في الطريق شيئا ففقرت منه دابة رجل  
فانكف شيئا لا يصح الواضع اذا لم يصحها الموضوع في الطريق كذلك رجل استهدى على خايط  
ما بين الطريق السمين فسقط الخايط على ما بين ما يصح صاحب الخايط اذا سقط الخايط  
على انسان او دابة فقتله فمجانا يصح انما يصح كتاب القصب **فقط** شيا جارا ليريد  
جداره وهو على الطريق فاخذ في هذه فسقط الثمن من على رجل فمجانا يصح الشرا فيه في باب  
المتب من كتاب القصب **فقط** امر رجل ان ينقش في حائط اسمه ففقط ففقط اسم غيره له ان ينقش  
فما تم اذا لم يقبل الاصلاح عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة لا يصح صلاحه في الخطرات من  
كتاب القصب رجل خدع صبي وذهب به الى موضع لا يعلم قال محمد رحمه الله انه نجس حتى  
حياتي بها ويعلم انها قد ماتت فظهر في الثالث من القصب **فقط** دلال معروف بغيره  
ثوب بتيمن انه مسروق فقال ردته على من اخذته منه بغيره كفاص الغاص اذا  
رد على الغاص بغيره **فقط** ابراهيم لو اشت رده بغيره **فقط** هذا كفاص الغاص اذا قال  
ردت على الغاص صدق بتيمة لا بد منها جامع الفصولين في كتاب الكا نور والدلال من  
الفصل الثالث والتسعين الراعي والبقار لو خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الفصل  
انه يصح قيمتها بغيره في النجج وذكر في النوازل انه لا يصح شئنا وكذا لو راى رجل سقطت  
شاة انسان وصف عليها الموت قد جرحها قالوا لا يصح شئنا لو خاف ولحقوا له يصح

عاقبة الخطا

مطلوب  
دلال بغيره  
مسروق



في النسخة الاولى فان اختلف المراجع وصاحب الغنم على حواشي الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها  
 وهي حية وقال المراجع لا بل ذبحتها ميتة كما قال القول قول المراجع وفيه في فضل النصار  
 والمراجع من كتاب الاجارة ولو شق ذق بغيره وفيه من جاهد فاصابه الشمس  
 فذا اختلفوا فيه ذكر شمس لائمة السجسي انه لا يضمن من ضمانات النعام في الفصل  
 الاول من الباب كادى عشر وتقطع جل فذيل فقط القيدل فانك ارفع ذق انسان  
 او شق ذق لاصفه من فؤاده وكذا لو كان فيه جاهد اذ ذاب من ابعده ما شق كان ضاها  
 قاضيان في كتاب القطة اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك واخذه  
 النصوص لا يضمن ولو قال ان محوفا واخذ مالك فانا ضامن وفي باقي المسئلة كالحاها يضمن  
 والاصل في جنس هذه المسائل ان بالعمور ان ثبت حتى التوجه للمحور على الفار اذا حصل  
 ذلك في ضمن عقد معاوضة او ضمن الفار المحور وصفة السلالة نصا وكذلك اذا قال كل هذا  
 الطعام فانه طيب فاذا هو مسموم لم يوع على ما قلنا تارة رجاينه وكذا في المزاد في اواخر  
 الغنم وفي الفصولين في ضمان السبب من الفصل السادس والتشرين وفي الدرر قبل فصل النعام  
 دين على امر من كتاب القالة وفي حكاية الفصل السبب في را اوله كعرف خطا وندى السبب  
 ديكين برالمود والسبب حودرا حلاص كمد قبل اجاب شيخ الاسلام بربان الدين بانه يضمن  
 وان كانت المرواة بخلافه وفي المودع لو دل سارقا يضمن لاشترائه الحفظ بخلاف غير المودع  
 فاعلمنا بمسئلة السعاية بغير حق وفي الفاء وفي رجلين في سقفة معهما امتاع كثير فلم ينتهوا  
 الى مكان قليل الماء قال احدهما لصاحبه لو هاتك فان متاعا بيني وبينك نصفان فالتقى  
 هذا فاسد يضمن الام للخلق نصف قيمة متاعه تقه وطرقه انه يصير مشتركا متاع الخلق  
 بنصف متاعه تارة رجاينه قبل كما يجوز وذكر في السير انكر اذا قال لغيره وهما في سقفة  
 اطلع متاعك على ان قيمته لك على فطره فلا شيء على الضامن فكذلك لانه فضل باختياره والله اعلم  
 ضمانات الجاهل في ضمان الملاح من ضمانات الاجارات وفي الفناء وفي النكاح ولو قال من رمى من  
 السقفة شيئا فهو علي بالخضض فهو باطل ومن رمى بمتاع صاحب خوف الفرق ههنا تارة

هذا هو الصحيح في ضمان السبب  
 في ضمان السبب من كتاب القالة  
 في ضمان السبب من كتاب القالة

تارة رجاينه قبل كتاب حواله في اشرف السقفة على الفرق فالتقى بعضهم حظه فخره الحاد  
 حتى ضعف بعضي فتمت هذه تلك الحالة فقد اختلفوا في السابع من الغنم في حطوط  
 عند اختلاف جنس متعونه بالقيمة وكذا كخضفة يعني من المكيلات لانها ليست من ذوات  
 الامثال لانها لا تحال للقت وكذا كل مكيل وموزون منصرف على الملاك يضمنون بغيره  
 ذلك الوقت موفرة اخذت في الفرق فالتقى الملاح ما فيها من المكيل والموزون في الحاد يضمن  
 قيمته باس غيرة زهدا في اواخر كتاب الغنم وفي النوازل دخل بدانتها ان يقال  
 للمني في اربطها فقال ياني هناك فربطها ثم دخل عليها ولم يجد ما يقال ثماني في ارجوها  
 صاحبها للشيء وليس لصاحب قال القصار يني في لان قوله ان يربطها يستحقها طمعه عادة  
 واثارة الى محل يقول عرفا فيضرمودا تقصر حظه فيضمن ضمانات الجاهل في ضمانات الجاهل  
 ضمانات الاجارة اذا دخل اجاب الملاح في الملاح بغير ذن حادوا واخذ مفتاحه وجاء  
 سبيل واسلك بسط الملاح يني فيه فخره حواشي السبب في الغنم في ضمانات الجاهل  
 واخذ متاعه لا يضمن خاشرى كخونيت على ما عليه الفتوى بزيادة المقرقات من الفصل السادس  
 من كتاب الاجارات اذا اقوى الملاح على سقفة سائدة بالقلوع قصدت سقفة اخرى ففرق من  
 فيها وما فيه ما في الملاح عن درجها هل الملاح حالف اجاب لا ضمان على الملاح اذا اضع له  
 في ذلك قارى الهداية صحح من كان كذا وحل الباب مفتوحا فرق من كان شيء لم يضمن  
 الوصل ضمانات النعام في الفصل الاول من الباب كادى عشر من استخدام عبده او عبته في حادثة  
 او ركن دابة او عمل عليها شيئا بغير اذنه فهو ضامن فاذا ردوها الى ملا ارجعها الى المالك  
 ليعتقها كما صرح في جامع الفضولين حيث قال ولم يضمن متاع الغنم في ظاهر الرواية وفي  
 ما تضمنه في الوقف وما ان التيم واخذت كغلة يعني يجب ارجاع المثل موزنا زاده في الغنم في الاجناس  
 شغل احد الشريكين القس المشترك بلادون صاحب يصير غاصبا في يمينه على وانه هاتم عن  
 محمد رحمه الله ولا يصير غاصبا على دواته ابن رستم في لومات في خدمته لا يضمن كذا في نوادها  
 قال في مجموع النوازل والصيحي دواته ابن رستم قال انما يلحق في الدابة المشتركة يصير غاصبا  
 على الترواينين مثلا وركوبها من الضمانات للفضل كالحا في الضمان في شركة الاملاك من

هذا هو الصحيح في ضمان السبب  
 في ضمان السبب من كتاب القالة  
 في ضمان السبب من كتاب القالة

هذا هو الصحيح في ضمان السبب  
 في ضمان السبب من كتاب القالة  
 في ضمان السبب من كتاب القالة



من ممانات الشريعة **منها** ما لا يرد عليه من غير مقتضى العقل والشرع فيكون كذا وكذا  
 حادوم بينهم اثنين غاصوا في البحر لئلا يسيروا في البحر لئلا يسيروا في البحر  
 في الركوب في السفينة والعبد واختار يدفع الحرفة الزائدة عن قدرها يستعملها  
 بلا اذن صاحبه ومات في حرفة لا يفي في نوادرها لم يفسد وفي الدابة اذا ركب او عمل  
 اخذها متاعا بلا اذن شركه يفسد **بوزانه** في نوع الاستفاد المشترك في باب الخطيان  
 طبع الولد في اموال جهته من التجر فاحضن بعضهم فاحضن الظاهر من مقدار اوقاف  
 اقتسموه عليهم بالحصة ليس لهم الوضع على المختصين سترها فاما المارقة فظاهر وان جهوا  
 الى الظاهر بان يعطوا عليهم اصحاب الحناية فما اصابكم فليكن بالحصة يجمعون عليهم  
 بوزانه في نوع في المورس الوكالة **فمن** ظلم فاحذه رجل حتى ادركه الظالم وعقره  
 او طبله ظلم ليقض منه ضمانية فذكره رجل فاحذه ماله في قياسي محمد ربه يعني لاخذ الدال  
 للشيء لا على قول السجينة ووجهه وبقي **فمن** ظلم فاحذه رجل او اخذ في فاحذه رجل او  
 دل عليه حتى اخذ وعقره لا يعني لاخذ الدال في ظالم المرواة واكره استحقاق كد في قياس  
 قول شيخ در سحاب دور بيا شدد فصولهم في السبب الدلالة من الفصل الثاني  
**فمن** اكره على الدلالة على الخلع فدل على موضع فيه متاعه وعقره فاحذه الكل لا يعني  
 سواء كان اكره مودعا او لا فصولهم من محل المورس **فمن** امر قنابا باق او قال له اقتل  
 نفسك ففعل ضمن قيمته ولو امر بكذا فمال مولاه فالتلف لم يفي الامر او امره باق وقتل  
 صار غاصبا اذا استعمل في ذلك الفصل ولما بالامر بالتلاق مال مولاه لم يضر فاضا ماله وانما  
 صار غاصبا لانه لم يملك انما التملك مال المولى بفعل قننه **فمن** في مسألة تبدل على  
 خلافه وهي لو امر قننه بكذا فمال رجل بعقره مولاه ثم بيعه على امره او الامر بها سجلا  
 للفقن فصار غاصبا على كوابله لا فاضا له على القنن ولا على مولاه في التلاف مال مولاه فلا  
 رجوع على الامر بخلاف التلاف في مال غير المولى ولكن ان يكون في السلبه واثباته فصولهم في  
 الفصل الثاني في السلسل وفي غصب جانية مفنية بلون قيمتها غير مفنية في التلاف

انما وفقة

**كتاب الاكراه**

انما وفقة عليها فاحضن بحسبها في غير موصوفة بوزانه في جمل العبد والامانة من التملك  
 عند الامانة يتحقق الاكراه من كل متلف غير على تحقيق ما اوخره للعقود على قولها مجمع  
 القضاة في الاكراه وفي الحاشية لو اكره ليقهره او قضا من فاقه كان باطلا ولو اكره ليقهره  
 او التلاف مال المودقة فاقه لا يبيح اقراره ولو اكره ليقهره رجلا ليقهره بالسرفه او يقتل رجل  
 بعد ما يقطع يد رجل محمد فاقه يقطع يده او قتله لقطع يده او قتله ان كان المودق موصوفا  
 بالطلاق موصوفا به يقطع يده او يقتله بالسرفه موصوفا بالسرفه او يقتل او يقتل  
 في القياس يقتضيه القاضى ولا يقتضيه السخا ان انتهى قلت افاذ كلامه ان الاكراه يقتصر  
 على القاضى وهو ظاهر وان الاقرار بالحدود بالاكراه لا يبيح وان الاقرار بالسرفه مكره  
 لا يبيح ومن يعلم ضعف ما قيل ان الاقرار بالسرفه يقتضي مكره وانما علم مبيع الحق في الاكراه  
 واذا اكره على العضو من القضا من عضف فالفوجان ولا يعني المكي المولى شيئا من مخط  
 البهارة في الفصل الاول من الاكراه ولو اكره القاتل على قول الشيخ من دم عبد على مال  
 فقبل لم يلزم المال وسئل القاضى عن اكره الحق في الاكراه اذا اكره على التملك فترجى  
 صحيح نكاحه عندها وقال في التام في الاكراه وكذا لو اكره على الطلاق والعقاق فطلق امره  
 اعتق يقع طلاقه وعقاقه عندها ولو اكره ليقهره بطلاق فاقه لا يقع كماله لواقه الطلاق  
 باذلا او كادها ولو اكره ليقهره بطلاق او لندرا او جدا او قطع او نسب فاقه يدرك  
 لا يلزمه شيء فصح في كتاب الاكراه وان غاب المكي عن النظر من اكرهه في قول الاكراه  
 وتقتل الامر من سلطان من غير تهديد يكون اكرها وعندها ان كان المورس يعلم انه  
 لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل سلطان كان امره اكرها ثم الاكراه على نوعين  
 احدهما ان يهدده بوعيد قيد او جسد او هدره يقتل والتلاف عضو السبع والعضو  
 واللسان وما شبه ذلك نحو الاصاب والاعضاء فالاكراه بوعيد تحسب القيد يظهر  
 في الاقوال نحو السبع والامانة والاقرار ونحو ذلك فلا يبيح هذه المنهات ولا  
 لا يظهر في الافعال حتى لو اكره بوعيد قيد او جسد على الطير ماله في الماء او في النار  
 او يدفع ماله الى فلان ففعل المورس ذلك لا يكون مكرها والاكراه بوعيد القتل والتلاف  
 العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا فصح في الاكراه اذا اكره التجر او لا يبرح

يقتضيه



ابنته الصغيرة من اجل ليس ينفوا لها او باقل من مهر مكرها ففعل فان كان النكاح باقل من  
 مهر المثل لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفوا لا يصح النكاح وان كانت  
 المرأة بالغة ووليها على النكاح ففعل ان كان الزوج غير كفو كان للمرأة ان ترد وان  
 رضى المرأة كان للزوج ان يرد وان كان النكاح بمهر فانه للمرأة ان ترد وان رضى للزوج  
 ان يرد في قول الشيخية خاصة وعندنا حتى الرد لعدم الكفاة ونسب للزوج ان يرد نقصان  
 المهر فالحق في كتاب الاكراه عشرة نكاح مع الاكراه الطلاق والفساق والنكاح وهو  
 غير القصاص والوجوه والادلة والحق في الادلة والظاهر واليهان والمندرج في هذه  
 المقصرات لا يفتقر وقوعها الى الوضوء بل الى النكاح مع الزنا والخطا من خط النكاح  
 في بطلان النكاح ولو كان في كتاب الطلاق جاز له مكرها لا وصى ففعل في كتاب النكاح  
 من احكام المهرج ولو كره الرجل على قتل مورثة بوعيد ففعل لا يجرم القاتل في الميراث  
 ولا ان يقتل المكره ففعل في قول الشيخية ونحو ذلك في كتاب الاكراه واللام  
 المكره جازي يستحق انما كان عاد على الكفر اجبر على الاسلام ولا يقتل وكذلك اسلام السكران شايبه  
 في باب ما يصير به الرجل مسلما وجب ان يكون على ان يشرب هذا الشراب وان يبيع الكرم من  
 ابنته قباع الكرم ولم يشرب هذا على وجهي امان كان الشراب جازي بشرطه ولا يجل  
 ففي الوجه الاول بيع جازي لانه بيع طابع وفي الثاني بيع فاصول لانه بيع مكره في  
 الواقعات كما مية في السبع بطلان التوان اكره على البيع ولم يتم المشرى قباض من التوان  
 لا يجوز طابعه على باطل واكره على ادائه قباض جازي لانه اكره على البيع جازي لانه  
 غير متعين باذنه وهذا عادة الظلمه اذا صادف رجلا لا يتكلموا بالمال ولا يذكروا  
 بيع شي من ماله ففعله لانه فيه ان يقول من ايراعطى وماله له فاذا قال انما لم يبيع  
 جازي لانه قد صار مكرها على بيع جازي فلا ينفذ بيعها بوزاريه في اوائل كتاب الاكراه  
 اكره بوعيد تلف على ان يخذ مال فلان ويؤخره انه يبري ان يكون في نسوة لان مال  
 القهر مباح عند الخصه وانما علقه بالوحي لعدم قيام القدر بالقطع فان المكره على اخذ  
 مال الغير بغير حق ففعل هو ما جرد لان الظلم لا يباح واخذ مال الغير ظلم هذا اذا كان

مطل  
 مستحب  
 مع  
 الاكراه

المكره

## وقف بالجامع الاورس

اذا كان المكره حاضر اقل كان غايبا وقت الاخذ ان كان موه رسول ونجا في المكره بالرسول  
 مثل ما في من مرسله ان ياخذ الامم يكن عنده رسول او كان ولكن لا يجازيه سلبه  
 الاخذ المكره رايل حقيقة لكنه كيف عوده وبه لا يستحق الاكراه بوزاريه في الاكراه كتاب  
 المحجور بافعاله لا باقوله الا فيما يرجع الى نفسه القصاص المكره ووجوه المولى المشرى  
 فان لم يفر كن اقيمت عليه البيعة محضه المولى شرط الاخذ الامم الثاني ولو اتلف مالا  
 يؤاخذ به في حال اما الاقرار بجناية فوجب الدية والعدا ولا يبيع محجورا وما ذونا  
 واقرار محجور بالدين والعقب وعلى مال لا يصح وفي المأذون يبيع ويؤاخذ به في حال  
 بوزاريه في المأذون ثم العبد ان لا يؤاخذ باقواله في الاموال مادام وفي حال ما اذا اعتقا  
 يؤاخذ به في حال بخلاف العبي فانه لا يؤاخذ به ابدا الا اذا ثبت على اقراره بعد بلوغ  
 شايخ في المحقران اقراره بعد حال آخر الى عتقه بوجوه الاحلية ورواها المانع ولم يرد  
 انما ان قيام المانع هذا اذا اقر لغيره مولى حال وآما اذا اقر له فلا يلزمه شي بعد عتقه فان اقر  
 ان المولى لا يستوجب على عبيد مالا او درر من ربه ولا يرد بحد القصاص في حال يعني اذا اقر  
 العبد بما يوجب حدا والقصاص لزمه في حال الا ان حضرة المولى ليس بشرط في اقراره  
 ولو لم يقر وكفى اقيمت عليه البيعة محضه المولى شرط عند السجدة ومحمد رحمه الله شريح  
 جمع الجبر من لابين الملك في كتاب الجبر خصا ولو ان صيا سفيرها محجور المستقر مالا  
 ليعطى صدق المرأة حتى تستقاضي والامم يعطى المرأة وصرف حال في حواكي لا يؤاخذ به  
 في حال ولا يؤاخذ بلوغ والعبد محجور اذا استقر في ماله واستهلكه لا يؤاخذ به في حال لا يؤاخذ  
 به بعد العتق لان العبي المحجور ليس من اهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد محجور من اهل  
 الالتزام الا انه لا يبيع التزامه ويبيع في حق نفسه والمحجور البائع بغيره العبي والمجنون  
 في صبي في فصل الجبر بسبب العتق من كتاب الجبر وشمول مجنون اكثر السنة اطلاق عند  
 الامام الثاني وفي رواية عنه ان اكثر من يوم وسيلة فاطلاق وقال محمد له انه سنة كاملة  
 وقدره في رواية بسبب الشراء وقدره الامام في رواية بشرطه وبقي ولم يقدره بشي في

المستحب  
 وهو عند  
 وفلان  
 دبره



في اخوي وان يحسن ويصدق ينفذ تصرفه حاله لا فاقه ولا شئت عليه ولا لانه احد الوجوه ثوما  
 او يولي من والمعصية من كان قبل الفهم فخلط الكلام فاسد لا بد من الاتة لا يفرق ولا يشتم  
 كالمجنون بوزنه في مسائل المجنون من الفصل الثامن من كتاب النكاح ولا يخرج من مختلف نفسه  
 وهو خفة تعزى الانسان فحمله على العمل بخلاف موجب الشرع او العقل مع قيام العقل  
 وقد عرفت عرف الفقهاء وعلى تقدير الحال واسرا وعلى خلاف مقتضى الشرع او العقل في  
 غرضه فخر عبد اشترى شيئا من السيد ودفع الثمن والسيد لا يرى للمعبود ان يسترق  
 الثمن فواهم الفاعل في الباب الاول من كتاب البيع كتاب المداون غاب العبد المداون  
 لا يكون للمولى قبض دونه لان حال العبد فوق حال الوكيل لان الوكيل مستوف للموكل والعبد  
 لنفسه ثم الوكيل بالبيع اذا باع ثم غاب لا يكون للموكل قبض الثمن الا بتوكيل من جهة الوكيل  
 فالعبد اولى بالمقبض مع هذا فالمشترى سرا يستحق ان لا يملك على العبد ومن لا لا الحق  
 وصل الى مستحقه فالمشترى من الوكيل او اذ قبض الثمن الى الموكل فان كان عليه دين فانه لا يبرأ  
 لان الحق للموكل لا للموكل والموكل كالاخصي جميع الفاعل في التوكيل من الوكالة وما يجب  
 السببية عليه انه لا يجوز للمداون ان يستعذبه لنفسه وان قرح الموكل يتجوز تصد على هذه حتى  
 ان المولى لو لم المداون امته المملوكة فقال اعطيتك اود هتكها فتخرج بانتمتع الرجال  
 من النساء وتقتربها ووطئها يكون ذنا محضا وحرما صرفا ولا فرق بينها وبين الاجناسيات  
 الا بسقوط الحد فيه للشبهة كذا في التحفة احي طلبة في المداون اذن احكام للمبني والاب  
 او جد جاز واذا مات ولم يكن حجر اعلى الصغر والاب لا يحجر عليه لان ذلك حكم من احكام فلا  
 يبطل بكونه ولا ينقضه احد وان كان الاب المولى اذ لا يبطل غور في بوزنه من كتاب المداون  
 عشرة اشياء لا تلحقها العبد المداون الكفالة بالنفس والحال والقرض والتمتع والصدقة وحق  
 على مال وغيره والكنانة وتزويج نفسه وتزويج العبد ولا لانه والصالح من مضاف وجب عليه  
 والعقود في القصاص ثلثة عشر شيئا يملكها العبد المداون لا يبيع ويشترى ويرهن ويرهن ولو دوى  
 ويبيع ويبيع المثلث الدابة وباحد الارض مائة ويشترى البئر ويرزها وبها يحل من

ملحج معة

قصاص

من قصاص وجب على غيره ويرد الى البسير من الطعام ويضيف من بطعه ويجوز بيعه من مولا مثل  
 قيمته حراته الفقه للبيه الليث من كتاب المداون كتاب الوكالة واذا وكل شيئا لا يعقل  
 او وكل تجوز لا يعقل البيع ثم افاق هل يصير وكيل ام غير كيد الوكالة لم يذكر محمد رحمه الله  
 هذه المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب الوهن اذا كان الممثل صغيرا او كبريا لا يعقل  
 وسلط على البيع ثم كبر وعقل جاز وقال الفقه ابو جعفر ما ذكر في العدل يصير روايته الوكيل  
 بالبيع المفرد انه يصير وكيل اذا افاق قال الفقه هذا في المداون عاذا لا يصير وكيل الا بتجديد  
 الوكالة فعلى ما ذكره الفقه هذا يكون مسئلة الوكيل بالبيع المفرد ومسئلة العدل على روايتهما  
 وذكر في مسئلة السرقة ان ما ذكر في كتاب الوهن في مسئلة العدل قولها اعا على قول  
 اصفحته فانه لا يجوز بيعه اذا افاق فعلى ما ذكر في مسئلة السرقة السرقة مسئلة الوكيل  
 بالبيع المفرد يكون على خلاف ايضا فحمله في الفصل الرابع من وكالة الذميرة احكام  
 الصغار في مسائل الوكالة وفي وكالة المختصر ولو وكل اليتيم رجلا في اموره فاجاز وصحة جاز  
 قال والوصى عليك ان يوكل رجلا يحجز له ان يجعل نيابة في امور اليتيم فاذا بلغ اليتيم  
 قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له الا يفعل ولو مات الوصى يعزل الوكيل ولو مات البصبي  
 يعزل الوكيل ايضا لانه وكله بالتصرف في ملك البصبي ولم يسبق ملكه من اهل المهور  
 مختصر لعدو وعي الوكيل بالشراء اذا اشترى ونفذ الثمن من ماله وقبض المبيع رجع على الامر  
 فان هلك المشتري في يد الوكيل قبل قبض المالك على الامر ان غصب لاصل الثمن له ذلك  
 فلو هلك هلك هلاك الوهن عند ابي يوسف وعند محمد رحمه الله يملك هلاك البيع وهو  
 قول ابي حنيفة كذا في الهداية فنقد الفاعل في الرابع من وكالة وكيل الشراء اشترى  
 بنسبة على عليه الثمن بكونه لا يحل على الامر بوزنه واذا الفصل في مسائل مسائل  
 التوكيل من غير مضي خصم والموكل في بيعه لا يبيع وعند ابي حنيفة والفقهاء ابي الليث كان في  
 بقولها قال في مسئلة الكفالة في ادب الفقيه المقتضى فخر هذه المسئلة ان شاء الله تعالى بقول  
 بقولها اصفحته وان شاء الله تعالى وحكي في ان الولى الى الفقه خلاصة في الفصل

شبكة



العاشر من كتاب الوكالة والوكيل بالخصوصة بغير رضى الخصم لا يلزم وقالوا يلزم ثم اختلفوا على  
 قوله بعضهم قالوا رضاء الخصم ليس بشرط صحة التوكيل بل هو شرط لزومه وهو صحيح الا ان يكون  
 الموكل مريضاً او على مسيرة سفر في يلزم والمخيرة بغير رضى المريض هو المحتار في الفقه والملك  
 اختار قولهما للفقهاء والشريف والوضع في ذلك سواء وبعض مشايخ المتأخرين قالوا  
 ان احسن القائلين بتعنت الخصم في اباية التوكيل لا يمكنه من ذلك يقبل التوكيل عليه وان احسن  
 القائلين من الموكل القصد الى الاقرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضاه واصله  
 ثم انه المقتضى في الوكالة بالخصوصة الموكل له يرضى والفرع من موكل التوكيل بغير رضى  
 لم يقبل لان هذه شهادة المقر في قامت بالوكالة على المسلم مقصودا فان كان الغير لم يرض  
 يقبل لانها قامت على النفي فان حضر بعد ذلك عزى ما سأل احد بتلك الوكالة لان شهادته  
 النفي اني مقصودا وعلى الفرع المسلم سبعا وكما لم يخط للحيث في باب الشهادة على الوكالة  
 من كتاب صحتها ادعى على غاييب دينا بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغاييب في خصوصه فامر  
 المدعي عليه بالوكالة لم يمتح حتى لو برهن المدعي بالدين على الغاييب لم يقبل بوازمه في السابع من  
 كتاب الدعوى قال ابو حنيفة رحمه الله التوكيل بغير رضى الخصم لا يجوز قبل مضاه لا يجبر خصمه على قبول  
 الوكالة وعندهما يجبر هو المختار والشريف وغيره سواء عتابيه في او ابل كتاب القضاء وبجور المرأة  
 المخدرة ان توكيلها التي لم تحل الطو جال بكونها كانت او شيئا كذا ذكره ابو بكر الدارزي وقال  
 الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ظاهر المذهب في حقيقته وفي التزامها على الاختلاف ايضا وكافة  
 المشايخ اشدوا بما ذكر ابو بكر الدارزي وعلى الفقهاء في ان ما توكيل بالخصوصة من الوكالة رجل في  
 الحاد لال شيئا ليس به فاعلمه وغالب المدلل لارواء الامر وادعى على المشتري واقرا له دفعه لعل  
 ليس به ولكن انك ليس على ذلك الدعوى عليهم ان صدقوا ان الجاور دفعه اليه لا عليك الدعوى عليه  
 لقصد دفعه على انه وصل اليه من جهته الغاييب وان اقام ذو اليد البينة انه اشتراه من وكيله ليرفع  
 دعوى المدعي بوجبات الاحكام لقاسم ابن قطلوبغا في بيان يكون خصما ومن لا يكون  
 وكذا في ثالث من المصنفين التوكيل او الوكيل او الوكالة او الوكالة لا يخرج من الوكالة او

الوصاية

او الوصاية لا يعلم الموكل والوصي وحضرة الموكل والموصى ليست بشرط الصحة عزى التوكيل والوصي  
 نفسه بل بشرط علم الموكل او الوصي في الفصل الاول من الاستدلال في **في الوكالة بالنكاح** اذا وكل  
 رجلا بان يزوجه فلانة بالف فزوجها اياه بالغاييب الا ان كان الزوج النكاح جازوا ولا بد بطل  
 وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فلا حرجا راق الا ان كان عليه الحسي لا غير وان رد بطل  
 النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المستحى والا يجب المستحى والا لم يرض الزوج بالزيادة فقال  
 التوكيل انما اقرم الزيادة والزكيا النكاح لم يكن له ذلك فاصحها لا في فصل في الوكالة  
 بالنكاح من كتاب النكاح امرأة وكلت رجلا يزوجهها باربعائة فزوجها التوكيل فاقامت  
 مع الزوج سنة ثم دهم الزوج ان التوكيل زوجها منه بدينار وصدقه التوكيل في ذلك فان  
 كان الزوج مقررا ان المرأة لم يוכלه بدينار كانت المرأة بالخيار ان شاءت اجازت النكاح  
 بدينار وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها فان ما بلغ  
 كخلاف ما تقدم لان هذه المرأة رضى بالمستحى فاذا بطل النكاح وجب المهر بالدخول  
 لا بغيره ادعى ما رضى فاما هذا كخلاف ما رضى بالمستحى في العقد فكان لها مهر المثل بان ما بلغ  
 وليس لها نفقة العدة لان العدة لم تجب حكم النكاح واذا وجبت بالدخول عن شبهة  
 فلا تجب فيها النفقة وان كان الزوج يدعى التوكيل بدينار في تنكح فذلك كان القول  
 قولها مع اليقين وهذا امر محتاط فيه ينبغي ان يشير به على ما امرنا وبجور بعد العقد اذا خالف  
 امرها وكذا القول اذا كانت بالنفقة يقبل ما يقبل التوكيل من محل الزجر بالنفقة وكلت رجلا  
 بزوجها من فلان بالف درهم فزوجها التوكيل بحسنة فلما اجبرت بذلك قالت لا يحجني  
 لا يحجني هذا لاجل نقصان مهر فقيل لها لا يكون لك منه الا ما تريد من فقالت رضى قال  
 الفقه ابو جعفر كذا النكاح لان قولها لا يحجني ليس برد النكاح فاذا رضى بعد ذلك فقد  
 صادقت اجازتها عقد موثوق فصحت الاجازة مما حمل المهر وعمر دار امرته قاله يادها  
 فالعارة لها والنفقة دين عليها لان الملك لها وقد رضى امرها بذلك فيقبل العقل اليها فيكون  
 كارتها هي التي عمرته قسبي على ملكها وهو غير مستطوع في الانفاق وبرجع عليها نص امرها نصار

مطلق  
 عمر دار امرته  
 جماله يادها



كما عاينوا بقضاء الدين ولو تجردا لنفسه من غير ان المرأة كانت العارية له لان الالة التي بنى بها ملكه  
 فلا يخرج عن ملكه البناء من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون عارضا للعورة وشا غلاما ملك غيره فملكه  
 فيما من التفرغ ان طلبت زوجة ذلك واذا عثرها بالغير اذن المرأة كان البناء لها وهو متقطع  
 في البناء ولا يكون له الوقوع عليها به لانه لا ولاية له في ايجاب ذلك عليها وقد ملكته هي بوجوب  
 فكان من عارضا في مسائل شتى من عارضا امراته في ذات وتوكلت ان فلو عثرها باذنها فالتهاؤ  
 لها والنفقة دين عليها فتعزم حصة الابن ولو عثرها لنفسه بلا اذنها فالتهاؤ عيرت عنه وتفرم  
 قيمته من النفقة ويصير حالها ولو عثرها بلا اذنها قال النسفي العارية لها ولا تنضم عليها  
 من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عامة كرم امراته وسائر املاكها فتصول في احوالهم العارية  
 في ملك الغير من الفصل الرابع والسبعين **الوكالة المفوضة والبيع وغيرها** تقدم رجل  
 الى القاضي فادعى ان فلانا وكله بقبض دينه الذي على فلان هذا واحضره الى القاضي فوجد  
 على ملته اوجه اما ان اقر بغيره بالدين والوكالة جميعا او اقر بالدين وحده والوكالة او اقر بالوكالة  
 وحده الدين اما اذا اقر بالدين والوكالة جميعا فالتقضي باقره بدفع الدين الى الوكيل لان اقراره  
 على نفسه جائز فان ابي ان يدفعه فالتقضي بكبره على الترفع فرق بين هذا وبينه الوكيل بقبض  
 الدين اذ جاء وقال انا وكيل فلان وكلني بقبض الدين منك وصدق المدعي عليه لو دفعه و  
 الوكالة ثم ابي ان يدفع ذلك له فانه لا يجبره على الترفع والفرق بين الودعة اقر بثبوت حق  
 القبض له في ملك الغير لان الودعة ملك المودع فلا يصح اقراره فلا يجبر على الترفع اما في  
 الدين فانه اقر بثبوت حق القبض له في ملك نفسه لان الدين انما التقضي بامانها لا بغيرها  
 فيصح الاقرار بغيره على الترفع فان حضر الطالب وانكر ان يكون وكل هذا كان للغيرم ان كل  
 بانه ما قضى فلان بن فلان الفلاني في هذا المال من الغيرم بامر وكال له اياه بذلك لانه  
 ادعى عليه امره لو اقر به لزمه فاذا انكر يستخلف رجاء النكول فان خلف رجع على الغيرم بالدين  
 فاحذه منه وهل يرجع الغيرم على الوكيل فلان على ملته اوجه اما ان يكون الدين الذي دفعه  
 اليه قابلا عنه او مستهلكا استهلكه القاضي او هلك ففي الوجه الاول يرجع وباحذنه وفي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في حق الوكيل

الوجه الثاني

الثاني بقبضه مثله وفي الوجه الثالث لا وقد ذكرنا غام هذه المسئلة في شرح جامع الصغير وكتاب  
 القضاء واما الحكم فمراد بالدين وحده الوكالة فقال الوكيل خلفه ما لم تعلم ان الطالب وكلني  
 بقبض ذلك منه فلا يدين عليه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف رجاءه وحده وحكي بن زياد  
 يخلف بانه ما تعلم ان الطالب وكلني بقبض ذلك منه وذكر في بعض النسخ وقال الحسن بن زياد  
 وقال ابو يوسف رجاءه ذكره حاكم وفي بعض النسخ وقال الحسن بن زياد وقال ابو يوسف  
 ذكره لا تخافا ثم يقولون لا الوكيل يدعي عليه معنى حتى لو اقر به لزمه فاذا عثره وحده ان  
 يستخلف رجاء النكول والوصيفة يقول بان اليه يترتب على صحة الدعوى وصحة  
 الدعوى يترتب على كونه وكيل او لم يثبت كونه وكيل فلا يصح الرجوع فلا يتوجه اليه  
 واما اذا اقر بالوكالة وان الطالب وكله بكل حق له قبله وجبونه وحده بالدين فقال  
 الوكيل انا اقيم البيعة على هذا الحق لم يقبل القاضي ذلك منه ولا يكون وكيل ما ثبتت حق الا  
 البيعة بشهادة على الوكالة او بخبر الموكل فيؤكد لانه البيعة انما تسع من حكمه وكونه  
 له ثبت انما ثبت باقرار المكلوب واقراءه ليس كحق في حق الطالب فان اقام البيعة على  
 الوكالة فشهد على الوكالة ثبت كونه حقا فتقبل البيعة بعد ذلك وان كان هو المقر  
 بالوكالة لان الوكالة لم تثبت باقراره لانه لم يصح اقراره فقبل كمال عدم من محضر مترج  
 ادب القاضي في باب اثبات الوكالة ولو ادعى الوكالة بقبض الودعة وصدقه لا تجبر  
 على التسليم ولو كذبه او سكت لا يجبر ايضا ولو سلم لا يتكفي من كسره اذها فان حضر الحاكم  
 وكذبه في الوكالة ففي الوجه الواحد لا يرجع المودع على الوكيل وهو اذا صدقه ولم يشترط  
 عليه الضمان وفي سائر الوجوه يرجع عليه بعينه ان كان قابلا وبقبضه ان كان هالكاً من  
 الفصول العارضة في احكام الوكالة وصورة هذا الفهم ان يقول الغيرم للوكيل نعم انت  
 وكيل وكنت لا امن ان تجد الوكالة وباحذنه ثانيا ويصير ذلك ديناً عليه لانه اخذ  
 معنى ظلي فقبل انت كقبضه على اخذه ثانيا ويصير ذلك ديناً عليه لانه اخذه معنى فقبض  
 ذلك الماخوذ فيكون صحيحاً على هذا الوجه لانه مضاف الى سبب الوجوب وهو قوله ما عليك

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في حق الوكيل  
 في حق الوكيل  
 في حق الوكيل



فلان فعلى اوما واب عليك فعلى لان ما اخذه الطالب ثانيا غصب واما ما اخذه الوكيل في هذه  
 الصورة فلا يجوز ان يغصبه لانه امانة في يده لقضاء دينها على التوكيل والامانة لا يجوز زوالها  
 الكفالة على ما بيناه في موصوفه ربع في باب التوكيل بالخصوص من كتاب التوكيل **صل** وكذا يقضى  
 ودبغة فقال المودع دفعها الى الموكل او الى وكيله صدق وكيله ودبغة وعاربه يقول  
 بموت موكله فلو قال قبضتها في حيوة ودفعها الى الموكل صدق وبات في من بعد جابح الموصوفه  
 في الرابع **صل** وكيل قبض الودبغة قال له المودع دفعها اليك والوكيل انك صدق  
 في حق دفع الضمان عن نفسه لاني الزام الضمان على الوكيل التوكيل بالتفويض والقضاي سوا  
 كان المطلوب حاضرا او غائبا محلي او مريض بخلاف التوكيل بالخصوص عند ابي حنيفة رحمه الله  
 قال الوكيل يقول بموت موكله لا يلزم المطلوب لوقال كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه  
 لم يصدق اذا اخبر عما لا عليك انشاءه وكان متهما في اقراره وقد انفرد بموت موكله اقول على  
 قياس هذا ينبغي ان لا يصدق الوكيل بقبض ودبغة او عاربه لو اقر بموت موكله ان كنت  
 قبضته في حيوة ودفعته اليه وقدم انه يصدق من الفصل المودع الوكيل يقبل قوله فيما يذم  
 سبغته الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بموت الموكل انه قبضه في حيوة ودفعه اليه فانه  
 لا يقبل قوله الا بشبهة في قضاوى التوابع من التوكيل وقد ذكرناه في الامانات الا انما  
 اذا ادعى بموت الموكل انه اشترى نفسه وكان الممن مقبولا او قضا او قال بعد عقده لبعته  
 امس وكذا لموكل قضا او قال بموت الموكل بعته من فلان بالغ درهم وقبضها  
 وهلك وكذا الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان البيع قاي بعنه بخلاف اما اذا كان  
 مستر بها التحال من التوابع من الفصل الرابع في اختلاف التوكيل مع الموكل في جابح  
 الفضول من كما ذكرنا وقد قلنا انما في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل و  
 دفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عما لا عليك انشاءه فكأن متهما وقد بحثت بانه ينبغي ان يكون  
 يحكون الوكيل يقبض الودبغة كذلك ولم يتبين لافرق بين التوابع بينهما بان الوكيل يقبض الدين  
 يريد ايجاب الضمان على الميت او الدينون تنقضي بانها بخلاف الوكيل يقبض الدين لانه

يريد

يريد في الضمان عن نفسه انتهى وكذا في شرح الكنت في باب التوكيل بالخصوص والقض مسئلة لا يقبل  
 فيها قول الوكيل بالقض انه قضى وفي الوقعات تحاشية الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضه  
 وصدقه المقرض وكذا لموكل في القول للموكل سبغ في كتاب التوكيل الموصوفه اعطاه درهم لم يدفع  
 الى غريمه ويشتري له شاة فقال فعلت واشترت ودفعت اليه يقبل وان كذا المريض لانه  
 امين ادعى حقيقة الامانة فيكون القول قوله وكذلك لو وكله المريض ببيع هذا المال ثم  
 مات فقال بعته واستوفيت الثمن ودفعته الى المورث او قال خاع الثمن فلا كان المريض  
 حيا يصدق لانه باق على وكالته ما وقال بعته فقد حكي امر عليك بشتا في صدق وان كان  
 ميتا لا يصدق ان كان البيع قاي بالامانة انفرد بموت الموكل وصار الحال ملكا للورثة  
 فهو بهذا الاقرار يريد ابطال حقهم عن البيع وهم ينكرون فيكون القول لهم وان كان البيع  
 مسر بها يصدق لانه الورثة يدعون عليه الضمان وهو ينكر ولو كان على المريض دين  
 وهو حي لا يصدق وان صدق المريض لان اقراره كقرار المريض ولو اقر المريض بقبضه  
 وعليه دين الصحة لا يصح اقراره فكذا اذا اقر الوكيل من المحيط للسوى في اقرار المريض  
 يقبض الدين من كتاب تصرفات المريض والوارث **صل** ارجل دفع الى رجل سبغ  
 لبيعه ويدفع الثمن الى زيد ثم جاء صاحب المال فطلب الثمن من زيد فقال لم يدفعه ابيع  
 الى الثمن وقال البايع بعته ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 ان كان البايع بايعا بغير اجرة كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بايعا بالجرة  
 فكذلك في قول ابي حنيفة خلافا لصاحب لان الثمن بيد البايع والبيع كالمباينة  
 عند البايع عند ابي حنيفة فكذلك الممن فلا ضمان على زيد لان قول البايع لا يكون  
 حجة عليه بعد القضاوى لا الباطل لما شر من السوع ولو دفع ماله الى رسول لم يدفعه  
 الى فلان فنه عم انه دفع وانكر انما لم يقبض فانه لا خلافها ولكنها لا تلامر  
 ان يصدق احدكما ثم خلافا لآخر الذي كذا الامر وان تكلم لزمه انهما كان  
 وعلى ذلك سائر المعانيات بخلاف المضمونات كما مضى فانه اذا قال فلان



او لم يجره اذ قال في حله ثم دفعه وانكر القاضى فالقول قوله ولم يصدق الحاكم الا بنية  
 حرانته الاكمل في اواخر فصل كتاب كماله فقلنا على سبيل التمام والى الخادون له بالدفع اذا  
 ادعاه وكذا به فان كانت امانته فالقول له فان كان معصونا كما نصبت الدين لكافي فتاوى قارى  
 الهداية ومن الثاني معنى قارى في المعصون ما اذا اذن المعصون مستاجر بالتمسك من الاجرة فلا بد  
 من البيان وهي في احكام الهارة من العادى كسباه من كتاب الامانات واذا وقع رجل الى رجل  
 ما لا يصدق له رجل فذكر انه قد دفعه اليه فكتبه في ذلك الامر والامر له بالمال فالقول قول الذي  
 يدعى الدفع الى الحاكم رده ان لم يقبض ولا يسقط دينه عن الامر ولا يجب اليه على جميعا وانما يجب  
 على اصحابه لانه لا بد للامر من تقدير احدى وتكذيب الآخر فيجب اليه على الذي كذبه ولا  
 الذي صدق فان صدق الحاكم بالدفع فانه يخلف التبر بانه ما يقضي فان خلف لم يسقط دينه  
 ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الامر دينه وان صدق الآخر انه لم يقبض وكذا  
 الحاكم فانه يخلف الحاكم رده بانه قد دفعه اليه فان خلف برى وان نكل على اليه برى  
 عن المعصون دفع اليه وكذلك لو ادفع عند رجل ما لا يحل له ان يدفع اليه فادفع اليه الحاكم  
 فقال قد دفعته فهو على التفصيل ولو دفع المعصون الى رجل وادعى انه دفعه بامر  
 صاحبه وانكر صاحب الامر فالقول قوله مع يمينه ان لم يقره بذلك ولو كان الحاكم  
 معصونا على رجل كما يقبض في يد الغاصب او الدين فامر صاحب الدين او المعصون منه ان يدفعه  
 الى الحاكم فقال الحاكم قد دفعته اليه وقال فلان لم يقبض فالقول قول فلان انه لم يقبض  
 ولا يصدق الحاكم على الدفع الا بنية لان في ذلك امره نفسه على الضمان الا اذا صدق  
 الامر في الدفع في مبراء ولا يصدق ان على القاضى فالقول قوله مع يمينه ان لم يقبض ولو كذب  
 الامر الحاكم في الدفع وطلب الحاكم يمينه فانه يخلف على العلم بانما يعلم انه دفعه فان خلف  
 اخذ منه الضمان ولو نكل سقط عنه الضمان شرع الطوى وعلى السبجاية في الوكالة وكذا  
 في وكالة البديع قال الما حجب لفلان على الف درهم فوجب كما امر كانت الهبة  
 من الامر ولا يوجب الحاكم على الامر ولا على القاضى وللأمر ان يرجع في الهبة والدفع

متطوع

متطوع ولو قال حجب لفلان الف درهم على ائني ضامن ففعل جازت الهبة ونصير الامر على امور  
 ويرجع الامر في الهبة دون الدافع فيه في باب ما يتعلق بالتوكيل بالتفريق وخو  
 من الوكالة التوكيل التوكيل يقضاه الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم تضي دين  
 الموكل مال نفسه ضمن وكان مبرعا فيه في باب الوكالة يقضاه الدين من الوكالة التوكيل  
 دفع المال الى امر يقضى عنه دينه ليس له ان يأخذه منه من محل المبرور فصوله قال الدفوع  
 الى الدين الى العقل رتبة يجبر فدفعه ليس له ان يسترده اذ تعلق به حق رت الدين قبضه  
 لعلة تجبر لانه يسترده وكذا لو دفع الى رجل يدفعه الى رت دينه فله ان يسترده  
 لانه وكيل المدينون فله ان يراجع الفصولين في احكام الوكالة في الفصل الرابع والستين  
 ورجل بعث رسولا الى برز ان ابعت الى شوب كذا وكذا فبعث اليه البراز  
 مع رسوله او مع غيره فضاغ الشوب قبل ان يصل الى الامر وتصادقوا على ذلك وقرروا به  
 فلما جاء على الرسول في شوب وان بعث البراز مع رسول الامر فالتصان على الامر لان رسوله  
 قبضه التمس على المسودة وان كان رسول رت الشوب فاذا وصل الشوب الى الامر يكون ضافا  
 كما لو ارسل رسولا الى رجل وقال لبعث اليه عشرة دراهم فضا فقال نعم وبعث بهامع رسول  
 الامر فلامر ضامن بها اذا اقر بان رسوله قد قبضها وان بعث بهامع غيره فلا ضمان على الامر  
 حتى يصل اليه وكذلك رجل على رجل دين فبعث الى المدينون رسولا ان ابعت الى الدين  
 الذي له عليك فان بعث بهامع رسول الامر فهو من مال الامر قبيل فصل التوكيل  
 بالخصوصة من كالة كناية التوكيل يقبض الدين لو وكل في عياله بقبضه فله ذلك  
 في يد الثاني بملك امانته فصولين في احكام الوكالة في الفصل الرابع والستين  
 ليس لو كبل قبض الدين فوكيل غير به لتفاوت الناس في القبض بخلاف وكيل البيع  
 باع ثم وكل بقبض ثمنه من ليس في عياله فله ذلك وكيل القبض ولو وكل قبضه الشك من  
 المدينون فلو وصل الى الاول مبراء الخطوب ولو لم يصل مبراء لو كان الثاني في عياله  
 الاول والا لا يبرأ قال وكيل قبض الدين قبضته من اليوم فقلت او دفعة الى رتبة برى



الفهم خلاف ما لو اقر بعض الطالب وكيل البيع اقر بقبض موكلة الحق براء المشتري كما لو  
 اقر بقبض نفسه من محل المهور المأمور بالشراء اذا خالف في قبض نفسه على الآ في مسألة من  
 يسوع الولو الجنية الاسير سلم في دار الحرب او الامر انسانا بان يشتريه بالكف درهم فالف  
 في قبض فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سئل الموكل الحق فاشترى بالكف نقد على  
 الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بالكف فزوم الامر المستحق كما في الواقعات  
 في الوكالة من الحق الثاني الاسير اذا امر رجلا ان يفديه من اهل حرب بالالف ففداه بالقبض  
 وجع عليه بالالف فرق بين هذا وبين الوكيل الشراء بالالف اذا اشترى بالقبض والفرق انه ليس  
 هناك عقد فاعادة ان تخلقه فصار كمن امر رجلا ان يفتق عليه الفاق يفتق العاصي ولو كان الاسير  
 مكاتباً فامر رجلا ففداه جاز عند بله حنيفه وان كان الفرد المأمور به اكثر من قيمة فاحسب  
 وان كان الاسير عبداً فادون الجوز على مولاه ويلزمه اذا عتق كما اذا جنى ففداه عنه اجنبى  
 بامره لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا عتق كذا همها رجل اجنبى امر رجلا ان يشتري اسيراً  
 في دار الحرب فلهذا على ثلثة اوجه اما ان قال له اشتره لي او قال اشتره من مالي او لم يقل  
 شيئاً ففي الوجه الاول والثاني في وجه على الامر وفي الوجه الثالث لا الا ان يكون خليفته  
 لانه لا يكون الامر بالشراء الا اذا رجلا بان يفديه فقال الوكيل لرجل اشتره لي  
 جاز وكذا اذا قال اشتره من مالي لان هذين الوجهين صار كان الوكيل هو الذي  
 اشتراه فكان له ان يوجع عليه ولو قال الوكيل اشتره ولم يقل واحداً من ذلك ففعل صار  
 الوكيل انما في متطوعاً ولا يوجع على احد واقعاً في السير بعبادة الحق قال واذا اقتب  
 الحق على المطلوب فقال الحق في خلف الوكيل ما تعلم ان الطالب قد قبضه مني فلا يجاز عليه  
 وان ادعى عليه معنى لو اقره لزمه لان البيوع تتبع صحة الدعوى وصحة الدعوى تتبع كونه  
 خصماً والدعوى هو القبض على الموكل فالوكيل لا يكون خصماً في ذلك قال وان قال المطلوب  
 ان يدعيه الطالب قبل له ادفع الحق الى الوكيل وابتع الطالب في ستمائة وكذا الوكيل  
 باخذ الشفعة اذا اشتت الشفعة فادعى المشتري الا ان موكله سم الشفعة قبل له  
 لا يعين له على الوكيل نعم التدار الى الوكيل ثم ابتاع الموكل وخلفه فرق بين

في دار الحرب فلهذا على ثلثة اوجه اما ان قال له اشتره لي او قال اشتره من مالي او لم يقل شيئاً ففي الوجه الاول والثاني في وجه على الامر وفي الوجه الثالث لا الا ان يكون خليفته لانه لا يكون الامر بالشراء الا اذا رجلا بان يفديه فقال الوكيل لرجل اشتره لي جاز وكذا اذا قال اشتره من مالي لان هذين الوجهين صار كان الوكيل هو الذي اشتراه فكان له ان يوجع عليه ولو قال الوكيل اشتره ولم يقل واحداً من ذلك ففعل صار الوكيل انما في متطوعاً ولا يوجع على احد واقعاً في السير بعبادة الحق قال واذا اقتب الحق على المطلوب فقال الحق في خلف الوكيل ما تعلم ان الطالب قد قبضه مني فلا يجاز عليه وان ادعى عليه معنى لو اقره لزمه لان البيوع تتبع صحة الدعوى وصحة الدعوى تتبع كونه خصماً والدعوى هو القبض على الموكل فالوكيل لا يكون خصماً في ذلك قال وان قال المطلوب ان يدعيه الطالب قبل له ادفع الحق الى الوكيل وابتع الطالب في ستمائة وكذا الوكيل باخذ الشفعة اذا اشتت الشفعة فادعى المشتري الا ان موكله سم الشفعة قبل له لا يعين له على الوكيل نعم التدار الى الوكيل ثم ابتاع الموكل وخلفه فرق بين

وان قال المطلوب ان يدعيه الطالب قبل له ادفع الحق الى الوكيل وابتع الطالب في ستمائة وكذا الوكيل باخذ الشفعة اذا اشتت الشفعة فادعى المشتري الا ان موكله سم الشفعة قبل له لا يعين له على الوكيل نعم التدار الى الوكيل ثم ابتاع الموكل وخلفه فرق بين

ما يتبع المشتري وبين المشتري اذا وكل وكيله بالقبض على ما يوجب غاب فادعى البائع المشتري  
 قدره على الغيب قال الوكيل لا عليك التردد بل يتوقف على ان يحضر المشتري وقد ذكرنا الفرق في كتاب  
 يسوع من شرح جامع الصغير في ادعاء الحق في الخصام في البائع والمشتري وكل وكيل  
 ليقضي مال فادعى العزم ان صاحبه مال قد سلفه فانه يدفع اقال ويتبع ربا مال فيختلف  
 جميعاً بينهما فان وكله ترواحية يوجب فادعى البائع رضى المشتري لم يوجب عليه حتى يخلط المشتري  
 لانه التدارك عنه ممكن لو وقع الخطأ بما سلفه الوكيل وهو غير ممكن هنا لان الحق  
 لو فتح البيع لم يخلط في القضاء بالفتح كان الفسخ ما ضاع عندا يستحق حتى ان عند  
 محمد كمالا يكون سوا لانه التدارك ممكن في هذا كما في مسألة الدين فاما عندنا ليوست فله  
 المشتري لو كان خاضراً يستلزم بائنه ما مضى ادعى البائع ذلك ولم يتبع نظره فاذا كان المشتري  
 غائب وقد ادعى البائع الترواح او تم يتبع فيقبل ان يرد عنه لا مكان لتدارك كما قال محمد  
 والراجح عنده انه يعتبر بطريق النظر فلا يرد حتى يحضر المشتري وقياس قوله في مسألة الدين  
 التي تقدمت انما ان يورح للنظر ايضا والله تعالى اعلم من غير شرح جامع الصغير كما ان الدين  
 الشهيد قبل باب الحقوق من كتاب يسوع لا يتجنا جعلوا البائع والسماسرة وكلاهما من البائعين  
 فالعادة حرجت بجمل المتاع اليهم ليس وليهم البائع والسماسرة وكلاهما من البائعين فان التاميد قبل  
 المتاع الى المشتري ويشتريه منه ولذا قالوا البائعين والسماسرة على البائعين وان كرمه على الممرر  
 بوزاير المستبضع من الوكالة الوكيل بالبيع والشراء اذا اضاف العقد الى الموكل لا يرجع  
 حقوق العقد الى الوكيل كذا ذكره شرف الدين النواجري في فوائده وذكر في وكالة جامع  
 الحقوق قال ابو القاسم الصفار رجل امر رجلا ان يشتري له عبداً فلان بالالف درهم فقال صاحب العبد  
 بعته عبدي هذا من فلان الموكل الف درهم فقال الوكيل قبلت لزم الوكيل لان الموكل امره  
 ان يقبل عن نفسه في اليوم العدة للوكيل دونه وهو قبل على الموكل فصار له الف من الفصول  
 العمادية في اواخر الفصل السابع والعشرون الوكيل بالبيع لا يطالب الحق من مال نفسه بخلاف  
 الوكيل بالشراء ولا يجبر على الشفاه لانه متبع بخلاف التدارك والسماسرة والبائع لانهم يملكون لاجرة



ونقول للموكل اعمل الموكل على المشتري وحسب القبض للموكل ولو قبضه الموكل مع الآتي الحرف فانه  
 لا يجوز قبضه الا للموكل لا للقبض فيه فخرته الايجاب والقبول بزيادة في الرابع من الوكالة  
 الموكل بائع حمل محبته متفاد لا يمنع من المشتري اجاب للمانة بمتبع ولكن قال لا يقبل فكيف  
 او اعمل الموكل على المشتري اى وكله بالقبض والاحتياج الى التوكيل لان حتى القبض لتفاد الموكل  
 ليس بما قدر فلا عليك القبض الا بما من له حق القبض فاعديه في كتاب الوكالة قال الموكل بائع  
 اذا باع العبد على حال الموكل الممنوع على المشتري هل عليك فيه على القبض ليقبض نفسه اجاب نعم لان  
 الموكل وكيل عن وكيله في القبض فملكه قال ولو لا ذلك المشتري دفع الثمن الى الموكل بئري  
 لانه اصل الحق المستحق وفعل عاين ما يفعل الموكل ودفع عنه المنة والكلية فاعديه في ارد  
 في الوكالة ملومات وكيل ابيع او الشراء او غاب او اذنت قبل يتقبل الحقوق الى موكله وقيل لا  
 وقيل لو باع الموكل ثياب تحت القبض للممنوع ثورته او وجهه وقيل موكله **قوله** شري وكيل  
 فمات فلوكله ردة بيب تحت الرثة ثورته او وصيته ولو لم يكن للموكل على دولته وفي رواية  
 اخرى الغاض ينصب وصيا فيرده في الفصل الاول من القبولين بوجه هذا السوق فباعه  
 في سوق آخر يجوز ولو قال لا بئري في هذا السوق فباعه في سوق آخر لا يجوز بزيادة من حصل  
 الرابع من الوكالة اعطاه الغاض قبضه به دينه او قال ادفعه الى الدائن وحذ الصك فدفع  
 ولم يأخذه لافهمان ولو قال لا تدفع المال حتى ياخذ الصك فودع قبل اخذه ضمن من حمل المهور  
 قال رجل خالصني من مصادرة الوالى او قال لا اسير ذلك فخلعه انسان قبل لا يرجع  
 فيها بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لافي المصادرة والامام الحسنى  
 على انه يرجع فيها بلا شرط الرجوع وهو الصحيح بزيادة في نوع في المأخوذ ببيع المال من  
 الفصل الثالث يضمن يكون حصما من كتاب القاضى من المراتبة ايضا **قوله** وكلا وكلا  
 عاقبة على ان يقوم بامره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يبين شيئا للاتفاق بل  
 اطلق له تمام الموكل وطالبه المنة ببيان ما النفق ومصرفه فان كان غدا لا يصدق فيما قل  
 وان اتموه حلفوه وليس عليه بيان جرات الاتفاق **قوله** ان اراد الخروج على الفهمان فالقول

ملحقه وشواقي اختاره

قوله

قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة فبني ما يتعلق بالموكل بالاتفاق امر غيره بان يتفق عليه  
 او يفي دينه فعمل يرجع بلا شرط الرجوع بزيادة في نوع المأخوذ من الفصل الثالث من كتاب  
 الوكالة اذا وضع المأخوذ من مال لا يقضى دينه فقبضه الموكل لنفسه ثم قبضه الموكل فان كان الموكل  
 لم يعلم بما فعل الموكل فلا ضمان عليه ويوضع الموكل على الطالب بما قبض من الموكل وان كان قد  
 علم بان الموكل قد قبضه بنفسه فهو ضامن لان الموكل قد قبضه بنفسه فقد عزل الموكل الا  
 ان عزل الموكل لا يصح الا بعد علمه فاذا علم بفعل الموكل فقد علم بعزل فصار مقبدا في الدفع  
 فيلزمه الضمان واذا لم يعلم فله لو جاز من التقدي فلا ضمان عليه وليس هذا الموكل يدفع المذكرة  
 اذا ادى الموكل بنفسه ثم ادى الموكل انه يضمن الموكل علم باواد الموكل او لم يعلم عند قبضه  
 بزيادة في حصل الموكل ان هل يفقد ادها بالنصف من كتاب الوكالة ولو وكله بائع وزنها وعن  
 البائع الا بشهود او لا تخفى فلان لا عليك ابيع بغير حضور الشهود وبغير حضور ملاك الجمع القادى  
 في الوكالة بائع **قوله** ببيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال الت اعلم بذلك وبشحنه فباعه بئري  
 حقه فله الرد وببغيت فبني باب الوكالة بائع من الوكالة من يسوع مينة الفقهاء في مسئلة  
 ببيع الموكل بغيره وبان الضوى على قولها ان لا يجوز الا ان ببيع بئري في فصل التوكيل  
 بائع من وكالة جمع العاوى الموكل ببيع الدناب بالدرهم اذا باع بالاشهاد الناس فيه  
 لا يجوز عندهم وكذا ان ببيع عبده بالف وقيمة كذلك ثم اذنت قيمته الى الفايين لا عليك بوجه بالف  
 باع بالخيار ثلثة ايام فذا وقيمة في المدة له ان يحبه عنده لانه عليك ابتداء فملك الامضاء  
 ايضا وان نسكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلافا لابي حنيفة ولو كان وصيا لبي ان  
 يضمن البيع عندهم بزيادة في الفصل الرابع من الوكالة واذا ادعى رجل دارا في يد رجل فوكل  
 المدعى عليه رجلا ليصالح مع المدعى ولم يستلم شيئا فهو عليه التوكيل بالشر او فيتحمل منه  
 الفين البسر دون الفاضل وان كان وكلا من جهة المدعى فهو عليه التوكيل بائع  
 فيتحمل منه الفين الفاضل تاا رانية في الفصل الخامس من والعشرين من الوكالة ولو  
 وكله بائع ثم نهاه على البيع حتى يقبض الممنوع فباعه قبل قبض الممنوع وسلم المبيع كان البيع



باطلا حتى يسره والبيع من المشتري ثم يبيع وكذا لو امره بالبيع بنقد فباعه بنسيئة لا يجوز فحاشا  
 في التوكيل بالبيع والنسيئة من كتاب الوكالة. ولو قال خذ عني هذا فباعه وله بالنقد كان له  
 بالبيع بنسيئة في قول الشيخة وكذا لو قال له يبيع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو  
 قال له يبيع من فلان فباعه من غيره لا يجوز من محل المبرور. ولو وكله ان يبيعه من رجل سواه  
 فباعه منه ومن آخر حاز النصف لانه لم يوص في قول الشيخة ولا يجوز في قول  
 صاحبه فحاشا ان محل المبرور. ولو قال له من فلان ففصل شقة فباعه بغير فصل لم يجز  
 وكذا لو قال له خذ كفيلا او قال له خذ رجلا لا يجوز الا كذلك محل المبرور. وفي المشتري  
 على الاعام الثاني ان التوكيل انما عليك البيع بنسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة اما اذا كانت  
 للراحة كما مره فطعن على ان البيع لم عليك البيع بنسيئة وبه يفتي فان قيد المطلق بدلالة الحاجة  
 امرت ببيع فان يرضى من جواز النسيئة انما يجوز بالاجل المتعارف فان طول الاجر وقيل يجوز  
 عنده وان طالت المدة وعندها لا بالاجل متعارف في تلك التسوية وفي الحاشي التوكيل فطعن  
 البيع عليك النسيئة عندنا خلاف للشافعي وفي العيون له بالنقد فباعه بنسيئة جاز وفي البيع  
 الا بالنقد فباعه بنسيئة لا يجوز له بالنسيئة بالحق فباعه بنقد بانفسه صحيح حصول الفرض  
 وباقول من القائل لا يجوز ذكر بيع الاعام والطحاوي لم يعتبر هذا الشرط للجواز وفي اعتبار  
 اختلاف المتأخرين نوازله في الوكالة بالبيع من الوكالة. ولو قال له يبيع من او ففصل او قال  
 لا يبيع الا بوضع او ففصل ثم خسر ببيع غيره الرهن او ففصل من محبط للمرجعي في باب  
 الوكالة بالبيع بشرط من الوكالة. امره بالبيع بغيره او ففصل شقة فباعه بدونه لا يجوز  
 ولو اختلفا في اشتراطه فالقول للموكل وكذا لو قال امرتك بغير هذا ففصل ففصل له نوازله  
 في الفصل الرابع من الوكالة. التوكيل بالبيع عليك الاقالة قبل قبض الثمن في قول الشيخ  
 حنيفة ومحمد رحمهما الله واما التوكيل بالشراء ذكر الامام سمى الآية للمرجعي في بيع الاعام  
 المعروف بخوارزمية لانه لا عليك الاقالة فحاشا ان في الاقالة من كتاب الجمع. ذكر رشيد  
 الدين في باب دعوى التوكيل من فشاواه رجل وكل رجلا ببيع عابى من اعيان ماله فاراد

التوكيل

فاراد التوكيل لريث الوكالة بالبيع عند الفاضل حيث لو جاز لموكل وانكر لا يلتفت الى انكاره  
 فله وجهان احدهما ان سلم التوكيل العيان الى رجل ثم يدعى انه وكل من ماله لا يقضى بالبيع  
 فسلمه الى يقول ذوالد لا يعلم في الوكالة فيقيم البينة على انه وكله بالقبض فيبيع الفاضل  
 ذلك منه وبأمره بالتسليم اليه فيسبغ. الثاني ان يقول هذا منك فلان ليس به منك فاراد  
 ويخص منه بأمره بقبض البيع فيقول المشتري لا اقضيه منك لاني اخاف ان يبيع المالك  
 وانك الوكالة ورعا بكملة المقبوض بالحاشي يدعى او يحصل فيه نقصان فقبض فيقول التوكيل  
 البينة انه وكله بالبيع والتسليم وجب على القبض باقائه البينة وذلك لانه لم يوص على القبض  
 وقت ووجه ثالث ذكره هذا الباب ايضا بعد هذا ما يلزم الاحالة الى دعوى المشتري رجل  
 ادعى ان الدار التي في يدك كانت منك فلان كنت وكله بالبيع وقد بعته فاني فقال المشتري  
 عليه وبعتها منك ولكن ما كنت وكله من فلان ولم يوكلي بالبيع فاقام مدعى الشر البينة  
 على انه وكله بالبيع فلان بالبيع هو خصم حتى يقبل من البينة ويستكون حقه وكله بالبيع  
 عمادة في الفصل الخامس. ولو ان التوكيل بالبيع اذ البراء المشتري من الثمن او اقله او اخذ  
 بالثمن عوضا او صاحبه من الثمن على شئ فذلك كله جائز على الموكل عند الشيخ حنيفة وبضمي  
 للموكل وعلى قولها لا يجوز شئ من ذلك تحفة الفقهاء في احوال الوكالة. في آخر ديوان  
 فاحس الدارين الى مدبونه رجلا لقبض فقال المدبون دفعه الى الرسول وصدق الرسول  
 وقال دفعه الى الدارين وانكره الدارين قال قول الرسول مع غيره نوازله في الفصل السادس  
 من الودعة قال الموكل قد احوجتك من الوكالة وقال قدعته امسى لم يصدق لانه ضرر  
 حين لا عليك لانتا ومنية المفق في الوكالة. وفي نوادر مشرحة له على انه لو سلف اذا كان  
 بالمال كقبض فوكله الطالب بقبضه من المطلوب فقبضه لم يجز قبضه فان هلك عنده فله ان  
 عليه ولم يملك على الطالب تامة رجاينه في الفصل الرابع من الوكالة. ويجوز التوكيل  
 بتقاضى الدين وقبضه من غيره من الخصم ولا يفتقر هذا التوكيل بكون المطلوب انما يفتقر للموكل  
 الطالب ولو قال التوكيل كنت قبضت لئال حال حيوة الموكل وسلمه اليه لم يصدق بالرجعة



خلاصة اواخر الفصل الثالث من الوكالة المتوكيل بالتفويض لا يصح والتوكيل بقبض الشيء لا يصح بالان  
 يقول لو صل افترضني ثم يوكل رجلا بقبض شيء فيه بابا بابل متفرقة في احوال الوكالة **التوكيل بالتفويض**  
 لا يثبت للمالك التفويض الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول ارسلني فلان اليك بقبض شيء منك  
 كذا اطلاقه في الفصل الرابع من كتاب الوكالة وذكر في ادب القاضي من الخط وبيع الا اذا ذكر في دعوى  
 التفويض انه اقرضه كذا من مال نفسه فحاز ان يكون وكيل في الاقرض والتوكيل في الاقرض صغير  
 ومعتبر وليس يوكل فلا يكون له حق القبض ولا حق المطالبة بالاداء جميعه انما هو في قبضه التوكيل  
 بالاقرض والتفويض من الوكالة ولو جعل المالك عند التوكيل قبض الشيء في قبضه التوكيل  
 لان بهلاك المال المضاف اليه الوكالة فيعمل التوكيل لان الوكالة تعلق بالمال المدفوع اليه لانه امره  
 بالشراء وبذلك المال فاذا اشرك فقد عجز عن الامثال فاعلم به فان قيل ان ذلك بعد الشراء وقع  
 الشراء للموكل ويبرح بمثل على الامر لان الشراء حصل قبل العمل فليس العمل المأمور به موقع للموكل  
 وكان حال امانته في يده فيملك على الامر فحاله ان يبرح به على الامر فان قبض وهكذا ينبغي ان يرجع  
 والمضارب يرجع ابداء الفرق ان التوكيل ما قبض في المال بعد الشراء يقبضه بنفسه حكم التجار  
 لا حكم الوكالة لانها قد انتهت بالشراء امره وكلفه وجبه الشراء على الموكل دين فكان  
 مستوفيا ما وجب له على الامر والمستوفي بجهة مرة لا يستوفي مرة اخرى بخلاف ما قبضه  
 قبل الشراء لانه قبض باذن المالك لا بنفسه فانه لا يحاله على الموكل حين قبض المال منه فكان  
 امينا فيه فاما المضارب فاما مضيقه لرب المال لا لنفسه فانه يقبض لربه وعليه ان يابا لانه يصبر  
 من جهة ارض المال فيكون المقتوض حكم المضاربة امانته في يده فيملك على رب المال من  
 الخط للرجوع في باب ما يبرح به التوكيل على الموكل من كتاب الوكالة ولو قال الامر بملك قبل  
 الشراء وقال التوكيل بل بعد فالقول للامر مع بنية على ان التوكيل بعد الشراء اذ اشترى للامر  
 بعد بلاك الحال حكى امر المالك بقبضه لانه بملك الحال بعد الشراء ومن حكى امر المالك  
 بقبضه كان مدعيا والاخر منك والقول قول المالك مع بنية من المالك المذكور **بيع التوكيل**  
 متى لا يقبل شهادة له بأكبر من قيمته حتى وفاء لا يفاصل الفين وفاء ولو يبيع من عندهما

واسى

لا عند السحفة

لا عند السحفة والتفويض فعل بيمينه في رواية ابن عباس وعليه بيع المضارب عنه وشراؤه منه الا  
 انه لو بيمينه نحو عند السحفة ايضا بانفاق التروايات عنه بيع التوكيل من قبضه وطفله او من  
 له غير مدبون لم يجز ولو امر به موكله او اجاز ماضع ولو امره ببيع من يديه او ولد له يابا  
 او زوجته او روضه بان كان التوكيل امره او محس لا يقبل شهادته واجاز بيع جامع المقصور  
 في اواخر الفصل الرابع والعشرين وكله بقبض دينه وامره ان لا يقبضه الا جميعا فقبض  
 كله اذ درج عالم بقبضه على الامر والمطالبة بالامر جميع بل حقه وكذا لو قال لا تقبض درهمين دون  
 درهم معناه لا تقبض درهمين فلو قبض شيئا دون درهم لم يبرأ القبر من منى الجملة **بيع التوكيل**  
 وكيل قبض المودعة قبض بعضه باجاز لغوام ان لا يقبضها الا جميعا فقبض بعضها ضريح ولم يجز القبض  
 فلو قبض ما بقي قبل ان يملك الاول اجاز القبض على الموكل جامع المقصورين في احكام الوكالة  
 من الفصل الرابع والتسعين وان وكل بالتفويض ان اضاف التوكيل التفويض الى الموكل فقال  
 ان فلانا يستقرض منك كذا او قال اقرض فلانا كذا كان القرض للموكل وان لم يضاف التفويض  
 الى الموكل يكون القرض للتوكيل فيصح في او ابل كتاب الوكالة وكله بقبض ثوبه في اليوم  
 كله قبضه غدا ولو وكله بقبضه غدا لا عليك قبضه اليوم اذ ذكر اليوم لتجديد الحاجة قال ابن  
 بك الساعت فاذا ثبت وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالته الفه وكالته اليوم  
 ولا دلالته وكذا لو قال قبضه الساعة فله قبضه بعدا قال قبضه بخمسة فلان قبضه بيمينه جاز  
 قال قبضه بشهوده فله قبضه بدوام خلاف قوله لا تقبضه الا بخمسة فله قبضه بيمينه اذ في  
 عن القبض ويستثنى قبضه بخمسة جامع المقصورين في احكام الوكالة من الفصل الرابع والعشرين  
 التوكيل ببيع اذ باع فنهاه الامر عن قبض الثمن الا بخمسة الشهود او الا بخمسة فلان امرها  
 عن قبض الثمن لا يصح فنهاه وله ان يقبض الثمن بغير شهود وبغير خضر فلان وكذا لو مات  
 الموكل او جنى بعد البيع بقبض التوكيل حق قبض الثمن ولو وكله ببيع ونهاه عن البيع الا بشهود  
 او الا بخمسة فلان لا عليك ببيع بغير خضر الشهود وبغير خضر فلان ولو قال وكلتك ببيع هذا  
 العبد بشرط ان لا يقبض الثمن كان النهي اطلاقا وله ان يقبض الثمن ولو قال لغيره ببيع عبيدي هذا



والله يدعهم ولم يسمهم كان جازرا لو قال لا يسع الا سبعة هو وبقية غيرهم ولو كان غير فاضح  
في الوفا بالبيع والاشارة قال محمد بن ابي داود وكل يسع غيره ثم باع الموكل ثم رد عليه فقبض  
كان للموكل ان يبيعه ولا يكون لبيعه الا ان يبيع الموكل على الموكل او كل كل واحد من رجلين  
بيعه فباع احدهما فردوه عليه لبيعه فكل واحد منهما ان يبيعه وروى ابن سحاح عن ابي يوسف  
انه اذا باع الموكل رد عليه فقبض ليس للموكل ان يبيعه لان تصرف الام بغيره منع منه للموكل  
كما لو نزل محمد بن ابي داود ان العزل لم يوجد لكن خروج الام عن ملك الموكل فقدر ببيع على الموكل  
فاذا عاد قديم الملك للموكل فيه جاز ببيع الموكل لو باع الموكل رد عليه فقبض كان ان يبيعه ثانيا  
وورد ابن سحاح عن ابي يوسف في احوال الباطن عن محمد بن ابي داود ولو وكله بان يبيع غيره فوهبه  
الموكل ثم رجع للموكل في هبة لم يكن للموكل ان يبيعه مرة اخرى ولا يبيعه الله يسع من الهبة  
الصحة في كل حال في عذر الموكل من الوكالة الموكل بالبيع اذا وكل غيره بقبض الشيء من المشتري  
صح ولو كسبه وصح ان يبيع الموكل بالبيع والاشارة الموكل بالبيع اذا وكل غيره بقبض الشيء من قبض  
وهكذا ليس عند القاضي قال ابو حنيفة الضمان على الموكل بالبيع لا على الفاض فقبضه الفاض  
بغيره لم يوجب له من الحمل المرد فقط وكيل البيع دفع البيع الى رجل يبيع على من است  
فلا بد للرجل بالبيع او هلك عنه اجيب بانه لا يضمن الموكل بالبيع انه يبيع وقال بعض  
لو كان من دفع اليه امينا لم يضمن للمضاد بعادة جامع الفصول في ضمان المأمور والبال  
من الفصل الثالث والستين وكل رجلا بقبض كل شيء على الناس وعندهم ومعهم وفي  
ايديهم وخمس من يري حبه وبخلافه عنه لو راي ذلك وكتبه في ذلك كتابا وكتبه اخره  
انه تخافه وخافه ثم ان فوجاهه فهو ان لم يبيع موكله بالبيع فليس له ان يبيعه ولا يبيعه الا ان يبيعه  
ولم يظلمه او ليس في هذه الشهادة امر باء المال ولا ضمان الموكل عن امره فاذا لم يؤمر  
ولم يضمن لم يجب عليه الا اذا من مال موكله فلم يظلمه بامتناعه عن الاداء كذا في هذه المسئلة  
تدل على ان المأمور باء الدارين من غير مال امره بغيره على قضاء دينه اكثر مما لا يعمل بها  
وامر الجبال بدفع الحمل الى وكيله ببيع وقبض كراه منه وجوبه اليه فقبض وكيله المخدوم

بعض كراهه

بعض كراهه البعض لو ائتمن الموكل له دين على الموكل وهو مقربه وباعه بغيره على دفعه بغير كراهه  
ولو ائتمن الاخر على ان يخلقه بانه ما يعلم ان ائتمن كراهه بقبضه ولو ائتمن له على وكيله لا يجبر كذا  
والفرض الاخر من هذه المسئلة قال علي ان الموكل باء الدارين من حال موكله لا يجبر على اداء  
الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيله كانت واقعة القوي مقولان في احكام الموكلان  
الفصل الرابع والستين قال ابو حنيفة ينفق في من فدان ففعل المأمور وقبض وقال  
دفعته الى المأمور وانكره الا ان لم يزم المال فامور ولا يصدق على المأمور لو قيل بالانفاق من  
مقاييس اذا قال المأمور في ان فدان قال لك ان فدان يكون قرضا على المرسل والام لا يقبل على وجه  
الوسيلة يكون على الموكل براءته في احوال الفصل الاول من كتاب البيوع بحث كتاب البيوع  
الفاقرضا فثبت كمال الكتاب فام بصل الى الكتاب لا يكون من ماله وان ارسل اليه رسولا  
وقبضه الرسول صار من مال المرسل لا من قبض الرسول قبضه رسوله وحامل الكتاب رسول في  
تبليغ الكتاب لا في القبض وعن محمد بن ابي داود انه سئل عن الفاتاه بها فقال الفاتاه في الفاتاه  
لا ضمان على المستقرض لعدم القبض ببراءته في المسئلة المذكورة الموكل بالبيع اذا باع  
ثم ظهر صم في غيب فقبض المبيع بغيره قضا ولو لم يضمن الموكل ولا يضمن المبيع للموكل  
ولا يكون للموكل ان يخاصم الموكل فان حازه واقام البينة على ان هذا العيب كان عند الموكل  
لا يقبل بنبته لان الترد بالبيع بغيره قضا بغيره الا قاله فيجعل في حق الموكل كان الموكل  
اشتره من المخره هذا اذا كان العيب بغيره قضا بغيره فان كان قد باع لا يجدت عليه ذكره في بعض اديات  
البيوع انه يلزم الامم وذكره في عامة روايات البيوع والرهون والوكالة والما دون انه يلزم  
الموكل دون الموكل والموصى به واخذ الفقه ابو بكر البجلي لان الترد بغيره قضا في حق الموكل  
بغيره الا قاله سواء كان العيب قد باء او لم يكن وان كان الترد بقضا الفاض فان كان بالبينة  
لزم الموكل قد باء الى العيب او حديثا وان كان الفضا بكون الموكل فكذا عند علمائنا  
المسئلة وقال زعيم رحمه الله ان العيب جامع كذا مسئلة وهو بغيره قضا الفاض بقراره وهو يستوي  
بما الرد بالعيب وبين استحقاق او استحقاق المبيع على المشتري باقراره او بالانكسار لا يغير ذلك



في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضى ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك  
 رد على الموكل كما لو رد على الوكيل بالبنية او بالنعكس وان كان عيبا يحدث مثله لم يرد الوكيل والوكيل  
 ان يحاكم الموكل فان اقام الوكيل البينة على ان هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل  
 في فصل التردى بالبيع كتاب البوع اذا هلك المبيع في يد الوكيل بالشراء صلى وحرر من قبض  
 الوكيل النعم قبل الشراء وبعد الشراء ففي الاول ملكا مائة سواد هلك قبل الشراء وبعده  
 في الثاني هلك مضمونا ولو وكل رجلا بشراء عبد بعينه فمضى الوكيل من عنده وانتهى به بغيره  
 لنفسه او وكل آخر بشراءه فاشتره هو الاول واقيم ملك الشراء لنفسه عند عمل نفسه عليه  
 ذلك عند غيبته الامر الا اذا اشترى بأكثر مما وكل به وخلد في سبيله وكل به الوكيل بشراء شيء  
 معين او لم يقل عند الشراء اشترى بغيره فلا يلحق بغيره بل يطلق يقع الملك للموكل لا للمشتري بغيره  
 او لم يبين نقد النعم من مال نفسه من مال الموكل جواز الفداوى في فصل الوكالة بالشراء  
 رجل وكل رجلا ببيع ضئله فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة ارض موقوفة فاراد المشتري ان يرد  
 على الوكيل فافقر الوكيل لذلك لان يرد على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله وان رد  
 على الوكيل بالبنية كان للموكل ان يرد على الموكل وهذا والتردى بالبيع سواد ثم هل يفسد  
 في الباقي قال بعضهم بغيره كما لو جمع بين عبد وحر وباعها بمصطفة واحدة وقال غايه  
 لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح لان الوقف باق على ملكه فبطلت المدة لا بطلت المدة  
 المتبقية انه لو جمع بين ملك وقف وباعها بمصطفة واحدة ببيع الملك لو جمع بين ملك  
 ومسدان كان مسد عام فربا ببيع في الملك اما كان مسد خاصا لا يفسد في فصل  
 بالبيع والتردى من كتاب الوكالة وفي الهدية ومن امر سعي عبده فباعه وقضى النعم او لم يقض  
 فمده عليه المشتري لعيب لا يحدث مثله بقضاء القاضى بنية او بابا او عيبا او باقراره فانه يرد  
 على الامر وكذلك ان دونه عليه بغير يحدث مثله بنية او بابا او عيبا او باقراره على الامر  
 لان البينة في مطلقه والوكيل مضطر في النكول بعد العيب عليه باعتبار عدم عارسته البيع  
 فلو لم الامر فان كان ذلك باقراره لزم المأثور لان الاقرار في قاصرة وهو غير مضطر اليه لان

السكون والنكول مما يمان للناظر في بائع الوكالة والوكالة وقام المسألة في الهدية فلو رجع  
 ولو وكل رجلا بالبيع لغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
 جارية فظهر من جارية معنى الوكيل ويجوز ان يوكاله بالبيع من كتاب الوكالة **كتاب الكفالة**  
 وفي الاقضية في الشفقات اجماع ان في الدين الموكل اذا قرب طول الاصل واراد المديون ان يردوا  
 على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجع كفى بنفسه الى اهل بيته فلو اراد الخصم ان يخرج من البلد  
 ان كان صفة اهل بيته للكفيل ان يبعه وان لم يكن الى اهل بيته ان يطالبه اما باءا او بالمال او بغيره  
 النسخ في الفتاوى الصغرى المديون اذا اراد ان يبيع بسبب لوت الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل  
 وقال ابو يوسف رحمه الله لو قال قائل بان له ان يطالبه بالقياس على نفقة شرا لا يبعد في المستغنى رتب  
 الدين لو قال للمستغنى ان يدينوني فلانا بغيره ان يبيع غنى فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين موصلا  
 حلا صرح في كتاب الكفالة يجوز الكفالة بحضرة الطالب ان كان المطلوب غائبا وكذلك يجوز للاقرار  
 بالكفالة بغير حضرة الطالب جميع الفتاوى في فصل كتاب الكفالة ولا يصح الكفالة الا بقول المكفول  
 في مجلس العقد وهذا عند الشيخية وحمد رحمه الله في حقه المدون في المقطوع الكفالة وذكر  
 في فتاوى قاضي ظهر الدين شجرة الشفقات امرأة قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يبيع واريد ان  
 اخذ منه كفلا بالنفقة قال ابو حنيفة ليس بذلك لان النفقة لم يجب بعد قال ابو يوسف  
 سمح ذلك في اخذ منه كفلا بالنفقة وعلى الفتوى لان النفقة لم يجب في الحال وانما يجب من  
 بعد فبصر كانه كفيل بما ذاب لها على زوجها فتجوز شهادتها في نفقة على زوجها في المسئلة على  
 هذا الوجه القيس ايضا وقال في آخر كفالة المحيط والفتوى في مسئلة النفقة على قول ابو يوسف  
 وفي سائر المدون لو انتمى مفت بغيره كان حسنا رفق بالناس جميع الفتاوى في فصل تسليم  
 المكفول من كتاب الكفالة وجعل على دين رجل كفيل رجل بالدين بحضرة الطالب المطلوب بغير  
 امر المطلوب ورضى به المكفول عنه ثم قال المكفول له رضى بكفالك جاز مانا على الكفيل انما  
 يرجع به على المكفول عنه ولو قال المكفول اولا قد رضى بكفالك ثم قال المكفول عنه قد رضى  
 او قال قد رضى وادى المال لم يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولم يفسد الكفيل فلا يتغير















بضاعة وهو على المضاربة فوارب في الفصل الثاني من كتاب المجازة • ونحو قول المال  
وفضائك بضاعة وقال المضارب لابل مضاربة بالنصف أو بتمامه وبهم كان القول قول رب  
المال لا لا الترخيص يستحق عليه من حصته وكذا القول للمضارب بقرضه وقال رب مال مضاربة  
أو بضاعة كان القول لرب المال لأن المضارب يدعي عليه ملك المال والبينة للمضارب تجعل  
اعطاه مضاربة ثم افترضه ونحو قول رب مال افترضك وقال المدفع انه لابل مضاربة كان القول  
للمضارب لأن رب المال يدعي عليه الضمان ونحو القضاة اخذ المال بأذنه والبينة بينه رب  
المال كما كان قبيل فصل فيما يجوز للمضارب من كتاب المضاربة • ونحو قول رب المال هو قرضي وادعى  
القاضي المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبينة بينه المضارب والمضارب  
ضامن وإذا كان قبل التصرف فالقول قوله ولا ضمان عليه أي على القاضي لأنهما لصا وقا على  
أن القضي كان بينهما بأذن رب المال ولم يثبت القرض لأن الحار القاض ضامان للعالم  
الفصل الأول من المضاربة تعلل على الوجيز • إذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب  
مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول قول رب المال وإذا أقام البينة فالبينة بينه المضارب  
وكذا لو ادعى رب المال مضاربة أو بضاعة الذي يدعي المال أنه افترضني فان الروح كله في  
فالقول قول رب المال والبينة بينه المضارب وصره في الفصل الرابع عشر من كتاب المضاربة  
وإن شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئا غير ذلك فالبينة  
بينه من يدعي القرض لأنه لا تنافي بينهما فجعل كالأمرين كانا والفرق في يدعي المضاربة  
والمضاربة لا ترد على القرض فجعل كانه دفع المال إليه مضاربة ولا ثم افترض منه أو بينة من  
يدعي القرض اثبات الزيادة وهو الملك في القرض للقاضي واختلاف القرض عليه بالمسوط  
للمسوط باب الشك في المضاربة من كتاب المضاربة • مضاربة ولفظ شترى بها ثيابا بقرض  
أو حمله بآلية من عند نفسه وكان قاله رب المال اعلم بربك ولم يقل فهو مسطوح لأنه لو  
جاز على رب المال مضاربة المال مستدينا عليه ولم يشر رب المال بذلك قوله اعلم بربك لا قوله  
في الاستدانة لأنه لا يثبت من أعمال المضاربة وحمله بثمن أقام قسم من المضاربة ونحوها

وهو يحل على المضاربة قال له المثل بوايك ولا كمالا بداع والاعارة والاختار واللاجارة و  
الارتها والرهن وقسم ملحق بالمضاربة وان لم يكن منها فيملكه اذا قبل له العمل بوايك  
كالبيع مضاربة وكحط عالم او مال غيره عليه والثالث عاين منها ولا عليك وان قبل له  
العمل بوايك المستدانة على المضاربة والاقراض والعقود والكفالة والتدبير والتهمة والجرعة  
المنجاة وتحمل غايته من غنمه او قصيرا ولا يصير في المال لان القضارة ليست بدين مال فالحكم  
ببوايك فيها على المضارب وفيها لا عليك من كتاب المضاربة وفي شرح الطحاوي ولو حط مال  
مستقر على المضاربة ضمن مال المضاربة وكذا الفرج له والوضعة عليه وكذا لو شارك مع غيره  
شركة عاين وحطط ضمن ونصح الشركة بينهما وهذا اذا لم يقل العمل بوايك فلو قيل له ان يحطط  
فاذا ربح قسم الربح بين المالين فربح حاله له خاصة وربح المضاربة على شرطهما فمات  
المتحامي في تصرفات المضاربة من باب ضمانات المضاربة ولو دفع مالا مضاربة الى رجل ولم  
يقبل له العمل فيه بوايك الا ان معاملته التجارة في تلك البوايا المضاربة بين خطيوط المال  
او لا يبرهاهم رب المال عن ذلك فعلى في ذلك قالوا لا على التعارف بينهم في مثل هذا  
بل هو ان لا يضمن وتكون المضاربة بينهما على العرف فافضوا فيما يجوز للمضارب رجل دفع  
الى رجل مالا مضاربة وبيده نصيبا من الربح وسكت عن نصيب الآخر ان سكت  
عن بيان نصيب المال جازت المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب جازت المضاربة  
قياسا وتجوز مستحاثا وما وراء المشروط لو لم يكن للمضارب ولو قال له انك مال  
المضارب على اني نصف الربح وكذا نكته كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال  
ولو قال رب المال على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا جاز ويكون الربح بيننا على  
السواء ولو دفع الفاضلة على انهما شريكان في الربح جاز ويكون الربح بينهما على  
ولو قال على ان يكون للمضارب شريك في الربح جاز في قول ابي يوسف وفيه شك في قول احمد رحمه الله  
في ضمان من كتاب المضاربة واما المضاربة بين فان كان على المضارب فلا يصح وما تضمنه الله  
والله في ذمته وان كان على غيره بالا قال انقض ما على فلان ثم عمل به مضاربة فهو جاز وان كان



مكروها لانه شرط منفعة قبل العقد كذا في المسبوط مع الغار في شرح سنن الاصحاح  
 في اوائل المصارف. ولو وقع المصاغة في حال المضاربة فمضاربها فمضاربها فمضاربها فمضاربها  
 تقتضيها من مكانها في فرض ولو قال اي مضاربة عندك شرا ثم مضاربها فمضاربها فمضاربها  
 عوضا لم يفرض لم يكن فرضا حتى يسعها ولو فرض شرا ثم مضاربها فمضاربها فمضاربها  
 ادفع الى راس مالها وواجب في ذلك لم يكن الا ان يكون الحال مستلحا اعتبارا في الفصل  
 الاول من كتاب المصارف. **باب الشركة** وليس لاحد شرك في العنان الرهن اى رهن عينا  
 من مال الشركة بدلين من التجارة عليه والاركان جبره على خلاف المتأخر في الارضين ويرى  
 على شركة ابن المهرام قيل فروع في خلاف المتأخر في من كتاب الشركة. قد علم انه ليس  
 لاحد المتأخر وضلع ان يقرض ولا يهب ولا يصدق ولا يبيع دانه من شركتهما ابن المهرام في الفروع  
 المبرورة **فصل** اب وابن يكتسبان في صفة واحدة ولا يكون لهما شئ فاكسكة للاركان  
 كان الا ان في حال الاب لكونه معنائه الا ان في لوعن شجرة تكون للاب **فصل** وكذا في الزوجين  
 اذا لم يكن لهما شئ ثم اختلفت بينهما اموال كثيرة في المزوج وتكون المرأة معنائه الا اذا كان  
 لها كسب على حدة فلو كان **الكسب** بينهما نصفان قال رحمه الله وهكذا كسب الزوجين  
 من اقواء الناس بينهما نصفان **فصل** وحاشا لهما من فطن الزوج وليس هو كزوج  
 عندهم جميعا فيه في مسائل المتفرقة من الشركة. شركة الوجوه ان يشترى بطل نقد الممن سبب  
 وجاهتها فيبيعان فما حصل له الممن يدفعان للممن الى بايعهما فان فضل شئ يكون مشتركا  
 بينهما وهذه الشركة لا يجوز عندنا في ركنها **فصل** سبب شركة الوجوه لانه انما يشترى بالنسيئة  
 من له وجاهته عند الناس وانها تفسد غنا ومطافضة لا يمكن تحقيق الوكالة والكفالة في الادلة  
 وعندنا طلاق تكون غنا وهي جارية عندنا وباطلة عندنا في نقد الفكا وفي الباب الاول  
 من كتاب الشركة. **سئل** اذا اشترى احد الشريكين غنينا ونقد الممن من مال الشركة ثم ادعى شراة  
 لنفسه حصة هل يقبل قوله ان كان له شريكه غنا وله بنته ان عند العقد مخرج بالشرع  
 لنفسه حصصا كما يشترى له وان لم يكن له بنته فان نقد من مال الشركة فاشترى على الشركة فادى  
 الدية اذا باع احد الشركاء غنانا شيئا من تجارتها فليس للمركب الا ان يطالب المشتري

بالبني

بالبني وفي المتن قال همام عن محمد بن اذ دفع المشتري من الى الشركة الاخر فبني نصيبه ولا يبرأ  
 عن نصيب البائع اذا لم يكونا اشهدا حين العقد وان ذلك جائز فيما بينهم وكذا ما اؤتم احدما  
 من ضمان التجارة لا يطالب الاخره بما وجب له في الفصل الرابع من كتاب الشركة. رجل اشترى متاعا  
 فقال للاخر بعه بالشركة فما يكون بينهما نصيبان فالشركة عن نصيبه في الزوج لصاحب  
 ان قال ولا يخرج مثل علمه. **فصل** في اوائل الشركة. **فصل** في سبب الشركة فاشترى  
 مع اربعة على الاربعة بسببته والاربعة على اربعة بسببته والباقى بينهم بالسوية  
 في فائدة ومحصلها بسببته وعليه جرمهم اى اى نصيبه في اوائل الشركة. وذكر  
 في الفصول بناء بين رجلين باع احدما نصيب من اجنبي بغير اذنه شركة كذا في الشركة  
 في الزوجين ولو باع من شركته جاز وفي نوادر همام لا يجوز في الفصل السادس من الفصول  
 العامة. ولو كان الزوج مشتركا بين الشئين فباع احداهما نصيبه بغير اذنه شركة ان يلزم او لا  
 المحاد جاز والاول فلا خلاصه في حبس في بيع الزوج من الثالث من كتاب الزوج اصل باع نصيب  
 من الزوج المشترك لا يجوز فانه لم يفسح البيع حتى ادرك الزوج جاز لمرئ والمانع من البيع  
 الزوج ونحوه. واذا كان الزوج والاخرى مشتركا بين رجلين باع احداهما نصيبه من الزوجين  
 شركة بدونه الا ان لا يجوز اذا لم يكن الزوج مدركا وعلى هذا القطع وسائر أنواع الزوجين  
 اذا كانا مشتركا بين الشئين باع احداهما نصيبه من صاحبه بدون الارض واما اذا باع النصف  
 مع نصف الارض من شركة او من اجنبي بغير رضا شركته جاز وقام المشتري مقام البائع  
 النصف الواسل بغير مسئلة شراء الحصة من الولد. ولو كان الزوج بين مكسبة فباع احدهم  
 نصيبه من احد هما لم يكن جاز وان باع منها جاز من اجل المروءة **فصل** في بيعها باع احدما شها  
 من اجنبي لم يكن جاز ولا يخلو اما ان باع بشرط الركن وبشرط الطلع اما الاول فمكروه او نهي  
 شرط منفعة المشتري سوى البيع فصار بمنزلة اجارة في البيع واما الثاني فلم يكن له نصيب  
 لشركته وكذا لو ادعى رجل على احد ما شيئا فصاح على نصف هذا البناء او على نصف هذا الزوج  
 المشترك لم يكن جاز **فصل** في نصيب احد الشريكين من البناء دون الارض لم يكن **فصل** في بيع الارض

كانت الشركة  
 من شركتيهما  
 هذه شركة تامة  
 على الاسكان  
 في سكنهم لا اجاب  
 الارض ولا يكره ان يتمكن  
 ان يسكنوا ما سكنوا  
 كان في ملكهما ما في  
 فذلك ان الارض بطلت الشركة  
 فبطلت الارض بطلت الشركة  
 فبطلت الارض بطلت الشركة



مع نصف الزرع لم يكنز. ولو بينهما بناء فشرى بحدسها باجتناب بلا اذن الاخر لم يكنز وكذا  
 الشجرة والزرع ونواع من شركته جاز لم يكنز فصوله في الحادي والثلاثين وفي الموازل  
 حين احد الشريكين مطلقا وعلى الاخر وزرع او حصر قال ابو نصر مغل الى اطلاق يكون  
 فعل ما شرطه وما جعل العدة يكون على العامل لان الشركة تنقسم باضافه كالموت فيكون  
 العامل بحدسها كالتفصيل بالمال المتجزئ بغيره حصصه من المال ومبايع من حصصه بغيره  
 ومبايع من حصصه المتجزئ بغيره حصوله بسبب حيث وهو النص من صفات محال فيقول  
 صفات شركة الاعمال من صفات الشركة. اتفاق احد هاتين عمارة طاحونة مشتركة لم يكن  
 متطوعا بطلا وما اذا اتفق على عبد مشترك وادى حراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا  
 من المقي في امر كمال الشركة. وان شرطه اي في شركة العنان ان يعمل احدها دون الاخر  
 والزرع بينهما على قدر راس المال جان ويكون المال الذي لا يعمل عليه بضاعة عند العامل  
 ورجه لصاحبه ووضع عليه وان شرطه للعامل اكثر من راس المال جاز ايضا على الشرط  
 ويكون المال عند افع عند العامل مضارته وان شرطه للدافع من الزرع اكثر من ماله لا يتبع  
 الشرط ويكون المال بضاعة عند العامل في كل واحد منهما ربح ماله والوضوء على ما ذكرنا  
 مضارته في الشركة. ولا يشترط اصابة راس المال في هذه الشركة اي العنان عندنا ولا  
 اتفاقا لجنس في راس المال ولا خلط المالكين ويجوز ان يكون راس مال احدها درهم ومال  
 الاخر دينار او كان الحبل درهم او دينار واشترى كل واحد منهما ماله قبل الخلط فجميع المشتري  
 يكون مشتركا بينهما عندنا وهل يشترط المساواة في الزرع عند علمائنا الشك لا يشترط ذلك  
 فان شرط المساواة في الزرع او شرطه لاهل فضل الزرع ان شرط العمل عليه ما كان الزرع  
 بينهما على ما شرطه على جميعا وعلى احدها دون الاخر وان شرط العمل على المشرط لا يفضل  
 جاز ايضا وان شرط العمل على اقلها رجلا لا يجوز فاحال في شركة العنان. وكل شركة فاسدة  
 فابرج فيها على قدر راس المال وبطل شرط التفاضل لان الزرع فيه تابع للمال فيقدر بقدره  
 كما ان الزرع تابع للبذر في المزارعة والزيادة المستحق بالتسمية وقد قدرت فبقي  
 الاحتقاق على قدر راس المال ههنا في الشركة الفاسدة. وفي ما بينهما في بيت كذا  
 مخرب كذا

مخرب كذا حتى صار شجرة او لم يجز على العمارة ونقسم الارض بينهما ولو فاقه بينهما او ادواتها  
 الا انه ليس شئ منها يجزى لشريك على ان يجر مع الاخر. وقد حصر اقبل لشركته اتفاقا انت  
 لو شئت فمكون نصفه وينا على شريكه وكذا الحمام لو صار حرة او تقسم الارض بينهما ولو تلف شئ  
 منه يجزى اليه على عمارة. عن محمد رحمه الله في حمام بينهما ان يهدم بيت منه او اختار الى قدر  
 ومروعة او ايا احدهما لا يجزى وقال للاخر ان شئت فانه انت وخذ من علة نفقتك ثم  
 منسقة ناه فصوله في السادس والثلاثين. في فصار ان ينفصل الشريك احدهما  
 العمل ووقع الشريك في الاخر فذهب فضاء شئ لا يضمن بدفعه الى غيره لشركته فاضد احدها كاخذه  
 شريكه فصوله في صفات الفصل الثالث والثلاثين. رجلا ان يملك كمال شركة عنان وعلى  
 احدها وغاب المرح فلما حضر الغائب عطاء نفسه من الزرع ثم غاب كافر وعمل الغائب بعد  
 ما حضر زرع والي ان يدفع حصصه شركته من الزرع ان كان الشرط ان يعمل جميعا ونسبي  
 فما كالا في تجارتها من الزرع فهو بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما على حدة او على  
 فانه مرضي احدها او لم يعمل وعلى الاخر فهو بينهما حلاصة في الشركة. فان عمل احدها لم يرض  
 الاخر وغيبه فلا جرم على الشرط لان عمله كعملها ويستوى الا يفتخ الاخر من العمل البذر او يغير  
 عندنا لان العقد لا يرفع مجر دامتعا ومحقق الزرع حكم الشرط في العقد لا العمل  
 بزازة او اخر فضل فيما للشريك وماله من كمال الشركة. اذا وقع الزرع بقرة بالغلف  
 ليكون احداث بينهما نصفين فاحداث كله لصاحب البقرة وعليه اجر مثل عمل المدفوع اليه  
 بعض الكلبين مقلدا والبعض قائم في بده فاما في بده من الكلبين فهو لمالك وما اخذه  
 المدفوع اليه متصلا فهو للمدفع اليه وانقطع حق المالك في البقرة بالاسم والمضي وعلى المدفوع  
 اليه العاصم بالبقرة مثل ذلك الكلبين وعلى هذا اذا كان دفع وجاجة الى رجل ليكون  
 البعوضات بينهما فلوان المدفوع اليه دفع البقرة او وجاجة الى رجل اخر بالنصف للملك  
 في بده فالمدفوع اليه الاول مامن فلوان المدفوع اليه بعث البقرة الى السترة فلا جاز  
 للمالك العرف ناه راجع الفصل الرابع والثلاثين في كمال الجارة وفي القبة احد شريكين

في كمال الجارة  
 في القبة احد شريكين



افون صاحبہ

شبكة  
الألوكة  
www.alukah.net



مستوفى بالدين والفهم اثبت الدين على واحد من الورثة بسبع في فرضه ونقص  
 ما يخصه من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره لنقص الدين لان ذلك ملك الوارث الا  
 لان التركة غير مستوفى عادته في التامة والعسر في اقرار الورثة بالدين ومع ذلك اراد الغريم  
 الا يبرهن حتى ينفذ الدين الى كل نصيب الورثة له ذلك كالوكيل يقبض الودين اراد  
 الا يبرهن على انه وكيل بالقبض مع اقرار المودع والمودع بالملك اراد ان يبرهن على الورثة  
 مع اقرار الوارث او الوكيل بالبيع اقر يقبض الحق فادام المشتري ان يبرهن على نقد الحق  
 له ذلك بوزنه في اقراره كمال الدعوى اثبات الدين على الميت حفصة الوارث او الوصي  
 يجوز وان لم يكن في يد الميت من التركة ما في الالبات من الفائدة وهو التكميل من اخذ  
 مال الميت عند الظهور فان قال الوارث لم يقبل الى من ميراث ابي فانه صدقة المدعي فلا  
 له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه كذا من المال كيف على التات فان خلفه لا شيء عليه  
 وان نكل لزومه القضاء عا ديه في التام والعسر في اقراره او في اعيان مختلفة بحسب النوع  
 والصفة وذكر في الحكم جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المباح قبل لا بد  
 من التفصيل وقبل يكتفي بالاجمال وهو الصحيح في السادس من الفصولين تركه فيها دين لم  
 لم يستوفى فثبت على الباقي فانه ياخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا اقدم جملة  
 عند القاضي اما لو ظهر باصدهم اخذ منه جميع ما يسه في التام والعسر من الفصولين ومن  
 دعي على اخوه مالا ارثا عن ابيه فلو اقر بانه بالرفع اليه وليس ذلك حكم من القاضي على الاب  
 حتى لو جاز قضايا باخذ المال من الواضع فيرجع هو على الاب ولو انكر دعواه قبل لا يستخلف على العلم  
 بان ابن فلان وله مات ولكن يقال للابن اقيم بينة على موت ابيك وانك وارثه والصحيح انه  
 يستخلف على ذلك لو كان فلو خلفه خلف الابن اقامة البينة على موت ابيه وانه وارثه ولو  
 نكل بغير ميراث بينة وصار كما لو اقر من اصرى وانكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي  
 الابن حصا في اقامة البينة على اثبات المال ولكن يجعله حصا في تخلف على المال واخذه  
 منه فيجعله على المال سواء في الفصل المذكور فان قضى واحدا من الورثة حتى الغريم ينظر ان ادعى

برهن على ذلك كذا على المشتري  
 على انه ما خلفه وان لم يبرهن  
 له ربه الاستيفاء في القضاء  
 وان ابي الورثة اختلف لانه  
 حتى الميت كذا في دعوى الميراث

وقد من سلك الوكالة في اقرار الوارث  
 اخصه بغيره

ليبرج

ليبرج في التركة ددت القسمة الا لا يقضوا حتى يقضي من مالهم لقيامه مقام الغريم وان على ان  
 لا يوضع في التركة مضاف القسمة بوزنه في التامة من القسم رجل قال لا ابري عليك الف درهم  
 فقال له المدعي عليه ان خلفته انما لك على ادفعها اليك فحلف المدعي ودفع المدعي على الدوام  
 قالوا ان ادعى اليه الدوام حكم الشرط الذي سطر فهو باطل والدافع ان يسترد منه لالا  
 هذا الشرط باطل فثبت ان في النصيب غير الدين من كتاب البيع ولو ادعى على امرأة انه تزوجها  
 فانكوت ثم ماتت الزوج فماتت المرأة تدعى ميراثها الميراث وكذا الواو دعت المرأة بالشك على  
 رجل فانكوت ثم ماتت المرأة وطالب الزوج الميراث له الميراث قال رجله انه وهذا قولها لا قول  
 استخيفه فله في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى وفي المشتري امرأة ادعت على زوجها  
 انه طلقها فانكر الزوج ثم ماتت فطلبت ميراثها عنه لم اورثها من الميراث لورثه في يد رجل  
 اقام دجلا من كل واحد منهما البينة انه باعته من الذي في يده سبيعا فاستدافا منها ياخذان  
 العبد وقيمة بينهما يعني اذا شهدوا على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فله  
 قيمته وان كانت البنتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قايما اخذاه  
 نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد ميتا اخذاه قيمته نصفين ولا شيء  
 لهما غير ذلك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون في النصف كذلك ما يجان في احوال النقول  
 من كتاب الدعوى ذكر محمد رحمه الله في السيرة لو ان رجلا مسلما خرج من دار الحرب معه مسكين  
 وفي يده بقر فبطل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لاحد منهما بينة من  
 المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن اقام البينة لانه لو رد دعواه بالحق قال سمي الماعة السري  
 وهو المسئلة تبين خطأ بعض مشايخنا رحمه الله اذا قال كل واحد من المتدعيين مسلما  
 وفي يدي ان القاضي لا يسمع هذه مخصوصة ويقول اذا كان مسلما وفي يدك فماذا انظرتني  
 فقد رضيت ههنا على قبول البينة من احدى هو الصحيح ووجهه انه كل واحد منهما يحتاج الى البينة  
 لدفع مسأرة الآخر والبينة لهذا المقصود مقبولة ويقول المتدعي انك ان تمنعه عن مرا  
 ونه في يدي فثبت ان في دعوى الادور والاراضي وفي دعوى لبايع الاكراد على البيع لافاجبة

خفي











في المأثور على احوال التصور وذلك ثابت هنا ايضا فالمأثور بصحة الدفع في الثاني مع القول  
بعده في الاول نقص الاصل واختار شيخ الاسلام ان احوال التوفيق يكفي وذكر كبر في شروع  
الجامع الكبير ايضا ان التوفيق بالفعل شرط في الشك والقبول لاكتفاء بما كانه قال كبر في  
ذكر التوفيق في بعض ولم يذكر في البعض جعل المسكون على المذكور وذكر كبر في اختياره  
التناقض الذي من المدعي لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الايمان وان من المدعي عليه يكفي  
الايمان لان الظاهر عند الايمان وجوده ووقوعه والظاهر صحة الدفع لاني الاحتجاج و  
المدعي مستحق والمدعي عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لاني الاحتجاج ويقال ايضا ان نقد  
الوجود لا يكفي الايمان قال كبر في الايمان بترديه في التناقض في الفصل الاول من  
كتاب الدعوى قسم تركه سابق ورثة او قبل تولية لوفاء وصاية في تركه بعد العلم  
والقبول بان هذا تركه او دفعه ادعاء لنفسه لا تسع في الفصل العاشر من الفصولين  
باع امة ثم ادعى خيرا قبل البيع لا تسع ولو برهن بقبل مئة ولو ادعى المشتري ان البائع  
خيرا قبل البيع تسع دعواه وبينة من الفصل الحادي عشر باع عبدا ثم ادعى انه اعتقه او كان  
حر اثم باعه تسع وذكر القاضي باع ثم ادعى ان كان دبره واعتقه لا تسع ولو ادعى انه خلق  
من مائة بقيل وشتت النسب وبطل البيع نظيره للمشتري عبدا وادعى انه حر والرفعة حاكم اقراره  
فيه على الحرية والعبد يكره يقبل ويرجع بالتمن بترديه في كادى عشر من كتاب الدعوى  
سكون مجرول النسب عند البيع اقراره بالرق وكذا اذا قبل له فم مع مولاك فقام ساكتا  
يكون اقراره بالرق حتى لا تسع دعوى الحرية بعده بلا بينة بخلاف ما اذا لم يسبق له اقرار  
وحيث يحتاج مدعي الرق على الابانة في التماس من سكاك البرائة ادعى الرقيق حرية  
الاصل لم يعتق العارضي يقبل وينع التناقض في الدعوى ولا يشرط الدعوى في كبرية  
الاصلية ولا يشرط في العارضة عنده خلاف لما لو عيلا وفي حق اختلاف شرط الدعوى لاجلها  
وفي الاية لا يشرط الدعوى اجماعا وفي الجامع الصغير قال الشريفي فاني عهدي ثم ادعى كبرية تسع  
فقوله فان خرجت كبرية الاصلية والعارضة ثم التايب باع حاضر او معلوما مكانه

يرجع

يرجع بالنسب عليه والا غايبا غنسة منقطعة رجع على العبد على البائع متى وجده وقال الامام  
الشافعي لا يرجع على العبد كما لو قال اشترى في او قال فاني عهدي فقط او كما قال اترهني فاني عهدي  
في الفصل الثاني عشر من دعوى البرائة او ان هذا لم يكن لي ملكة قبل اليوم ثم ادعى انه ملكة منذ قبل  
ذلك اليوم مطلقا او بسبب كذا فانه لا تسع فانه يدعي او له كتاب الدعوى انما ان تسع  
توكله ايمه ثم قال احدى هذه القسم بالفارسية بن فلان حينئذ لا بد رينام من كونه لود واقام  
تسع ان ادعى ان ابي وصفه باسمي في حال صفري وان دعاه مطلقا لا تسع في باب ما يبطل دعوى  
المدعي من دعوى العينة ادعى على تركه دينا قصد الوارث ثم ادعى ان مورثه كان قد  
قضاه لا تسع بعد اقراره بوجوب المال في التركة قبل وكذا الكفيل اذا اقر بوجوب المال  
بسبب كفالة ثم ادعى ان الاصل قضاء لا تسع قال المتأدنا وصوته بناء على ما مر من محل  
المزور عن انكر البيع فيه من عليه المشتري فادعى البائع الاقالة تسع هذا الدفع في  
الفصل العاشر من الفصولين ادعى بعض الورثة دينا على مورثه بعد قسمه بسمع ولم يكن  
القسم ابراء عن الدين بخلاف عين من التركة حيث لا تسع دعواه في التام والعرض من  
الفصولين رجع ادعى دارا في يد رجل انها له ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان وقضا عليه  
قالوا تسع دعواه كما لو ادعى اولا لنفسه ثم ادعى لغيره وادعى ان كفيل وان ادعى اولا  
انها وفقة ثم ادعى انها لا تسع دعواه كما لو ادعى لغيره اولا ثم ادعى ان لنفسه فالحال في حوز  
الدور والاراضي مجموع النوازل رجع ادعى على رجل اخذ القاضى انه عصبته غلاما تركيا  
وبين صفاته وطلب حضاره ليدعبه ويقوم عليه كج فاحضر المدعي عليه غلاما بعض صفاته  
بخالف بعض ما وصفه المدعي فادعى المدعي هذا العبد وقال هذا العبد ملكي واقام عليه البينة  
تسع دعواه وقبل منه البينة هكذا ذكره هذا الجواب يستقيم ايضا اذا قال هذا ملكي وكم  
يزد عليه وكذلك هذا الجواب يستقيم ايضا اذا قال هذا العبد ملكي ايضا ويصير مدعيه عبدا  
واما اذا قال هذا العبد هو لغيري ادعى اولا لا تسع دعواه مطلقا ان التناقض في  
الجميع المبرهاني في الفصل التاسع عشر من كتاب الدعوى ادعى هبة في وقت فسل البينة  
فبرهن على التبراد بعد وقت البينة قبل وقبله لا يعني ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له



وسلمها اليه في وقت كذا فسأله القاضي البنية فقال له عذر الله فاستدبرته بانه وادعى وقتا  
 بعد وقت الله فبرهن عليه بقبل ولو ادعى وقتا بعد وقت الله وبرهن عليه لا يقبل والفرق  
 ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا يتحقق تناقض كما ان يقول وهب من عندك ثم  
 جحد في اليمين فاستدبرته منه منذ سبع وعشرين سنة لا يمكن التوفيق فيحقق تناقض  
 في رفرور من قبل من كان القضاء ادعى نصف دار في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك كل الدار  
 انني تمسك السلام الا اؤخذ في ان لا تسمع دعواه ولو كان على العكس تقبل والصواب ان يعزل  
 في الوجهين كذا ذكر في فتاوى قاضي ظهير الدين وذكر في ريبه في فتاواه اذا ادعى نصف  
 نصف الدار ثم ادعى كل الدار لا تسمع لان دعواه النصف اقرار منه انه لا ملك له في الكل  
 فاذا ادعى الكل صار تناقضا وعلى العكس تقبل وذكر في موضع آخر من فتاواه لو ادعى الثلث  
 وقال لاحي في يميني ودار الثلث ثم ادعى الثلثين لا تسمع لكان التناقض عاديا في الفصل  
 السابع **باب ما خردا من آخر ثم ادعى اليمين كانت له بغيره بالهوية في صوره وبرهن تقبل لان**  
 التناقض لغوي فيما يجري فيه كخفاء قال الاب سافر بالشراء للدين ومن الابن فصار كمن يقر بالدين  
 وينفاه لم يسمع ثم يدعى كبره الاصلية والعادية وبرهن يقبل كخفاء حال العلوق فان الولد  
 يحل صغير من دار الى دار ويتغير المولى بالاعتاق ولهذا قلنا المحاب اذا ادعى بدل  
 الكساة ثم ادعى تقدم اعتاقه على الكساة لم يدبر بدل الكساة بوارده في نوع في الدفع من كتاب  
 الدعوى **باب ما خردا من آخر ثم ادعى اليمين كانت له بغيره بالهوية في صوره وبرهن تقبل لان**  
 تخلف المدعي عليه ليس له ان يخلفه لا بالتخلف يثبت على دعوى صحيحة ثم يصح لكان التناقض  
 والا اقام البنية قال الفقيه ابو جعفر قبلت البنية وينقض البيع لان اكثر ما فيه ان الدعوى  
 لم تنقض وبقيت الشهادة بلا دعوى والشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى كالمشهداة على  
 شئ لا تملكه وبه اخذ صدر الشهد وقال بعض الناس لا تقبل البنية كذا لانها ضد ما قاله  
 الله عنه ما ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا فيغير صحيح وانما الصحيح  
 ان محل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل شهادة على وقف  
 فهو حق العباد لا تصح بدون الدعوى تجمع الفتاوى في اول تناقضه من كتاب الدعوى

اقرار بالدين وينقض ثم ادعى كبره

الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى

ولو قال لا دعوى له او ان حصيد له

الثلث

اتفقت الروايات على ان المدعي لو قال لا دعوى له قبل فلان او لا حصونه لي قبل فلان صح  
 لا تسمع ودعواه لا تسمع حتى يحدث بعد البراءة فالحال اني باليمين من كتاب الدعوى **ادعى من**  
**حسن فانكر حصونه الشراء فبرهن على المدعي فبرهن** حصنه على الفاء عنه لا تسمع للتناقض في العاشر  
 من الفصولين **ولو ادعى البائع على المشتري ثم العبد المبيع** فقال المدعي عليه ما اشتريته العبد  
 قط فاقام المدعي بينه على شراء العبد فقال المدعي عليه اني اوفيت العبد واقام البنية لا تقبل  
 للتناقض كذا ذكر في الذخيرة في العدة ادعى انه اشترى منه هذه الدار فانكر المبيع فاقام المدعي  
 بينه على البيع ثم ادعى المدعي عليه الاقالة يسمع هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكن ادعى  
 الفداء العتق او الابراء اختلقت اعتاقه وان فيه في الثاني عشر من الفصول الاخر **دعوى**  
 يستتم ببيع فادعى ارضا في بركة اخيه الميت مورثة من ابيه ماتم ادعاهما ملكا على الخصوص  
 نظمه قوله ذلك لا فخر صدر من اخيه المحتوي انما له نصيب ولا تسمى بينهما فبني باب ما يبطل  
 دعوى المدعي من كتاب الدعوى وفي صلح الاصل ادعى انها عتق فانكوت فصاحت على مائة  
 حاز وصارت كارتها اذ لم يعلق وقد اعتقها على مال فان اقامت بينة على انه اعتقها  
 عام اول تقبل وترجع بالمائة واقدامها على الصلح لا يكون تناقضا في دعوى كبره لان  
 من جهتها ان يقول اني لم اعلم بالعتاق حين صالحة عاديه في الفصل الرابع عشر  
 صالح عن دعوى دين ثم برهن على الايفاء او الابراء لو صالح عن التنازل لا تسمع بينة  
 لان هذا هو الصلح افتداء عن الدين فلا ينقض وكذا لو اقر بدين ولم يبرع الايفاء  
 او الابراء لو صالح ثم ادعى الايفاء او الابراء لا يقبل ولو ادعى الايفاء او الابراء وانكر  
 فلم يقدر على اثباته فصاحه ثم برهن على الايفاء او الابراء يقبل لعدم التناقض وهذا  
 الصلح لم يقع فادعى الدين اذ لا يبرهن على المدعي عليه في هذا الوجه فبطل الصلح **ادعى**  
 ما لا فصاحه ثم ظهر ان لا شئ عليه بطل الصلح في الفصل العاشر من الفصول **باب الدفع** ادعى  
 العصونة وبين النسب مبرهن الخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقضى به والا  
 ساقط للتقاضى وعدم الاولوية برهنه ابن عمه لايه وانه وبرهن الراجع انه ابن  
 عمه لانه فقط لا وعلى اقرار الميت بداي بانه ابن عمه لانه فقط كان دفعا قبل القضاء



بالاول لا بعدة ولنا كده بالقضاء بخلاف الاولى ادعى عليه ميراثا بالعصمة فدفعه ان يدعى حصة قبل  
الحكم اقراره مفعول يدعى بانه فذى الارحام او يكون بين كلامه تناقض في رد رد الفصل  
الاشهر من كتاب الدعوى لو ادعى ميراثا عن ابيه فاقام المدعى عليه البينة ان ابا المدعى رجل  
اخر غير الذي يدعى المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن رجل ذكر انه ابن عم الميت  
لابيه وذكر الاسباب الى الجدة الاعلى فاقام المدعى عليه البينة ان ابا المدعى كان يقول في حصة  
انا في فلان لانه لا لابي لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا قام المدعى عليه البينة ان قابضا فلهما  
بشروط نسبية في فلان اخر غير الذي ادعاه المدعى فانه في او اجاب ما يبطل دعوى المدعى  
من كتاب الدعوى **في الوكيل** يقضي المال لورثته على واكلته وحكمها ثم المطلوب ادعى ان الطالب  
ما قبل دعواه وليس له حق القبض بوجه الدفع **في المدعى عليه** لا يخط البراءة فقال المدعى كذا  
صيا وقت الابراء والقول له لانه سنده الى حالة معهودة منافية للمضام جاعل العقول  
او اخر الفصل العاشر **رجل ادعى كراما في يد رجل فقال المدعى عليه** دفع دعواه انه اخذ  
منى للمحل في هذا الكرم في محل كذا فمداد دفع **في المدعى عليه** لو اثبت بالبينة تسلف عنه دعوى المدعى تآمر  
خاتمة في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى **في ادعاء المدعى** لو ادعى رجل على رجل اني  
اشترت منك هذا العبد بكذا او البايع محمد الباع فاقام المدعى عليه البينة على الشراء فقال البايع  
في دفع دعواه الك قد ردت على هذا العبد بالبيع واقام على ذلك ينسحب منه دعوى هذا الدفع  
وسعت بينة عليه **في المدعى** رجل ادعى على آخر دنيا ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كذا  
مكي في الاقرار بوجه الدفع ولا يشترط ذكر اسم الكرم ونسبه صلاحه في حجب البينة لم يحصل السابع  
عشر من كتاب الدعوى **رجل ادعى على آخر عشرة دنيا** فقال المدعى عليه في الدفع هو دفع الى  
فقال في ادفع الى فلان وقد دفعت وبرهن بوجه الدفع **في المدعى** ادعى عليه دنيا وقال  
وهكذا اقر فقال كذا مكي في الاقرار بوجه الدفع وان لم يذكر اسم الكرم ونسبه وانما  
قلنا وهكذا اقر لانه لو جرد دعوى الاقرار عن قوله في عليه كذا وقال اقر بكذا لا يصح الدعوى  
لان دعوى المال بناء على الاقرار لا يقع ما علم ان دعوى الاقرار بوجه في طرف الدفع لا في طرف

قال كنت حيا وقت الاقرار

ادعى كراما وقال المدعى عليه  
ستاجرته فعمل في الكرم

لا يثبت ذكر اسم الكرم

دعوى ان اقر بوجه في طرف  
لا يثبت الاحقاق

الاحقاق

الاحقاق بوزنه في الخامس عشر من كتاب الدعوى وفي الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى اقر باستيفائه  
وبرهن عليه فقد قبل لا يسمع لانه دعوى الاقرار في طرف الاحقاق اذ الدين يقضي بماله في كل  
هذا يصح دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاحقاق فلا يسمع في الفصل السادس  
من الفصول **رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعى عليه** اني انا فلان او انه اعطىها  
مئة عشر سنة وقد نزعها وجرها وهي حرة واثبت ذلك بالبينة يكون دفعا لانه اثبت العتق بالادلة  
فقد انقضت في الباب الثاني من كتاب الدعوى **وبرهن المدعى** في يد زيدا وقال ذواليد او عليه  
زيد ذلك تدفع عنه الحصة بل بالبينة لا تفاتها ان البين زيدا وهذا بخلاف ما قال انه في سرف  
من زيدا وقال ذواليد او عليه زيد ذلك لا تدفع له حصة مستحقا في العاشر من الفصول لو  
ادعى الورثة على غلام انا ورثناه من ابينا فبرهن القس انه قس فلان الاخر وان حرة نقل  
ويصرحها عن الغائب في اثبات الملك له او ملكه شرط عتقه فيصرحها في اثبات التمس  
في الخامس من الفصول **ادعى انه اخذ منه بغير حق** وهكذا عتقه وبرهن حصة في اخذته حتى لانه  
ملك بینه المدعى لانه يدعى الضمان فدفعه البينة ولو باقيا في يده فبرهن على ما ادعى  
نقل بينة والاخذها راجع بينة اولى **في المدعى** ادعى انه اخذ منه هذه الدراهم بغير حق فبرهن  
حصة لانه اخذته بحق تقبل بينة المدعى لانه خارج وكذا لو برهن بعد هلاكها فالمدعى يبرهن مثلها  
على ما ذكر تقبل بينة المدعى ولو برهن انه اخذتها بحق لا يثبت بينة كذا وقد اخذت عنه  
تدفع له حصة لانه اثبت بالبينة اقول المسئلة الاولى دالية وجعل المدعى ثمة ذابدها  
خارجا والصواب عندي ما ذكره **في المدعى** من تصادقها والبيعة للمدعى لا للصورة وقد مر في سورة  
مجادج وذو اليد في **في المدعى** حاي يوافق **في المدعى** في العاشر من الفصول **شهر** ادعى عليه  
دارا انها ملكه واثبت بالبينة ثم اقام المدعى عليه البينة ان المدعى باعها ثم روضه وباعها  
منى شمع **ادعى عليه** عتق واثبت بالبينة فاقام المدعى عليه بينة انك بعت من فلان الغائب  
فعلما عليها رات مجاميع والربا بان لا تقبل وذكر الناطق في اجابته ان تقبل وتدفع  
الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع تلق الملك من جهة المشتري فاحل ان تقبل اذا ادعاه قبله

قال غصني زيدا فقال  
ذواليد او عليه زيد

قال غصني زيدا فقال  
ذواليد او عليه زيد

ادعى انه اخذ منه بغير حق  
انما اخذته بحق



الحفظ انك انما تدرى  
ببرهات قبل فلك  
ارضاها مات قبل فلك  
وما انما تدرى  
تحت الحكم

قوله في باب الدفع في الدعوى **و** برهن انه مات وترك هذا ميراثا لثاني فلو كان له وصيه لم يرهن  
حصصه الا المالك الذي يرثها مات قبل فلان الذي يدعي انه مات اولاً قبل الدفع وقيل لالان  
واما الموت لا يدخل تحت الحكم فلا يشترط فيه حصصه موت فلان قبل موت فلان جامع العصول  
في اواخر الفصل العاشر ادعى اليه دفعت اليك عشرة دراهم قرضا فقال نعم دفعت الي والفقن امرني  
ان ادفعها الي فلان ودفعته اليه وبرهن بهذا دفع صحيح من اجل المبرور **برهن** عليه انه دفع اليه  
عشرة فقال دفعته الي لا دفعه الي فلان فدفعته لي دفع برأيه في نوع في الدين من النوع  
الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى **القول المدعى في دعوى الرد والهلاك** الا اذا قال امرني  
بدفعها الي فلان فدفعتها اليه فكذبها وترى في الامر القول لمرثها والمودع صامع عند ائتمان  
فلان لا يدين اليه بلاني كذا في آخره فلو دفعه في الاصل لم يرد له **السماء** في اواخر كتاب الامانات لم يرد  
الامر ادعى في آخره اني دفعت اليك عشرة دراهم قرضا فقال نعم علي بل دفع لي عشرة دراهم  
الا انك امرني ان ادفعها الي فلان وقد دفعتها اليه فان اقم على ذلك بينة فتدفع مخصوصة من  
بما صحت اليد والا فلا مدعي اليه حالي في نوع في دعوى الدين في الفصل الثاني والعشرين من الدعوى  
وجل ادعى عليه والما في رد رجل فانك الذي في يده فاختلف فحل ففصل في دفعه عليه يسكنه ثم لا  
المقتضى عليه اقام البينة ان كان الشاهد المدعي ان اقام البينة على الشراء وقبل القضا ولا تقبل  
وان اقامها على الشراء بعد القضا وقبل تمامها من فصل دعوى الرد والاراضي من كتاب الدعوى  
فرض الفقه حكاهم على الزوج ثم قال الزوج كانه حذانا على وقت لوفض لا يسمع الدفع ولو ادعى  
مخلع على المهر ونفقة للدة تسع برأيه في المهرقات في الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى ادعى  
مهر احد وثمة لقال الزوج كانت ابنتي فبرهن لوارث على امره بالمر بعد موته فقبل  
ويقبل الدفع ولا قضاء ان الزوج لو دفع وقال علمت بعد الاقرار بابرأهنا يعني انه يقبل  
ما امرنا نستبد بالاجراء وقد قررنا دفع الدفع وان توارد يقبل في المختار ببراءة الدفع  
من كتاب الدعوى في الفتاوى العلمى الامام ظهر الدين مع كان مسأله المتقدمون منهم  
فيكون دفع الدفع ومن المتأخرون ومن مسأله في مسأله فقدمهم اهل عصره الامام

۱۲۵  
روایت امام

۱۲۵  
ان الامم التي  
صعدت اليها  
فقد علمت ان  
قبل ذلك

زمانہ الحزن لا یطیل  
خیر الحکم

القول المودع في الرد والملك  
الا اذا قال ادرتم في بعض الخصال  
قد غفرت

ادعای حقوقه بعد از وفات  
الافاقه

وضع اندفع وان توارد  
بقدر الحاجة







على الخصم الاول من المرد بالعبث بخلف المشتري بانه ما رضى بالعبث والثاني بخلف المتبيع  
بانه ما رضى بشفقتك والثالث في المرأة اذا طلقت النفقة خلفته بانه ما طلقك روجك  
وما خلف عندك بالاول اعطاك نفقة الرابع في الاحتقاق بخلف المسوق بانه ما بعث  
ولا وهب وعندها لا يخلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسئلة تلقين ان احد هو  
على هذا الخلاف واجمعوا على ان من ادعى دنيا على الميت بخلف من غير طلب الوصي و  
الوارث بانه مكتوفيت دينك من المديون الميت ولا من احد اذ آه عنه ولا قبض لك قابض  
بامرك ولا ابراه منه ولا شيئا منه ولا اهلك بذلك ولا يستحق منه على احد ولا عندك  
هذا بنى منه رهن هذا في ادب القاضي لخصاف خلاصة في الفصل السابع من كتاب القضاء  
قال في السير الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الوصل قلت المسح ابراه في قول القاضى  
وقالت المرأة لم تقبل قول النصارى كان القول قول الزوج مع عنه فان جاءته المرأة بشهود  
فقالوا سمعناه بقول المسح ابن الله ولم يقل شيئا اخر وقال الزوج قلت قول النصارى  
الا انهم لم يسمعوا فان القاضي يجيز شرها وبنهم ويفرق بينه وبين المرأة وان قال اليهود  
لا نذكرى قال ذلك ام لا الا انهم سمع منه شيئا غير قوله المسح ابراه لا يقبل القاضي  
شرها وبنهم معنى شهادته انه لم يقل معها غير ما قلنا في باب الخلف من كتاب الطلاق اذا قال  
لا بينة على خلف المدعى عليه ثم انى بالينة تقبل عند ابي حنيفة وعند محمد لا تقبل لشره وبنه  
في اواخر الفصل الثاني عشر لو قال المدعى يس كى شهادته وخلف المدعى عليه ثم جاءه شهود  
فانه يقبل في رواية ذكر في شرح الطحاوى الى المدعى اذا قال يس كى بينة او قال اليهود  
ما لنا شرها ثم جاء المدعى بشهود او شهد الذي قال لا شرهاة كى عنده قال هذا عند  
الصحابى في رواية لا يقبل للشافعي وفي رواية يقبل وهو الصحيح وهو ما اشرنا في صدر الكتاب  
لان التوفيق ممكن بان يقول كان كى شهادته وكنت نسبت او يقول اليهود كذلك كانت  
شهادته وكنا نسبتا ثم نذكرنا عليها جواب القاضى في الباب الثالث من كتاب شرهاوات  
ولو ادعى المدعى قال المدعى عليه عند طلب البين اذا خلفت فانت بوى فما حال الذي عليك

في السير الكبير ثم  
الى بالينة

في السير الكبير ولا يشهد  
الى عنده ثم شهد

خلف

خلف ثم اقام المدعى البينة على الخلف تقبل ونفصى له باعمال ما كان في اواخر باب البين  
من المدعى قال سب الامة السحر حتى ينظر الى جواب المدعى عليه يدعى ان انكر المدعى عليه  
الاستقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا خلف على السب  
بانه ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له على المال الذي يدعى ولا شئ منه خلف  
على اكل ما له عليك ولا عليك هذا المال الذي يدعى ولا شئ منه قال رحمه الله وهذا حسن  
الا ما قبل يدعى وعليه اكثر الفقهاء في بيان ما قبل بالبين من المدعى رجل ادعى على رجل شيئا  
من الدراهم والديارين والعروض والضياع وانكر المدعى عليه واراد بخلفه فالتقى جميع الخلف  
وخلف بينا واحدا لا ان المحل واحد ففعله بينا واحدا لا لافيه ففعله مع حصول الخصود  
بنها ما نقد الفتوى في اواخر باب الرابع عشر من كتاب المدعى رجل ادعى على رجل ان ينفق على اهله  
عشرة دراهم في كل شهر فقال قد انقضت وكذا الامر فاراد المأذون عليه الامر بخلف بانه ما يعلم  
انه انفق على اهله عشرة دراهم خلاصة في كتاب القضاء رجل ادعى على امرأة حذرة او على مريض  
مالا وطلب عين المدعى عليه وذكر الخلف ان القاضي يبحث امنا او امينين ومعه حد حتى  
يسئل المدعى عليه وذكر في المتن في خلافا على قول ابي يوسف يبحث امينا بخلفه وقال ابو حنيفة  
لا يبحث فيفوض ذلك الى راي القاضي فلو ان القاضي بحث امينا بخلفه فجاءه الامين وقال خلفه  
لا يقبل قوله الا سب هذا كان في باب الجاهل والمدعى رجل ادعى على ميت دين واحضر وارثا  
واحدا فانكره مستخلف على العلم فلفظ ثم اراد ان خلف وارثا اخر كما لا بد ذلك لانه انما ينفق ولون  
في البينين وربما يعلم الاول بين الميت ويعلم الثاني مؤيد زاده في المسائل المتعلقة بغير خلف  
ومن لا خلف ولو دعت رجل عبد افادعه رجل ولا بينة له خلف الوارث على العلم بانه ما يعلم  
ان هذا عبده ولو وهب لرجل عبدا ونفصى او اشترى من رجل عبدا فادعى رجل انه عبده ولا بينة  
للمدعى مستخلف المدعى عليه على الثبات لا نفقة فيها الوارث خلف على الميت والنية لا تجري في  
حتى خلف على الثبات كالحورث ولا كذلك المشتري او الموصوب له لانه اصل نفقه لا يابى عن غيره  
وفي كل موضع وجبت البينين على الثبات خلفه القاضي على العلم لا يكون معتبرا اذا اكل غير البينين

ادعى شيئا بخلف بينا واحد

جاءت القاضي بخلف لحدرة او مريض

خلف وارثا ثم ادعى خلفا وارثا



فیضی

[www.alukah.net](http://www.alukah.net)



مع الاصل الموقوف حتى ان من قبل بقرعة الانسان منذ سنين موقوت ولدت في هذه الحدة  
ولما كان يولد في الاحتفال في قاعدية في كتابه يدعى دار في يد رجل اقام رجل البيت ان صاحب  
البيد عنصها منه واقام رجل آخر البيت ان هذه الدار له فانه يقضي الدار للمدعي اقام البيت انما له  
فانما كان في يد المدعي لور والارض في كتابه يدعى فقط لوراه ولم يتفادى حتى ادعاه  
احد والمدعي بقر البيع فاحضر البايع والمشتري عند الحاكم ولا يثبت له ما تخلفها الحاكم تخلف  
البايع وفعل المشتري يؤخذ المشتري بثمنه فاذا اداه سلم البايع الى المدعي ولو خلف المشتري  
وتحل البايع على البايع جميع قيمة البيع الا ان يحضر المشتري البيع ويرضى منه فصولين  
في الفصل السادس عشر من عادية هكنا ما تحققت ففصل المشتري فيها لا يرجع على المغير  
ولو هلك العين في يد المهر من او المودع او المستاجر ثم لم يستحق سببية فاحد منه قيمة له ان  
يرجع على المهر من او المودع او المستاجر جمع ويباع ما غلب او باع او تصدق به او اجاز او ادع  
او اعاد من الملك معنوا قيمته ولا يرجع الموهوب له والمصدق عليه والمستقر باضموا على الغاصب  
ويرجع المستاجر والمودع والمهر من بالقيمة عليه ويرجع المشتري بثمنه عليه ولا يرجع الغاصب من نفسه  
ولا اسراف منه جامع لفصولين في الفصل المنور في شراء فادعاه آخر نصف فشره منه لا يرجع  
على بايعة شتى الا ان يشرى منه بعد استحقاقه فيرجع نصف ثمنه شتى شره فادعاه آخر فشره منه  
ايضا ثم استحق ثالث سببية وطلم يرجع المشتري على كلا البايعين بالتقنين لوجود شره منها ولو  
استحق فادعاه لا يرجع بثمنه على بايعة فان كل البيع بايعة ثم ادعاه المشتري بعد ايام على ابن البايع  
انك لبعته مني واراد ان يرجع عليه سمع دعواه ولا انفاة بينهما يجوز ان لا يشتري من الاب ثم  
من الاب لم يسمى ثم استحق وان لم يذكر التوفيق لان وجه التوفيق ظاهر في الدعوى واذا ثبت البايعة يرجع  
عليها بالتقنين وان كان البايع احد البايعين او المودع بائني عند الاحتفال بغير وجوده  
استدلالا لحيث جامع لفصولين في الفصل المنور في المقايضة لو استحق احد العوضين ببيع  
المستحق عليه في عوضه قياسا على ما اذا ادعى بغيره فله على بايعة او لم يسمى بدل الصلح  
يرجع في دعواه حوانه المقنين في كل الاحتفال في كل البيع شتى شتى دار البعد واخذها

ملك الغارة استحققة

هكنا العين في يد المهر من  
او المودع او المستاجر  
استحققت

شره ما تحققت فشره منه  
ايضا ثم استحق ثالث

الشفيع

الشفيع بالشفعة ثم استحق العبد بطل الشفعة وياخذ البايع الدار من الشفيع لبطار البيع وان  
كان المشتري دفعه الى الشفيع بملك العتقة وعلى المشتري قيمة الدار للبايع لا لادب الشفيع عليك  
بالقبض نصف المشتري باعتار ملكه نافذ وكذلك لو باع المشتري او وصفا وسلمها اليه او قرض  
عليها ثم استحق العبد بغير قيمة الدار للبايع لما قرينه في الاحتفال في الشفيع عليه تخلف الشفيع بانه  
مباين له ولا وجه ولا نصف له ولا خرج عن ملكه بوجه الوجه في السادس عشر من فصولين  
شترى ايضا فني او غرس كسحق بوجه المشتري بثمنه على بايعة ويسلم بناؤه وورثته وشجره اليه  
فيرجع عنها مبنيا قايما يوم سلمها اليه من الفصل المنور شتى المشتري لوجه على بايعة شتى وقيمة مبنية  
فيما هو حل يرجع على بايعة مما غرسه به حنيفة لا يرجع الا بثمنه وحده وعندها يرجع بها شترى  
كما كسحق اصل الكرم ودول الشجر والغضبان والخطان فله المشتري ان يرد الدار على البايع ويسترد  
جميع الثمن لانه لو لم يرد يضر لانه يؤمر بالقبض من كل المنور او المشتري جارية وقبضها وباعها  
من غيره فولدت من ان لا يتم استحقاق الحارة فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بايعة وقيمة الولد  
والبايع الباقي لا يرجع على البايع الاول بقيمة الولد في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى في سائل  
الغور في السبع وولد المفرد وقر بالقيمة المفرد رجل شترى امه على ابنها ملك البايع او كسح حارة على  
انها حرة فولدت كل منها ولدا فله الاول ملك البايع والثانية اذ في يكون كل الولدين حرا  
بالقيمة ودر غير قبيل باب على البايع دابة لا فولدت الدابة عند المشتري اولاد ثم استحققت  
الدابة ياخذ المشتري الدابة بجميع الاولاد ويرجع المشتري على البايع بالثمن وقيمة الاولاد في قولهم  
جميعا لانه مفرد ورجع البايع جامع الفقاوي في كتاب السبع واد باع رجل فرسا او فرس من  
الحيوانات فقال هو ملكي فولدت هذه المشتري ثم استحققت فاستحق ياخذ البايع مع اولاده والمشتري يرجع  
على البايع بالثمن وقيمة الاولاد لانه مفرد ورجع البايع فخرج العتدة اليه من كسح على الاحكام  
في الاحتفال في كتاب السبع فمما اخذ دارا بشفعة فبقي فيها كسحق من الشفيع رجع الشفيع على المشتري  
بثمنه لا بقيمة البناء لانه بولي له نقد الفقاوي في الباب السابع عشر من السبع ذكر من كان في فوا اذا  
اشترى دارا وبنيها لم يسمى كسحق او اشترى ارضا فزرع فيها او غرس ثم استحق بوجه شترى بالثمن

120



على البائع في البناء والزرع والزرع عليه ايضا بقيمة البناء والزرع والغرس منبيا قاي يوم  
 يستلم ذلك له عمارة في حياضه ان اشترى الارض بعد البناء والبائع غايب المستحق اخذ المشتري اهدم  
 البناء فقال المشتري ان البائع قد غدرني وهو غايب قال القضاة بوجوبه لا يلتفت الى قول المشتري  
 بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المشتري فان حضر البائع بعد اهدم لا يرجع المشتري على  
 البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قائما فيتم المشتري البناء على البائع فيهدم  
 البائع ويأخذ النقص واما اذا هدمه فلا شيء له على البائع فان حضر البائع وقدم هدم المشتري  
 بعض البناء وبقي النقص كان المشتري الا ياخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قاي وسيله اليه هدم البائع  
 ما بقي من البناء ويكون النقص له وان شاء المشتري نقص كله ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا  
 كله قول الشيخين واليه يوسف رحمه الله في ظاهر الرواية وروى محمد بن عيسى حنفية وهو قول الحسن  
 ان القاضى يثبت من يقوم البناء ثم يقول المشتري النقص واحفظ النقص فاذا ظفرت بالبائع  
 سلم النقص اليه ونقصي له عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا نقص عليه البناء وسلم  
 النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالقيمة وبقيمة البناء منبيا وان لم يستلم النقص الى البائع  
 لا يرجع الا بالقيمة وهذا اقرب الى النظر فاحيانا في الغرور من كتاب السويع وفي كفاية شرح  
 الطحاوي وما استحق اذا نقص البناء الذي بناه المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالقيمة  
 وبقيمة بناءه منبيا على البائع اذا سلم النقص اليه وان لم يستلم لا يرجع عليه الا بالقيمة عمارة  
 في حياضه رجل اشترى ارضا فغرس فيها شجر اقبلت ثم استحق الارض فقال المشتري  
 اقلع الشجرة فان كان قلعها بغير الارض فقال المشتري ان الشجر قد دفع اليه فتمت الشجرة مقلوعا  
 ويكون الشجر له ان شئت فقل حتى يقطع الشجر ويحرقه فيكون له ان يقطع الشجر فانه امره بقطع الشجر  
 وقلع المشتري ثم ظهر البائع بعد اقلع فان المشتري يرجع على البائع بالقيمة ولا يرجع بقيمة  
 الشجر ولا يضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا  
 وليس له الشجر واعطاه القيمة ثم ظهر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالقيمة ولا يرجع بقيمة  
 الشجر ولا يكون المستحق الا يرجع على البائع ولا على المشتري انقصان الارض لانه قد اختار

دفع قيمة

# وقعت لله رب العالمين

دفع قيمة الشجر كان المستحق هو الذي غرس الشجر فله ان يبيع بغيره فله ان يبيع بغيره فله ان يبيع بغيره  
 الحاشي في بيت ابننا يقوم الناب في الارض ثم يقول القاضى للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى  
 اذا ظفرت بالبائع سلم اليه فانه يبيع بقيمة بناءه في حياضه في سابل الغرور من كتاب السويع  
 ولدت عند المشتري لا يستلادة ما تحقت ببيعته ببيعها ولدها الى باخذها واولدها وان اقرها لرجل  
 لا يبيعها وولدها الى باخذها المقلدة الا لامة ولا ياخذ ولدها نقد الفداء في سابع عشر رجل  
 اشترى حارية فولدت عنده ما تحققت بها رجل بالبيعة فانه يبيعها وولدها ولواقرها لرجل لم ياخذ  
 ولدها ولواقرها لرجل وكذا رجله في رجله فاعلم انما يبيعها فاما رجل البيعة انما يبيعها فانه يبيعها  
 بالخير والشر جميعا وهل يشترط الفداء بالولد قال بعضهم لا يشترط وهكذا ذكر في الاقضية  
 والمشتق وقال الصواب يهدى في الجاهل الصغير لا بد من الفداء بالولد ولو كان الولد في  
 ملك رجل آخر بشرط حرة ذلك الرجل هذا كله اذا ولدت غنقة ولم يلد من صلاحه في حياض  
 عشر من الدواهي لو اشترى طاحونة وكان في يد مدة ثم استحقها فليس له ان  
 يبيعها للمشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من اجزاء البيع بل من كسبه ففعله نقد الفداء  
 في باب سابع عشر من السويع اخبرته بعد انما خرة فنه وجرها على ذلك فولدت ما تحقت  
 يقضي بها بالولد للمستحق الا ان يبرهن الفروج انه تزوجها عليها ما حرة فيكون  
 له ولد خرا وعلى ابيه قيمة في حاله حال وقت الحكم به دون مال الولد اذا السبب هو المنع  
 وقد وجد من الاب لا الولد ولا ولا المستحق على الولد ولو مات الولد قبل الخصومة  
 ليس على الاب شيء من قيمة اذ الولد لو كان هلكا حقيقة لم يكن مضمونا كما في ولا الغيب فقير  
 المملوك اولى ان لا يكون مضمونا نقد الفداء في سابع عشر من السويع ولو اشترى رجل  
 شيئا فادعاه رجل اخر او ادعى فيه شيئا فصالحه المشتري حتى ولو اراد ان يرجع بذلك على  
 بايعة لا تقدر لانه لا يخاف ان لم يثبت وهذا دفع المال ببراءة نفسه فلو انه اشتب  
 الاستحقاق وقضى له ثم دفع اليه شيئا وامسك العبد يكون هذا منه شره للعبد ثم حق  
 فحينئذ ينبغي ان يكون له الرجوع بالقيمة على بايعة وفي دعوى المشتري ما يؤيد هذا وهو رجل اشترى

بيعة ولدت عند المشتري  
 يستند ولا تحقت

صل شرط الفداء بالولد

استحقاقه

بيعه ان تزوجها  
 على ان يكون



دارا فادعى رجل نصفها فاشترى ذلك منه لا يرجع على البائع بشئ الا الا اشتري منه بعد الاختلاف فبرج  
 نصف الثمن عاديه في الفصل الخامس عشر **رجل اشترى عبدا او بقرة فالتقى عليها ثم اشتراها لا يرجع**  
**المشتري على البائع بما التقي** **اشترى ابلاها رايلا فطعنها حتى سمعت ثم استفت لا يرجع**  
**على البائع بما التقي** وبالعنف قبضه **بالبسج** **قال لا يشتري بقرة فسمتها ثم كسفت**  
**فادعى يرجع على بايعه** عارا دكا لو اشترى دارا وبني فيها ثم استفت فانه يرجع على بايعه فاعديه  
 في اوابل **السج** ذكر في فصل الاختلاف من سجوع الذخيرة سئل عن رجل اشترى الامور جندى عن  
 رجل اشترى من اخر جارية ثم طهرها فزوجة وقدمات البائع ولم يترك شيئا ولا واركا ولا وصيا غير  
 ان بايع المتب حاضر قال يجعل التقي للميت وقصا حتى يرجع المشتري على ومي المتب ثم وحى الميت  
 يرجع على بايع المتب عاديه في الخامس عشر **استحق جار فطلب منه من بايعه فقال البائع** **المستحق**  
**من كم مدة غاب غاب غابك كما فقال منذ سنة** فبهرى البائع ان كان في ملكي منذ سنتين لا تندفع حصة  
 في السادس عشر **من اشترى شيئا فحاز مستحقا وحققه ففقد التقي الاختلاف**  
**فرجع المشتري على البائع بالثمن** فرفع اليه الثمن فغير الزام التقي اياه فكل بايع الا يرجع بالثمن  
 على بايعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند ابي يوسف لا يرجع الا بالزام التقي هكذا  
 ذكره والمسئلة في سجوع كما مع الكبير جواب الفتاوى في كتاب **السجوع** **المستحق عليه اذا اراد**  
**ان يرجع على بايعه فقال بايعه الدانة** فخرجت في ملكي ولم يقدر على الاشارة حتى قضى عليه واخذ منه  
 الثمن ثم اراد ان يرجع على بايعه فالتقى البائع فاقام له على التنازع بينه ان بايعه منى له ان  
 يرجع لانه لما اقيمت عليه البينة واخذ منه الثمن التقي دعواه التنازع بالعدم عاديه في الفصل  
 الخامس عشر **رجل باع دابة ثم تقايلا او دنت عليه بسبب غير قضاء ثم ادعى رجل اخر**  
 عليه انها ملكه فخرجت عنده في ملكه وادعى ذولا للتنازع ايضا لا يسمع منه لان الاقالة سج  
 جديد وتخلل البيع بسطل دعوى التنازع قبضه في باب الدعوى من كتاب الدعوى **القضاء بالوفية**  
**من يكون قضاء على ان يسقطه** حتى لو برهن المتولى على فقهاء رضى وحكم بها على ذي اليد  
 ثم ادعى اخواته ملكه لا يسمع دعواه فجعل قضاء بحرية الاصل وقيل لا حتى لو ادعى اخواته

اشترى عبدا او بقرة  
 فالتقى عليها

ملكه

ملكه لا يسمع دعواه فجعل قضاء بحرية الاصل يسمع فجعل قضاء بالملك جامع لقوليه في اول  
 الفصل الثالث عشر **في كفايته ولو اضمحلت دابة ادعى ضاوح انها دابة سرقها منه ونقصها منه**  
**صاحب اليد وصاحب اليد يدعيها دابة ولدت في ملكي يقضي بها لصاحب اليد لولادة تاراجا منه**  
 في الفصل الثاني عشر **من اشترى دابة ادعى** **رجل اشترى دابة ادعى** **رجل اشترى دابة ادعى**  
 كان مشتري الدار باختياره لانه تعرفت الصفقة عليه وهذا الفرق اوجب عيبا في البائع  
 او الشركة في الاعيان عيب فيكون له الخيار ان شاء اخذ نصف الدار بنصف العبد وان  
 شاء ترك ولا يكون المشتري العبد باختياره وان تعرفت الصفقة عليه وتقبل باقى عيب  
 الشركة لان هذا العيب اذا كان سبب تدليس من جهته وهو سج كل الدار مع علمه انه  
 لا عليه الا النصف فلا يسحق مستحقا للنظر وعلى هذا اذا استحق نصف العبد كان مستحقا بالخيار  
 وان اختار اخذ نصف العبد بنصف الدار لا خيارا لمشتري الدار لا خيارا لمشتري العبد  
 من حيث البرهانية في اوابل الفصل الحادي عشر **من اشترى دابة ادعى** **اذا استحق المبيع من لا يشتري**  
**بالملك المطلق** وضع المشتري على بايعه بالثمن فاقام البائع بينه على التنازع وان القضاء  
 للمستحق وقع باطلا وليس له الرجوع بالثمن على من قبض هذه البينة بعينه المستحق  
 اخذ نصف المبيع فيه ومحمد انه يشترط حضرة واختار سمس المائة انه لا يشترط حضرة  
 وهكذا الفتى غير انه كذا ذكر في فتاوى قاضي طهر الدين وذكر في كتاب الاحكام سئل حكم  
 الدين النسخي والصدقة لم يجد حرام الدين المستحق عليه اذا اراد الرجوع على بايعه  
 فاقام البائع البينة على التنازع او على وصول ذلك الشئ اليه من جهة المستحق بسج وخو  
 هل يشترط حضرة المستحق لسماع هذه البينة اجاب نعم والدين نعم واجاب حرام الدين  
 نعم هو المختار ثم سئل حرام الدين هذا لو اوصفها في خطها على المستحق لسماع هذه البينة  
 على التنازع وخو به دفع سجلا الى المشتري حتى يسترد المبيع من يد المستحق قال لا يجوز في  
 فوائد شيخ الاسلام بهوان الدين قال كان يفتي سمس المائة السرخسي انه يقبل هذه البينة  
 بدون حضرة المستحق وكان القاضي الامام سمسهم محمودا لا ورجدى يفتي انه لا يقبل



وكنتم كمن كنتم من الائمة استماعا للعتاد وولدتهم قال وذكر الامام الاجل رحمه الله  
الدين الكبير له في الامام المعروف بجواهر زاد في هذه المسئلة في السير الكبير اختلاف بين  
اصحابنا وذكر في المحيط وقبل على قول ابي يوسف الاول لا تشتري حصة وهذا القول ظاهر وشبه  
في الثالث لم يناد به المستحق عليه ببيعة اذ اراد ان يرجع على بايعه باليمن واراد ان يعطي ببيعة  
التي اقام على المستحق ببيع او غيره فلا تشتري حصة المستحق لئلا يبيع هذه البيعة عمدا  
في حصة المستحق اذ اقام البيعة على الملك المطلق واخذ الحمار وبيع بعض البايع على بعض  
بالبينة والقضاء ثم ان هذا الموضع عليه اراد ان يرجع على بايعه فقال يا بوع يا بوع هذا الحمار رجع على ملك  
بايعي وليس لك حق الرجوع على اقام البيعة على ذلك فقبل اذ كان حصة المستحق وان لم يكن بايع  
الرجوع عليه حاضر لانه ينصب حصة على بايعه فلان اقام المستحق بعد ذلك البيعة على التنازع ليقبل  
لان البينة على التنازع اذ اوجدها قبل البيعة دي اليد فمهما نظر ان صاحب اليد كان هو البايع  
الاول فقام البيعة اولى بما دعي في الفصل الخامس عشر  
القصة ببيعة او قضاء فقال اخذ المدعي ظما بغير حق ليس له ان يرجع على البينة الورثة بشئ  
وكذا المشتري اذ استحق عليه المبيع ببيعة اذ قال ذلك لا يرجع على بايعه باليمن فبيعه في باب  
صحة القصة والاختلاف في ما بين القصة اراد الرجوع باليمن على بايعه فقال قد علمت ان  
الشهود شهدوا بزور فقال المشتري غلبت انهم شهدوا بزور فله ان يرجع على البايع باليمن  
لان المبيع لم يملكه المشتري بالحكم فلا يحل له الثمن اذ الحكم بالنزور فاذ في السادس عشر  
من دعوى البرارية رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحقه اسنان بالملك المطلق بالبيعة كما لم  
ان يرجع باليمن على بايعه فان رجع قبل ان يقضي القرض له باليمن على بايعه اقام البايع البيعة  
انه لا شفع دعوى البايع لانه البايع صار مقبضا عليه بالقضاء على المشتري وان اقام  
البايع ببيعة على انه كان اشتراه المستحق ثم باعه من المشتري او اقام البايع البيعة على التنازع  
ينظر ان اقام البيعة على المستحق قبلت ببيعة ويطلب قضاء القرض المستحق وان اقام البايع  
فقد كسب البيعة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القرض عليه باليمن للمشتري لا يقبل هذه البيعة

ابيع الدر

المبيع الذي جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القرض باليمن للمشتري فحرم المشتري ان يكون حصة  
وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البايع ولم يقض القرض له باليمن قبلت ببيعة البايع لانه  
المبيع الذي جرى بينهما قائم لم ينفسخ لانه الاختلاف لا يبطل البيعات المقتضية ظاهر  
الترتبة فقام البايع ان يارم المبيع للمشتري فقام المشتري حصة او يقبل ببيعة البايع عليه  
ويكون ذلك قضاء على المستحق فاشترى في باب ما يبطل دعوى المدعي من كمال الدعوى  
مشتري نصف مائة مائة مائة نصف قبل القصة فالبيع نصف البايع ولو استحق النصف  
فالمبيع نصف البايع وهو قوله في السادس عشر من الفصولين **فصل** سئل بعضهم عن مشتري  
ارض فبها اشترى حتى دخلت بلان ذكر ما استحق الاشجار هل له حصة من الثمن قال لا كما في ثوب  
من وقته وبوردة حمار فان ما يبطل ببيعة حصة من الثمن وقال واحد منهم لم يرد المسئلة  
رواية انه يرجع المشتري بحصة الاشجار وقررت بينهما وبين البرارية واليوب والاشجار مركبة  
في الارض بخلاف البيعة هذا اقل الحكمة يستحق بعض الارض وكذا لو اراد البايع ان  
يعطي تلك الشيا بملء ذلك لو كانت بياض مثله بخلاف الشراء في الشئ وفي كل ما يبطل  
في البيع ببيعة اذ استحق بعد القبض ينبغي ان يكون لها حصة على ما ينبغي في **قصة** والله اعلم  
**ج** فاشترى منه عليها شيا بجماع مثلهما فاشترى ثوب منها او وجد به عيبا لا يرجع  
المشتري على بايعه بشئ لانه دخل في البيع ببيعة لا قصد وهذا لو لم يذكر البناء والشئ في  
المبيع حتى دخل ببيعة لانه لو كانا مبنيين قصد لا يشترى لو كانا قبل القبض باق  
سماوية تسقط حصتها لم يعمى كذا في **فصل** وفي **قصة** اشترى دار مع بناء فاشترى البناء  
قبل قبضه قالوا خير المشتري اخذ الارض بحصة من الثمن او ترك ولو استحق بعد قبضه ياخذ  
الارض بحصة ولا خيار له والشئ كائنا ولو اشترى او فله ما لم قبل القبض ياخذها  
بجميع الثمن او يترك لا ياخذها بحصة بخلاف الاختلاف والملك قبل القبض وهو على  
المشتري كذا في **قصة** وهذا بخلاف ما قرره **فصل** من كمال الدعوى **قصة** اشترى بيتا داخليا  
وقبضه في السقف الاعلى ثم استحق اقل ببيعة حصة دخل لا حصة الاعلى وان



لم يذكر البناء في المهر لان البناء وان كان سقيا لكن لما قبض صار مقصودا وصار له حصنة  
 من النكاح ولو سقيا الا على والاسفل بعد تحرير المستحق بصفة قيمة المقبوض ويرجع المشتري  
 على الباقي بحال النكاح **ط** استحق نصف الدار ثلثا او ثلثه او ثلثه خمر المشتري عندنا واذ الباقي  
 ويرجع لكل ثلثه او اقله الباقي ويرجع بثلث المستحق فلو استحق منه موضع بعينه لو كان قبل القبض  
 فهو خمر كما ذكر ولو كان بعد قبضه فلا ضار له ويرجع بثلث المستحق وقيل له لا يرد اصل  
 ويرجع بالنقص **عن** سري كروا ما سقيا نصفه فله ان يرد الباقي ولو لم يتغير بده ولم ياكل  
 من ثمره لم يرد المهر **عن** **ط** عصب دارا من يد مستأجره فدعوى المالك على  
 الناصب بلا حضرة المالك مع ان المالك المنفعة له بعد الاجارة فله ان يرد المهر بلا حضرة المالك  
 في الثالث من الفصولين **ط** ولو آجر دابة من رجل فاجترها من غيره وسلم في الاول واراد  
 ان يقيم البينة على الاجارة ان كان الآخر حاضر قبلت بيته عليه وان كان هو موقرا باجارة  
 الاول لان اقراره للاول لا يصح في حق الثاني **ط** وان كان الآخر غائبا لا تقبل بيته الاول على  
 الثاني لان يدانته يدلانته فلا يكون خفي للمدعي ولو آجر من سلم في المستأجر وادعى  
 الاجارة قبلت بيته على المشتري وان كان الآخر غائبا لان المشتري الاول يدعى المالك لنفسه  
 فكان حصلا لكل من يدعى حقا في ذلك العين وكذا لو آجر من رهن رجل عدا من عينا وسلم  
 ثم جاد الميراثين وادعى الرهن والادان يسترده من المشتري واقام بيته على الرهن  
 قبلت بيته وان كان للرهن غائبا ويؤخذ العين من يد المشتري وسلم الميراثين  
 لما قلنا وذكر سكة الرهن في الزايات ومثله الاجارة في المحاريجان في اوابل كتاب  
 الاجارات ولو ادعى نكاح امرأة لها زوج ظاهر بشرط حضور هذا الزوج ايضا ودعوى  
 النكاح عليها بتزويج ابنها بدون حضور ابنها صححه ادعى انه زوج منه بيته بالبالة  
 برضاها واراد مقبض صداقها واقترن الزوج بتسليم المهر ولا يشترط حضورها بزوايه في نوع  
 بل يشترط حضوره في الفصل الخامس عشر من كتاب المدعى وذكر صاحب المخطوطة اذا ادعى  
 عليها انها منكوسة وبرهن وقالت ان امرأة فلان الغائب قبض بيته كحاضر الا ان يكون

في سنة ١٢٠٠  
 في سنة ١٢٠٠  
 في سنة ١٢٠٠

على ما كان عليه  
 وان كانت كبيرة اذا كانت  
 من قبل اول باب انما كان بالمهر  
 من قبل سراج ادب العلي

مشهور

مشهور انها امرأة فلان الغائب وذكر القاعدى لا يجوز ان يكون لها زوجان ظاهران نوازله في  
 الرابع عشر من كتاب النكاح **ط** ادعى نكاح مقبضة بشرط حضرة الزوج المطلق بابا كان الطلاق  
 او رجعا بزوايه في دعوى النكاح من كتاب المدعى شهدا ان الغائب اعطى امته وطلق امراته  
 لا تقبل وان كانت الامة غائبة والزوج غائبة تقبل لانها لو حضرتها وكنت لا يلبثت الى  
 قولها فلا يبايى بعدم حضرتهما بزوايه في كتاب المدعى قبل نوع في قيام بعض على بعض  
 كتاب المدعى **ط** من دفع مال مولاه الى رجل واقترنوا به فله ان يرد المهر بلا حضرة المالك  
 ذلك لو قبل البكر ثم جرد ولو انكر المدعى دفع القن وادعى انه ملكي وبرهن فلا اخذه الا اذا  
 برهن ذو اليد ان فنگ دفع الى فيندفع عنه المدعى في الثالث من الفصولين **ط** اودع  
 ما اكتسب في بيت مولاه عند رجل فملكه بعض المودع بزوايه في الثالث من الفصولين  
 ليس للمالك ان يأخذ ودعوه عبده ما دون ام لا عالم يخبر ويظهر انه من كسبه لا حق له ان  
 يكون ودعوه الغير في يد العبد فان برهن انه للعبد لم يرد له من ودعوه الزاويه في  
 الفصل الخامس **ط** وفي الخيط اكتسب في بيتا لولئ شيئا واودع عند آخر وملكه في يد  
 المودع لو لم يرد ان بعض المودع لانه حاله اودعه عبده بلا اذنه فكان مودع النواص في  
 الخزانة ادعى على مودع العبد ودعوه العبد لا يفتح مع ان مال العبد لم يرد لانه لما  
 وصلت ودعوه البكر من العبد لا يفتح مع ان مال العبد لم يرد لانه لما  
 دابة في اجارة الغير لا تقبل بيته المدعى الا بحضرة الآخر وانما ساجر جميعا وكذا للرهن  
 بجمع القنا وكذا في كتاب المدعى **ط** بشرط حضرة المراهق والميراثين في دعوى عين رهن العارية  
 والاجارة كالرهن خلاصه من اول كتاب المدعى **ط** رجل مات وترك ذنبا بحيط عالمه المورثة حصلا  
 للمورثة لانه حظ لهم من التركة وقال بعض المشايخ هم خصم في ذلك لانهم لو لم يكن حصلا  
 فليجوز انما نصب الوصي وهو اجنبى ليكون حصلا لهم اولى من الواقات الخاصة باب  
 الموارث **ط** عطاء الموان **ط** ذكر رشيد الدين ان في التركة المستقرة الموصية في ابناء الذبح  
 انما هو الوارث لانه طلقا كسب وسمع البيته عليه كسب لا يخلو لانه لو نكل لا ينفذ اقراره على



الغيرة على دينه في السامعي والغيرين هذا هو المدعى في الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب بل يصح إقرار  
 هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر له في حال آخر يستوفى دين هذا الوارث من نصيب الوارث المقتدر  
 ويصح أن يصح ولكن لا يخفى لهذه الفائدة الموهومة في الخط البرهاني في مرقاة المفاتيح  
 عشر من كتاب الدعوى **س** ادعى عليها أن التوارثي بيها ملكا فبرهن على أحدها فلو كان التدار  
 بيها أحدها بارت يكون حكمه عليه حكم على الغائب إذا حذر لورثة ينصب خصما على البقية ولو لم يكن  
 كل التدار بيده لا يكون هذا قضا على الغائب بل يكون قضا في يد الخاضع ولو سجد أو سجد  
 بشرا لا يكون حكم على أحدهما حكما على الآخر في الرابع من المصنوع وفي الأصل ادعى غيب  
 في التركة وبرهن على أحد الورثة فاقض عليه قضاء على الكل وفي الجمع أن الحكم في يده  
 وإن البعض في يده فبقدره بزاربه في أوائل كتاب الدعوى في يد الخاضع وفي يد الغائب  
 أخرى ادعى على الخاضع موت والدها وقف رجل واحد على كذا وبرهن أن له لا وقف رجل واحد  
 على كذا وقفا واحدا وكانت ملكه بقضي على الخاضع والغائب بوقفهما وإن قال وقفا  
 وقفا متفرقا بقضي على الخاضع فقط قبل في المسئلة نوع السكال لأن هذه المسئلة التحقت  
 على مسئلة أحد الورثة وفيها أنما يقضي إذا كان له من يد الوارث الذي أحضر فانه  
 ليس بالوارث أن أحد الورثة لا يجعل خصما على الكل لو التركة في يده قال أحضر وأما  
 ليس الوارث في يده لا تصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا أصح أن يرضى على الخاضع  
 لا غير في الوجهين جميعا بزاربه في السابع من الوقف **ج** أعاده فوجده في يد رجل فبرهن  
 أنه فهو خصم ولو قال ذوا اليد وعينه من أمة منه فليس خصم المودع أو غاصب لو  
 مقرر لا ينصب خصما للمشتري وينصب خصما لوارث المودع أو المقتض من حتى لو ادعى  
 رجل أنه وارثه والمودع أو الغاصب مقرر بالمال ولكنه قال لا أدري أمات فلان ولا  
 أو قال لا أدري أمات وارثه أولا فبرهن على الموت أو الوارثة يقبل هذا المودع  
 أما لو أنكر وادعى الملك لنفسه فانه ينصب خصما للمدعي التمسك **د** فقط **س** المودع  
 لا ينصب خصما للمشتري إلا إذا قال باعني وأمرني بقبضه منك في نصب خصما للمدعي في

الكتاب

في كتاب عشر من المصنوع ولو قال هذا في غيبه مني فلان غير ذي اليد وكان ثوبا فقال هذا لي سرق  
 مني فلان غير ذي اليد فقام المدعي على البيعة على أن فلان الغائب وعينه سندفع الموصوفة غرضي  
 اليد وقال الشيخ الامام نحوها زادة في السرق لا سندفع الموصوفة عن ذي اليد حتى أنا صحاح  
 في دعوى الدور والاراضي من كتاب الدعوى في يده عين ادعاه آخر إذا اشتراه من فلان الغائب  
 وصدقه ذوا اليد لا يامر باستلام اليد لأنه حكم على الغائب كما إذا ادعى على المودع أنه (مشتري  
 المودع من المودع وصدقه المودع بخلاف دعوى الوارثة في نوع في خصم من مائة عشر من  
 دعوى البرارية **س** ان بيعة الارث لا تسمع إلا على خصم وهو وارث أو داي أو مديون  
 أو موصي له ولو أحضر رجلا يدعي عليه حقا لا يبيعه وهو مقرب أولان فلا يثبت نسبه بالبيعة  
 عند القاضي كقصة ذلك الوصل في الثامن والعشرين من المصنوع **الخصم في اثبات النسب**  
 خمسة الوارث والموصي له والفرم للميت وعلى الميت من أوائل دعوى برارية ولو لم يكن للميت  
 نجا مدعي الذين ينصب القاضي ويكيل المدعى كما في أدب القاضي لخصاف فظاهر أنه وكيل بيت  
 الكال ليس خصم من التمر البراني في التبيهاة في أو آخر القضاء قال وإن ادعى قوم على الميت  
 ديونا فادواوا لا يشوا ذلك فليس لهم أن يشوا ذلك إلا خصم وارث أو وصي وليس لهم  
 أن يشوا على غيرهم للميت عليه دين ولا موصي له ولا غيرهم له على الميت دين مخرج أدب القاضي في  
 أوائل باب اثبات الدين وحقوق على الميت **د** دعوى الدين على المودع لا يصح بخلاف دعوى الوارثة  
 عليه في الخط البرهاني في الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى إذا تقدم الوصل إلى القاضي فادعى  
 عنده أن رجلا أوصى له وذكر أنه له نية على ذلك وأراد إثبات الوصية فان القاضي لا يسمع  
 من شهوده إلا المخرج من الخصم لأن البيعة إنما تسمع على خصم جاهد والخصم في ذلك الوارث  
 أو رجل للميت عليه دين أو قبل حق أو رجل قبل الميت حق أو رجل أوصى له بوصية شرع **الاج**  
 القاضي في باب الوصل بر يد لا يكتف وصية **س** ادعى المشتري أن البايع كان عتقا البيع قبل  
 البيع يقبل ويسترد الثمن وكذا الوارث البايع أنه كان عتقه قبل البيع يقبل لأنه البايع  
 البيع لأن بيع كمر لا يجوز فصار كما لو ادعى أنه باعه بالبيعة **و** إذا قال المشتري بعد الباي

الخصم في اثبات النسب







نصف فهو ضم كذا **افنى** **شبه** كما لو ادعى عليه البيع ابنت او الزهره في اوائل الشان **النفوس**  
 باع دار غيره وسلمها الى المشتري فادعاه المالك على البيع ان اراد اخذ الدار لا تصح دعواه لانها  
 ليست في يد البائع وان اراد نفيه بالبعض فعلى الخلاف المعروف ان غصب العقار هل ينقض  
 موجبا للضمان وفي وجوب باتباع والتسليم روايتان وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن  
 تصح دعواه **فصل** واذا باع الفاسد المضمون من رجل واجاز المالك البيع الاجازة اذا  
 صححت الاجازة شرطا وهي قيام البائع والمشتري والمقصود عليه وان تكون الاجازة  
 قبل الحفوفة حتى لو كان المالك قد حازم الفاسد في المضمون وطلب من القاضي ان يقضي  
 بالملك ثم اجاز البيع لا يصح اجازته وذكر السير حتى ان الاجازة تنجز في ظاهر الرواية دار  
 في يد انسان ادعاه اخر انه غصبها منه فقال المدعي عليه هذه الدار كانت لي وقفتها  
 على كذا وكذا واراد المدعي خليفة لا يخلف وعند محمد بن حنفية وهو المحمدي بناء على ان  
 غصب التوارث يفتق عنه والقوى على قوله حواته انفسين **فصل** في دعوى **بيع** دار غيره  
 وسلمها فادعى المالك على البائع التوارث ان ادعى التوارث لا يصح لانه ليس بمهر في دعوى  
 المضمون على الفاسد حال كونه العين في يد غاصب الفاسد وان اراد نفيه فعلى الخلاف المعروف  
 ان العقار هل ينفي باتباع والتسليم ام لا فمن قال بالضم قال تصح الدعوى ومن نفاه  
 لم يصح الدعوى وقد مر ذكره وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن له ذلك بشرطه المذكورة في  
 اجازة بيع النفوس **فصل** برهن رجل على الفاسد ان الصديق الذي في يده بالنفس له وحكم عليه  
 ثم جاء المضمون منه وبهين على الغاصب ان العبد ملكه لا تقبل الادعاء المالك المطلق لا تصح  
 الادعاء على العبد ولو ادعى انه غصب منه تصح الدعوى في حق الضمان الا لو ادعى ان دعوى الضمان  
 على الغاصب تنجز وان كان النسيب في يد غاصب الفاسد في اوجه الفصل الخامس عشر من دعوى  
**البرائة** لو ادعى ان غاصب من عليه دين للمتب فلا يقضه او لم يكن الميت مدبونا له وهي اولاد لو  
 مدبونا نجا هم ولا يقض وانما يقض وصية ولو ادعى ان مدبونا الى الوصي براء اصلوا ولو  
 لا وصي فدفع الى بعض ورثة ببراءة عن حصته خاصة في الناس العيرين ثم نفى الوصي **فصل**

ادعى

ادعى انه فعاد عن عبده سبوا وكذا الف والعبدة والكم المدعى عليه بشرط حضرة العبد الا ان يكون  
 العبد ميتا او صغيرا لا يصبر عن نفسه فلا بشرط حضرة وحكم بالاراضي لو برهن وفي البرزوخ والحار  
 وغيرهما لا بشرط حضرة الجوان في تلك الرشي عنه وكذا لو ادعى بوجاهة دابة او حرق في ثوب  
 لا بشرط احدى احضار جملة المدعى في الحقيقة **فصل** في اوجه نوح من بشرط حضرة  
 من الفصل الخامس عشر من دعوى البرائة وما كان من باب الكفاية لم يمت منه الا حتى كمل له العطاء  
 اذا مات قبل ان ياخذ وكذا القاضي اذا مات قبل ان يستوفي الترتيب لا يكون لورثته ما حق  
 المطالبة من بيت اقال سرح او ينفق في اوائل باب الرجل عيسى بن ابراهيم رجل قدم رجلا اليه  
 القاضي وقال ان لفلان برن فلان الفلاني على الف درهم وقد وكلني بالحفوفة فيها وفي كل  
 حق له ولقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة في لا قبل البينة على المال حتى يقسم  
 البينة على الوكالة ولا تقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضي بالوكالة ويعيد البينة على الدين  
 وقال محمد بن ابراهيم اذا اقام البينة على الحل جملة يقضي بالحل ولا يحتاج الى اعادة البينة على  
 الدين وقول ابو يوسف مضطرب خبر قوله يقبل البينة على الحل الا انه انقضى يقضي بالوكالة  
 او لا ثم يقضي بحال ولا يحتاج الى اعادة البينة على المال ورواها القاضي الترتيب في القضاء  
 لا في البينة وهو الصحيح ومن يري حنيفة رحمه الله انه قال اخذ في هذا بالقياس لظاهر وجه  
 القياس فان البينة على المال لا تقبل الا من جهم وهو كما لو اشترى شيئا فوجد به عيبا فاراد  
 ان يرد له لا تقبل البينة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد بن ابراهيم في حاشية الناس  
 والقوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوحي اذا اقام البينة على الدين والوصاية جملة والوارث  
 اذا اقام البينة على النسب موت المورث والدين عند ابي حنيفة رحمه الله بشرط اثبات  
 الحفوفة ولا ثم يقبل البينة على كفى في فصل التوكيل بالحفوفة من كتاب الوكالة  
 وفي البيع قبل قبضه لا تسمع بينة المشتري ما لم يحضر البائع والمشتري اذا المالك للمشتري واليد  
 للبائع فسطمها البينة فصار كدعوى الزهره وبعد قبضه بشرط حضرة المشتري فقط ولاخذ  
 بالشفقة نظير الاحتفاق كذا وفي **فصل** في دعوى ولا بد لدعوى على البائع وان لم يكن

اذا مات من المالك قبل  
 اخذ سقط حقه



الجميع في يده لانه غاصب والمشتري غاصب الغاصب وتصح الدعوى على الغاصب ان لم يكن العبد  
 في يده لانه يدعي العقل في الثالث ثم العصبون **دعوى النسب** في المنتهى يصل باع انه  
 له وبها يصل فقال البائع ليس هذا الجلي مني وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقبل من ستة  
 اشهر فادعاه البائع جازر دعونه وردت الحارثة والولادة ولو ادعاه البائع ثم ماتت  
 الام او اعقبها المشتري فعققة بالحق فوردت الي البائع وبغني من الحوت فيتمها ويرفع جميع  
 الحق على البائع خلاصه ما سهرم كما لا يدعوى **سهم** باع جازر فولدت لاقبل  
 من ستة اشهر من وقت الشراء فادعاه البائع وقال علمت وقت البيع انها خصلت مني لكنني  
 بعثتها الضرورة او حجة تفصح دعونه اعتبار الحق والولد فيمنه باب ما يصل دعوى المدعي  
 كما لا يدعوى ولو قال ليس الولد مني لم قال هو مني صح ولو قال هو مني ثم فاه لا يصل مراده في  
 العاشر من كتاب الدعوى ولله ولله ففاه او ان والولادة او بعده بيوم ولو لم يكن صح وان  
 سكنت حتى يمضي ايام ثم نفى لا يصل وكذا اذا ولدت حارثة التي هي ام ولده وسكنت صح  
 وكذا لو سكنت المولى في هذه المدة لا يصل بغيره وكذا لو سكنت عند التهنئة بزاربه في  
 التاسع من كتاب الحجج ولا ينبغي ان يزوج ام ولده حتى يستبرأ بها بحجته فعلم ان  
 ليست بها محل الحوازل ان تكون خاتما لم يولد فلا يكون تزويجها صحيحا فان زوجها جازلا  
 في محل شك وجواز الشك كان ثابتا فلا يولد بالشك فالا ولدت لاقبل من ستة اشهر  
 فهو للمولى لانا يتحقق ان العلوق كان على فراش المولى والشك فاسد لانه ظهر انه زوجها  
 وفي بطنها ولدت ثابت النسب للمولى ولو ولدت لاكثر من ستة اشهر فهو تزويج للعلوق  
 حصل على فراش الزوج فان ادعاه المولى عتق باقراره وهو ولد الزوج لما قلنا ولو لم يولد  
 دعوى النسب من كتاب الدعوى واذا ولدت حارثة التحمل فادعاه المولى وابوه كان لولده  
 من المولى ولو وطئ حارثة ام لته او جارية والده او حدة فولدت وادعاه لا يثبت النسب  
 ويدرا عنه الحد بالشبهة فان قال اخلاها المولى لا يثبت النسب لانه لا يصدق المولى في الماخذال  
 وفي ان الولد منه فان صدقه في الامر بين جميعا يثبت النسب والآ فلا وان كذبه المولى ثم ملك

هو ان كذب المولى في ان الولد منه لا  
 في الاصل ان كذب المولى في ان الولد منه لا  
 او غيره انه لو لم يصدق في  
 ان كذب المولى في ان الولد منه لا

بجانية يوما

بجانية يوما من المهر ثبت النسب فالحق في فصل الفصل الثاني في عتق ادعي انه اعلم ان النسب  
 يحتاج الى ان يذكر نسب الاب والام ليصل معلوما لان النسب ما به يثبت النسب ليس  
 بشات عند القاضي فينظر الى ان يعلم ادعي الى اخوه لانيه واقبه وشهدوا ولم يذكر واسم  
 الام والحد لا يقبل لعدم التفرغ وقيل يقبل لانه ذكر محمد بن ابي كبره من اخوه  
 لانيه واقبه يقبل ولم يشترط ذكر الحد فيمنه في السبع لا يشترط ذكر اسم الحد وعينه اما لو  
 ادعي انه ابن عمه لانه ان يذكر اسم ابيه وجده في او احوه الفصل السادس من الفصول في علم  
 باله يشترط في دعوى بنوة العم ودعوى العتق بان النسب الى ان يلحقها في الحد لا يخلو  
 من شروط بطلان في مختصر ثبات دعوى العتق **كتاب الاقرار** وارث معروف  
 اقرار وارث اقر قاسم ما بيده على موجب اقراره اذا اقر باسحقاق المال فينظر في حق  
 المال لاني حوا النسب او في حق النسب على الغير فلا اقر باجود فلو صدق المولى الاول  
 اقره ما بيده ما يجب ما اقر ولو كذب فلو دفع الى الاول قضاء فلا يصح فيصير  
 ما دفع كما لا يصح ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء جعل المدفوع كباقي في يده ويدفع  
 اليه حقه في الكل لانه مختار في تسليمه وقد اقر انه سلم بغير حق فيصير في التاسع والعشرين  
 من الفصول في جامع القوي جازر ولدت ولدا بعد موت السيد فاقتر بعض الورثة انه  
 ابن السيد لم يثبت في الميراث ولا يثبت النسب وكذلك الاقرار لو كان من شيئين او ثلثة  
 ما دام واحد صحيحا ذلك ولو شهد اثنان يثبت نصيبه وجازت الشهادة بانا جانية في  
 الثاني والعشرين من كتاب الاقرار مات وترك اخوين فاقتر احدهما باخ وانكر الآخر فاقتر  
 عطي الاخ المقر نصف ما بيده في قول اصحابنا وعند ابن ابي ليلى يعطيه ثلث ما بيده  
 كذا في التاسع والعشرين من الفصول في الواث لو كان واحدا فاقتر باين اخو للثقت  
 لا يثبت نسبه على الميت خلافا لابي يوسف وان فقي واجهوا انه يشارك في الارض من  
 الحمل المورث شريح انكر ما لا فقال كذا في انه كتب في خطا فانكر المدعي عليه ان يكون خطه  
 فامر ان يكتب فكتب في ان يبين خطه من مائة تزل على كاتبتهما واحدا يحكم عليه

سما في قرار



لأنه لا يكون الحق ما قال هذا خطي وأنا كتبت ولكن ليس على هذا الحال وكنه القول قوله ولا شيء  
ولا شيء عليه كذا حنف ثم قال سعد وذكر محمد رحمه الله في كتاب الطلاق أنه لو كتب الطلاق على  
الرسم في شك وقال لم النوب الطلاق لا يصدق وكذا لا قرار وتأويل ما يقول إن لو كتب  
لا على الرسم في العاشري الفصلين إذا كتب شخص ورقة بخطه أن في ذمته شخص كذا ثم  
ادعى عليه محمد المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أحاب إذا كتب على رسم الصكوك  
بلونه المال وهو أن يكتب يقول فلان ابن فلان الفلاني أن في ذمته فلان بن فلان  
الفلاني كذا إذا فهو قرار يلزم به وإن لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عينة قاضي المداية  
بائع بالدرهم وأخذ ليط بالذناير فالواجب عليه الدرام لكن القاضي لا يصدق وإن برهن على  
أن العقد كان بالدرهم قبل والاختلاف القاضي البائع عند الثاني وعليه الفتوى بترديه في نوع  
الزوج من الثالث عشر من كتاب السبع حتى أقر أنه بالغ وقاسم الوصي فإن كان مرصفا و  
يعلم أن مسئلة لا يحل لم يغير قسمه ولم يقبل قوله أنه بالغ قال المصدر الشهيد في أفعاله  
وهذه المسئلة تبين أن بعد شتى عشر سنة بشرط شرط آخر صحة القرار بالبلوغ  
وهو أن لا يكون كمال لا يحل مسئلة بل يكون كمال لا يحل مسئلة وفي فتاوى ظهر الدين في هذه  
المسئلة أن لم يكن ما يفان كمال لا يحل مسئلة عادة لا يصح إقراره بالبلوغ وقبل  
شئتي عشر سنة لا يصح إقراره بالبلوغ البتة بعد شئتي عشر سنة إن كان مسئلة بحكم عادة  
يصح عادية في أحكام البصيان الفصل الثالث والسكنين قبله لما قلت فلانا فقال  
كان هذا في الزوج مكتوبا بتممة الآية ألا أن يقرها القتل عدا أو لو قال القدر كما لا يكون  
إقرار بترديه في الإقرار بصل قال في صحة جميع ما هو داخل منزله لأمره هذه ثم مات  
صح إقراره قضاء فان خلفت المرأة بسبب فماسباب الملك من سبع أو خمسة كان لها ذلك  
والا بنفس الإقرار لا عليك وصحان في كتاب الإقرار وذكر في باب ما يبطل دعوى المدعي  
أيضا مفضلا بصل أقر في صحة أن جميع ما هو داخل منزله لأمره غير ما عليه من الثياب  
فمات وتوكل ابنه فقال الابن ألا كل ذلك تركه أبي ففي هذه المسئلة فتوى وحكم كما الفتوى  
فكل ما خلفت المرأة أنه صار لها بتحكيم الزوج أبا بوسع صحيح أو هبة أو ميراث

مطلـ  
أقر جميع ما في داخل  
المنزل

في سورة

في سورة من سورة والاحتجاج بهذا الإقرار وحكم يكن لها فيه ملك لا يصير لها ملك بهذا الإقرار فيما  
بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت وأما حكم إذا شهد الشهود على ذلك الإقرار  
حكم بالإقرار بجميع ما جاء في المنزل يوم الإقرار من الواقعات الحاصية في الإقرار بطلاق الزوج  
وإن نوازل بصل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يدري أو جميع ما نسب إلى فهو إقرار بهذا  
إقرار ولو قال جميع ما لي أو جميع ما أحكمه فهو إقرار لا يكون هبة لا يجوز إلا بالتسليم طلاقه في  
الفصل الأول من كتاب الإقرار ومن أقر بطلاق ولد مسئلة مسئلة وليس له نسب معروف أنه ابنه  
وصدقه الغلام ثبت نسبته وإن كان مرصفا لأن النسب بما يولد حاشية فيصح إقراره به ويجوز  
إقرار الرجل بالولد والولد بالزوجة والمولى بالنسب لأنه اقربا يولد وليس فيه تحصيل النسب على الغير  
ويقبل إقرار المرأة بالولد والزوج والمولى غايضا ولا بد من تصديق المقر في كل الجمع و  
لا يقبل بالولد لأنه تحصيل النسب على الغير وهو الزوج أقول هذا لأن ما يولد للمرأة التي يكون لها  
زوج أو خمسة لا يقبل إقراره بالولد إلا بتصديق زوجها وأما إذا لم يكن لها زوج وليست  
بمعتدة يصح إقرارها بالولد لأنه اقربا على نفسها دون غيرها فيصح كذا في فتاوى صدر الشريعة  
ومن أقر بنسب من غير الوالد بن كمال لا يقبل إقراره في النسب لأنه لا يقبل حمل النسب على الغير وفي  
عنى فتاوى صدر الشريعة إذا كان المقر عبد المقر ثبت نسب المقر والإقرار ولا يشترط التصديق ولو  
كان عبد المقر بشرط تصديق مولاه فقد الفتاوى في الساج في الإقرار ولو أقرت بانته  
ولها بنت معروفة فمال البنت المعروفة لولا عتقة لها أقول هذا لأن ذات الزوج ظاهر ما لو لم  
تكن منكوبة ولا معتدة ينبغي أن يكون المال لها إذا لم يزوج أحد حينئذ فيثبت نسبها من المقررة  
في حقها على ما ذكر في الهداية وغيرها وقيل لا يثبت هذا النسخ والعشرين من الفضولين  
ولو ادعى اثنا بانه ابن أخيه فبرهن فافتاحي مثل شهوده بحكمي دانيت كذا في فتاوى است  
فتاوى استغناء المورث يقول أنه واري لا يقبل هذا الشهادة إذا لا يثبت أنه باقرار الميت تحمل  
النسب على الغير كمن لو أقر أنه واري ولا من فمات ثم مات المقر ولا وارث فكل ما له المقر حكم  
الوصية لا قول ذلك وصية حتى لو قال هو قريبي ومات المقر فماتت المرأة فلها الميراث والباقى



للمقر لا يقر له ابن ان فلان اقر لا يقر له غيره في حق اثبات النسب فلو مات ابنه مات المقر جميع  
 ماله للمقر له لوضاه بان يأخذ هو ماله فصار كمن لم ينجح المال ونسب شرط صرف المال الى المقر له  
 ان يكون اقراره في حال عدم الوارث ولكن في حاله اقر ومات ولم يبق له وارث يكون ذلك  
 للمقر له ولو كان المقر له موقوف النسب فقال المقر هذا ابني ابي او ابني عمي ولا وارث هكذا الجواب  
 لما قر من رضاه فيصير في معنى الوصية في واجر العمل العاشر من المصنفين قال ابي بصير حين فاعثقا  
 وكبر فاقم كل واحد منهما ان الآخر اخوه لايه وانه لم يصدق في ذلك وكذلك لو كان مع المسببي امارة  
 فاعثقت وادعى انه ابنها وصديق في ذلك لم يصدق بخلاف ما اذا كان مع المستبي رجل فاعثقت  
 ثم ادعى ان القبي ابنه ثبت نسبه منه فان كان القبي ممن يقر عنه نفسه او كان بالغاً لم يثبت  
 النسب الا بقصدية واعايت عند المصدق اذا كان مختلفاً في نفسه ولم يكن الولد معروف  
 النسب من غيره كما اذا اقرت المرأة بولده وصديقاً لم يثبت النسب ولكنهما يوارثان ان لم يكن  
 لهما وارث معروف فان تكدت امرأة على ذلك وصديقاً الولد يثبت نسبه منها واعايت شرط  
 تصديق الولد لانه اذا كان مكذوباً لهما لم يثبت النسب لاجل كتمانته ومنها اذ المرأة الواحدة ليست  
 بجهة تامة وان لم تقرر لها امرأة وصديقاً زوجها انه ثبت النسب منها لهما في الوارث بقراره  
 فانه يقر على نفسه واذا ثبت منه ثبت منها بقا لم يثبت النسب في باب كميل واقلوك  
 والكافر مكراب الدعوى ملخصاً واذا اقر رجل ابني وبنت هذا العبد لفلان وقبضه مني ثم ادعى  
 انه لم يقبضه مني وان اقرت بالقبض كما ذابا وطلب على الموهوب له ذكر النسخ الا ان الموهوب  
 بخلافه زاده رحمه الله من المراهقة انه لا يخلو الموهوب له من قول ابي حنيفة ومحمد دهم الله ويحكم  
 في قول ابي يوسف رحمه الله انه لو كان في كل موضع اذا ادعى انه كان كما ذابا فاقم المقر بقبض القبي  
 من المشرى وغيره اذا ادعى انه كان كما ذابا فاقم المقر بقبض القبي منه ثم ادعى انه كان  
 كما ذابا فاقم المقر فارقا وحلف المشرى بانه بعد نقدة النكاح او طلب على الموهوب له بانه  
 بعد قبضه لانه باذن الواهب على قول ابي حنيفة ومحمد دهم الله ليس له ان يستخلفه وعلى قول  
 ابي يوسف والشافعي في ذلك ذكره في كتابه لا يقر فاذ كان في مسئلة خلاف ابي يوسف والشافعي

كتاب النسب على الغير  
 فصل في ما عمل

يفوض ذلك

يفوض ذلك الى القاضي المختص في باب العبد مكراب الدعوى مات على ابنين فقال غيره دفعت  
 الى المورث وصديقاً فانه الآخر باخذ من غيرهم نصف الدين ثم المقر بضمه للغير ثم ان قبض نصف الدين  
 ثم المقر بضمه للغير ان قبض نصف الدين تأكيدها بالقضاء ونصف المورث لم تأكدها فعمل نصف المورث بقضاء  
 غير من فيصير ان الوارث المقر بقر بالدين في المذكرة فيطالب به موقوفين في احكام الوكلاء ثم العمل الرابع  
 والتكليف اقر احد ابني ميت له على اخوين بقبض ابيه نصفه لاشي له والنصف للآخر ولا يرضع المقر  
 على اخيه نصف ما قبض وان تصادق على الشتر كما في المصنفين منها لانه لو رجع على اخيه بوجه اخوه  
 على الغير لم يرضع الغير على المقر بقدر ذلك في رجع في اقرار الميراث ملخصاً ولو مات على ابنين كانت  
 الشتر الموروثة عشرين فافسها في اقر الاصغر ان ابي اعثقت في يده واقم الاكبر لثمن  
 من في يده في صحة وكذلك الاصغر والاقرار منها معايعن الاكبر للاصغر نصف قيمة من في يده لان  
 القيمة من غير اكمل والمورثون معاوضة وليست باقرارين الحق فكان كل واحد من النصف  
 اخذ نصف على حقه ونصف عوضاً تركه على صاحبه فلما تصادقا على حصة من يده للاصغر  
 فقد تصادقا على ان الاكبر اخذ نصف العبد والاصغر نصف حقه والمعاوضة بالحق باطله يجب  
 على الاكبر ونصف العبد الذي كان في يده وقد حذر عن زده فطلبه في قيمة ثم الخط المستحسن  
 في اقراره باب اقرار الوارث والغيرم بالدين على مورثه او باكتفاؤه من كتاب تصرفات الميراث الوارث  
 وارث ميت اقر بالدين عليه لا تجزى ولم يقبض ولم يقبض قاضي حتى شهد ادين لوت دين عند قاضي  
 تقبل وثبت الدين عليها وعلى غيرها ولو قضى عليها لم شهدا لم تقبل من عاشر مستهادات  
 فتاوى الهم اقر وارثان بالدين او على اعلان بكذا وانكر الوارث الثالث ذلك ان ثبت عليه  
 الوارثان المقران به هل تقبل شهادتهما كسرها بدين ام لا لم يمس بالدين التي لم توجد فيها رواية  
 منصومة ولا وجوب من المصنفين في اقراره لورثته بالدين قبل ذلك وقيل حصه من  
 ادعى رجل ديناً على ميت واقربى المورث به فحق قول المجازي يوفى حصه المقر جميع الدين قال الغفلة  
 ابو الليث هو القاسم لكن الاخيلا يفتي ان المجازي يوفى من حصه المقر جميع الدين وهو قول الشعبي والشافعي  
 وابي ابي يلى وسفيان الثوري وغيرهم عن نافع بن عمر وهو القول بعدم الضرر وذكر سفيان الثوري

هذا كتاب الدعوى  
 في اقراره على الغير  
 في اقراره على الغير  
 في اقراره على الغير



وإذا كان الدين في نفسه بل يكتفي بقضاء الدين ويظهر ذلك عندئذ في الزيادة وتسمى أن الورثة إذا أقرب الدين ثم شهد به رجل أن الدين كان على الميت فانه يقبل وتسمى شهادة هذا المقر ولو كان الدين على رجل في نفسه بغير زيادة لزم أن لا يقبل شهادته لما فيه من دفع المخرج قال في رد المحتار في حفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العمدة في رد المحتار في كتاب الميراث ثم ولو برهن لا يأخذ إلا بالخاصة ودفقات يأخذ بالخاصة لو ظهر بهم حيلة عند القاضي إذا انظر ما هم يأخذ منه جميع ما في يده فصول من في الناس والعشر ورأيت في طريق بعض المشايخ أحد الورثة إذا أقرب الدين ونقض الورثة غائب وعقب بعض التركة غائب يؤخذ جميع الدين من بعض المقتصر بالاجماع ولو ثبت الدين بأقرار جميع الورثة ثم غاب بعضهم أو عقب بعض التركة غائب يؤخذ جميع الدين من هذا الباقي والخامس تسوية في حصة الورثة ولو قال صاحب الحق في حقه يكون أقرارا والبيان في المقتضى ولو قال في دعوى لا يكون أقرارا **في أقرار المريض** كل مريض صا

في أقرار المريض

صاحبه إذا مرض ثم مات عنه حكمه كحكم المريض بغيره من الثلث كالميت والصدقة والعنفق والتبعية والحياة قد رما لا يتفان الناس فيه وما شابه ذلك وكذلك إذا أبرأ عزيمة أو عفى عن دم خطأ ولو عفى عن دم عليه يجوز ما رجا عنه من الزمان من التلخيص من الوصايا بحد مرض الموت تكلفوا فيه وكما يقتضيه أنه إذا حال الغالبية الموت كان مرض الموت سواء كان صاحبه فراش أو لم يكن مما أقر المقتضيات وبغير كونها صاحبه فراش العجز عن المصالح الذلة وفي حقه العجز عن المصالح كإدابة المرأة في حالة الطلق كالمريض والمراد به وضع يقرن به انفصال الولد لأن المعتز في مرض الموت ما يتصل بالموت والمريض الذي يتفقه السكون في حكم الصحة كمن يتفقه البراءة بزيادة في التامير ثم كتاب المطلق سئل مصط مرطب له على وأرثه دين فابواه قال لم يكر ولو قال لم يكن له عليه فمضى ثم مات جاز أقراره قضاء ولا ديانة فصول من في كتاب الميراث أحكام المرض عكس مريض أقر لامرأة بعد أمها وماتت ساعة وأقامت الورثة بنته على المصالح صدقاتها إليها في صحة ومضى بها بطل صحها في غيرها وفي صحة التصرف في أمه لا مائة في مرضه من الف درهم وقد تزوجها بألف درهم وماتت فقامت

ولو عفى عن دم عليه يجوز ولا يبرأ من التلخيص لأن ذلك ليس بحال

بنيته أنها

# وقف بالجامع الاورنبد

بنيته أنها وهبت مهرها لزوجها في حياته لا يقبل لأنه علم كذبها بأقرارها فخرج عنها قيمة ما بيب المنقولات والدعوى **أقره مرضه بغيره لامرأة ثم حرره فلو صدقة الورثة بطلت عنه ولو كذبوا عتقوا نكحت كذا** هذا باطلا فبدل على أن المريض لو أقر لورثته بعين وصدقة القيمة الورثة لم يثبت فلا حاجة إلى تصديقه بعد موته بخلاف الوصية عازا على الثلث فلا لا ينفذ إلا بأجازة الورثة ثم موت الموصي مريض أقر لورثته بدين فصدقة الورثة أجاب **كفي تصديقهم في حيوة بلا حاجة إلى تصديق بعد موته فصول من في كتاب العتق من أحكام المرض** **أقره مرضه بدين عده مولاة وقيل في صحة وصدقة المشتري فيه صدق في السبع لافي قبض الثمن الآتي الثلث بزيادة في الثلث من كتاب الأقرار ولو باع المريض عينا من أعيان ماله من اجنبي ثم أقر بشتيفاء الثمن صحيح من جميع حاله ثانيا رجا عنه في وأمر الفصل كذا في العتق من في كتاب الأقرار بطلان على كاليته **مرض أقر ببيع قننه في صحة والقض في يده أو يد المشتري** ويقضى منه كم يصدق في قبض ثمنه إلا إذا مات القرم قبل مرضه فصول من في كتاب الأقرار من أحكام المرض **وأما أقرار المريض بالبراءة بان أقرار المريض أنه كان أبرأ فلان من الدين الذي عليه في صحة لا يجوز لأنه لا عليك النساء والأبواء لحال فلا عليك الأقرار به بخلاف الأقرار بشتيفاء الدين لأنه أقرار يقضي الدين وأنه عليك النساء والقضى فيملك الأخبار عنه بما الأقرار والله يدافع في أقرار المريض **ولو أقر بشتيفاء دين الصحة في المرض يصح حصوله كان عليه دين الصحة أو لم يكن أما إذا أقر بشتيفاء دين أدانه في المرض لا يصح أن كان عليه دين الصحة جاز قبض كذا في أقرار المريض من كتاب الأقرار **الأصل في بطلان أقرار المريض بشتيفاء الدين أنه لو أقر بشتيفاء من غيره فلو كان الدين وجب له على الاجنبي في صحة جاز أقراره بشتيفاء ولو عليه دين معروف سواء وجب الدين الذي أقر بقبضه بدلا عما هو مال كمن أو بدلا عما ليس مال كبذل القليل عن دم عده والمهر ونحوه ولو دين وجب في مرضه وعليه دين معروف أو دين وجب في مرضه عجايزة الشهود فلو كان دين أقر بقبضه بدلا عما هو مال لم يجوز أقراره بقبضه ولو بدلا عما ليس مال جاز أقراره بقبضه ولو عليه دين معروف فصول من في كتاب الأقرار من أحكام المرض **مرض أقر لامرأة بدين المهر صحيح أقراره إلى مهر المثل**********



فإذا أقر لها بذلك حتى صح الأقرار ثم قامت البينة بعد موته ان المرأة وهبت المهر ونزوحها في حال حيوتها  
 هيته صح حتى قالوا لا نقل البينة على الية اذا كان اقرار الزوج لها في المرض بالمرضاة ظهر في نوع  
 في اقرار المريض في كتاب لاقرار لها موقوف فاقترع في مرض موته بازديده اقرار في مهرها او اقرار لها  
 بمهر آخر او اقرار لها بمهر سبيل البر لا يثبت حتى مهرها ولو كانت له امرأة فتزوج اخرى في مرض موته  
 او امرأتين في عقدة صح وان كان مستغنيا باخديهما فيه في باب اقرار المريض **مريض**  
 اقرت الزنا وهبت مهرها لزوجها في محبتها يعني ان لا يصح لانه وصية للوارث على ما علم فلم يثبت  
 الا ان يصدقها الورثة للمريض دين على وارثه فاقترع نفسه لم يثبت سواء وجب الدين في صحة او لا  
 وعلى المريض دين او لا **فصل** في مرضي وارثان مات احدهما فاقترع على الميت كذا وقد  
 قبضت في صحته حتى ادلتهم فيه كما لو اقر لارثته بمهر صح الى من ملكها كذا الفتى **2** وقيل  
 لا يصح **فصل** مريضة قالت لزوجها لا مهر لك عليك صح اقرارها وقد قرع كتاب الية له لا يصح  
**ص** مريضة اقرت بتقبض مهرها فلما ست وبني زوجها او معتدة لم يثبت اقرارها والا بان  
 ظمها قبل دخوله جاز **ص** لو حكمته او معتدة لم يصدق في حق غيرها لانه لا يثبت الا في فضل  
 من غيرها بانها بوي الزوج في الاقل ما اقرت بنفسه ومن ميراثه فصولين في كتاب الاقرار من  
 احكام المرضي مرضي **ص** مرضي اقر لاجنبي ثم مات المولى ثم مات المرضي ووارث الاجنبي لم يثبت  
 من ورثة المرضي لا يجوز ذلك لاقرار في قول ابي يوسف الاول وجاز في قوله الآخر وهو قول  
 محمد رحمه الله كما لو اقر المريض لم يكن له فيه حتى على قول ابي يوسف الاول واقرار المريض بالحل وعلى  
 قوله الآخر اقرار صح في الفصول العادية في اقرار المرضي **ص** وبعبارة اقرار المرضي بغيره يوم موته  
 غير وارثه واقرار من ما دون في مرض موته وطلاق المرضي وردة المرضية في مرض موته  
 فيه يكونان قاترين ويجوز اياه الى غيره قبله فصولين في اوائلي كتابها في حكم المرضي  
 وفي الاصل لو اقر المريض بدين لوارثه فلم يكن حتى صار غير وارث صح صورته اقرار لاجنبي بدين  
 ثم ولد له ابن ولو اقر بغيره وارث ثم صار وارثا عند الموت ان كان سبب المركة لم يصح  
 صورته اقرار بدين كافر فاسلم عند موته ولو كان المولى المولات والاجنبية فصارت زوجة

اقرار مرضي بعد موته بدينه  
 اقرار مرضي بدينه بدينه  
 اقرار مرضي بدينه بدينه  
 اقرار مرضي بدينه بدينه  
 اقرار مرضي بدينه بدينه  
 اقرار مرضي بدينه بدينه  
 اقرار مرضي بدينه بدينه  
 اقرار مرضي بدينه بدينه  
 اقرار مرضي بدينه بدينه  
 اقرار مرضي بدينه بدينه

لم يثبت

لم يثبت اقراره بخلاف ما لو وجب له في مرض موته او اوصى لها بوصية ثم تزوجها ثم مات انه يثبت  
 الية والوصية لاقرار بتقبض الدين في الوارث لا يصح اذا كان في مرض الموت خلاصه في اول الفصل  
 الرابع في كتاب الاقرار **فصل** المجتهد في باب اقرار المريض لوارثه كونه وارثا او غير وارث يوم اقر  
 لا يوم مات لكن بشرط ان يستمر كون المقله قائما وقت اقراره وقد وثق المقله وارثا للمقر يوم  
 اقراره كان سبب الورثة بينهما قائما وقت اقراره وقد وثق المقله باليتيم سببا ما وثق  
 الاقراره لم يكن الاقرار اقرار للوارث فلا يصح لو كان المقر ديني وان لم يثبت بالنسبة اليها ثم بينهما  
 وقت اقراره لم يكن الاقرار اقرار للوارث وعلى هذا قالوا ان المرضي اذا اقر كان يثبت بالنسبة  
 الى من يقره يوم اقر فلو مات قبل المقر وارثه الاب قبل موت المقر صح الاقرار جامع الفصولين  
 في كتاب الاقرار ما احكام المرضي **ص** اقر المريض لانه وهو في محبة فثبت الاب جاز لانه للمولى  
 لا للفقير خلاصه الوصية لانه وهو في محبة فثبت فانها سبيل لارثها في الابن اقرار لاجنبي  
 ثم مات لابن فورثه الا ان لم يثبت اقراره بوجود الاثوة يوم اقر ولو اوصى لاجنبية ثم تزوجها  
 مات لم يثبت الوصية لغيرها عند موته وهي تزوجة من على المورث **في المداينات** رجل  
 اقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك دينا واخذ فله المستقرض ان يجب ذلك من الاصل حواجر  
 الغنا وفي اول الفقرة **ص** رجل على رجل الغدرهم قرض فعاد على ماله منها الاصل صح فخط  
 والمائة خالته وان كان المستقرض عاجزا لا الاصل صححان في الصرف في كتاب يسوع  
 من على الدين لم يثبت الا في حال قبل حلول الاجل ثم سحن الخصم في دينه القاضى عاد المال موقفا  
 لان الاصل ما سقط هنا مقصودا وانما سقط حكم القضاء ثم قبل من الاصل وفي الشئ عن  
 محمد رحمه الله رجل على امرأته درهم حاله فقال له رتب الدين ان دفعته الى هذا المساء فاما  
 المحمداية الاخرى فوضرة عنك سنة وان لم تدفع هذا المساء فاما لك عليك على فاما لها  
 فهذا جازم وجهه في اول كتاب المداينات **ص** اذا كالا على الميت دين والميت دين على  
 رجل كان لم يولد الميت ان لا يقضى دينه ما لم يقضوا دين الميت لان مدونة الميت لا يبرأ  
 بدفعه الدين الى الوارث حال قيام الدين على الميت وفي التمسى للمعسر من الفصولين الوارث اذا



قضى دين ائتمن من مال نفسه كان له ان يرجع في ائتمنه ما كان في فضل ما يجوز في السلم بالسبع  
وفي الفداء رجل له عدد رجل الف درهم ودينه وعلى المودع لرجل الف درهم فوضع المودع  
الوديعه الى غيره المودع فله ان شاء اجاز الفداء ولا شيء على المودع وان شاء  
ضيق المودع فباضد منه ايضا وسلم المودع لرجل الدين لان المودع ملك الوديعه باداء الفداء  
سابقا على الدفع الى الغير ثم يتبين انه قضى دين الغير فماله غير ما هو فيكون مبتريا وانما رجع  
رجله في كفاية الاصل الى ان المودع تمام بدفع الوديعه الى غيره صاحب الوديعه وصورة ما ذكر  
في كتاب الكفاية رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ائتمني هذا ما وجب لفلان على فلان الدين و  
لا تدفعها الا بغير من فلان فدفعها اليه بغير من فلان كما كان ضامنا الا ترى ان محمد رحمه الله  
ضيق الوكيل التدايم مع ان التدايم اعانته في يده وقد دفعها الى غيره صاحب الامانة فغيره  
التايم من كتاب المداينات **فصل في دين غيره** يكون له ما على المطلوب فمضى ما ذكره **وجب**  
كلامه وقال لو اعطى الوكيل بائع الامر التي من حاله قضاء على المشتري على ان يكون التايم له  
كان القضاء على هذا المستأجر ويرجع البائع على الامر بما اعطاه وكان التايم على المشتري على حاله  
ففيه في المداينات **فصل في العشرة** في المديون فاعطاه الف درهم فحطه ولم يسم بها منه  
صري ولم يقل لها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كان قيمتها اقل من الدين فان كان  
السوغيرها معلوما يكون بيعا بغير قيمتها من الدين والا فلا يبيع بينهما فانه في كتاب المداينات  
ابن سنان على ان يبيع بغيره فواكه كيلا او وزنا ثم تقطع يصير الى ان يدخل محلة الدين الا ان  
يتراضا على قيمة كره المستقرض طعاما في بلد في الطعام رخص ثم التقيا في بلد في الطعام غال  
ليس له الطلب بل يوفى المطلوب يعطيه في تلك البلد وعلى محمد رحمه الله في رخص الطعام بالعرف  
ولقيه عليه فانه بالعرف يوم الحضور وليس عليه ان يرجع هو الى العرف لا فده وقال ابن  
عليه فانه يوم اقرضه ويشترى الثاني اقرض طعاما او ثيابا ثم التقيا في بلد الطعام في عارا او  
ارخص يستوفى منه بغيره حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وانما طلبت قيمة التي في  
تلك البلد حال الحضور ائتمني بها والقول فيها قول المطلوب ان كان قائما في يده الرقعة فده

ولا ائتمني بالقيمة

ولا ائتمني بالقيمة بل ائتمني بنوع الفرض من كتاب البيع رجل له على عشرة دراهم فادان بغيرها  
عشرة اهل قالوا اشتري من المديون شيئا بتلك العشرة ويقضى البيع ثم يبيع من المديون بغيره عشرة  
الاسنة فيقطع الخبر عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله عليه السلام انه امر بذلك رجل طلب  
رجل دراهم بغيره بده وازده فوضع المستقرض ثمانا بين يدي المقرض او يقول المقرض لفلان  
هذا المبلغ غايه درهم فيشترى المقرض ويدفع الدراهم اليه ويأخذ العشرة ثم يقول المستقرض  
بعض هذا المبلغ غايه وعشرين فيبيع فحصل المستقرض مائة درهم ويعود لطلبه ثمانية وعشرين  
للمقرض عليه مائة وعشرين درهما والاو لفلان يقول المستقرض المقرض بعد ما قرره  
الحاملة كل حاله وشروطه بنينا فقد توكنه ثم يعقدان بيع المبلغ وهذه المسئلة ويسل على  
جواز بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء شرطه في البيع هذا اذا كان المبلغ المستقرض فان كان المبلغ  
للمقرض وليس للمستقرض شيء ويريد ان يقرضه عشرة بثلثة عشر الى اهل فان المقرض يبيع  
من المستقرض سلعة بثلثة عشر وتسلم السلعة من اجنبي بغيره ويدفع السلعة الى الاجنبي  
ثم الاجنبي يبيع السلعة للمقرض بعشرة ويأخذ من العشرة ويدفعها الى المستقرض بغيره الاجنبي  
ثم التايم الذي كان عليه المستقرض فيفضل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض بثلثة  
عشر الى اهل وجبته اخرى الى بيع المقرض من المستقرض سلعة بثلثة عشر الى اهل معلوم ويدفع  
السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من اجنبي ثم ان المستقرض يبيع مع الاجنبي  
قبل القبض وبعد ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل المستقرض  
عشرة وعليه المقرض ثلثة عشر وتسلم السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان كان مشتريا  
ما يبيع قبل نقد التايم الا ان ذلك جائز لخلل البيع الثاني وهو البيع الذي يبيع بين المستقرض  
والاجنبي وحصله اخرى الى بيع المقرض من المستقرض سلعة بثلثة عشر ويبيع السلعة  
الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غيره باقل مما اشترى ثم ذلك المبلغ يبيعها المقرض  
بما اشترى فيفضل السلعة اليه بغيره ويأخذ التايم ويدفعها الى المستقرض فيفضل المستقرض  
الى المقرض ويحصل المبلغ المقرض وهذا الحيلة هي العينة التي ذكره محمد رحمه الله قال شيخنا

الحيلة في البيع

بيع الوفاء



العينة في زمان غير البيع الذي يجري في السوق وعرضه يبيع يوسف رحمه الله قال العينة جائزة في كل  
 وقال اجرة المكان الفرار عن الحرام في كل ما يكون فراراً عن الربوا من كل ما يبيع **رسالة** قال الكلابي  
 المحرمون بعد الخطبة اذهب واعط كل من عترة عيسى بن ابي ابي له اعطاء ما يريد على ان لو  
 باعه جائه الى السنة على ان يودي اليه كل من عترة عيسى بن ابي له في شروطه في كل حال موصل فقال  
 جعلته حالاً او قال بطلت الاجل او قال تركت هذا الاجل فهذا كله يبطل الاجل ويصير الحال  
 ولو قال لا حاجة لي في الاجل او قال بطلت من الاجل فاما ان موصل **مسألة** قبل جله يري  
 وليس للمطالين ان يبيعوا **مسألة** ولو زده بالزيادة عاد موطلا ولو اشترى منه شيئا بالدين  
 الموصل ثم رده بغير قضاء عاد الاجل ولو تقابلا لا يعود ولو كان بهذا الدين كفيل لا يعود  
 الكفالة في الوجهين فيه في باب ما يبطل بالاجل في كتاب الحديات ولا يجوز للمريض ان يقضي  
 دين بعض الغرماء دون بعض سواء كان الدين في النسيئة او في المضي الا ما استقرضه في مرضه ولو اشترى  
 شيئا في مرضه فمخّر قضاؤه عماله الا في احوال لا قرار **مسألة** في فوائد شيوخ  
 يهودهم برهان الدين اذا شهد البائع بالملك كسيرة والغائب في يد غيره بان قال هذا العبد ملكه  
 لا في سنة منه او قال كان ملكاً في سنة فمنا كان المدعي في دعواه ادعى الشراء منه لا تقبل لانه  
 شهادة على قول نفسه في الفصل الثاني في حصول العارية **مسألة** لو قيل يقضي الدين يجوز شهادة بكونه  
 بخلاف لو قيل بالخصوص الا اذا عزل قبل ان يحاكم غائبه **مسألة** في الفصل الثاني في باب ما يبطل  
 كتاب القضاء ادعى دين بسيرة من او غيره وشهد الدين مطلق قبل تقبل وقيل لا كما في علم ادعاه  
 سبب وشهد بطلاق **مسألة** ان يجمع انه قبل قوله الفرق بين العبد والدين ان العبد لا يحل الزوايد  
 في محله وحكم المطلق ان يثبت زوايده والملك سبب بخلاف في غير المدعي سبب كذا بالشهود  
 ما انك المطلق بخلاف الدين لانه لا يحل الزوايد فلا انك انما في كادى عشره العضوية  
 وفي جامع ادعى ملكاً مطلقاً وشهدا صبيته قبل وفي العكس لا وفي الاخراسين ان الحكم  
 المدعي بطلاق الملك للملك بالسبب الذي شهدا ام سبب لوان قال به قض وان قال بانحو  
 لا يقضي شيء اصلاً وفي الاقضية الشهادة بالملك المطلق اذا كان المدعي ملكاً بسبب كاسترا انما  
 لا تقبل

انما لا تقبل اذا كان ادعى الشراء على رجل معلوم هو غلام من غلام له اذا قال شترته من رجل  
 او قال من محمد دعه انه يقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر الوفا يقبل لا تقبل وانما ادعاه على مجهول  
 لان هذه الشهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل بزيادة في الثالث من كتاب الشهادة **مسألة** شهادة الوكيلين  
 اولى لا لغيره اذا قال لا حتى ينفذ هذا الشيء او الوكيلان بالشك او كل واحد اذا قال لا حتى ينفذ  
 هذا كل واحد او الشك لا يقبل اما لو شهد الوكيلان بالبائع او الشكاح انها منكوهة وكله تقبل  
 بزيادة في نوع في الشهادة على فعل نفسه من كتاب الشهادة **مسألة** وفي المتن شهادة الله يقضي هذا  
 وهو منكر وقال لا حتى وزنا بالملك ان قال له انك انما قاله تقبل واللا بزيادة لم يحل لم يور  
 فمضى زوج امرأة من رجل بحضرة شهود وجازت العقد ثم اختلفا في المهر يقبل شهادة القضاة انما  
 اذ لم يقض العقد الخلف فيه في باب شهادة الرجل على من حصل بفعل نفسه لرجل على رجل دين  
 فشهد الله انما ادعاه او وجهه او يقر عليه ثم وجهها ضمنا بزيادة في كتاب التوحيج عند التبادات  
 وشهادة الوصي على الميت جائزة لانه ولو بعد العزل وان لم يحاكم مطلق الا في احوال او الوصايا  
 واما شهادة الوصي على الميت على غيره بعد ما اخذه الفقيه عن الوصاية قبل الخصومة او غيرها  
 لا تقبل وكذا لو شهد الوصي على الميت بعد ما ادركت الورثة لا تقبل ودلت المسئلة على ان القاض  
 اذا عزل الوصي يعزل في شهادة المودعين وامثاله في شهادة البرزانية **مسألة** شهادة الوصي على  
 والورثة حكم كسائر لا يجوز الا يقضي الدين والوديع له في ميراث الغريم والمودع يدفع الدين والوديع  
 الله وشهادته للدين لا تقبل وان لم يحاكم بخلاف الوكيل اذا شهد بملكه قبل الخصومة  
 وقبل القضاء بملكه تقبل وعنده يوسف لا يقبل جامع الفوائد في الشهادة **مسألة** وفي التمهيد  
 وفي زماننا ما تقدر ان تكون بغيره العنق اقرار القضاة بخلاف اليهود وفي اقراره انما  
 اليه ليس يحصل عليه الظن انتهى وفي ماق الكوردي في باب يوسف اعلم ان خلف المدعي  
 وانما هذا من منسوخ باطل والعلى بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاضى وحملته  
 الحقيقين ان السلطان اذا امر قضاة بخلف الشهود يجب على القاضى ان لا ينفذوا السلطان  
 ويقولوا لا تخلف قضاة انما ان اطاعوا فيهم من سلطانهم لا تخلفوا والافضل ان لا ينفذوا

شهادة  
 ولا يبين  
 ولا يجوز

وشيخنا  
 كذا  
 كذا

خلاصة  
 لا يجوز



منه سخطكم ان اوضح فيها كتمان الشهادة ذكر في فتاوى ظهر للدين الشهادة على عقد فانه بالعقل  
كالهوى والبرهنة والصدق سبطها الاختلاف في الوثائق والمكان الا عند محمد رحمه الله في البيع والامارة  
والمصلحة لا يبطئها الاختلاف فيها ولو كان لو شهد امرها على العقد والاثار على الاقارب لا يضر ولو كان  
القوى اذا كان فانه بالقبض في الحاضر من المهر من شهادته مستوفى من فلان في يوم كذا في بلد  
كذا كذا في شهر من على ان يكون في ذلك اليوم في ذلك المكان الذي كان فيه المكان في مكان آخر لا تقبل لان  
قوله لم يكن فيه في صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا في معنى واصله ما ذكر في النوادر على الثاني  
سكتا عليه يقولون وهل يلزم عليه بذلك جارة اوبسج او كتابة او طلاق او عتاق او قتل او قضا من  
في مكان وزمان وضاه فمر من ذلك المشهور عليه ان لم يكن في يومه لا تقبل لكنه قال في الخط  
ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والوثائق لا تسمع الدعوى عليه وبعض  
يخرج الدفعة لانه يلزم تكذيبا ثابتا بالضرورة والضرورات مما لا يظلم الشك عندنا  
الى كلام الشافعي وكذا انك ثبتت قامت على ان فلان لم يفعل ولم يفعل ولم يقر بزاريه في نوع  
الشهادة على الشيء من كتاب الشهادات اذا وكل المسلم الذمي في خصوصية فشهد بغيره  
من اهل الذمة على حال حتى المسلم لم يكر ذلك على ذلك الحكم لانه لو كان نائب على الموكل  
وهذه البينة في الخصومة التي تقوم على الموكل وهو مسلم فلا تكون شهادة اهل الذمة حجة عليه  
ولو كان المسلم هو الموكل والذمي ضابط حتى فشهد عليه قوم من اهل الذمة جاز ذلك لان  
الانزام في هذه البينة على صاحب الحق دون الموكل فانه لو كان نائب وشهد بالوحي  
اذا اوصى الى مسلم فشهد قوم من اهل الذمة عليه حتى قبلت الشهادة لانه لا الزام على  
الغيب او على ورثة دون الوحي وهم من اهل الذمة فكانت شهادة اهل الذمة في ذلك  
مقبولة فكذلك في البسوط للمسلم في كتاب الوكالة ولو وكل كافر مسلم بخصومة فشهد  
عليه كافر ان بالدين ثبت البينة من بسوط للمسلم في بيع باب شهادة النساء في كتاب  
الشهادات سكتا نصرانيا على عبد ما دون نصراني بالدين لو صل ومولاه مسلم تقبل  
وان كان الموالي نصراني فانه يبلع بالدين لانه بلحقة النصراني لا مقصودا في الخط

للمرعى

للمرعى في باب الشهادة على الوكالة وانما شهد شاهدان من اهل الكفر على شهادة مسلمين  
من اهل الاسلام على كافر لا تقبل وكذلك في شهادة على قضاء قاضي من قضاة المسلمين لكافر  
على كافر لا تقبل وهذا خلاف ما لو شهد على كافر على فانه تقبل شهادتهما ونظرهما ما قال  
محمد رحمه الله كافران واوصى الى رجل مسلم فشهد كافران يدين على الغيب فان القاضي تقبل  
شهادتهما في النظرية وان كان الوحي مسلمي مسلم له عبد كافر ان له بالبيع والشراء  
فشهد عليه شاهدان كافران بشار وبيع جازت شهادتهما عليه ولو كان الموالي كافر والعبد  
الكافر ومن سكتا لا تقبل شهادة الكافر ولو ان رجلا الكافر وكل مسلم بشار او بيع لم يكن على  
الوكيل في البينة الا المسلمين ولو ان سكتا وكل كافر بذلك جازت على الوكيل الشهود من الكفرة  
دخلة فلا بد حنفية وابويوسف رحمه الله اذا وكل نصراني مسلم ان يبيع له ثوبا او يشتريه  
ثوبا فشهد عليه نصرانيان بالبيع وهو جاز ذلك جاز وكذا الشراء موثدا في المسائل المتعلقة  
بالشهادة ولو وكل كافر مسلم بشار او بيع لم يكر على الوكيل في ذلك شهادة الكافر لان الوكيل القراء  
والبيع في حقوق العقد كانه قد نفى فاما يقوم هذه البينة على المسلم ولو وكل مسلم كافر  
بذلك جازت شهادة الكافر على الوكيل لانه بمنزلة العاقلة في البسوط للمسلم في بيع باب  
شهادة النساء ثم سكتا بشارا وذكروا في الغيبة نفلا عن المحيط البرهاني في اهل في الشهادة  
اذا كانت امرأة مخدرة بخبر شهادتها على شهادتها والمرأة التي خرجت من بيتها لقضاء حاجتها  
اولا حل الحام ونحوه تكون مخدرة بشرط الوصال من زينة الفتاوى في الشهادة على الشهادة  
وفي المتن بعد ما يصرح بان المشتري من اضره ومن حتى تدان له عشرة ايد من العاقلة لم يكر في  
كم مسلم واحد منهم ثم ادعى الله الاصل واقام على ذلك شهودا من الضاري قال في رد المحتار  
لا تقبل بينة سواء اسلموا لهم او اخرجهم او اسلمهم حتى يقيم البينة من المسلمين وقال ابو  
يوسف رحمه الله ان كان المشتري الاخر هو الذي سلم لا اقل بينة وان كان غيره مسلم  
اقضى وتواردوا فيهم حتى ينهي الى المسلم فلا يكره تردد التمس ولا من قبله من  
الباعة تا رايه في حادي عشر من الشهادة شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة



وفي التجرى اذا كانوا عدولاً في دينهم فقف عليهم واختلفت ما رايته في اول الفصل المذكور  
وفي الصوري اذا شهد شاهدان ان فلانا طلق امرأته والزوج غائب لا يقبل وان شهد عند المرأة  
حل لها ان تقعد وتزوج بزوج آخر وكذا اذا شهد عند رجل غيب وقال شهادته والاخبار  
عنده وفي المرأة كالشهادة والاخبار عندها وفي شهادتين فتاوى في حقها ولو شهد عند المرأة واحد  
بجور زوجها او برونه او بطلانها باها حل لها ان تنزوج وفي النجعة اذا غاب الرجل عن المرأة  
فاضربا عدل ان زوجها طلقها تلك اوقات عنها فلها ان تقعد وتزوج بزوج آخر وان كان  
المحرم فاسق كبرت وفي اخبار العدل بالموت انما يعتمد على خبره اذا قال غائبة ميتا او شهدت  
بضائفة اما اذا قال اضربني خبره لا يعتمد على خبره في ابل الفصل الثالث عشر من الفصول  
الغريبة وذكر في الجور اذا اجرت المرأة بروت زوجها او برونه او بطلانها باها حل لها التزوج  
ولو سمع من هذا الرجل رجل اخر له ان يشهد قال لان هذا من باب التدين حيث خبر الواحد  
خلاف النكاح والنسب هكذا ذكر في ظهير الدين في فتاواه من على المبرور امرأة الغائبة ا  
اخباره رجل بموتة وانما رجلان بموتة فان كان الذي اجبرها بموتة شهيدان غائبين وموتة او  
ضائفة وكان عدلا وسعيا ان تقعد وتزوج بزوج آخر هذا اذا لم يورثها فان ارضا وتزوج  
شهود بموتة متاخرتها وتزوجا او في ما كان في فصل في اشكال لعدة من كتاب الطلاق والاختار  
شهادة الاخرى لان اداء الشهادة يخص بلفظ الشهادة حتى اذا قال ان هذا خبر او اعلم  
لا يقبل منه ذلك وللفظ الشهادة لا يستحق في الاخرى من الميسر في باب لا يجوز  
شهادته من كتاب الشهادات قال ادعى شهودي غيب وطلب علي المدعي عليه فقال له القاضي  
ان اخبرني شهودك بلفظ لا اسمع شهادتهم فقال ادعى عليك فليكن خلف المدعي عليه ثم  
اقام المدعي بعد ذلك بنية تسمع شهادتهم فقد اتفقوا في احوالها في كتاب  
الشهادات ولا يقبل شهادة من يظهر شتم اصحابنا رسول الله ومحمد في حق لا يقبل شهادته  
لنفسه وفي النوازل الشهادة على المرأة لا يعرفها سأل ابن محمد بن الحسن باسليمان بن جرجان  
عن صحة كسلة فقال لا يجوز حتى يشهد عند ما جالسه انما فلانة وعند ابنه يوسف رحمه الله وابيكم

تقف  
اذا اخبر عدل  
زوجها مات

مطلب  
شهادة الاخرى  
لا يجوز

وحي شقيقة

وهم ائمه

في النوازل

رحمها الله يجوز اذا شهد عنده عدلان انما فلانة وحل تشتط روية وجهها اختلف المتابع رحمهم الله فيه  
منهم من لم يشتط واليه حال العام خوفا من ردة وفي النوازل قال تشتط روية شخصها وفي الجامع الاصول تشتط  
روية وجهها صلاحه في الفصل الاول من الشهادات يقبل شهادة الحق للمحقق لا روي ان حسن شهد على  
رضي الله عنه مع فخر مولى علي رضي الله عنه عند شريح بدور له فقال شريح اني سأحداه فقال علي مكان  
الحسن او مكان فنه فقال مكانا بحسن فقد اتفقا وفي باب ما يوجب من كتاب الشهادات اذا شهد  
الوصي بدين الميت والورثة صفار لا يقبل شهادته لانه يثبت بشهادة حلفه ولو كانت الورثة  
مكابر جازت شهادته ولو شهد بدين علي الميت جازت شهادته على كل حال وفيه لا يقبل  
شهادته للترته من سبب الحج ركب كل الهند لا ينافي نفسه ودينه من سكنى دار الحرب فكيف سوادهم  
وعدهم لصل المال ومثل لا يابى بشهادة الكور وقد اتفقوا في الرابع من الشهادات قال ولو ان  
دجلان شهدا عند القاضي لوصلا لا يشهدان قاضيا للقضاة اشهدنا انه قضى  
لهذا الرجل على هذا الرجل بالف درهم وبحسن الحقوق وسقوه او قالوا يشهدان في الكوفة  
اشهدنا بذلك ولم يسموا القاضي لم يشهد القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم ويسبوه  
لان القاضي عرفت من العقود فاذا شهدوا به ولم يسموا القاضي لا يصير معلوما فلا يقبل وليس  
هذا في هذا الموضع وحده بل في جميع الاطاعيل اذا شهدوا على فعل ولم يسموا الفاعل لا يقبل  
شرح اد القاضي في باب الشهادة على حقوق دخل شهد على قضاة ابيه لوط قال ابو يوسف انه  
لا يجوز شهادة الرجل على قضاة ابيه ويجوز شهادته على شهادة ابيه وقال الحسن بن زياد وادى  
شهد ابنه القاضي لوط على رجل اباها قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتها عند ابنه صنفه على  
قضاة ابيه قال يوفى قول حوايه يجوز قال وبه نأخذ وفيه في فصل من لا يقبل شهادته  
للتترته رجل ادعى على رجل حقا فشهد المدعي ابنه القاضي قال محمد بن ابي القاسم يقبل شهادة  
الابنين ولو شهد ابن اباها قضى للمدعي على هذا المدعي عليه لا يقبل شهادتهما محل المبرور  
ذكر في الفصول للامام الحسن وشيخه قال ربيعة الدين شهد على النكاح فساها القاضي  
حل كنف حاضر فقال لا فانه لا يقبل منهما ولانه محل لهما الشهادة على النكاح بناء على النكاح

مطلب  
ولا يجوز شهادة  
من يرتب بحر الهند

مطلب  
يجوز شهادة  
بالسماح



اولى على انهما رايهما يسكنان في موضع وقيل لا تقبل لانها قاطا لما لم يوافق العقد نسبي  
 لهما في رايهما شهدان بناء على التامع ولو شهدوا قالا نسبي لكانا نسبي لا تقبل شهدا وتهما فكذا  
 هذا وقال صاحب المودة لو شهدا عند القاضي وقالوا شهدان فلان مات واضربنا بذلك من نسبي به  
 حازت شهدا وتهما هو الصحيح والخاص في جواز ذلك ايضا وفي اختلاف المستخرج وقال الامام طه ستراديني  
 لو شهدا على النسب فمسترو قال لا يسمي ذلك من قوم لم يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل  
 تقبل لهما في الفصل الاول في الشهادة شهدا بالشراء وسما التي تقبل وان لم يتبين الاختلاف  
 في التمن ولم يشهدا بقبضه لا تقبل وان شهدا بقبض التمن بقبض الشهادة على الشراء المحرر والمبيع  
 في بيع البيع لا تقبل وان كان في يد غيره لا يقبل الا اذا شهدوا انه اشتراه والبايع عليه او ملك هذا  
 المدعي الشراء ففلان بكذا ونفذه التمن او انه اشتراه وقبضه ولا شهدوا انه باع ونسب تقبل  
 والاشهادوا انه باع وكذا في يده ولم يشهدوا بالتسلم قبل تقبل وقيل لا تقبل في الوجهين  
 في باب الشهادة في البيع والشراء وكذا في الشهادة عن ابي القاسم الضعيف اذا شهدا بشان على طلاق  
 امرأة او غنى عنه وقالوا كان ذلك عاقبا اول حازت شهدا وتهما وتاثيرها لا يوجب شهدا وتهما قال  
 دعي الله عنه وينبغي ان يكون ذلك وهذا اذا علموا انه يحكمها امساك الزوجات والاها والالادعي  
 بسبب شرط هذه الشهادة فاذا اخوها صاروا نسقة والبايع في فصل فتم لا تقبل شهدا وتهما  
 قال بعد طلاق دخلت دار هذين الزوجين ومسيست ثوبهما فانت حر ففعل العبد ذلك فشهد  
 الرجلان ان اياهما على تحقيق الفعل تقبل ولو قالوا كلتي عبيدا هذا او مستما ثوبه فشهدا  
 على تحقيق الفعل لا تقبل ولو قال العبد ان كلتي فلانا فانت حر فشهدا انه كلتي لا تقبل صنف يعقوب  
 عبده على ان لا ينفق في شهدا انها اقراضه لا تقبل ولو شهدا انه طلب منها الاقراض الا انها  
 لم يقراضه تقبل انما ينفق من فلان فعبده حر فشهد رجل واب العبد انه ينفق من فلان  
 كذا او حازت تقبل في حق المال لا في حق العبد لان فيه شهادة الابلاية فوارنه في نوع الشهادة  
 على فصل نفسه ولو اختلفا في الطلاق فشهدا على تطبيقين والآخر على تطبيقية لا تقبل  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبها وابن ابي سبي حازت شهدا وتهما على الاقل ولو شهدا احدهما

على تطبيقية

على تطبيقية وتطبيقية حازت شهدا وتهما على الاقل عند الكل ولو شهدا احدهما انه قال لهما انت حلت  
 ولو شهدا لآخره قال لهما انت حرة لا تقبل عند الكل لانها اختلفا في لفظ الاقراض وان كان معنى  
 الاقراض واحدا وكذا لو شهدا احدهما انه طلقها ان دخلت الدار وقد حلت وشهدا لآخره طلقها ان  
 حلت فلو كان قد حلت لا تقبل عند الكل وان كان في الفصل الاول من باب الشهادة التي يكذب المدعي  
 شاهد شهدا لانسان على ابيهما بطلاقهما ان حجت الطلاق تقبل شهدا وتهما وان ادعى الطلاق  
 لا تقبل وفيه اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوي فيه وجود الدعي وعدمه فلو ادعى المدعي  
 تقبل فكذا اذا وجدت قضاة لم يوافقوا على ما ذكرت كمن سلم لهما بضمها حتى تكمل الاعيان في عبده فنفق  
 الدعي اذا وجدت ولا تجزئ لهما لئلا اذا عدت الدعي شهدا لا يبرها ان امرته ارتدت ولها هذا  
 بانه ان كانتا تحتها لا تقبل لان فيه نفع الام وهو اندفاع الضرر عنها وان كانت ميتة ان  
 ادعى الاب ذلك لا تقبل لان لفظة تقبل باقراره فانه الشهادة في اصحها في التقاط الصدق وثققة  
 العدة فكانت للاب وان عجز الاب لا تقبل لان فيه ضرر له ببول الزوجية وان فيه نفع فذلك بخود  
 مشوب بخير فربما يرفع في نوع في الشهادة على النفي يجوز الاثبات على الشهادة وان لم يكن بالاصول  
 عند مريض او سحر او غش أو غير ذلك لا يسمع الا اذا كان له عذر بالاصول في الاصح منه  
 المكلف في الشهادة على الشهادة شهدوا فروع يجب ان يذكر السامع شهدا بالاصول واسم السامع  
 وقدم طاهر من اربع اشهاديات ادعى الاداد وشهدا احدهما انه اداه والاخر ان الذي اقر  
 بقبضه لا تقبل لان احدهما شهد بالفعل والاخر بالقول في كادع من المصولين فلو شهد  
 احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لاني ومن هذا كذا الهمزة والعطية ونحوها ولو شهدا احدهما  
 بالانكاح والاخر بالانكاح او ما بينهما او طلقته وطلقين او ثلاث ردت للاختلاف المعينين  
 كما اذا ادعى غصا فشهدا او قتلوا فشهدا احدهما والاخر بالقرار بحيث لا تقبل خلافا اذا شهد  
 بالاقارب بحيث لا تقبل في غير الاختلاف في الشهادة ادعى قتل وشهد به واخر انه اقر به ترق  
 اذا اقراره بشك لا تقبل ولو ادعى قضاء دينه وشهدا انه اقر به فبما يقبل ولو شهدا احدهما بالاداء  
 والاخر بالقرار بالانكاح لم يرد في الفصن في كادع من المصولين في فتاوى العاصم فشهد

ادعى الى

١٤٠  
 سطر  
 ولو شهد احدهما قال  
 لهما انت خليفه رخص  
 انت بولي لا تقبل



اصبحت بالعلم عليه والادعاء بقرره به له عليه قبل في قول الامام الثاني وفي الخط ان اختلفا  
 في الدين لا يمنع القول واختلفا فيها في السبب او في المستودع او في البيع القول بترادف  
 البراع في الشهادات ولو ادعى على رجل ان اقام شاهدين فشهد احدهما ان علمه الف في يوم  
 وشهد الاخر على اقراره بانفذهم قالوا جازت شهادتهما في قول ابي يوسف رحمه الله في مكان في الامة  
 التي كان له الدعوى قال ولو ادعى على رجل ان اقام شاهدين فشهد احدهما ان علمه الف في يوم  
 وشهد الاخر على اقراره بانفذهم قالوا جازت شهادتهما في قول ابي يوسف رحمه الله في مكان في الامة  
 لهم فمكسوا لم تقبل شهادتهما ولو اكلوا طعاما قبلت شهادتهما وهو قول ابي يوسف رحمه الله في مكان  
 في الامة لا تقبل شهادتهما فيها جميعا قال الفقهاء كانت لهم قوة الميثاق او حال يسترون به فلا تقبل  
 شهادتهما كما قال ابو يوسف رحمه الله وان لم يكن لهم قوة الميثاق ولا طاقة الكفاية ينبغي ان تقبل  
 شهادتهما فان كان الطعام لم يكن مهربا لهم ولكن كان عذرا طعاما متى قدموا به لم يكلوا منه  
 قبلت شهادتهما ولو ادعى في الشهادات ولو ادعى على رجل ان اقام شاهدين فشهد احدهما ان علمه الف في يوم  
 وشهد الاخر على اقراره بانفذهم قالوا جازت شهادتهما في قول ابي يوسف رحمه الله في مكان في الامة  
 واخصر غنيا مسلما واقام عليه يهودا نصرانيا لا تقبل لانه هو شهادة نصرانية قامت على المسلم  
 مقصودا فلا تقبل فربما بين الوصاية والوكالة والفرق ان الاصل غالبا يكون خالصة الموت في دهرهم  
 عند موتهم غالبا فقبلت شهادتهما كما ذكرنا صيانة لحقهم عن المظلمة اذ الوكالة تنقضي خارج دهرهم  
 غالبا والمسلمون في الظهور خارج دهرهم فيمكن ان يشهدوا المسلمين عليها ضرورة ان قول شهادة اهل  
 الذمة في الخط البرهان في الفصل الحادي عشر من كتاب الشهادة رجل ادعى انه وصي لفلان واقام شهادته  
 نصرانية واخصر غنيا مسلما لا يقضي بالوصية قياسا ويقضي استحسانا وهو قولهما وحججهما قولهما  
 بالذمة في الامتحان يدل على ان قول ابي حنيفة رحمه الله خلاف قولهما وقيل لا بل الامتحان في قولهما جميعا  
 وحججهما في الامتحان بالذمة لا يدل على نفي حكم فمعاذ الله ولا كذلك لو اقام يهودية نصرانية انه ابن لفلان وله ابوه توفي  
 واخصر غنيا مسلما بغير مال وانك نسبه لا تقبل قياسا وتقبل استحسانا في الخط للمسلمين في  
 بالشهادة على الوكالة ملصقا رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبدان للمشتري انفق فانك  
 المشتري فشهد البائع ندك لم تقبل شهادته لانه يريد بذلك ان يحل حق الرد ولو وجد المشتري  
 به عيبا في ان يفصل في لا تقبل شهادته للشبهة رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى رجل انه

مطلب  
 لا تقبل شهادة  
 من اشاح جوده  
 دوايا

شهادة

المشتري او انك المشتري فشهد البائع للمشتري لا تقبل شهادته لانه لا فيه تبعية لعمدة عن نفسه  
 في الخط للمشتري وفي المشتري فشهد نصرانيا على نصراني انه مات مسلما وليس له ميراث يجب لاحد  
 لا تقبل شهادتهما ولا تجعله مسلما وعلى البائع ان لا يقبل في الحيوة ويقبل بعد الموت بخلاف ما  
 لو مات نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم فشهد الابن مسلم نصرانيا بين على انه مات مسلما  
 سال الميراث تقبل في حق المال ويرث منه الابن مسلم واذا قضى بخطه مسلما وصلى عليه  
 مسلم باع عبدا من نصراني فشهد نصراني بشهادة نصرانيين لا تقبل لانه لو قضى لوضع  
 بالبيع على المسلم ولو كان المشتري النصراني باع من مسلم ومسلم ووجد المشتري مريضا ومريضا نصرانيا  
 على انه كان مريضا بهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني بوجهه على النصراني بالعيب وليس  
 له ان يترده على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده بشاهدين مسلمين وفيه نصراني قال عمدة المسلم  
 انت حر ادخلت هذه الدار فشهد نصرانيا بتحقيق الشرط لا تقبل بوزنه في نوع في الشهادة  
 على النقي مسلم قال ان دخل عبده هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هذا العبد هذه  
 الدار فانه طالق فشهد نصرانيا انه دخل بها بعد العيب فان كان العبد مسلما لا تقبل هذه الشهادة  
 وان كان العبد نصرانيا قبلت الشهادة على طلاق المرأة ولا تقبل على عتق العبدنا راجية فحصل  
 كما دعي في كتاب الشهادات ولو شهد القنان بعد تحرير ان البائع قبض النقي تقبل لا لو شهدا  
 ان النقي كذا ولو شهدا بالذلة لا وقال الحسن بن علي لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهدا الوكيلان  
 بالوكالة باشارة لا تقبل ولو شهدا انها امرانة تقبل والحيلة ان يشهدا بالوكالة ولا يذكرا  
 الوكالة من التسهيل شرح اللطائف في كتاب الدعوى بوزنه تحبها ولا تقبل شهادته  
 القعدوان كانتا عدواة بسبب الدين وتقبل ان كانت بسبب الدين والعقد مما يفرق  
 كونه ويكره بفرجه وقيل يعرف بالعرف ثم انما الغيبين في الشهادة ان هذا اذا ذكر  
 شهادته لعله ثم زالت العلة فشهد به في تلك الحادثة لم تقبل الا في ربيعة العبد والكافر على مسلم  
 والاعمى والنقصي اذا شهدوا ضررت شهادتهما ثم زال العيب فشهدا لا تقبل كذا في خلاصة وسواء  
 شهد عند من رده او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كما في الفقه يشبه في الشهادة ومتى

تفسير العدة الدخولية



ردت لعلة ثم ردت لا تقبل الا في اربعة مواضع عند ردت ثم علق كافر مسلم اعلم بصريح ردت  
 شهادة ثم بلغ فاعاد الاداء لا تقبل وفي النصاب شهد المولى بعد ردت ثم علق فاعادها  
 لا تقبل لان المردود شهادة بخلاف الاداء ولو فاسد فدت ثم علق فاعادها لا تقبل تحمل  
 المملوك شهادة او الصبي والزوجة ثم علق وبلغ واباها وشهدوا لا تقبل ولو بصيرا عند التحمل  
 وعلى عند الاداء لا تقبل خلافا للثاني وفي المردود لا تقبل اتفاقا وفي النصاب شهادة الاعمي  
 تقبل فيما يجوز فيه الشهادة بالسماحة كالنسب الموت لوارثه في المثلث من الشهادات واذا  
 شهد احدان على موت رجل فهدا على وجهين ان شهدا على مائة ولم يفسر شيئا تقبل مطلقا  
 سواء كان مائة مشهور او لم يكن وان فسرا وقالوا لم نجري مائة ان كان مائة مشهورا قال  
 الخصاص تقبل بحدودهم وقال بعضهم لا تقبل وهو الصحيح والام لم يكن موت الموصي لو  
 لا تقبل بالاجماع ولو اجمعت في الفصل الاول من كتاب الشهادات اذا شهد الابصر لكفاة وهو اجبر  
 شهر فلم ترد شهادة ولم تعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لم تقبل شهادة لان الشهادة لم تكن مقبولة  
 فلم تصير مقبولة كمن شهد لامرأة ثم طلعت قبل التعديل لا تقبل شهادة وان شهد ولم يكن ابصر  
 ثم صار ابصر قبل القضاء بطلت شهادة لان قيام الشهادة الى وقت القضاء شرط جواز  
 القضاء وهو كالشاهد وهو عدل ففسد قبل القضاء ولو ان التعديل لم يرد شهادة وهو غير  
 اجبر ثم صار اجبر ثم مضت هذه الاجارة لا تقضي بذلك الشهادة فلا يمكن اجبر عند الشهادة  
 ولا عند القضاء لانه اعترض الاجارة على الشهادة ابطال الشهادة فلو ان التعديل لم يبطل شهادة  
 ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد نقضاء مدة الاجارة جازت شهادة الثانية وهو كما لو شهد  
 لامرأة فلم ترد اعطى شهادة حتى ابانها ثم اعاد الشهادة جازت شهادة ولو كان التعديل  
 رد شهادة الاول لا امرأة ثم عادها بعد البيوت لا تقبل شهادة لان شهادة ردت في  
 هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك ابدا وكذلك في مسألة الاجبر  
 في النصاب في الفصل من لا تقبل شهادة للشركة من كتاب الشهادات ان شهد انه اقرضه يوم كذا او  
 ضعه شيئا في مكان كذا لا تقبل كذا لا تقبل لانها قامت على النفي لان قولها كان مكان كذا

مطب  
 لا تقبل شهادة  
 الاجبر

من اقرضه على كذا انما هو  
 من اقرضه على كذا انما هو  
 من اقرضه على كذا انما هو

نفي معنى ولو كان اسباب صورة اذا اقرضه على ما قامت عليه البينة الاولى من اثنان عشر المصنفين  
 شهد له لا وارث له غيره ثم شهد ان هذا وارثه تقبل ولم يكن تناقضا وقوله لا وارث له غيره تحمل  
 على قوله لا يعلم له وارثا غيره ثم علم وارثا آخر فشهدا به فانه تقبل لان قوله لا يعلم له وارثا غيره زائد ليس  
 من معنى الشهادة لانه لو قال لا تشهد له اخوه ووارثه يخفى ولانه يجوز ان يعلم بعد ما لم يعلم فلا تفتي  
 في البراءة غير المصنفين معان فادعى امرأة انها امراة الميت وانك الولد كما يحضره فثبت انه ما  
 وهي امراة ولا وارث له من النساء غير حكم لها بارت وانكته ثم برهن الولد انه طلق في صحة  
 فتضمن الامراة لالا الشاهد وان شهد ان مات وهي امراة لان قوله مات وهي امراة زيادة لا يحتاج  
 اليها فانها لو قال ماتت امراة كفي بالحكم بالارت قد كره هذه الزيادة وتركه سواء فلو ان اقرض  
 هذه الزيادة لم يجب عليها شي لانها شهدا بسكاح كان ثم يظهر كذا بهما بل صدقها الولد حيث  
 على السطوق كذا هذا محل المردود وهذا اصله في تضمين اثنان هذين انما هي ذكر شيئا هو  
 لازم للنقض ثم ظهر بخلافه فصحى ومضى ذكر شيئا لا يحتاج اليه للنقض ثم ظهر بخلافه لم يفتي  
 حتى ان عدلى المولاة لومات فادعى رجل انه سبب الولاء فشهدا ان له وللاء المولاة وانه  
 وارثه لا يعلم له وارثا غيره فحكم له بارتة فالتلف وهو مفسر ثم برهن احادته ففتى وللاء الاولي  
 ووالى هذا الثاني وفات وهذا الثاني مولاه ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارت الثاني بخلاف  
 ضمن اثنان هذين الاولي او المشهود الاول لا يعلم كذا اثنان هذين الاولي فصحى فيما للحكم  
 به علق وبيانه في مسألة الولاء وقوله هو وارثه لا وارث له غيره امر لا بد منه للحكم له بالارت  
 لانها لو شهدا باصل الولاء ولم يقبل لانه وارثه لا يحكم له بالارت فثبت بقوله ان مولاه ووارثه  
 اليوم فظهر كذا فصحى بخلاف شهادة السكاح المنقذ وفرق بين الولاء وبين السكاح في  
 اشترط قول اشاهد ووارثه في الولاء دون السكاح اذا المولى لا يرث على كل حال بل يفتي بغيره  
 قاما المرأة منى وارثه على كل حال لا يحجب غيرها من المولود اذا ماتت الكافرة وتركها بنين وترك  
 القدر فافتى بها بغيرها ثم سلم احد فادعى لنفسه دين على الميت واقام على ذلك  
 سجد بغيرها قال في الكتاب اجرت ذلك في صحة الكافرة خاصة لان شهادة الكافرة في حق



الكافر دون المسلم فثبت الدين بهذه الشهادة في حق استحقاق نصيب الكافر وبالطال يده عليه لاني  
 حق استحقاق نصيب المسلم وبالطال يده عليه من المحيط البراني في الفصل الحادي عشر من كتاب الشهادات  
**فروغ** في شهادة امرأة بغيرها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي السهروردي وهل يعرفون المدعى عليها  
 فقالوا لا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا تحتل الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندرى ان هذه  
 المرأة هل هي تلك ام لا صحب شهادتهم على المسماة فكان على المدعى اقامة البينة ان هذه هي بخلاف  
 الاول اذا اقرروا في الاول بالجملة فبطلت شهادتهم كذا **ط** في التاسع من الفصولين **فروغ** ادعى  
 الفا وقال غسالة منه عن قس شره مني ونسبته مني متابع شره مني وسهره مني متابع شره مني  
 تقبل في غسالة وذكر السبب بشرط وهذا نص على انه في دعوى الدين بسبب لو شهد به  
 مطلقا تقبل ولا يشترط ذكر سببه وبافتى **ط** وكذا في **ق** نقد الفتاوى في باب ما في كتاب الشهادات  
 شهد له اباه مات في هذه الدار وقال كانت لابي لا تقبل لعدم الجرح وقال الامام **ع** انما تقبل  
 ولو قال كان في يد ابيه او لابي مات وتركها ميراثا له او كانت لابي امره فمضى اليد او دعيها  
 او اعادها او رهنها منه تقبل اجماعا وكذا لو قال كانت لابي او في يد ابيه بوجهات تقبل ولو قال  
 امها لابي ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له قيل بخلاف واختار الفضلي انه لا تقبل وهو الاصح وفي  
 اجماع وضع المسئلة في العين كالسلب ذلك انه لا فرق في شرائط جرح بين العين والعقار بتراب  
 في العاشر من كتاب الدعوى **ادعى** المدعي ان اباه شهدوا ان المدعي صاحب مع المدعي عليه مال معلوم  
 الابراء بالاشهاد ولو ادعى المدعي الابراء وشهدوا ان المدعي صاحب مع المدعي عليه مال معلوم  
 تقبل شهادتهم ان كان الصلح خالصا لا يحصل الابراء على البعض بالاشهاد وعلى البعض بالصلح  
 قس في باب اختلاف الواقع بين الشهادة والدعوى وكما في الشهادة **فروغ** اقامت هديين  
 على الصلح فاجابهما القاضي الجاني انما يراجع فقال احدهما ان كان منذ سبعة اشهر  
 او اقل او اكثر وقال الآخر اطلع انه منذ ثلث سنين او ارب لا تقبل ما اختلفا هذا الاختلاف  
 الخاص وان كان لا يحتاج في بيان التباين فيه في باب اختلاف الشهادتين في الشهادات  
 الشهادة بتقوى النفس لا تقبل عند ابي حنيفة بدون دعواه خلافا لما في **ق** ان خلافا لابي حنيفة في

في الشهادة بالصق لا يصلح من جهة مولاه اما لو شهدا انه حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا  
 اذ الشهادة بغيره الاصل بغيره اما في الشهادة بغيره امة شهادة بغيره الفرج وهو على انه  
 فتقبل حسبه كما في اطلاق وعقود الامة **فروغ** ادعى المدعي ان دعوى النفس بشرط عند ابي حنيفة  
 في حرة الاصل ايضا والناقص لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لانه حرة الاصل ولا في عقود الامة  
 العارض **ط** لا يخلف على عني النفس حسبه بدون الدعوى وفاقا وفي عقود الامة والطلاق بدون  
 الدعوى قيل كيف وقيل لا فليحل عند الفتوى في الثاني عشر من الفصولين **فروغ** يجوز شهادة رجلين  
 لم يورثه باهونه حسبه كذا ذكره في الوكالة والجامع ولو شهد المدعيون بعد موته لم تقبل شهادته  
 لان المدعي لا يستقل بالمدعيون في حيوته وسقط بعد وفاته كما في كفاية قلت او حكم شارح  
 الوهبانية على المحيط انها لا تقبل لم يورثه اذا كان مفلأ وتعل على المحيط والعلوان في القول  
 وان كان مفلأ وهو ظاهر كلام كفاية وفي اصل القول مع السار بالاتفاق وعدم الموت  
 بالاتفاق واخلاف في حالة الاطراف مع حيوة ولم يورثه في اصل القولين وانه اعلم  
 والامام الزملي قصر على القول بالقبول اذا كان مفلأ واما شهادة المدعيون لرب الدين  
 فمقبولة كما في شرح الوهبانية معين المعنى في كتاب الشهادة **كفيلان** بمال شهد على رجل  
 انه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل فبشرط ان يثبت بغيره من لا يقبل الكفيل بنفس  
 المدعي عليه شهد ان المدعي عليه قضى المال الذي كانت الدعوى وانكفاله لاصلة لا تقبل في صلح  
 بغيره في نوع في الشهادة على النفس في الفصل الثاني من كتاب الشهادة **فروغ** وعن ابن معاذ  
 لم يسمع اقرار امرأة مدعي ومسمى وادعى المدعي انهما فلاة وذكر السبب لم يجر  
 الا سهره عليها اطلق جوابا لطلاق وقال **ط** لم يجر ان سهره عليها الا اذا راي شخصها حاله  
 اقرارها في يجوز الا سهره على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها **فروغ** حسرت  
 عن زوجها وقالت لانا فلاة بنت فلان بن فلان وهت لزوجي هري فلا يحتاج الى سهره  
 الى سهره انما فلاة بنت فلان بن فلان ما دعت حبه اذ يمكن ان لا يثبت اليها فان  
 ماتت في حق لا يحتاج الى سهره الى سهره عدلين بغيرها في اواخر الفصل التاسع من الفصولين

مطلقا  
 سمع اولادها  
 ولم يسمع احد من قريش



لوزاي رجل يدخل على امرأة وسمع من الناس أنها ذو حمة وسعدت بشهدائها زوجها وأن لم يحاين  
 العقد **ش** شهدا بها كالحج فشاها القاضي هل حضر في العقد فقال لا فشاها ربهما لا تقبل لانه على  
 لهما الشهادة بالكتاب مع ابناء عليا رباها يسكنان في موضع وقيل لا تقبل لانها  
 كما قال لم يباين العقد تبين للمعا في انما شهدا بسامع ولو شهدا وقال لا تسلم لا تقبل فكذا  
 هذا **ش** شهدا بسبب او كالحج وقال لا تسلم من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب  
 لا تقبل وقيل تقبل وفي **ش** ما سارة الحاد القول الحج في الثاني عشر من الفصولين **باب**  
**البينة** وجلان شهدا ان فلانا قد مات وصور قد كانت امراته وسهدا اخر ان فلانا قد مات  
 قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في ائمة سكهو والزوج حجة اولى وقال القاضي  
 الامام سقدي سكهو والطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام علي بن  
 وما قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فله وجه جعل كانه طلق ثم تزوج صحاح في اوجه  
 فصل في الدعوى بالخالفات هدر في ما لا دعوى وان ادعى احداهما الرهن والقضي الاخر  
 المهره والقضي فبينة الرهن اولى وذكر في كتاب الشهادة ان المهره اولى في الرهن ووجه  
 ان المهره تغيب ملك العين والرهن لا يوجب فكان السبب المذهب ملك العين اقوى وجه  
 الاستحسان ان الرهن عقد ضمان والمهره عقد تبرع وعقد ضمان اقوى من عقد تبرع ولانه  
 ثبت بدلين المهره والدين والمهره لانت الابدلا واحدا فكان الرهن اولى في المهره  
 وكذلك الرهن اولى من الصلوة في المسبوط للمرجح في باب اختلاف الاوقات في كتاب التبرع  
**باب** ادعى المشتري سجايات وابايه سبع الوفاء فالقول للبايع وان اقام البينة فالبينة بينة  
 مدعى الوفاء وكذا اذا ادعى احد في البيع والصلح على طوع وادعى الاخر على كره فبينة  
 مدعى الكره اولى وكذا اذا ادعى الاخر على طوع والاخر على كره فبينة الكره اولى فبينة  
**باب** البينتين المتضا ديين مركا بالشهادة **ش** ادعى البايع وفاء والمشتري بائنا  
 او عكس فالقول مدعى البات قال كنت افعي في الابداء ان القول مدعى الوفاء وكذا وجه  
 حسن ان البينة تجار هكذا اجابوا فوافقتهم في اوجه الفصل الثاني عشر من الفصولين

مطابق  
 اذا اقامتا  
 البينة

ادعى

ادعى حمادا انه ملكي غاب عنني منذ ثمانية اشهر قال ذواليد الشترية منذ سبعة عشر شهرا واقاما  
 البينة فبينة المدعى اولى ولو ادعى المرأة البتة على امر سبط وادعيا الزوج مطلقه واقاما  
 البينة فبينة المرأة اولى لان السبط متعارف بالبراءة **باب** البينة الزوج اولى فبينة **باب**  
 البينتين المتضا ديين مركا بالشهادة **ش** ادعى البايع وفاء والمشتري بائنا  
 او عكس فالقول مدعى البات قال كنت افعي في الابداء ان القول مدعى الوفاء وكذا وجه  
 حسن ان البينة تجار هكذا اجابوا فوافقتهم في اوجه الفصل الثاني عشر من الفصولين  
 ادعى حمادا انه ملكي غاب عنني منذ ثمانية اشهر قال ذواليد الشترية منذ سبعة عشر شهرا واقاما  
 البينة فبينة المدعى اولى ولو ادعى المرأة البتة على امر سبط وادعيا الزوج مطلقه واقاما  
 البينة فبينة المرأة اولى لان السبط متعارف بالبراءة **باب** البينة الزوج اولى فبينة **باب**  
 البينتين المتضا ديين مركا بالشهادة **ش** ادعى البايع وفاء والمشتري بائنا  
 او عكس فالقول مدعى البات قال كنت افعي في الابداء ان القول مدعى الوفاء وكذا وجه  
 حسن ان البينة تجار هكذا اجابوا فوافقتهم في اوجه الفصل الثاني عشر من الفصولين  
 ادعى حمادا انه ملكي غاب عنني منذ ثمانية اشهر قال ذواليد الشترية منذ سبعة عشر شهرا واقاما  
 البينة فبينة المدعى اولى ولو ادعى المرأة البتة على امر سبط وادعيا الزوج مطلقه واقاما  
 البينة فبينة المرأة اولى لان السبط متعارف بالبراءة **باب** البينة الزوج اولى فبينة **باب**  
 البينتين المتضا ديين مركا بالشهادة **ش** ادعى البايع وفاء والمشتري بائنا  
 او عكس فالقول مدعى البات قال كنت افعي في الابداء ان القول مدعى الوفاء وكذا وجه  
 حسن ان البينة تجار هكذا اجابوا فوافقتهم في اوجه الفصل الثاني عشر من الفصولين

مطابق  
 ولو قال المضارب  
 اقضى وقال ب  
 المال مضاربة او ب  
 كان القول لرب المال



قول جماعة كافيه دعوى الملك اذا اقام احد المدعيين الشئح واقام الاخره لا يترجح **باب**  
 العشرة بالجملة لا يترجح لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 تركه الشراء وان شاء انقص تركه الشراء وان شاء انقص تركه الشراء وان شاء انقص تركه الشراء  
 من الجمل المورور قال انا جار من للاثم هذا ان باط الذي اخرجه تحت وقال الا ارجو ان كان كذا في القدم  
 فالقول للمدعي يكون متصفا بالاصل **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 يدعي انه حدث اوله ايضا **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 الحداث في طريق العادة من كتاب الكراهة والاحسان **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 والآخرة على وجه ولا الموالاة قولاء الموالاة اوله برهن انه اعنى هذا وهو على وجه  
 الاخر كذا فانه صدق احداهما فهو اوله وان كذا فانه صدق الاخر فانه اوله وهو على وجه  
 باللف وهو على وجه الاخر تصديق العبد وولاءه بينها وكلاهما على وجه وان لم نذكر احد  
 البنيان حال قبينة المدعي حال اوله وولاءه له صدق العبد ولا يترجح في نوع في دعوى الدين  
 في التركة من كتاب المدعي **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 وقال المشتري بل بعدل فالقول له ادعي عليه نحو وادعي له ابراهيم ابيه فاقام ذواليد  
 البينة انه اشتراه من وصية قبل البينة واقام المدعي بينة ان قبينة زيادة عليها البينة ذواليد  
 فقبل البينة المحببة للمزادة اوله وقال كثر من البينة لعلة القيمة اوله فيمنه **باب**  
 الاختلاف بين المباعين ادعي ان الوصي باع التركة بالغيب وزعم الوصي ان البيع كان  
 بالعدل فالقول قول الوصي لتسلك بالاصل ولوجوه على انه اشتراه من وصية بالعدل والقبلي  
 بعد بلوغه على ان كان بالغين قبل بينة المشتري اولى لانه ثبت الزيادة والاكثر على من  
 القلة زعم الغيب اوله يترجح في اواخر الفصل الاول من كتاب المدعي **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 على امرأة انه زوجها او ابوها منه قبل علمه بلوغها بغير رضاها فينتهي اولى لان البلوغ معنى  
 حادث يثبت ببنيتها فكانت ببنيتها اكثر اشد من حيث فسادها ضرورة ولوجبه في  
 الفصل الرابع من كتاب السكاح وفي الخط ادعي دارا في غيره انه ملكه وان اباه بغيره منه

حال بلوغه

حال بلوغه بلوغه وزعم ذواليد انه باعها منه في صغر الاصل المدعي فالقول للمدعي وان برهن ذواليد  
 على مدعيه بغيره لئلا يترجح عنه الخصومة وان برهنه بغيره بينة ذواليد في اقامه من شهادة  
 البرزانية **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 واقام المشتري بينة انه كان وقتا وقتا الشراء قبينة المشتري اولى لما فيها من اشياء لطلوع الشراء  
 وسبق التاريخ **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 قبينة **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 قبينة العزل اولى والبيع باطل الا انه يوق المبيع قبل وقت العزل وبغيره **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 المتصادمين من الشهادة رجلان وتوكل حال فادعي بعض الورثة عينا من اعيان التركة  
 ان المورث ورفه منه في صحة وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول قول  
 من يدعي البينة في المرض وان اقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي البينة في الصحة كذا ذكر في  
 جامع الصغير وذكر السفي في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج ورثتها في مهرها  
 الذي كان عليه وادعي الزوج انها وهبت منه مهرها وادعي الورثة ان المهر مات  
 في مرض موتها فان القول يكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة حال على الزوج  
 واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذا بخلاف رواية جامع  
 الصغير والاعتماد على تلك الرواية لا يترجح تصادقوا على ان المهر كان واحدا عليه واختلفوا  
 في سقوط مكان القول قول من ينكر السقوط ولان المهر حادث والاصل في حوادث  
 ان كمال الحاق اقر المواقف وصحان فيما يتعلق بالسكاح من كتاب السكاح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 بغيره ثم مات فقال المهر له في صحة وقال قبينة الورثة لابل اقر في مرضه فالقول للورثة  
 والبينة للمهر له ولولا بينة له فله تخلف الورثة فصول من كتاب السكاح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 ولو قال بينة في صغر اولى بغيره في الكفر فالقول للمدعي الصغير لانه الاصل والبينة  
 مدعي الكفر لا ثبته العارض بترجحه في اواخر الفصل الاول من كتاب المدعي **باب** العشرة بالجملة لا يترجح  
 ولده فاقام المشتري بينة انه باعها في صغر بغيره بغيره لئلا يترجح عنه الخصومة وان برهنه بغيره بينة ذواليد في اقامه من شهادة







انصار قد ردت فالقول قوله مع غيبة ولا اجماع ولا اعطاء انصار ثوبا وقالوا هو ترك وقال انصار  
 ليس هو ثوبي فافهمه ربنا انصار ان يبيع نفسه ببيع غيره فانه ذكر محمد روي عنه انه قد دفع الى خطيب ثوبا  
 ليقتطعه فناء ودفع اليه البطانة فجاء به فقال ربنا انصار يبيعون بطانتهم فقالوا قول الخطيب مع غيبة ان  
 بطانة يبيع لربنا انصار ليس بها لانه دفع اليه خطيبا بول سطلانة ولا في انصار من الوضوء للسر  
 في باب خلاف الاجمعة والمستاجر من كتاب لا اطاران رجل كان على حفرة وحفرها في حفرة عليه وقد  
 كان انسا في شتر من شيا فقال المشتري كنت اشتريته قبل ان يحفر عليك وقال لا بل بعد ما حفر على  
 فالقول قول الخطيب عليه لان البيع حادث فيضاق الى اقرب الاحوال فانه اقام البنية فالبنية بينة القبر  
 لمحيين اذعي انه ثبت الصحة وبينة مثبت الصحة اولى في جميع الاحوال والناحية ان ثبتت صحة التاييد  
 قال وكذا لو اطلق عنه كحجر قال المشتري من حاله حجر وقال المشتري بل اشتريته منك بعد الاطلاق  
 فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعي امر احدا فضا في اقرب الاوقات قال الخطاف وفي  
 هذه المسئلة نظير يريده والله اعلم مسائل البسوط وهي صبي طلق امرأته او غنى عنها او باع شيئا  
 ثم قال فعلت ذلك وانا صبي وقالت المرأة بل فعلته بعد ما بلغت وكذلك لانه والمشتري فالقول  
 هو هنا قول الصبي ولم يعتبر الحق الذي ذكرناه بل قال لانه اضاف التصرف الى حالة معهوده متبينة  
 للصحة وهذا الحق موجود في مسئلة المفسد لكن وجه الفرق بينهما ان الصبي يحرم عليه مطلقا من غير  
 تردد فافاضة التصرف الى حالة البقاء كان انما راعى للصحة والقول قول المفسد انما المفسد  
 حاله فليس محجور مطلقا لانه ليس محجور عن تصرف نافع بل عن تصرف مفسد وهذا التصرف محتمل  
 ان يكون نافعا ومحتمل ان يكون مفسدا فاحتمل ان هذا الاحتمال لم يكن الاضافة الى حالة الفقد  
 انكارا لذلك الفرق والله اعلم بالصواب من هذا صرح ادب القاضي في الخلاف في احوال البسوط  
 الخلفاء وفي متفرقات ببيع الذخيرة صبي باع او اشترى وقال انا باعتم قال بعد ذلك لم يكن  
 بالغا قال قال في محقق اولاد في وقت ببيع مسئلة في ذلك الوقت لم يثبت ان وجوده ولم يثبت  
 له وقتا ووقتة انما عشر سنة على ذكره في الباب الاول في ببيع او اوقات وهذا دقيق  
 اخبرني اني استمر ما بعد بلوغه انما عشر سنة ان لا يكون حال الاحتياط في ذلك هذه الدقيقة  
 في سنة فتاوى الفضلي احكام انصار روي عنه في مسائل البسوط رجل اقر لورثته

مطلب

حاشا

خبر راجع

سبئي

شئ ومات ثم اختلف المقلد وبقيته الورثة فقال المقلد كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة  
 لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي انه كان في المرض فان اقام جميعها البنية فبنية المقلد اولى  
 وانه لم يكن في صحة البنية واد استخلاف الورثة كان له ذلك تارة راجعة من الفصل كادها والعشرين  
 من كتاب الاقرار اختلفا في قيمة المقتضيات المخاص مع غيبة باه حافضة الا عشرة مائة  
 المقتضى في مسائل كود من كتاب المقتضى اذا اختلفت رب المال مع المخاص فقال المخاص رد دون  
 عليك واسئلا ما بعد اقتضاها وانك رب المال كان القول قول رب المال لان المخاص يدعي انه ما في  
 يده ثيبه فلم يرجع وبالمال يدعي انه مال المخاص لانه لم يرد عليه راس المال فله كل واحد منهما قاه  
 اقام البنية اقام رب المال البنية المخاص اقر انه لم يرد عليه راس المال واقام المخاص البنية على  
 اقرار رب المال انه رد عليه راس المال فهذا على وجه انه اذا ربح احد في بيعه بقيت الباقي لا في  
 ان ربح في ايها كان وانما اذا كان بائع رب المال ساقا يصرفه المخاص بائعا فلا  
 رب المال ان اقر برباله الا ان المخاص ما اقر بالصفحة بعد ذلك رد اقراره وبطلت المرأة  
 وهذا يصح اصلا في جنسها بل فان ارخا وتاخرها سوادا واطلقا بقية البنية المخاص  
 ويجعل كانه لم يرد ثم رد بعد ذلك فكان في فصل وطول القول واد اقسيم المخاص ورب المال  
 واخذ كل واحد منهما حصة ثم اختلفا فقال المخاص قد كنت دفن راس المال الى رب المال  
 بقية المبيع اقرارا بقضي راس المال وقوله في كتاب القول قول بدل المال يعني فيما يدعي المخاص  
 على رب المال من خلوصي انما في قبضها لنفسه وفي الذخيرة فتاوى في حق براءة المخاص  
 عن راس المال قال القول قول المخاص ثم اذا اختلفا انتفى النجاة من المخاص بخلفه  
 وانتفى قبض راس المال راس المال بخلفه ايضا وكان الفاضل مال المخاص قد ملكه فيصرف  
 المالك الى المخرج وكان ما قبضه رب المال من ثمن ثمة من راس المال والمجتمعة  
 التي قبضها المخاص من راس المال ايضا فبرد على رب المال ان كانت قائمة وان كانت  
 بالكة عزمها لم يوجب المال شيئا ثم له راس المال فان فصل البائع والعشرين من مائة تارك  
 حاشية وان قال المشتري اشتريت الفاء بثمانية درهم ثم اشتريت الارض بعد ذلك او قال  
 اشتريت الارض بعد ذلك او قال اشتريت الفاء بثمانية درهم ثم اشتريت الارض بعد ذلك او قال







بالاقتناع لانه الغضاء انما هي السحاح في حكمة ومقدرة الغير ليس على القضاة على المحل للقول واذا  
 اختلفت المحاكات والموت في مال الكفاية فالقول قول المحاكات ولا يخالف عندنا في حكمة الله وقال  
 ابو يوسف وغيره ان في دعوى الله والضميم قوله لا هذا عقد على الحق بعوض ولا يجزى فيه الخالف  
 كما يفتى على حال والله اعلم مفتران في احوال المحاكات وفي قولنا اني ساءت في يوسف رجل باغ  
 عليه غيره بغير امره وسكته الى المشتري ومات في يد المشتري فجاء الموت بعد ذلك بثلث سنة وقال  
 قد كنت اخوت ابيع لا يظلم قوله الابنية ولو قال كان باغ بامر قبل قوله ذبيرة اغتاف في آخر  
 النوع الاول من الفصل العاشر من المجموع وان كان رب الدار امره بالبناء فيها فخصيخ الاجر فانفق  
 في البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار خلاصه في الاختلاف في الاجارة في مال الله  
 اذ هي بتجربته الطائفة ثم اختلفا بعد خروج في متاع الوصي من ضميرها واستوانتها فكل  
 للطائفة وعلى هذا القصر والحد وكل ما سببه ذلك من الاوطين والادوات حوانة الاصل  
 كتاب الاجارة الصغيرة التي زوجها غير الاب وليد اذا قال بعد السلوع كنت رددت ضمير  
 مبلغني اخبر وكذا الزوج فان القول قوله لان الملك ثابت عليها فهي باقية قالت نريد ابطال الملك  
 الثابت عليها فكانت مدعته صورة فلا يقبل منها من الفسخ حتى لو قال عند القاضي ادر كنت  
 الآن وضعت وجهي وقيل محمد كيف يصح وهو كذب وانما ادر كنت قبل هذا الوقت فقال لا يصدق  
 بالاسناد فياز لها ان تكذب بكلاما يجل حشرها وانما المصالح ان الاختلاف لو كان في السلوع  
 فانه القول قولها كما في الواجبة رجل زوج ولبنه فزوت السحاح فادعى الزوج انها صغيرة  
 وادعى حواها باقية فالقول لها ان كانت مراصدة لانه اذا كانت مراصدة كان خبره كخبر  
 البتة فيقبل خبرها لانه منكرة ووقع الملك عليها انتهى في بحر المواقف في الباب الاول من  
 والاكتفاء من كتاب السحاح في شرح قوله القول لها ان اختلفا في السكنى اذا ادعى الوصي ان الميت  
 ترك رقيقا فانفق عليهم ابيه وقت كذا ثم ماتوا وكذا الابن قال محمد وخمس بن زياد  
 ان القول قول الابن وقال ابو يوسف القول قول الوصي وانفقوا العبد لو كانوا ابناء  
 كان القول قول الوصي فانما انفق عليهم في باب مسائل الوصي والوصية والقاضي وانما المجمع الصغير فطلب

ماله من الوصي وقال الوصي ضاع مني كذا القول قوله لانه أمين وان قال انفق عليك مالك يصدق  
 في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر وان اختلف في المدة فقال الوصي  
 مات ابوكم منذ عشر سنين وقال يستقيم عند خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن وقال  
واختلفا في ما يبيع فيه قال خمس الاجرة السحرى المذكورة في الكتاب قول محمد رحمه الله وامامنا  
 قول ابيه يوسف فالقول قول الوصي وهذه اربع مسائل احدها هذه واقابته اذا  
 ادعى الوصي ان الميت ترك رقيقا وانفق عليهم ابيه وقت كذا ثم ماتوا وكذا الابن  
 قال محمد وخمس بن زياد جميعا ان القول قول الابن وقال ابو يوسف رحمه الله القول  
 قول الوصي وانفقوا على العبد لو كانوا ابناء فضاء كان القول قول الوصي والحسنة الثانية  
 اذا ادعى الوصي ان غلاما للميت ابن له جاء به رجل فاعطته حلة اربعين درهما والابن  
 نكح الابا فكان القول قول الوصي في قول ابيه يوسف رحمه الله وفي قول محمد وخمس القول  
 قول الابن الا ان ياتي الوصي ببينة على ما ادعى وانفقوا على ان المهرى لو قال تساجوت  
 رجله ليرده يكون مصدقا والمصلحة المراجعة اذا قال الوصي ادنى حراج ارضك عشر سنين  
 منذ مات ابوكم كل سنة الف درهم وقال يستقيم انما مات ابي منذ خمس سنين كان القول  
 قول الابن في قول محمد رحمه الله لان الوصي يدعى تاريخا سابقا وهو نكح وعلى قول ابيه يوسف  
 رحمه الله القول قول الوصي لان يستقيم يدعى عليه وجوب تسليم المال وهو نكح فيكون القول قوله  
 في هذه المسائل في تصرفات الوصي في وصايا كائنته وعن محمد ايضا ادعى الوصي ان ابا  
 خلف كذا وكذا غلاما وانفق عليهم كذا وكذا ثم ماتوا فانه كان مثل هذا الميت يكون له  
 مثل هذا الرقيق فالقول قول الوصي وان كان لا يعرف ذلك انما يقول ولا يكون لامثاله  
 مثل هذا الرقيق لا يكون القول قوله بوارده في نوع في تصرفات الاب والوصي والوصي  
من كتاب الوصايا ولو قال رب المال موقوف وادعى الغائب المضاربة فان كان بعد ما  
 تصرف فالقول قول المال وابنية بنته ايضا والمضارب ضامى وقيل تصرف فالقول  
 ولا ضمان عليه اي انما بقى توضيح البينات للفاطم في اول المضاربة قال زيني كاسبين



بخبره است و مرده اکنون سؤی میگوید که بخشدن در صحت بود و ورثه میگو  
 بند که اندر رضی موت بود قول قول که بود ذکر در حدیثی که نقل است قول قول الزوج و ذکر  
 فی وصایا جامع الصغیر ما يدل على ان القول قول الزوج قبل السيل الاصل في كونه ان كان  
 الطاقب الاوقات قلنا بلى ولكن في حدود ما و في الصحة و اما اذا كان احد الزوجين  
 صحيحا والاخرى فاسدة فلا الاثر في الورثة لو اذغوا في اليمين بسبب احد غير وقوعها  
 في المرض كان القول قول الزوج الا ترى ان هذا لو ادعى بطلان كاتبة من ذي اليد يوم خمس  
 و ذواله يقول كان البيع بشرط مفيد في يوم محبة ان القول قول المشتري والبيعة على البائع  
 على النفاذ و كذا ههنا قاعدة في النكاح و ان ههنا الذي فقال لما حكاه عند المرحوم  
 وقال المستظهر ملك قبل ان ارضه او بعد ما رهنه او افشكه كان القول قول المراهي مع كونه  
 قائما في فصل يمين رهن مال الغير من مال الرهن و هل المشتري خليا فذبح الى المرأة و  
 استعملها فان المرأة فلا في الزوج و ورثتها انه دفع على وجه العارية و انقلبه قال قول  
 قول الزوج مع الباطن باء دفع على وجه العارية هو الملقا و في الباطن من كتاب الدعوى  
 اشترى ارضا ثم امتنع على انفاذ المقي و قال المشتري اشترى بها على انها جريان فاداهي  
 انقصي و قال البائع بعثها كما هي و ما شرطت لك شيئا كان القول قول البائع في  
 النكاح الشرط مع بنية فاني ان في الشرط المفيدة في السوء ههنا يعني المستاجر على حفظ  
ثم قال الاجبر ملك بعد عام و كذا قوله و قال المستاجر ههنا بعد شهر قال قول للمستاجر  
 لانه ينكر في يوم الاجر بزاره قبل الفصل الثالث من كتاب المصاحفة و لو كان الموهوب له  
 جارية فاداه الواسع فقال الموهوب له و هبتها ضعة فبكرت و ازاد ان  
 خيرا و قال الموهوب له بل و هبتها كذلك قال قول الموهوب و كذا في كل زيادة متولدة  
 اما في بناء و تخليط و غيرهما القول الموهوب له في النفاذ و في الصحة و كذا في كتاب اليمين  
و اما في اليمين نقل في بنية ههنا اقامت بنية ان زوجها خلف بطلا و ان لا يهرب  
 حجر الا باذنها فانها ادنت له مرة فشرب ثم شرب مرة اخرى فغير اذنها و انها طقت

في قول وفي الرجل الى  
 امراته صلبا و غاليا

نفوس

و اقام

و اقام الزوج ان خلفه ان كان على قول لفظ حتى تاذن له و انما لم تطلق بشرط مرة اخرى  
 نقبل كاتبة البنية و شئت المينا و نطلق المرأة لان العمل بالبيعة و اقرب ما يمكن قبل  
 كنف قبل البنية و ههنا انفق ان الميس لم تكن الا واحدة قلنا في باب حرفة الفرج يظهر  
 الى البيعة لا الى قول الخصم لان هذا حق الله تعالى فتصادقهما في حق الله تعالى على خلاف  
 البنية لا يعتبر كما لو اقام انه طلقها واحدة و اقامت انه طلقها شنتين تطلق ثلثا و ان انقضا  
 انقضا ان المطلق لم يكن الامرة واحدة و كذا لو اقامت بنية انه طلق امراته قبل ان  
 حجه و كذا في غناق الامة خلاف غناق العبد عند لي حنيفة قاعدة في الطلاق رجل  
 وامرأة في دار دعت المرأة ان الدار دارها و ان الرجل عدها و ادعى النول ان الدار داره  
 و هي امراته و اقام كل واحد منهما البيعة تقبل بنية المرأة على دعوى الدار و تقضي بالدار لها  
 و تقبل بنية الرجل على دعوى النكاح و تقضي بكونها زوجة له لانه لا على قول البنية  
 من كل وجه في كل ما يدعيه و لا على قول غيرها في دعوى الفرق فقد انقضا و كذا في المراجع  
 من كل وجه في كل ما يدعيه و لو كانت الدار في يد رجل وامرأة فاقامت المرأة البيعة ان الدار لها  
 و ان الرجل عدها و اقام الرجل البيعة ان الدار له و المرأة امراته تزوجه بالقدوم و دفع  
 اليها و لم يقع البيعة انه حر فانه يقضي بالدار و الرجل للمرأة و لا نكاح بينهما لان المرأة اقامت  
 البيعة على رفق الوصل و الرجل لم يقسم البيعة على كونه فيقضي بالوق و اذا قضى بالوق فمطلت  
 بنية الرجل في الدار و النكاح ضرورة و ان كان الرجل اقام البيعة انه حر الاصل و المستحقة  
 نكاحا يقضي بخبرته ان اصل و نكاح المرأة و يقضي بالدار للمرأة لانه لا قضاء في نكاح الرجل  
 في الدار صاحب يد المرأة حرة فخصي بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في داره  
 ايدى ما كانت الدار للزوج في قول لي حنيفة و لي يوسف رحمهما الله و ان اقاما البيعة  
 يقضي بنية المرأة كما لا يخفى في خلاف الزوجين في متاع البيت ثم كتاب النكاح و ذكر  
 ان يستجاع في نكاح لو اقام الرجل البيعة ان الدار داره و المرأة منه و اقامت المرأة البيعة  
 ان الدار لها و ان الرجل عدها و ليست الدار في ايديها فالدار بينهما نصفان و ان كانت

في قول وفي الرجل الى  
 امراته صلبا و غاليا  
 نفوس



احدهما تنكر في بده تعا في البيوت في الدار وحكم السل واحد منهما باخره ولا يقبل بيته  
احدهما على صاحبه بالبرق المكنان النفاذ في قالا بده انه ينسخ ان الدار اذا كانت في يد احد  
يقضي بيته كالحاج لا ربيته صاحب اليد في ذلك في الملك المطلق لا تعارض بيته كالحاج في كمال  
في اوامر دعوى الموقوف من كتاب الدعوى والله اعلم **كتاب المصلح** ويجوز المصلح على التفرغ  
لانه في العبد يبيع في فضل ما يرفع الى المصالح فله حر كات المصلح **قوله** في ينقض ينقضها  
**في** مصلح على الحره بانفسه ثم نقض المصلح لا ينقض المصلح لانه المصلح بحسبه انقطاع  
والسقوط لا يقود قال لسانه الله وهو كسبه بالقول والصواب ان المصلح اذا كان  
عقبي المعايضة ينقض ينقضها وجواب الباقي في محاور غلظها واذا كان عقبي استغفار البعض  
والسقوط البعض لا ينقض ينقضها فنه في او كات المصلح وفي المنتقى في كات المصلح كل في  
بعض مصلح فالله باطل وكل مصلح بعد شراء قال مصلح باطل والشراء بعد الشراء الاضر  
اخر والا فله باطل وان كان المصلح اولاً ثم اشتري بعد ذلك اجرت الشراء الاضر وابلت  
المصلح الاول قال لسانه الله قال العقلي للعام كنهاده **قوله** في ينقض المصلح بعد المصلح  
باطل المراد المصلح الذي هو منقطع اما اذا كان المصلح على عوض ثم اصطلح على عوضه او قال الله  
او كات المصلح الاول كايح حلاله قبل الفصل الثاني في المصروف وفي السراجه المصلح بعد خلف  
لا يجوز تملكه في الفصل العاشر في كتاب المصلح على سكتي داره لانه يستخرج ولا ابر او  
حتى يثبت لا كما في الاجارة بوزنه في اول المصلح ولو مصلح على ثياب ان كانت معينة خاز المصلح  
والشرط فيه الاشارة لا غير وان كانت غير معينة فلا يجوز المصلح حتى ياتي بجميع شرائط السلم  
لان الثياب لا يثبت دينها في الذمة الا على اعتبار شرائط السلم شرطي المصلي او كات المصلي  
في كتاب المصلح رجل ادعى عليه افضا له على درهم او دينه حاله او موجه حاز سواء كان المصلح  
قائماً او بالكلية وان حاز على طعام ان كان موقوف قبل التقوق جاز عين كان او ديناً وان كان  
موقفاً ان كان العبد قائماً يجوز وهو عين دين وان كان بالكلية لا يجوز لانه يكون ديناً بدين  
وفي السبا الموقوف ان كان العبد قائماً يجوز وفي المملوك خادم حلاله في الثاني من كتاب المصلح ومن

في المصطلح ان لا يعتد به  
في المصطلح ان لا يعتد به

وعلى الثاني ادعى داره في يد رجل  
فصاحبه على مال وسلم المبدل ثم  
برهعه المصلي على ان الدار له  
لا يقبل ولا يبرهعه على ان كان  
اشترى المصلي قبل المصلح بطل  
المصلح ورد له اذ كان مصلح  
وقع بعد الشراء لا يصح كذا  
في مصلح التبراة في نوحه فيها  
يشترط فيه فبعضه في مجلس

بعد مصلح

وهو بعد مصلح بعد ما ينكر اقر فذلك المصلح لا يغير صورة المسئلة لو ادعى شخص على شخص شيء فانه لم  
صاحبه بعد ذلك على شيء ثم بعد المصلح اقر على كان ادعى عليه فلا يغير ذلك المصلح بهذا الا اقر بعد ما انكر  
شرح الوجانية للمصنف في المصلح مصلح احد لوليدين على دم القتل على جارية جاز ولا يشاركه  
الاخر فيها وان اقبل خطا يشارك فيها لان الدية وجبت لهما بسبب مقتدر في وقت مقتدر  
مشتركة بينهما واحد بين الذي اذا مصلح على نفسه كان الملاح ان يشارك في قضايها اما ان  
في القصاص وجب بعد المصالح فاما القلب في الاخر مالا بعد عقد المصلح في الخطب للمصنف  
**باب المصلح على دم العبد** في كتاب المصلح بكي بركي دعوى كرم ووجهي درست ومصلح درست كرم  
برصد درم بعد از خندگاه بهمان دعوى باز كرم وحدثي عليه ان المصلح فمروني شده بود باز  
مصلح كرم درم بعد از خندگاه بهمان دعوى باز كرم وحدثي عليه ان المصلح فمروني شده بود باز  
از صد درم كه مصلح اولي بوده است بدهم شوازه كرم مصلح دوم مبطل مصلح اولي بود وناقد  
في كتاب الدعوى **قوله** ابراء عن ابي بصير مصلح ماله عند السلطان لا يبرء وهو رسة ولو ادعى  
الاضطحية عند امرته وقال لها ابرائني من المهر فاضطر مصلح فابتراته وقبل ببراءه لان التواء  
للسود والبراء في الجماع قال كرم تهادوا واما ابو جعفر الابرء في الاول لانه مقصور على  
اصلاح المهر مستحق عليه ديانته ونبدل كمال في المصطفى عليه حله الرسة قبه في الرقة مصلح  
عن دعوى كرم او دار على درهم او مصلح عن ماله على نفسه فاضطر على الاقرار ليس بشرط  
مستند عقلي في المصلح ولو مصلح ماله درهم على ماله درهم واقر قبل القبول مبطل المصلح  
وكذلك كل مصلح وقع على بعضي الدين لانه حط غايته البيان في باب المصلح من الدين ومن لم  
ياد نصف دين عليه غدا على انه يوري فماد ان قبل يوري وان لم يفرغ دينه وان لم يوف  
ثم بعد ذلك المصاحبه دينه على نصف بدهم اليه غدا فهو يوري ما فضل على انه ان لم يفرغه  
غدا فاكل عليه وان ابراء عن نصفه على ان يسطيه ما بقي غدا فهو يوري ادعى الباقي ادلا  
ولو على امرها كان ادب كذا او اذا اومتي لا يصح وقاهه مصلح **قوله** ادعى عليه  
في البيع بعد قبض البيع فمصلح عمر دعوى الفاد على ذبا بزم لم يصح حتى لو وجد بيته لبره

في المصطلح ان لا يعتد به  
في المصطلح ان لا يعتد به

في المصطلح ان لا يعتد به  
في المصطلح ان لا يعتد به



تسبح فيه في الصلح قال لعمري ان علمت في عمل كذا اخوان يقول ان خلعت قميصي هذا وان  
 جعلت مناعي هذا الى منكر فانيت تروى من العشرة التي عليك فسمع وفعل ذلك اهل بيرو قال نعم  
 وان كان من حيث الصورة يظن البراءة بالسرط لكن امكن حمله على الاجارة فحمل عليها حتى  
 لو ذكر غلا لا يجوز الاجارة عليه فقول ان تمت او وقعت او نظرت لا براء من اجارة انعقدت  
 قوم دلووا على رجل في بيته بيلا ونهارا وشهدوا عليه بقتلهم حتى صالح مع المقر عذر في حنيفة  
 وعندهما لا يجوز لان غلوه الاكراه لا يتحقق من غير سلطان وعندهما يتحقق وان كان دون  
 السلام مما لا يقبل سرها فان كان نهارا في ممر لا يكون حكمها وجاز صلح بالاجماع وان كان ليلا  
 اولى مخافة كان مكرها ثم المحيط للموسى في باب الصلح الفاسد في كتاب الصلح وكذا في الوجيز المستحق  
 صلح الجبوس في السجين ثم سرفه ونحوها لانه كان حيا والى اوصاف شروط صلح باطل  
 لانه مكروه وان كان حيا فالتقاضي فالصلح جائز وجب في باب الصلح كجائز والخاص من كتاب  
 الصلح بوجوه وطلائعها مضاهية من فلا يكلوا اذ ان ثرويا وعات منها فان صالحه في كراهة ادى  
 الضرر او من السخة او من القطيع او من العدا ومنه كجائز لا يغير جاز الصلح الا نوى حيث له  
 اثر وان نوى لم يبق له اثر بل الصلح لا يظفر ان المخرج لم يستحق عليه ضمان يجوز  
 الاعتناء في غلته لانه لم يبق له اثر فلا يتحقق عليه قضاها ولا راث وانما يستوجب عليه التوفير  
 ولا تأرب كل ضرب على رائي انسان فابضت عنه ثم جلى البياض او ضل حية فنسبت  
 مكانها اخرى والاعتناء من على التوفير لا يصح ومنه في ثرو ونقص في الصلح على الجواز لانه  
 الصلح عن نقص يملك فيه جائز فان اذات من ذلك بطل ووجبت الدية عند حنيفة طلاقا لها  
 وهي مسلمة العفو في الشك تعرف في الديات فان صالحه عن الاشياء منجزة وما جحدت منها  
 فالصلح جائز ان مات منها لان الصلح وقع عن القاع وما جحدت منها هو السرية وان اذ  
 صالحه عن الجناية يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا نوى حيث لم يبق له اثر لان الجناية (عظم  
 شيئا) والنفسي معادونها ثم المحيط للموسى في باب الصلح عز لم يحد في الصلح ملصقا ولو غنى  
 الولي او الولي عن دم ولده الصغير لم يخر لانه تبرع عنها لا يمكن ان يتبرع بحق الصغير ولو صالحا

منه اول باب في البراءة الصلح  
 على التعيين يجوز فقبيل  
 وانما هو قوله فاما اذات من ذلك  
 بطل الصلح ووجبت الدية لسلطان  
 الصلح عن الجناية ايضا ونسب كذلك  
 فقبيل  
 صالحه عن الجناية  
 منها هو يكون الصلح جائزا فحصل  
 جوابه في المحيط

عن القصاص

عن القصاص للصغير على مال اقل من الدية جاز الصلح ومن الدية لانهما يمكن الصلح والعفو على مال لانه معادونه  
 مال على لسانه على مال كان فيه نفع للصغير فوقع الصلح نافذا الا انها قصرت في بدل الصلح بالخطا  
 عن الدية لانه الدية مقدرة سماعا والاعتناء من العفو القليل في البذل المقتدر على فلم يقصر القليل  
 معصوا عنها كالكثير فلم يصح الخط والصلح على القصاص بعد وقوعه لا يمكن رده فقصي الدية فصار  
 كالوكيل بالبيع بالقي اذ باع وحط ثم نوى درج لم يصح لان الثمن مقدرا ثم عاود هلك المبيع في يده  
 يلزمه ان يبيع بالثمن الى تمام القيمة هكذا هذا ثم خط للموسى في باب العفو عن الجناية ثم قال القصاص  
 والاب ان يصالح عن دم وعرض لانه الصغير المعفوة على الدية ولو صالح على اقل منها صلى  
 القاتل تمام الدية وكذلك مادون النفس من الجاني الحاكم السديد من باب الصلح في كتابات من  
 كتاب الصلح اذا ادى على انسانا مالا او حقا في شئ فصالح على مال ثم تبين انه لم يكن ذلك  
 الحال عليه او ذلك الحق لم يكن تابا كان المدعى عليه حتى اسردا وذلك الحال ثم فصره القصاص  
 في الفصل التاسع من كتاب الصلح ادعى على آخر بالارث من ابيه فصح على مال ثم ادعى المدعى عليه  
 ان بايعه كان اشتراه من ابيه ونحوه ادعى الدين وصوح ثم ادعى المدعيون الصلح الانفاء او  
 الابراء قبل الصلح لا يسمع وفي النصل ادعى المدعيون الاصال فانكره الدين وظل وصوح  
 فنهى عن الانفاء قبل بطل وقبل لا يبرأ منه في الرابع عشر من كتاب المدعيون رجل ادعى على  
 رجل مالا لم يجد فاعطاه مع الحجة او صالحه عن دعواه ثم ان المدعى عليه اقام بيعة ان المدعى  
 قال قبل الصلح او قال قبل ان يقضى مني المال ليس لي قبل فلان شئ فالصلح والقضاء  
 حاضرا ولو اقام المدعى عليه البيعة ان المدعى اقر بعد الصلح وقضاه لم يكن له قبل فلان  
 شئ بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض البيعة المدعى حتى اقام المدعى عليه البيعة على  
 اقرار المدعى انه ليس له قبل فلان شئ بطل عنه الحال فلا يقضى عليه شئ في باب ما يبطل  
 دعوى المدعي من كتاب المدعي اذا جازى الصلح بين المدعيين وكتب الصلح فيه ابراء  
 كل واحد منهما لصاحبه عن الدعوى ثم طرأ ان الصلح وقضاها فلا يفتوى الا بية فاراد المدعى  
 ان يدعي ما ادعى المدعي لا يصح ودعواه للبراءة السابقة والحجاة تسبح لانه هذا ابرأني فمن



صلح فاسد فلا يعمل جميع النفاذ في فصل ما يشترط فيه تبني بر الصلح ثم كما يصلح في صلح الوصي  
 ذكره عن حاشية والحادثة والحادثة وكما قلنا انه لا يجوز ان يصلح الوصي مع الغير عن حق  
 الخلف او بغيره باقل من الحق ان كان الخصم مقربا ومقربا عليه او لوصي تبينه عادلة والا  
 جاز لانه في الاول مستلف لبعض الحق فلا يجوز وفي الثاني حصل لبعضه فلا مكان وفيه ثم انظر  
 ما لا يخفى منجوز واما صلح مع المدعي على التبرع فبما انعكس لانه النظر فيه وامور الوصي نظرية  
 واما البينة المستورة فعلى اصل الامام رحمه الله كالعادلة قبل ان يفي حكمه كما عدم ذكره في الحاشية  
 ادب الاوصياء في الصلح **بسم** لولا ان المصغر دين فصالحه ابو ا ووجهه على بعض ملو وجب  
 الدين بها فقرة اية او صلح خطه ومن عند اية ضيفه ومحمد رحمه الله باخذ اية يوسف  
 رحمه الله كوكيل اجراء المشتري على الثمن ولو لم يكن تبعا فقرة ثم يكره للتبرع في السابغ والقرن  
 لم يصولين وفي كتاب الشروط اذا ادعى رجل دعوى في دار يتيم فقبل ان يقيم البينة نسب الوصي  
 ان يصلح وبعد ما جاز بالبينة العادلة وعرف الوصي هذا التبرع له ان يصلح قال الشيخ المأجبة  
 السري في كتابها عن شخص المأجبة كحلواني اذا علم الوصي ان المدعي سكر وانه لا يشهد وانه  
 بذلك وانما لا يصلح الوصي قبل فقرة البينة اذا علم انه لو اقام المدعي البينة يبرئ في الصلح  
 بعد ذلك اذا علم انه لا يبرئ في الصلح بعد فقرة البينة لا بأس بان يصلح قبل فقرة البينة  
 فلا يضره البراءة في او اجماع الفصل كاسم في كتاب الصلح **في الصلح الامانات** رجل يبيع  
 او يبيع رجلا شيئا فقال المدعي فاعطى الودعة او ردونها عليك وانكر صاحبها الترد  
 وامه ملك كان يقول للمدعي مع البين ولا شئ عليه فان صالحه صاحب الودعة بعد ذلك على  
 شئ فهو على وجهه احد بان يدعي صاحب المال لا يذاع فقال المستودع ما او دعتي شيئا  
 ثم صالحه على شئ معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني جوازه على رغم المدعي وفي رغم  
 المدعي صار غايه بالجوهر فيجوز الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الودعة وطالبه  
 بالرد فاقدر المستودع بالودعة وسكت ولم يفل شيئا وصاحب المال يدعي ان يهلك ثم  
 صالحه على شئ معلوم جاز الصلح في قولهم جميعا والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه

استهلاك

استهلاك المستودع يدعي الرد او المهلك ثم صالحه على شئ جاز الصلح في قول محمد رحمه الله وبني يوسف  
 الاخر واختلفوا في قول اية ضيفه والصلح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول اية يوسف رحمه الله الاول  
 وعليه الفتوى والمجمل ان الصلح بعد حلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح في خلاف  
 ففي اذا كان الصلح قبل عين المدعي والوجه الرابع اذا ادعى المدعي الرد او المهلك وصاحب الودعة  
 لا يبرئه في ذلك ولا يكذب بل سكت ذكر انكر في انه لا يجوز هذا الصلح في قول اية يوسف رحمه الله الاول  
 والاخر ويجوز في قول محمد رحمه الله ولو ادعى صاحب المال استهلاك والمستودع لم يبرئه في ذلك ولم يبرئه  
 فصالحه على شئ ذكرنا ان يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المدعي كنت قلت قبل  
 الصلح انها هلك او ردتها فلم يصح الصلح في قول اية ضيفه رحمه الله وقال صاحب المال ما قلت  
 ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح فاصح لا في الصلح ان كتاب الصلح ولو ادعى  
 المستودع هلاك الودعة وكذب صاحبها لم صالح على درهم لم يبرئه في قول اية يوسف رحمه الله وقال  
 محمد رحمه الله هو جاز وكذا العارية والاجارة والمطالبة والبضاعة وكل شئ هو فيه ليس بصلح  
 المتاحرون على قول اية ضيفه رحمه الله من يمين قال كقول اية يوسف رحمه الله ومنهم من قال كقول  
 محمد وهو الصلح ولو اوجبته في الفصل كان في كتاب الصلح **في الصلح** احد الورثة اذا صالح عما  
 المبرن وانواد ابراد عا مطلقا ثم ظهر من التركة شئ لم يكن ظاهر او في الصلح هل لمان يدعي نصيبه  
 بعد البراءة العام قال المارونية عن الصحابي في هذه المسئلة قال ابو بكر الاشعث تعاقب ان يقول له  
 ذلك هو الصلح وفي متفرقات اجازات المخطط في طار مسئلة وعلى هذا الواو احد الورثة انما  
 ثم ادعى التركة ومحمد باق الورثة لا تسع دعواه ولو اقره وبات التركة يومه وان بالرد عليه جميع الحاد  
 قبل فصل في ما يشترط فيه تبني بدل الصلح في كتاب الصلح وكذا في ابترانه في اساس من كتاب الصلح  
 وذكر في فتاوى السيد الذين عليه الوجه لو صالح احد الورثة التركة على شئ من درهم ونسفي  
 الدرهم ثم ادعى غاير التركة ان الاب ووجه في حال صحة وسلم الى ان يصح الدعوى اذا  
 لم يكن الغاير منصو صاعدا وقت الصلح اما اذا صالح على غاير ثم ادعى البينة فانه لا يقبل من مقرر  
 التابع والعشرين من الاشهر وبنى امرأة صالحت ع ميراث زوجها على ما لم يعلم ثم ظهر عن الخلف



دينه و ثبت على حكم بل فيها حصتها من الدين في حصتها من التركة و يؤخذ من بدل الصلح عاقبة  
 المتقين فيصل ما خرج من كتاب الصلح **في كتاب الصلح** و رتبة الغايب است حاشا ان رتبة  
 خارج كدند لو كان الخارج على ما لهم على ان نصيبها لا يطار و لو على بعض التركة على ان يسبق  
 الكل مشتركا بين الكل توقف على اعادة الغايب و قضاء التام في الواجبات و عشرين  
 من المصولين و لو صلح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو صلحوا على مقدار معلوم من اياهم  
 واعطوه ذلك من اياهم للورثة سبيل عليه ذم في يده ليس في التركة بل في يده يسبق باقية اياهم فلو  
 اعطوه من التركة فليد على اخيه ذم به لتقديم حقه على الارث **في الفصل الرابع** من صلحاته و اوصى  
 لورث بثلث ماله و ترك ورثة صغارا و كبارا فاصح بعض الورثة الموصى له من الوصية على دراهم  
 معلومة على ان يستلم اهل الوارث حق الموصى له فهذا هو الموصى له بعض الورثة الباقية سواء ان لم يكن  
 في التركة دين ولا شيء من النفقة يجوز الصلح وان كان فيها دين على رجل لا يجوز لان الموصى له  
 عليه ثلث الدين بغيره الوارث وان كان في التركة نفقة فان كان ثلث النفقة مثل بدل الصلح  
 او اكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث النفقة جاز اذا قضى الموصى له بدل الصلح قبل الانفراق  
 وان افرقا قبل القبض بطل في النفقة قضى في الفصل الاول من كتاب الصلح وفي حاشيته ان كان  
 بالكل اذا كان في التركة دين وقد ذكرنا مضاه و دليل و لو لم تذكر في حاشيته ان في التركة دين  
 او لا فالصلح صحيح و كذا لو لم تذكر في الفتوى ولكن سئل عن صلح في التركة بغيره الموصى له ويجعل على  
 وجوده و سئل عنها كما لو ذكر في الفتوى رجل باع ماله بغيره بالصلح وان اضمحل له غير ماله و  
 الاصل فيه ما ذكره البهتان وان اطلق محمول على الكمال بخالي عن العوارض لما نفقه في حاشيته  
 بالكل على الدين هو الاصل فلا يشك في نفقه على وجود العارض بوارده في اب دس و كتاب الصلح  
**في خلاص التركة** من تركه فيها دين لم يستغرق قسمتها و انما نفقه فانه ينفقه من كل قسم حصته  
 من الدين وهذا اذا اذهم جملة عند القاضي اما لو تلف باقهم اخذ منه جميع ما يدين للورثة  
 اخذ التركة لانفسهم و دفع الدين والوصية من اياهم **في** لو مستوفى دين فنقدته ورثته  
 لا يتخذ على التركة بغيره عا ليد على قبوله اذ لم يكن حيا **في خلاص** وان لم يملكها بغيره لا يجزي  
 لو نفقه

## وقف بالجامع الاوزبك يوسف

لو نفقه استحق لا يجزى ليد على قبوله اذ ليس للاجنبي ولاية في التركة بخلاف الورثة ولو قالوا  
 نوديه ولم يكن اخلا نفقه اقلها حكم سبيل الدين و لو زيدا عليها فلهم بسلامها باءاد دينه كله لا يقدر  
 تركته كقضى حتى يفديه مولاه جاز **في** لو ادات الورثة اداء دينه لبقى تركته لهما فانفقوا  
 عليه و تحملوا قضاء دينه و انقاد وصاياه فلهم ذلك لو اختلفوا قبل موت سبيل الدين  
 و وصاياه ولا يتصفى في اياهم **في** جاز لاهد الورثة ماله على العيس من التركة لنفسه و اداء  
 قيمته الى الآخر يس له ذلك لان حق الورثة متعلق بعين مال الميت و حق الوفاة متعلق بماله  
 لا بعينه في الناحية والعشرين **في المصولين** عليه دين غير مستوفى فليقرض ورثته سبع حصته  
 حصته من الدين لا يسع حصته غير للدين لانها ملكها الوارث الا اذا كان لم يستوفى من  
 الفصل الرابع **في التركة** ذكر في ادب القاضي الحاشية في باب العاين اذا قال الموصى له  
 بينة حاضرة في المصرا في المجلس كمن يستخلف قال الوصيفة تجيبه وفي قول محمد مضر كانت  
 الحسنة مجتهد فيها بحيث القاضي فان راى المصلح الى قول له حليفة لا تحلف وان راى المصلح  
 ان يقول له يومض فانه يحلف سبعة اقساما **في الفصل الخامس** في اختلافه بين المصرا و قوله  
 خدس و بواه كدراست و مائة و خمس مائة كالمرا ان اجبت ضرر است فانه يحلف على الباء ان  
 كان قادرا ذكره في فتاوى سمرقند قاعدة من باب الفتوى **في** وقال **في** الحاشية لا يجزى الا المصرا  
 لا يجزى على بناء ملكه في حاشية والتكليف من المصولين **في** ومن صار مقصدا عليه لا يسمع دعواه  
 بعده خذ لا ان يبرهن على ابطال انقضاء بان ادعى على اخو دار بالارث و برهن وقضى له  
 ثم ادعى الحفي على المصرا من مورثة او ادعى الخارج المصرا من فلان و برهن وقضى له و برهن  
 المصرا على غيره من فلان او من المصرا قبله او قضى عليه بالدية فبرهن على نتائجها عنده  
 بزيادة في الرابع من القضاء ومن اخذ القضاء برسوة فالصلح انه لا يبرهن قاضيا و لو قضى  
 لا ينفقه حكمه **في** وبقي في الفصل الاول من المصولين و اطلق بعض المشايخ الذهاب  
 الى باب السلطان واستحانة باعوانه او لا يتخذ حقة قبل يشر عن استيفاء بالقاضي لكنه  
 لا يغني به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلوه ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان

حاشية  
 حاشية  
 حاشية

مطلوب  
 ومن قضى عليه  
 لا يسمع دعواه



اولاً وانما يوزن انما هو من كل النسخ في زيادة واذا قال الماحض وقد لم يخبر وشبه  
 غيره عند القاضي بما قد عثره بوزنه في الثاني من كتاب القضاء القاضي اذا لم يقبل له الاعتماد  
 على فتوى اهل مصر فثبت الفتوى المعتبرة لا ياتى بها من القضاء اما اذا كان آخر حكم حوكم المسمى  
 على او المسمى بالصلح ففعل القاضي القاضي فالتفتي ياتى بظاهره العاشر من كتاب القضاء وقال القاضي  
 فثبت عليه بوجه او ضرب فافعل وسلك فعله لانه ادين وكذا كان كتابه وردده فخره اخى  
 يعاين العالمون في حجة اختياره وعلى قبايه لا يقبل كتابه ايضا وبه يقتضي نفاذ القضاء الاتي كتابهم  
 للمصروية قبل لو عالم عدلا وسلك تسهيل شرح الامارات في كتابه المسمى اذا كان  
 في المصروية قاضيا لكل واحد منهما في محلة على محلة فوقف الخصومة بين رجلين اصدحا في محلة و  
 الآخر في محلة اخرى والمضى يريد ان يحاكم الى قاضي محلة والاخر ياباه قال ابو يوسف رحمه الله العبرة  
 للمضى وقال محمد بن ابي المديني عليه وعلى الفتوى في الفصل الاول من المصروية ولو تنازع اخي والبلد  
 في قضية اراوكل ان يحاكم فافعل العبرة للقاضي المسمى عليه ولا ياتى قاضي اخي في الحكم على المسمى  
 وسوى القاضي في بوزنه في الرابع من كتاب القضاء ولانا في القضاء ان يثبت الحكم في  
 المصالح ان طمع منها المصالح فان لم يطمع ولم يرض بذكر فلا يرد بها الى الصلح ويكرها  
 على خصومة ونفذ القضاء في حق من قاضى في حجة له حجة العقباء في او او اورد القاضي  
 وينبغي للقاضي ان اذا اختصم اليه اثنان او ثلثة الامام ان لا يعجل بالقضاء بينهم ويذاقهم  
 قليلا قليلا لكي يطمئن الى القضاء وان كان حتى كفى رجاء فيصير سبب المعوادة بينهم في  
 الوقفات حتى ياتى في باب القضاء بعلامه التوثيق المحدثون اقام البينة على الاطلاق قبل  
 الجس فيه ورايان قال الامام الفضلي الصيحي انها تقبل قال رحمه الله عليه انه ينبغي  
 ان يكون مفوضا الى القاضي اذا علم القاضي انه حتم لا يقبل ولا علم انه ليس يقبل  
 وفي تعارض البينتين بينة الباراوي في جميع الفتاوى في او ايل فصل من كتاب القضاء  
 اطلق القاضي في الجوسى لافلا في ادعى عليه او مالا وادعى انه مؤسر للرجل القاضي حتى يعلم  
 غناه بوزنه في العاشر من القضاء ان اقام كدوين بينة على الاعا بعد كس في المروية

مطل

الظاهر

الظاهرة لا يقبل الا بعد مضي مدة واختلف الروايات في تلك المدة والحاصل انه يجوز ان يدا  
 القاضي ان وقع عنده بعد ستة اشهر انه متمرد بدينه بخس ان وقع عنده قبل تعلم شر واحد  
 انه عاجز اطلقه وهذا اذا كان امره مشكلا فان كان فقهه ظاهرا سأل القاضي عن عاقل  
 ويقبل البينة على الاطلاق وعلى سبيل جفزة حصة وانما يسئل عن عشرة عن جبرانه وكذا في  
 اهل سوق من النفاة دون الفاسق فان قالوا لا يعرف له مالا كفى ولا يشترط لفظ الشهادة  
 بجميع الفتاوى في كس من كتاب القضاء وذكر القاضي سأل القاضي عن الجوسى بعد مدة فافعل  
 بالاعا راضية كقول القاضي وخلاه ان كان صاحب الدين غائبا فوافقه في العاشر من كتاب  
 القضاء سئل اذا حبس شخص بدين وغاب رتب الدين فقلت الجوسى المدة المبررة وكففت  
 القاضي في حاله فلم يظهر له موقوف فقلت ان يطلق اجاب القاضي اذا حبس الغير لم يمسح بحسبه  
 مضت مدة يراها القاضي بحيث يغلب على ظنه انه لو كان لعمال لا طهره يسئل عن حاله عن  
 له له خبره فان اخبره بغيره على سبيل سواء كان حصة خافرا او لا لكن اذا كان حصة  
 غائبا يستوثق منه بكفيل ان يسير او لا فلا قارى الدلالة اذا است اطلاق الجوسى  
 بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كفيل الا في مال السهم كما في البرازة والحقت بحال الوقف  
 وفيما اذا كان رب الدين غائبا في البينة في القضاء وياي القاضي اذا سمع البينة او  
 الاقرار وكنت بذلك الى القاضي لا يقضى بل سكت المسمى على اعادة البينة منية المفتي في  
 احكام كتاب القاضي الى المصروية وفي ادب القاضي بقصد الشهود الثابت يقضى بما شهدوا  
 عند الاصل وكذا القاضي يقضى بما شهدوا عند الثابت خلاصة في الرابع من القضاء  
 وفقت للقاضي خادته او لوكده فاناب من هو من اهل الانابة وضما عنده وقضى له  
 او لوكده جاز فضى للامام الذي قلده او لوكده للامام جاز منية المفتي يسئل سائل كتاب  
 القاضي الى القاضي ان اختصم غريبا من اهل ولاية اخرى عند قاضي بل هذه البينة قال  
 يصح قضاؤه ويكون هذا خبره الحكم منها خلاصة في الرابع من كتاب القضاء اربعة  
 فصال فثبت باقاضي يسئل ذهاب البصر وسحق والعقل والردة في الفصل

لا يمسك  
 ينقض القاضي بامره  
 خصال امه



الاول من العقول التي اذا اذن للقاضي بالاختلاف له ان يستجلف وله ايضا ان يختلف  
ثم وتم والا اول للاول يكفي ولا خارج له المضاء الاصل ولو اراد ان يشترط اقضا وتختلف  
عنه لا اصل فهو كاشف قضاء قاضي آخر عند القاضي بوزانه في نوع في الامضاء السلطان  
اذا قلد رجلا قضاء بجدة ثم بعد ايام قلد القضاء لما خرج وتم يعرض لعزل الاول الاظهر  
والاسباب انه لا يعزل بوزانه في نوع في تطبيق عزل القاضي وقال بعض المشايخ وهم هم ان  
اذا عزل السلطان القاضي شعير نايه كخلاف موت القاضي حيث لا يعزل نايه وقيل ينبغي  
ان لا يعزل النائب عزل القاضي لان نائب السلطان او نائب العامة الا ترى انه لا يعزل  
بموت القاضي وعليه كثير من المشايخ فيض كبر في نوع في عزل القاضي م كان للقضاء رجل والخمس  
الدعوى والخصوصية فامر القاضي بجلس فعليه الدعوى والخصوصية ثم سئل له على ملك الدعوى  
جارت شهادته ان كان اعده لها علم بامر القاضي ولا بشي تلك للقاضي بل هو جائر  
في من لا يعزل على الخصوصية ولا يجز باحتضار على قول اي يوسف انه لان القاضي نفس ناظر  
وهذا الشرط واضا الحقوق التي في مصل في لا يجز شهادته للمرء من كان اسم بدايات  
فان ارسل القاضي علم بشي المدعي عليه قال المدعي انه لوارى عني وسال ان يستمر باب فانه يختلف  
اقول لنبينة انه في نبينة فان سئل اثنان وقال لا اثنان اليوم او امسى ومثله ايام فانه يقبل  
وبامر الحكم والا كانت الرأفة قد تأقت ولا يقبل فدرة مفوض الحا والقاضي ولا يقرر  
بشئ ايام فان حصل العلم ان البنت والا يجز بشئ البنت من جهلة السنة والناب  
الذي من جانب السلطان ويستمر الارام سجرة وكذا او ارام انه كان فيها والعبارة تلك  
لك كانت فان قال نص بعدم باب انه طبي دوره لا يجز قال ابو يوسف انه يعتد باسم السلطان  
موش هذان عدلان فينادي على باب بشئ ايام كل يوم تلك فرا يا فلان ان القاضي يقول لك  
احضر مع صديق فلان من فلان مجلس حكم والا نض لك وكيلا واقبل عليه البنت وسفي وقت  
جلوس القاضي وعني اي خيفة ومجد رهما انه هكذا واما الحكم وقد سمع ذلك بعض المشايخ  
وعني اي يوسف كانت انه كان يعزل ذلك وقت قضا وهو بانه ان لوقال نص انه لوارى عني

والصلى على الله لا ينزل الاسب  
يعزل القاضى

قال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى  
عن ابن أبي عمير عن حماد بن عمار  
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال ما رآه في كتابي الا في كتاب  
الحاصل

مستور

في غير ذلك الحوم ميتا ميتا معها الفواكه والتمر ونحوه فيقوم لخوانه الفواكه فيقول الميت فطالب السكة  
والسلح وتدخل السكة عود ثم يدخل لخوانه الفواكه فيفشتون التور فيخرجها وما تحت السرد وغير ذلك  
عنه ثم على ميت رجلين بغيره فيشترها شربا فوجد في بيت احد حادوه الآخر وخرج على بيت فاخته  
بالدينه واخرجها وعلها بالذرة حتى سقطت خارجا من راسها وعلى هذا قال شيخنا فذهبهم التور اذا  
سمع صوت الفاد من بيت انسان لانه شرب الحوم عليه وعلمه انهما لا يجوزون الحوم حلاصه في  
الفصل الثاني من كتاب القضاء واجرة الاستحاضة في بيت مال وقال بعضهم في مال التور ثم لم يلزم المرو  
ومونة المستحق على التور وهو الصحيح وقيل يكون في بيت مال اذا احضره بحسب التور عقوبة فاحكامها  
في فصلها يسمى على التور من كتاب التور والتمرد واليقول لا احضره او قل احضره وقفت  
كذا ولم يحضر فاذا احضره عثرة بحسب التور على حسب حاله على ما يراه حراثة المقيمين واجرة الوالي  
والسجلات من كتاب التور واجرة السجني والسجاني في زماننا يكون على رتب الدين حراثة  
التقاضي في بحسب كتاب القضاء لا بحسب اعراض المايوس في دين الولد وكذا الجدين في ظاهر التولية  
وهذا ظاهر التولية وعلى اليه يوسف انه بحسب ما في التور في القضاء الفقه يستدل  
سعيه في التور على رجل التور بحسب ما في التور في التور عليه فليكن المال لا يطالب السجاني باحضاره  
نقد نقدا في بابا كادى عشر من كتاب القضاء قال في كسبه ودلاصل اذا قضى التور كذا او  
قصا او مال مضارة ثم قال قضيت بالجور وان اعلم بضمه ذلك في حاله وعمل على القضاء اضاح  
الناطقي في كتاب التور في قضى ادعى عليه في بكرة دارا في غير تلك البكرة نقد القضاء وان  
لم تكن الدار في ولاية هذا التور اطلق كواب وقضيت في كسبه وكسبه وان محدودا در ولايت  
اين فاضي ليست حكمه نواند كروا اجاب نواند كروا ولو كان في ولايته من قلعة في الفصل الاول  
من الفصل الثاني ولا يصح قضاء التور في عقار ليس في ولايته منقعي التور في مابل مستحق القضاء  
يشخص بالتمناه والمكان فاذا اولاه قاضي محكما كذا لا يكون قاضي غيره وفي النقطه  
قضاء القاضي في غير محكم ولايته لا يصح فاختلصوا فيها اذا كانه العقار في غير ولايته فاختار  
الكنز عدم صحة قضائه وصح في خلاصته الصحة واقصر ما كان عليه عليه في كتاب التور والتمرد

وَضَحَايَا الْفَتَاخِ مُتَنَافِعٌ نَفْسُهُ  
لِجَبَانِ الْفَتَاخِ سَيْفِي إِلَى الْهَدَايَا  
وَالْمُخَافَةِ لِلْإِسَاءَةِ وَالْإِسَاءَةِ  
وَالْمُخَافَةِ لِلْإِسَاءَةِ وَالْإِسَاءَةِ



**في النكاح في اموال الغائب والمفقود** المفسر على سبب الدين ملك اثار بعض الغنم  
 على النكاح اذا غاب عنه مقطوع فحينئذ ينقسم النكاح في مالهم بالخصص وهذه المسئلة دليل  
 على ان النكاح ان يقضي دين الغائب **فك** حسب المذنبون وغاب الطالب فقال المذنبون انا  
 ادى المال فالتقاضي ان شاء الله ووضوه عند عدل وان شاء الله فلهما شقة بنفس  
 يدل على ان النكاح يقضي دين الغائب من مديونه **عده** لو كانت في الصوف بتمها غائب  
 وخصف ما يرفع اليه القاضي ليعلمها وذكر في **في** القاضي ولانه بيع مال الغائب وفيه  
 لو كان المذنبون غائبا لا يبيع عروضة يدينه عند بيعه ولا يبيعها ولو انفق فلدي  
 عند بيعه حنفية وكذا قوله في الظاهر ومنها انه لا يبيع كعروضه وعلى هذا الخلاف يبيع عروضة  
 في لغة امرائه وفي افعالهم فيها روايتان في حاشي القبولين وفي النكاح في لو كانت ولا يعلم  
 لوراث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر لوراث فابيع ماضي تا ما راجية **والفصل السابع عشر**  
**في كتاب اموال العام** مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز ولو علم بوضع الوارث  
 جاز ويكون خطا الا ترى انه لو باع الاثني يجوز في حاشي القبولين يبيع القاضي ما يترار  
 الى انفساد مال الغائب كالتأجير ونحوه **فك** الغناوي خرفصل باجوز للقاضي في كتاب القضاء ذكر  
 لخصاف ادعى دينا في شركة وكل الورثة بمباريت ان السلة النكاحية الورثة مقطوعا عن بلد  
 المحتوي للباقي ولا يذهب الخافلة ينصب لغيره وصاحبها وان لم يكن مقطوعا لا ينصب لغيره **والفصل**  
**السادس عشر** ادعى احد الوارث ان لا اقل من الدين ولا ابيع الشركة بل اسلم الشركة  
 الى الدين نصب القاضي يبيع الشركة من محل المذنب مات عن عروضة وعقار وعليه دين فابيع  
 ورثة الكبار على البيع فباع الدين وقالوا لورث الدين اسلم الشركة ما ليك قبل نصب القاضي حكمكم  
 وصاحبها وقيل لا بل بآثار الورثة بابيع فان اقتضوا صهرهم كالمعد الحط على بيع الرهن  
 واذا خسر ولم يبع الا لا ينصب وصفا او يبيع الحكم بنفسه بولايته في احوال الوصايا  
 الشركة اذا استقرت بالدين فولاية البيع للقاضي لا الورثة اذا اهلك الورثة فيها فلا تكون  
 لهم ولاية البيع **درر** في القضاء الغريب اذا مات وترك مالا فلا يظهر ان يترضى مدة

صلى بخضر

حتى خضر الوارث قال لم يخضر بغيره سبب المال ويصرف الى تقاضيه ونفقة الاليتام فمصرفهم خضر  
 الوارث يقضي ماله في بيت المال من دوايته الخمين قبل التساقص ترك مالا يرد على احد  
 او عقار او غيره فادعى رجل الا ذلك له او دونه الحب او غصنه منه الحب وصدة ذواله يدك  
 وبانه لا يعلم الحب ترك دارنا او ترك دارنا غائبا فان القاضي لا يدفع الى المدعي مالا بقرار  
 ذي اليد ويحكم في بيت المال بعد النكاح والانتظار **والفصل الثامن والعشرون** في الميراث  
**نصل في الفرق بين البتوت والحكم** انا قلت ما الفرق بين الحكم والبتوت وهل البتوت  
 حكم ولا اذا قلنا بان البتوت حكم فهل هو على الحكم او يستلزم ظاهر او على التقديرين فهل  
 الحكم عام في جميع صور البتوت ام لا احوال البتوت هو تمام حكمه على البتوت الست عند  
 الحكم فاذا ثبت بالبينة ان السيد عني شقصاله في عداوانه السك كان بغيره في او  
 بصداق فاسد او ان الشريك باع حصته من اجني في مسئلة الشفعة او انها روضة  
 للبنت صني فوت وتوذلك في البتوت سباب الحكم فان ثبت عند الحكم رتبة او لم يبق  
 ولكن يبق عليه ان يسال الخصم هل له مطعون او معارض وتوذلك فلا ينبغي ان يختلف في هذا  
 انه ليس بثبوت ولا على الوجود البينة والعدم الاعتداد وان قامت حجة على سبب الحكم  
 او انتفت البينة وحصلت الشروط فهذا هو البتوت يجب ان يقتضيه حكم فلهذا مضى  
 قول الفقهاء بان هذا هو الصحيح الا البتوت حكم يرد في هذه الصورة خاصة ليس ذلك  
 في جميع صور البتوت قال في هذا من حاشي الخط والصحيح ان قوله حكمت او قبضت ليس  
 بشرط قوله ثبت عندى يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى وصح عندى وحكمت فهذا كله حكم هو  
 المختار وفي الكبرى لو قال ثبت عندى الا لهذا على هذا اذ قال يوفى صاحبها لا يكون حكم وقال  
 بعضهم منهم القاضي ابو عاصم العامري صاحب كاوى يسمى الامة حكواي بانه حكم والقوى عليه  
 ولعله ان يكون في صورة طاعة كذا ذكرنا وقد ذكر في قضاوى رشيد الدين قوله ثبت عندى  
 حكم كى الاوى الى بين ان البتوت بالبينة او بالقرار والحكم ببينة مخالف حكم بقرار قال الزوافي  
 والقول الشاذ يرى حقيقته الحكم مغايرة بحقيقة البتوت ومع تعابرهما لا يمكن القول



يحصل احد الخبرين من عند حصول الآخر الا انما يجوز بالضرورة والافهم غير متوقف به لاحتمال ان يكون  
 عند حصول الآخر زينة ما علمنا بان توقف حتى يحصل التماس بالنسبة بان حكم هذا في الصور  
 المتنازع فيها التي حكم الحاكم فيها بطريق الانتفاء اما الصور التي عليها تكون البنية من الاتفاق وال  
 للقصاص وبسبب الذي عنده في الدقة وعقد القراض وبسبب السرفه للقطع فالسبب في الحكم  
 هذه الصور جميعا لا يستلزم انتفاء حكم جهة الحكم على احكام هذه الصور مقرر في الشرعية و  
 وصحة الحكم في هذه الصور اي هو التنفيذ وسياتي بيان معناه وانما في هذا التنفيذ فالحاكم  
 والمفتي سواء وليس بينهما حكم ليسا صاحب شرع فيه فالحاكم صلاحا ليس له هذه الاحكام شيعا بها  
 كان في حكمه ولا يلزم توقف على الحكم التنفيذ مع انه غير متضمن في الدين وشبهه فلو دفع التمسك  
 القيمة والديون الدين وسلك بالبيع الميسر متضمن في منفذ حكمه وغيره وانما يحتاج الى الحكم  
 في الصور جميعا عليها اذا كانت تقتصر على نظر واجتهاد وبغير تسليم كفتح الانكحة اذا كان  
 تفويضها للناس بقرى الى التمسك والرجوع والتمسك بالحدود والتعاضد مع التعاضد في القسم الذي  
 يقتصر على نظر واجتهاد في تقديم التمسك بقدر الجدية والجانح على فقهه وان السبب غير حكم  
 قطعا وقد يستلزم حكم وقد لا يستلزم وقد يكون الصورة قابلة للاستلزام حكم وقد لا يكون  
 قابلة كما تقدم بيانه في صور الاجماع فان القول بان السبب حكم في جميع الصور خطأ قطعا  
 والله تعالى اعلم بخصيص هذه العبارة وتاويل كلام العلماء وحمل على معنى صحيح وهو بين على النصف  
 من معنى الحكم **فيما لا يفتقر الى العلم** يجوز ان لا يفتقر الى العلم والاطلاق وفي كل حكم  
 يمكن تحقيق شرط كتاب القاضي فيه من اعلام المستهود به وغير ذلك كما في راجبته في اوابل الفصل  
 الرابع والعشرون من كتاب ادب القاضى وقيل لا يفتقر الى العلم بالدين والقضاي والشرائع  
 والطلاق والعناق والروضة والنسب والمصوب والامانة والخصامة والتجديت والشفقة  
 والوكالة والوفاء والقتل اذا اوجبها حاله والولاية وكما نقول في المختار في صفة وفود عز  
 في كتاب القاضى لا يقبل كتاب قاضى رستاق او غيره الى قاضى مدينة فيها منبر وجماة لانه قاضى  
 الرستاق ليس قاضى وما يفعله هو على سبيل الضلع لا على سبيل القضاء نقد القضاوى

في السام

في التمسك من القضاء في خواهر قاضي فتم ارسال كتابا خطيا الى القاضي بذكره قال في الاموال الخطير لا يقبل ما في مال  
 اليسير فصل اذا كان شهود الاصل عدولا لم يزل على المهور القاضي اذا كتب له في كتابه من حصر على المكتوب اليه  
 قبل ان يقضى المكتوب اليه بكتابة لا يقضى بكتابة كما لو حضر هذا الاصل قبل ان يقضى بكتابة انما يقع  
 في كتاب من فضل كتاب القاضي من كتابه وانما القاضي يكتب شيئا ان يكون معلوما لانه  
 كتاب قاضى ولا بد ان يعلم المكتوب اليه ان كتابه لا يقضى حتى يقبله واعلم ان يكون بكتابة التي هي  
 واسم ابيه واسم جده او قبيلة لانه اعلام الانسان اذا كان غائبا بهذه الاشياء واذا لم يذكر  
 اسم ابيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق والا ذكر اسم ابيه واسم جده او قبيلة لانه اعلام  
 الانسان اذا كان غائبا بهذه الاشياء واذا لم يذكر اسم ابيه او جده لا يحصل التعريف بالاتفاق  
 وان ذكر اسم ابيه ولم يذكر اسم جده او قبيلة فعنده ابي حنيفة لا يحصل التعريف بمسائر الاحلام  
 فيه بعد ان شاء الله تعالى وان كان مشهورا كقاضي بالاسم الذي كان مشهورا لذلك لان كتابه  
 ما زاد على ذلك التعريف واذا حصل التعريف بدونه اكتفى بذلك الخطير هو في اوابل الفصل  
 من كتاب القاضي الى القاضي **فيما لا يفتقر الى العلم** جازر بين كرمين برطين المردم فاستدعى اصدى الحاكم  
 عندا باء صاحبه البناء فامر الحاكم البناء برضى المستدعى على ان يبنى جدارا وياخذ الاجر منها  
 فبنى كانه لا ياخذ الاجر منها جميعا بوزنه في نوع في عمارة كايطة المشرم من كتاب المصطفيان  
 جدار بين رجلين المردم ولا يصح بنات وسوة فاراد صاحب العيال ان يبنيه والحي  
 الاخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقيه ابي حنيفة لا يجبر الابي في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون  
 بينهما سيرة قال مولانا رحمه الله وينبغي ان يكون جوار على الفصل ان كان اصل الجدار يحمل  
 القيمة بحيث يمكن لكل واحد منهما ان يبنى في نصيبه سيرة لا يجبر الابي على البناء وان كان اصل  
 الحائط لا يحمل القيمة على هذا الوجه هو يوم الابي بالبناء والحي لا في اوابل المصطفيان من كتاب  
 الصلح وان هدم صاحب السفلى كان لصاحب العلوان يامر بانيه يبنى عليه البناء من اجل المهور  
 ليس لصاحب العلوان اذا اهدم السفلى ان ياخذ صاحب السفلى البناء لكن يقال لصاحب العلوان  
 السفلى ان شئت حتى يتبلغ موضع علوان ثم ان علوانك وليس لصاحب السفلى ان يمسك حتى







ان كانت الكفالة باهره ولا يأخذ قبل الاداء وهذا يدل على ان دسما حال الوالد ان يحبس الكفيل وكفيل  
الكفيل وان كثر في السبع ثم قضاء خلاصه في ثمانية للاختصاص بخمسة نجدة ولا بعد ولا حج  
ولا جناية ولا عيادة لا يحمل على قضاء الدين وهذا قالوا ينبغي ان يحبس في موضع وحش لا يسط  
له فرش ولا وطء ولا يدخل عليه مستأنس كذا ذكره الامام السرخسي وذكر في الاقضية  
انه لا يمنع على دخول حجره ولا اهل عليه لا يحتاج الى المشورة لاجل الدين ولا يكتفون في ذلك طويلا  
مع كمال استئناس فيقول الموصي والراعي ان يمنع من الكسب حتى يصير جميع الثغاف في اوطاف  
من كتاب القضاء كجبل لا يعلم ان حجة ظهور الزمان عند الفجر المأثور والبنية اما علم القضي فليس  
حجة في هذا الباب وكذلك في سائر حدودها لثمة من مخرول كذا السرة وحده السرة علم العام  
ليس حجة حتى لا يجوز للغير ان يقضي بحله في هذه المواضع وهذا استبان تاراجيه في اول  
الفصل الثالث من كتاب حدوده وفي فتاوى عطاء ابن حمزة عن علي الف درهم دين ضمانه لوجله  
ثلاثة اشياء ولا آخر ما تان وماله ضمانه درهم ما جتمع الغرماء ورفعوا الى القضي وجسوا بدونهم  
كيف يقسم ما بينهم قال ابو يعقوب دين كل واحد منهم كما اراد ويقدم من اراد ويؤخر من اراد ولانه  
صبي قائم له ولاته على نفسه واعواله قيل له فان غاب بحيث لا يدري اين هو ولم يزل المال ضمانه  
والغرماء دين قال لا لا يقضي بدونهم من هذا المال ما يخص لاه القضي له ولاته في حال الغيب  
ومرعات حقوقها واجبة فيقسم بينهم بقدر حصصهم جميع الثغاف في فصل سبع مال الدين  
من كتاب ادب العهر وكذا في البراري وفي صاوي خلاصه قال القاضي باجاياه شاة اخذ يقول  
ابن حنيفة رحمه الله شاة اخذ يقولها وفي الاقضية من عهده ابن المباركة ينبغي ان يأخذ يقول  
الى حنيفة وفي التهذيب ولو اخذوا صاوية يقضي باهرها شاة فان وافقه احدهما لا يقضي  
بقول الاخر الا اذا رآه في ذلك ولو لم يجد الرواية عن ابن حنيفة وصحابه ووجد عن  
المتأخرين يقضي به واختلف المتأخرون فيه كثر اصداس ذلك ولو لم يجد رواية عن المتأخرين  
يجزئ بدقية بركه اذا كان يعرفه وهو ما لفقته فيه ويشاهل الفقه فيه تاراجيه واشتات  
ما وبالعامة **كتاب القسمة** مات وترك امرأة بها فضل فان كانت الولادة قبله لم ينظر

يقع القسمة

يقع القسمة على علم وان لم يكن قسمة فلا ينظر لان في ذلك تأخر اخراته المتغيرين في القسمة الغرماء  
ان كانت حفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت حفظ الانفس فمن على عدد الرؤوس  
وقرر عليها الولوي في القسمة ما اذا غرم سلطان اهل قسمة فانها تقسم على هذا في كفالة  
القسماء رائية وفي فتاوى قاضي الهذلي اذا اختلف الغرماء على القاء بعض الامتعة منها  
قالوا لغرم بعدد الرؤوس لانها حفظ الانفس انتهى المشاه في اول كتاب القسمة في الاراضي  
المشتركة اذا ابناءها اصدوا فقال له صاحبه ارفع بناك فانها انما تقسم الارض بينهما لما وقع  
من البناء في نصيب الذي لم يبين فله ان يرفع ذلكا ويأخذ الباقي بالقيمة اذا ارضى صاحبه بذلك  
خاصي جان في قسمة الموصي والاب من ثلثي القسمة سئل الفقيه ابو جعفر عن عمر داره له وصي  
خواب ثم مات الوصل وترك ابنا وهذه المرأة فقال الابن الغارة ميراثي ايضا وقالت المرأة  
العجارة والدارية قال ان كانت الزوج عمر الدار ما دونها فالعجارة لها والنفقة دين عليها وتقدم  
حصته الابن وبنياء على ما قلنا وان كان عمرها يغلب ذنبا لنفسه فالعجارة ميراثي فتقدم المرأة  
قيمة نصيبه ثم العجارة ان شاءت وسلمت العجارة كل ما لها ولم ينقل عنه ما لو عمر المرأة بلا اذنها  
قال القاضي العجارة للمرأة ولا شيء عليها من النفقة وهو مطلق في ذلك قال نجم الدين وعلى هذا  
التفصيل في عجارة كرم امرأة وسائر اهلها في الدخيرة البرهانية في فصل ثلثي من كتاب  
الحيطان والوادع الغلط في القسمة بان ادعى غشيا فيها يسير بحيث يدخل تحت تقديم المقوم  
لا يسمع وان فاضا القسمة بالقضاء لا بالرضا يسمع اتفاقا بزيادة وان كان من كتاب القسمة  
اذا اقسم القوم شيئا ميراثا او غيره ذلك ثم طهر الغبن القاض في القسمة الا كانت القسمة بقضاء  
القاضي ينظر عند الكل وان كانت بالترخي اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر ان قال قائل باه  
للمقبوض ان يبطل القسمة فله وجه وان قال قائل ليس له ان يبطل فله وجه وقال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يسمع دعواه من الغلط والغبن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت  
القسمة بقضاء القاضي وهو الصحيح فيهما في فصل ما يدخل القسمة من كتاب القسمة وذكر في العام  
الامام الاجل للشيخ الجليل في شرح ادب العهر انما هو الغلط بعد القسمة غير صحيح اذا كانت القسمة



بقضائه والحق في ذلك في شرح السجاني دقيقة في هذا الفصل فقال وقد اكله اذ لم يفر كل واحد منها بالبقاء  
 اعاذ القرنة لك فلا تسمع دعوى الخط والنفس العاقص من كل واحد منهما بعد ذلك والما تسمع  
 دعوى الغصب ذممه في الفصل الثاني من القسمة وفي الاصل الوصي لو قسم بين الورثة وغزل نصيب  
 كل انسان هذا على خمسة اوجه ان كانت الورثة كلهم صفارا لا يجوز قسمة اصل ما في الوبايح ما اريد  
 ان يتم في الاموال والاب لو قسم مالا ولادة الصفار حاز كالبيع والجملة للوصي اذ كان الصغير ثانيا  
 ان يبيع الوصي حصته احد الصغيرين مشاعا من اصل ثم يقاسم مع المشتري حصته الصغير الذي  
 لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصته الصغير الذي باع حتى يتمازجوا احد في الاموال والوجه الثاني ان  
 كانت الورثة كلهم كبارا بعضهم حضور وبعضهم غيب فقام محضور وافرز نصيبهم جازت  
 القسمة الا كانت التركة عوضا اما في العقار فلا يار القسمة كما يبيع وليس للوصي ولاية البيع  
 على الكبار غيب في العقار بخلاف المنقول والثالث ان تكون الورثة صفارا وكبارا وكبارا غيب  
 لا يجوز قسمة في العقار عام وكذا في الوصية لانه الوصي ليس له ولاية القسمة في الوصية على الكبار  
 الغيب كالبيع صفارا كان الكل صفارا ولو كانا كل صفارا قد ذكرنا انه لا يجوز قسمة فكل هذا  
 والواقع اذ كانوا صفارا وكبارا حضورا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم وغزل  
 نصيب الصفار جملة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصفار حاز وكما ان يفرز نصيب كل واحد من  
 الصفار الكبار وقسم بين الكل فالقسمة في الكل فاسدة اما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك  
 حصته الصفار جملة ثم قسم حصته فيما بينهم فالقسمة بين الصفار الكبار صحيحة ولم تجز القسمة  
 فيما بين الصفار واحدا وصي الام والعم والاب يقاسم لولاهما الصغير منقولة اللاتي ويرثها  
 من الام اذ لم يكن للصغير والوصي والاب ولا تلك قسمة عقارية على كل حال ولا تلك قسمة  
 ما ورثه الصغير غير الام العقار والمنقول جميعا في سادس مزايا خلاصة اقسمة الورثة  
 لانهم حاكم وفيهم صفرا وفاقب لا يبيع الا باجارة الغائب او وصي الصغير او جيز الصغير بعد  
 البلوغ او باجارة حاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير او الغائب فاجازته ورثته جازت الاخذ  
 محمد رحمه الله ما اقر قسمة التركة ظهر دعي او وصية بالثلاث او بالف مرسلة او وارثا في

بقسمة

بقسمة ترد وان قال ان الورثة مودى الدين او وصية اوصية الوارث ثم مات او تنقض  
 القسمة فقيما اذ اظهر غيرهم او وصي له بالف مرسلة لهم ذلك لان حقها في المالة لافي  
 العين وفيما اذا ظهر وارث او وصي له بالثلاث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة لان  
 حقها متعلق بعين التركة الا اذا رضى الوارث والوصي له بذلك فان قضى واحد لم يورثه  
 حق الغير ثم نظرا ان ادي يبرح في التركة دون القسمة الا لا يقضوا حقها قضى من مالهم  
 لقيام مقام الغير ثم وان على ان يبرح في التركة حصتها القسمة بزيادة في الفصل الثالث  
 من كتاب القسمة **كتاب الميراث** اما الكلام في اولاد الاخوة والاخوات لام فلو انا اولهم  
 اقر بهم ولا يفضل الذكر على الانثى الا في رواية شاذة عن ابي يوسف رحمه الله مثاله بنتان  
 لام وابن اخت لام فغلبت المالة بنتها كما لا يؤول صفان وغلبت ابي يوسف على تلك الرواية  
 المالة كخلاف الاصول عما دبر في الميراث ثم الذين يورثون ذوي الارحام اضافة ثلثة  
 صنف منهم يستحقون اهل القرابة وهم ابو صنف ومحمد ونفس وعيسى بن ابيان رحمهم الله واما  
 ستموا بذلك لانهم يقدمون الاقرب فالاقرب وصف منهم يستحقون اهل القرابة وهم علقمة  
 والسجاني ومسروق ونعم بن حاد والوصيهم وابو عبد قاسم بن سلام وسيرك ونفس بن  
 زنايد ستموا بذلك لانهم يميزون المولى من غيره المولى في الاستحقاق وبيان ذلك فيما اذا ترك  
 ابنة ابنة وابنة اخت فعلى قول اهل القرابة المالة لابنة الابنة لانه اقرب وعلى قول اهل  
 القرابة المالة لابنتها صفان بخلاف حال لو ترك ابنة واخت والصف الثالث ستموا اهل الوحم  
 منتم من بن زباد بن يسر ونوع بن دراج ستموا بذلك لانهم ستموا بين الاقرب والابعد  
 في الاستحقاق واشتقوا الاستحقاق باصل الوحم ثم انصبوا له حصة في باب ذوي الارحام  
 وان اجمع اولاد الاصول المتفرقات او بنات الاخوة اختف فين فغلبت ابي يوسف  
 من كان للاب وام او ولي وعنده محمد جيز الاصول كما لو ترك بنت اخت لاب وام وبنت  
 اخت لام فغلبت ابي يوسف المالة لانه بنت الابن لاب وام وعنده محمد رحمه الله يبرح  
 اخماس خمسها مال بنت الاخت لاب وفيه لبنت الاخت لام وثلاثة انما لبنت



الاصل لا يتم قرحا ورواكا تركت اخوات متفرقات ولو تركت بنت لاب وام وبنت  
 لاب وبنت اب لام فعند ابي يوسف المال كله لبنت الاب وام وعند محمد رحمه الله سدس المال  
 لبنت الاب وام والباقي لبنت الاب وام ولا شيء لبنت الاب كانه تركت اخوة  
 متفرقة من غير ابني الحاج وقول محمد رحمه الله الوارثين على ابي حنيفة في جميع ذل الارحام وعليه  
 الفتوى كذا في فرائض الحاجي **كتاب الوصايا** الوصاية حال حيوة وكانه كالوكالة لحيوة  
 وصاية لا المنة المصنوع المصنوع بزيادة في نوعها يكون توكيلا في كتاب الوكالة قال واذا توفيت  
 المرأة ولها اولاد صغار ولها زوج وهو اب هولاء وتوكت ميراثا عن عقارات ومناخ  
 وغير ذلك واوصت الى رجل وعليها دين لانا من فلو صيرها الى بيعه فم تركتها ما يقضي به ما  
 عليها من الدين وكذلك اذا وصت بوصية في ابواب البر او لانا من شي فاحتاج ان يباع  
 فيه من توكتها فلو صيرها الى بيعه فم تركتها ما يقضي به وصاياها فاذا فرغ من الدين والوصية  
 كان الاب اولى بحصة هولاء والاولاد الصغار من وصي الام لا قضاء الدين وتنفيذ  
 الوصية وحفظ التركة تنفذ بما حق المستب والسب في حال حيوة كان اولى بتنفيذ حقوقه  
 من غيرها هكذا وصيرها بعد موتها فاذا فرغت التركة فم حقها كان الاب اولى بالمال الباقي  
 حال الولد والاب مقدم على الام في التصرفات في حال الولد هكذا على وصي الام ثم قال في الكتاب  
 كان الاب اولى اذا كان موصيا لذلك يعني اذا لم يكن مبدرا مسبقا نحو الحجر على قول من يورث  
 الحجر فانه اذا كان هكذا لا عليك التصرف في مال التيمم ولو وقع ماله في يد رجل الى وقت الحاجة  
 والى وقت بلوغ الصغير في باب الوصل بريد ان يكتب وصية من يحضر ادب العاصم ولا يجوز  
 وصية الصبي اذا لم يكن مكرها وكذا لو كان من ايقاعه في حاله في فصل فيما يجوز وصية  
 في كتاب الوصايا في الذبحة الوصي اذا اقر على الميت بالدين لا تصح اقراره تاتا وصاياه في  
 اول الفصل السام والسليم من الوصايا ولو نصب العاصم وصا وعين له اجر العمل جاز  
 فيه في باب تصرفات الاب من الوصايا وصي الوصي وصي في التركة وكذا وصي في اوصيا  
 صلاحا اما ملحق بالبر لو دفع الوصي مال الى الصبي قبل تناسل الرشد وانفذ من الوصي جميع

الفقار

جميع النعماء في فصل تصرف الوصي والاب من كتاب الوصايا وصي القاضي لو عزل نفسه عن  
 لا ينقل الى الحاكم القاضي كوكيل وقاضي الفصل الاول من الفصول اوصت بتكفيها من غيرها  
 الذي على زوجها فالوصية باطلة وان لم يكن لها مال فحجر او وصت في بيت المال والباقي على الزوج  
 كالسوة لغالب النكاح حتى جرى التوارث ونقول الثاني نأخذ في الرابع من وصايا الزانية وتقدم  
 الكف من التركة على سائر الحقوق قال لم يترك مالا فالكف على من ثبت عليه النفقة في حيوة الا  
 الزوج في قول محمد رحمه الله وعلى قول ابي يوسف يجب الكف على الزوج وان تركت مالا وعليه  
 الفتوى كما هي في غسل الميت في كتاب الصلوة اذا ماتت المرأة وترك زوجها واوصت  
 بنصف مالها للاجنبي كان للاجنبي نصف مالها والزوج ثلث المال وسدس المال لبنت المال  
 لا للاجنبي فاذا ثلث المال ولا يلا منازعة يبقى ثلث المال ياخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث  
 يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبي تمام وصية وهو السدس يبقى السدس فيكون لبنت المال  
 ولوا وصت المرأة بنصف مالها لزوجها ولم توفى بوصية اخرى كان جميع مالها للزوج والنصف  
 تحكم الميراث والنصف حكم الوصية في حال في فصل فيما يجوز وصية وفيما يجوز من الوصايا  
 والام والوصي فلان وهو الوكيل لا يوصي في باطلة او ان لا ينامهم او ينامهم او ينامهم او  
 اراملهم فلفظي والفقر منهم والذكر والانثى ان كانوا احيون وللنقطة منهم خاتمة ان كانوا  
 لا يوصون ملحق بالبر في باب الوصية للفقار في وصية من الوصايا والوصي انهم اذا كانوا مائة  
 وحادونهم فانهم عدد يوصون ولا كانوا اكثر من ذلك فانهم لا يوصون خاتمة المعنيين في كتاب  
 الوصايا وفي الخط وروي المعلى عن ابي يوسف دعواه الوصي اذا خلط مال التيمم بالمال لا يقضي وفي  
 المتفق ان الوصي لو خلط ماله بالمال التيمم بضمها اذا ضاع ادب الوصاية في فصل في النكاح لا يقضي  
 الوصي بعبوة مجهولا وقيل لا كوفي في السباع والغير من الفصول في الوصي باع ثم ادعى  
 انه باع بغيره فاحشى شفع واقدمه على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا متى الوقف اذا  
 اجر الوقف ثم ادعى ان اجره باطل في اجر المثل وكل من باع ثم ادعى فساده يسمع وتناقض هذا  
 لا يمنع دعواه فان استأذنا فعلى هذا يحتاج الى الفرق بين هذا وبين ما في الجاهل الصغير انه اذا

الكتاب

خارجة من الوصايا  
 وقيل في الوصايا  
 وعليه الفتوى في الوصايا



بائع عبد البر ثم زعم البائع والمشتري ان باع بغير مال لا يسمع فيه في باب ما يبطل دعوى المديون  
من كتاب الديون في النوازل الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه يبرع في مال الميت هو المختار  
في واقعات المتعلق وفي الايضاح في باب عقاس الوصي الورثة وعليه من الوصي يصدق في  
كف المثل وكذا لو كلفه رجلا واراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتره من ماله ان يبرع وكذا لو اراد  
توكفه من ماله وكذا الوصي الوارث والوصي من ماله كماله ان يبرع في مال الميت وكذا لو اشترى  
الوصي طعاما لنفسه بشهادة الشهود له ان يبرع في مال الصغير وانما اشترى من ماله  
شهادة الشهود ولا قول الوصي معتبر في الانفاق كماله لا يقبل في الرجوع في مال الميت الا بالنية صحتها  
في الفصل السادس من كتاب الوصايا **باب** وفي انفق على الصغير من مال نفسه ولم يشهد به الرجوع وقد  
الانفاق فله ان يبرع عليه ولو كان المنفق اباه لم يبرع **باب** في الوصي خلاف فيه فيما يتعلق بانفاق  
الاب والوصي من كتاب الوصايا وفي ثمانية ولا يجوز للوصي ان يتخير في مال اليتيم او الميت فان فعل في بيع  
صني رأسي غلام ويصرف بالبرخ في قولنا في حنفية ونحوه من ماله وعنده في يوسف رحمه الله عليه سلم له  
البرخ ولا يصدق بشئ وللوصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة وليس له ان يؤجره من اليتيم فان  
عائنه في نوع في تصرف الوصي في مال اليتيم **باب** في الفصل الثاني من كتاب الوصايا لو قضى الوصي  
ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لان الوصي لما ملك ان يفتقر في مال اليتيم  
نفسه عمل الفقة والاب يملك ذلك فالحال في فصل تصرف الوصي في مال اليتيم من كتاب الوصايا  
**باب** في انفق الوصي بالجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل البرخ **باب** في الوصي  
سنة اليتيم وترك اليتيم فانفق الوصية على اليتيم بدون اذن القاضي يجوز ان كان في عملها  
وهو صغير لا يقبل القبض فيه في باب ما هو الوصايا رجل مات وترك ورثة ولم يوصي الى احد  
فباع ثمرته دارا ثم تركه وكفنه بغير اذن سائر الورثة فابيع في مبيعها جاز ان لم يكن على  
الميت دين فخط بعد ذلك ينظر ان كفنه بكفنه يبرع في مال الميت ولا كفنه بالكره كفن  
المثل لا تبرع ولا تبرع بقدر كفن المثل ايضا وان قال قائل انما تبرع بقدر كفن المثل فله  
وكفن المثل شيئا بخرجه العبد من ماله في الواجب من الوصايا اصل الورثة اذا قضى شيئا من الشركة  
خضاع عنه ضمن ماله حصه غيره الا في موضع خاف الضياع والوصي يقبض مطلقا واحد الورثة

لو قبض

لو قبض دين الميت على رجل او ودية له عند رجل فضاغ عنه ضمن في **باب** الفصل الثاني من كتاب الوصايا  
الحلقة وفي وصايا شرح المحلى في صد الورثة اذا قبض جميع الشركة فله ان يبرع في ماله بغير ضمانة  
او ضمانة فان كان على الميت دين او في الورثة صغيرا لا يضمن واللام يكن دين والورثة كبار ضمن  
حصه الباقي من احكام الصغير لا ستر وشئ في مسائل الفقه وذكر في فتاوى سمرقند اذا  
تصرف واحد من اهل السكة في مال الميت في البيع والشراء والوصي للميت وهو يعلم انه لو رفع الامر  
الى القاضي يقضه وصيا والوصي يأخذ ماله ويعتد روى ابو بكر الدبوسي ان تصرف جاني للمفوضة  
وهذا من نوع استحسان وبه يقتضى ثمانية **باب** في الفصل التاسع والسلم من كتاب الوصايا **باب**  
اذا مات رجل بلا يضمن وقبل لا يضمن كالموصي والقاضي اذا وضع اموال النيام في بيته ومات  
ولا يدري ابن المال ذلك لم يضمن ضمن لانه مودع ولو دفع القاضي الى قوم شقة ولا يدري الى  
من دفع لا يضمن لانه مودع بغيره وللقاضي ولابنه ايداع مال اليتيم **باب** في الفصل السابع والعشرين  
من المجامعة **باب** اقرار الوصي بدين على الميت او عين او وصية باطل الوصي اذا صالح عن حق الميت  
او عين حق الصغير على رجل فان كان المدعي عليه مقرا بما مال او عليه ميتة او كان قضى عليه بذلك  
لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز **باب** في الفصل الثامن والعشرين  
او صي ان يدفع الى انسان كذا من ماله سقرا والقران على قبره فهذه الوصية باطلة قال ان  
كان القارئ معنا ينبغي ان يجوز الوصية على وجه الصلة دون الابع وقبل لا يجوز ان كان القارئ  
معتبا وكذا قال ابو نصر تاج راجحة **باب** في الفصل التاسع والعشرين من كتاب الوصايا **باب** رجل قال  
في وصية او في مرضه ان حدث بي حدث فخلان كذا عسا ابى يوسف رحمه الله قال سمعت ابا  
صيفة دمره يقول ان هذه وصية وكحدث عندنا الموت وان لم يقبل حدث الموت وكذا لو قال  
لفلان الف درهم من ثلثي ماله وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان الف درهم من  
مالى او من نصف مالى او من ربع مالى فهو باطل قال ذلك في وصية او في مرضه الا ان يكون ذلك  
عند ذكر الوصية فتكون وصية صحيحا فيما يكون وصية وفيما لا يكون من الوصايا اذا كان في  
الشركة دين والوصي يعلم ولا يثبت على ذلك فاذا تصنع فيه اقول والمخار ان الوصي يودع عند



هو الذي من ضيق الدين او بيع شيئا منه بنحو الدين ثم يقول المورثة فلهما انتم باسرها والوديع  
 والحق منته الغنى في تصرف الوصي في الوصايا وان كانت المورثة كبراً غنياً وليس على الميت  
 دين ولا وصية فلو وصي بالدين غير العاقرة سحاً لا لا في العاقرة غنى على التوى والتلف فكان  
 البيع حقيقاً وعقيداً وليكن حارة العمل فان كان بعض الوصية حضوراً وبعضهم غائب الوصاية  
 منهم غائب فان الوصي عليك بيع الغائب في العوض والمنقول والوقف لاجل الحفظ واذا اهلك  
 بيع الغائب عليك بيع الغائب في قول ابي حنيفة وعندنا حجة لا عليك هذه اربع  
 مسائل احدها هذه والثانية اذا كان على الميت دين لا يخط بالتركة فان الوصي عليك البيع بقدر  
 الدين عند الكل وهل عليك بيع الباقي عند ابي حنيفة رحمه الله عليك وعندنا لا عليك والثالثة اذا  
 كان في التركة وصية بالمال مرسلاً فان الوصي عليك البيع بقدر ما ينفذ به الوصية وهل عليك بيع ما زاد  
 عليه عنده عليك وعندنا لا عليك والرابعة اذا كانت المورثة كبراً فلهما صغيراً فان الوصي عليك  
 بيع نصيب الصغير عند الكل وعليك نصيب الكبار ايضا عنده وعندنا لا عليك ولما جاز ذكرنا في  
 وصي الاب فكذا نذكر في وصي وصية ووصي الاب والاب وصي وصية ووصي العاقرة ووصي وصية  
 فوصي العاقرة بمنزلة وصي الاب الا في خصلته وهو ان الوصي اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا  
 في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا في نوع كان في الانواع كلها وصي ان في بيع  
 الوصي تركه كان بيع الوصي وفي فناء وصي رشيد الدين مات الوصي فبطلت وصية فلو لاقه قبضه من حياضه  
 الوصي والمطالبة تركه المشتري لو اراد الوصي وصية دون البيع الذي بلغه في ادب الاوصياء في  
 اعياء الوصي وذكر الوصي الاحكام جليل الدين في سبلاته اذا كبر الصغير واراد ان يكتسبه  
 ويصيرهم ما لا ينشئ عليهم لينظر واهل النفق عليهم بالمعروف فام لا يطلبوا من الوصي ان يبيع  
 كان للمفاضي والهم ان يطالبوه بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في تبيح  
 وقبض الفوق وفي انه انفق بالمعروف ولم يسرف لانه امين من جهة الميتا والقاضي والقول  
 قوله الامين مع الامين ليعا جعل امينا في الفصل الرابع والعشرين من الاستروتنس والقاضي  
 انه يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الملاك وله ان ياخذ مال يتيم من والده اذا

ذكرناه وصايا ابي حنيفة في وصي  
 العاقرة كوصي الميت الا في غناه  
 مسائل فليدبر

كان الولد

وقف بالجامع الاورن

كان الولد مسرفاً مبذراً ويضع على يد عدل الى الاصلح يتيم وصي في فصل من يجوز قضاء الوصية  
 من كتاب الروي والبيات الابن المذنب المفسد المتلف اذا باع ارضاً لولد صغيراً ونفق عنه على  
 ابيه في غير المثل لصل الولد وكفى له الواجب الا لا يدفع النكاح له ويخرج الوصي من يده وصية  
 الى شقة ينفقها الى نفسه الصغير المعروف جواهر الفتاوى في المسائل السبع ثم في فصل في بيع  
 الاب والوصي مال يتيم علمنا عليه الفتوى ان الاب اذا باع غنماً للصغير قبل القيمة او غنماً يسيراً  
 يجوز اذا كان الاب محمداً او مستوراً كماله وان كان مفسداً لا يجوز الا ان يشتري بضعه القيمة  
 والوصي في بيع الغنم مثل الاب المفسد لا يجوز بيع الوصي الا بضعه القيمة او الحاجة للصغير ولدين  
 لا وفاء له الا في العوض وحكم الاب والوصي واحد فلو باع الاب والوصي غرضاً للصغير  
 غنماً لقيمة يجوز من غير تعقيد باحدى هذه الشروط الا ان الاب اذا كان مفسداً باع شيئا للصغير  
 فاجوز فيه ما ذكرنا ان فيه روايتين في روايته يجوز ويؤخذ الحق منه ويوضع على يدي عدل  
 صيانة حال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خيراً للصغير وذلك بان يبيع بضعه  
 قيمته وعلية الفتوى ما احكام الصغار للاستروتنس في مسائل البيع والشراء وفي الفتاوى  
 الصغير وحاشية تركها واولاد الصغار ووصي الى رجل فالوصي اولى في التصرف في التركة  
 من الاب وهو جواز الصغار وبه يقتضي ادب الاوصياء في البيع ولو وصي بالاحوال الثلث المتفرقين  
 وله ان جاز الوصية لهم بالسوية ائتماناً لانهم لا يبرئونه مع الابن وان كانت له بنت جازت  
 الوصية للاخ لاب وللأخت للاخ وللأخت للاخ وللأخت للاخ وللأخت للاخ وللأخت للاخ وللأخت للاخ وللأخت للاخ  
 بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرثه وبطل الوصية للاخ لام واللام لانها  
 يرثه فهي لا في فضل بين يجوز وصية وفي رواية لا يجوز الوصية ولو قال في مرضه اشترى مني غنماً  
 داري هذه كل شهر عشرة دراهم جبر المسكين حاد الدار وقفاً كقولك وقف داري بعد موتي  
 خزانة الاكمل في الوقف وكذا في وقف الواقعات بطلان التوقف رجل وصي بحجرة معينة لمعتقة  
 ليس فيها ويدعو له بالخير فبطلت وصية له بالاسكني دون الوقفية فقد الفتاوى في ابا بلال  
 من الوصايا ولو وصي بسكنى داره لرجل ولا مال له غيرها خازن المورثة لا يبيعها المشتري روي

الجامع الاورن



وقف — لله رب العالمين سداً يلا من كرمه حسن الخاتم

ان الوصي اذا اراد ان يبيع على الميت وليس له دينه فانه يبيع على الميت على الوصاية وان كان له دينه يبيع على الميت وبيعاً  
 للميت حتى يقام الدين عليه ثم العاقبة باختياره لا شاء ترك ان يبيع وصار الاول خارجاً عن الوصاية وان شاء  
 اعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر خصافاً انه يجعل العاقبة وصياً للميت من مقدار الدين الذي  
 عليه صاحب ولا يجوز الوصي على الوصاية وانه اذا اشترى الوصي على الميت واولاد الوصي على الميت  
 وذكر في احوال الوصاية ما يطعن في الاب اذا كان محتاجاً لا يباين ان ياكل من مال الصغير على قدر  
 حاجته ولا يكون مضطراً عليه والوصي يسره ان ياكل من مال الصغير وان كان محتاجاً الا اذا كان له  
 اجرة في ذلك فيما قدر اجرة مؤيد زاده فعلاً على الاستروتنى في اسباب المتعطف ببيع الاب اذا  
 طلب مال اليتيم اضر بالف والاخر بائناً ومائة والاول اعلى من الثاني باء في الذي لا يحسن عليه من  
 الجود والمنع منه العاقبة من الوصايا وكل متاع مال اليتيم في الوصي بالف ورجل آخر يستأجر بالف  
 ومائة والاول اعلى من الثاني قالوا يبيع الوصي الى ابي بيع من الاول وكذلك يبيع من مال اليتيم ثمانية  
 واثني عشر عبقة والاول اعلى قاله الوصي يواجره من الاول وكذلك متولى الوقف وهو  
 يبيع الوصي من كتاب يسوع ولو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه طار في قول ابي حنيفة اذا كان خسر  
 اليتيم وتغير كبرته في غير العقار ما قال مكى للامة السرخسي ابي بيع مال نفسه في اليتيم ما يوي  
 حصة عشر عبقة وان اشترى لنفسه ما يوي عشرة خمسة عشر وتغير كبرته في العقار عند بعض  
 انه يشترى لنفسه بضعف القيمة وان يبيع من اليتيم نصف القيمة في بيع الوصي ومشرافه يسوع كجانية  
 وفي المسبوط ليس الوصي اعتاق عبد نصبي ولو على مال ولا يبيع من نفسه لان الاعتاق انما يضر  
 محض لنصبي قلنا وكونه على مال ليس الا جعل منه للعبد مدونة بعد العتق ويسوع من نفسه اعتاق على  
 مال فلا يجوز نقلهما ادب الاوصياء من العتاق الوصي لما يقضى مال اليتيم على ما ذكر  
 فلما قرئ مع هذا لا يكون هذا نصيباً حتى لا يستحق العزل خلاصه من الوصل كما في كتاب  
 الوصايا ذكر في يسوع مجموع العوائق مثل حكم الدين الشفي رحمه الله يبيع الاب عقار  
 الابن الصغير بالقبض الفاضل قال لا يجوز قبله فان باع وسلم ثم فاهم هو نفسه الا يسوع وقع  
 هكذا او اراد الصخر زاد فقال ان سبق من هذا لا يبيع ثم يملك وكنت قد كنت الصخر واشهد على

عن أبي حنيفة رحمه الله انه ليس لهم ذلك فقال ابو يوسف لهم ذلك لان الوصية بالسكنى واولا الوصية بالرفقة  
ولو اوصى له كل الدار لم يكن له الا الثلث وكان لهم سبع الثلثين كذلك اذا اوصى بالسكنى او وصية قول  
اي حنفية ان حنفية في ثلث السكنى يخايع ونحو سبع الثلثين منها باطل حنفية في السكنى فيما باعوه  
فلم يكن حصر المسائل كمر السفي في الرابع موصيا بالمسوط ولواوصى بانه يخدم عبدا واحد ورفقة  
سنة ثم يعيق جاز ان رجاءه بغية الورثة وان لم يكن جاز وبطلت الوصية باعتقلا لانا الوصية بالعتق  
في ضمن الوصية للورثة وبناء عليها والوصية بالخدمة لاحد الورثة لا يجوز الا باجازتهم فاذا بطلت  
الوصية لموارث بطل ما في ضمنها كالوصية بالخدمة ولواوصى ان يخدمهم سنة ثم يعيق وان كان هو او  
بعضهم لم يخطئ للمرضى موارث باب الوصية يعيق بعد حنفية في الوصايا الوصى اذا خسر  
على القيام بامر الميت فاقام محكم فيما اخلا بنظر الاول اما لو اقام فيما اخر معناه يجوز له في  
قتل او العضي ويخسر على القيام بامر الميت فاقام محكم فيما اخر ثم قال الوصى بعد ايام صرف قادرا  
على القيام بامر الميت هل عليه ان يتركه الى محكمه قال هو وصى على غايه الاحتياج الى عادة محكمه فانما  
حائنه فاذا اوج الفضل محمدا وانتهى بانه محمدا اعلم ان الاوصياء ثلثة اعيان قادر على القيام  
بما اوصى اليه فانه يقرر بنفسه القضي بقرره وامر من غير مخالفة بضم اليه من اعيانه لو فاسق او كافر  
او غير نجس بقرره واقامة غيره معناه ان ائمة المعتزتين في الاعداد الوصايا ليس للقاضي ان يعزل  
وصى المتباعد العدل الكافي ولا يعزل وصى القوي العدل الكافي الفتنه صلاحا في التسمية شبهة علم الوصايا  
القاضي اذا اتمهم الوصى قال ابو حنيفة يجعل القوي مع غيره ولا يخبر به وقال ابو يوسف لانه يخبر به  
وهو الظاهر وعلى العنق لانا الوصى قائم مقام الميت ولو كان الاب صا وحيف منه على مال ولده  
الصغير فان القوي خيره المال من يده فالوصى الذي يوصى له فيسب كتاب السقفة الوصى لا ولده له بالحق  
الصغير والصغيرة سواء اوصى اليه الاب بالسكاح او لم يوصى الا اذا كان الوصى وفاق على كل شيء القادري  
في واسطه فصل تصرف الوصى والاب در كتاب الوصايا في كناية التحليل والاب والوصى يزوج امة الصغير  
والصغيرة وليس لكل منهما تزوج عبدا كل منهما ولا تزوج امة كل منهما فبعد كل منهما السكاحا  
الا في ولاة على ابو يوسف من انه ومنه في الفتنه مراد الاوصياء في السكاح وعلى محمد بن سفيان رحمه الله

الرحمن



على ذلك لم يستقم دعواه للتناقص قال نجم الدين وعرض على جواب الائمة ثم نكازوا ثم الشيخ الاصل  
محمد بن عبد الله السركلي والقاضي الاعام ابو بكر بن النجاشي وغيرهما على الاطلاق ان طلب الثمن  
ذلك وقال ذلك يجوز انما انما البيع ولم يرد ذلك الاقرار وقف عند الدعوى التي بعث ولم  
اعلم بالقبول او علم بالقبول ولم اعلم ان البيع لا يجوز وشك في ذلك من هذا المشتري اذا علم على  
في هذا المشتري بهما كرم حتى ادرك الثمن انقبض ثم لم يرد ما يبيع بقبضه فله للمشتري ان يحبس  
نفسه قدر حصه الاكراه او يطلب جرم الخلف فقال لا يستدرك ذلك لانه المنافع لا تقوم الا بالعقد  
وهو ما كان اقرارا على نفسه وانما جواب محمد الائمة رحمه الله يستحق اجماع المثل بعد ولا اعرف  
لهذا وجها وانما اقول انما في باب ان هذا العقد وقع فاسد وفي العقد فاسد اذا اتصل  
به القبض ونصرف المشتري في المشتري منع ذلك استردا والمبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما  
قبض الثمن بالود هذا لا يمنع المشتري عن دفع القيمة فاذا قبض عليه لود لا تمناه عن دفع القيمة  
صار انما بالود فسخ العقد من الاصل كما لا قاله كذا ذكر في مجموع السوازل وينظر في اواخر  
بيع في جامع في الفتاوى ايضا وذكر في بيع العدة اذا باع الاب مال له الصغير ثم ادعى الائمة  
غيبا لا تسمع ورايت في موضع آخر اذا حصل مع الاب غيب فاقض فالفقر تنصب ليا من  
الصغير حتى يدعى على المشتري ويثبت ملك الصغير ولا تسمع دعوى الاب ورايت في موضع آخر فلو  
ادعى الاب بعد بلوغه ان والدي باع ملكي في حال صغري فقبض فاقض فانه كانت قيمة يوم  
باع مائة وقد باع خمسين فخذ الخمس ورد على ملكي وقال المدعي عليه لابل كانت قيمة خمسين  
فانه يحكم بحال اذ لم تكن العدة قد رما يتبدل فيها الامعار وان كانت يتبدل فيها الامعار فانقول  
قول المشتري وانما اقاما بينة فالبينة المستندة للزيادة انما احكامها فصار حراما بل البيع والشراء  
والابا انما سافر على الطفل وله دفعه مضاربة وبضاعة وان يوكل ببيع وشراء واستجار وان يودع  
ماله بخاصة فانه ويزوج امة لاقنه وبرهن ماله بدينه وبين نفسه فلو هلك ضمن قدر المودعي  
من دية وانما يعمل بمضاربة وينبغي ان يشهد عليه ابتداء والا صدق في ديانته ويكون المشتري كله  
للصبي قضاء وكذا لو تركه ورأسه بالاقول من مال الصبي فان اشهد فانه يبيع شرط والا

صدق ديانته

صدق ديانته لاقضاء فالمرح على قدر رأس مالها قضاء لانه لا يتحقق الا بالشرط فماله شرط  
لنصف الوصي لا يقضي له في المال الوصي في ذلك كله وليس للاب تجزئة قال وعنه ولا الا به حاله ولو  
بموصى ولا اقراضة في الاصح وللغاي ان يقرض مال الصبي والوقف والمغيب في السابع والخمسين  
من الفصولين **رجل اوصى بوصيا وكتب في وصيته ان عسره فلان جرمه مائة ولم يسمع**  
**ذلك منه احد من مات وجده ورثته بدينه يستحق الورثة على علمهم وان اقل الوارث**  
**عالم كان في مال الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من ثلث ماله ويلزم السعاية فيما زاد على**  
**الثلث اذا كان لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين محيط بماله يعقوب وسبق في جميع**  
**قيمة لم يحصلوا في قيمته قال بعضهم قيمة المدبر قيمة قنا وقال بعضهم قيمة المدبر ثلث**  
**قيمة لو كان قنا وقال بعضهم ينظر حكم يستخرج من مدة ثمة يجعل قيمة ذلك وقال الفقهاء**  
**ابو الليث قيمة المدبر نصف قيمة لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ المعروف بجواهر راده**  
**هكذا في** وقال وعليه الفتوى فقد نقضوا في المدبر كما بالاعتاق ويدفع القاضي  
ماله الى مال الصغير مضاربة لانه من التجارة وجه شعاريانه لا باخذ مضاربة وعن محمد بن ابي  
انه جاز الا انه اذا اخذه على ثمة عشرة دراهم من المخرج فانه مضاربة فاسدة ولا احواله وعلى  
هذا القياس ينبغي له ان يوجر نفسه في عمل في العمل بالاقول الجور كما قال السرخسي وكتبه  
الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عند أبي حنيفة اذا كان باحوة لا يتغيب فيها كاستأجر شيئا  
من مال نفسه في الذخيرة فاستأجر في اوجر كمال الوصاية وفي مختارات السوازل  
يجوز بيع الوصي وشراؤه بالقبض السبر ولا يجوز باغاض لان ولايته نظرية والقيمة  
للمرايدين ولو باع الوصي مال الصبي بغاض الغن قال القاضي علاء الدين عالم وزر  
يبطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال محمد بن الحسن بن علي بن ابي الفتح البيع ثلث  
بذلك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين الفسخ ما دام المبيع قائما في يد  
المشتري ادب الاوصاء في البيع **ينبغي ان يكون الوصي في الاستدانة على الصبي**  
**كنول في السابع والخمسين من الفصولين وفي الجواهر باع الوصي ضيقة للدين فبين ان**

باب الوصي في ذك



يتم بها أكثر فالباع باطل ولا يحتاج إلى فسخ كما حكم فلو باعها ثانياً بغيره المثل مع البيع الذي مراد  
الأوصياء في البيع. ولذا وصي بان يتخذ طعاماً بعد وفاته ويضعه الناس يجوز فالنقص والغنى في  
ذلك سواء. مخارات النوازل من الوصايا. ولو وصي بالثلث في وجوه أكثر بصرف إلى النقطة أو  
بناء المسجد أو لبنه العلم رجل أو وصي بان يتخذ طعاماً بعد موته ليطعم الناس ثلثة أيام الوصية  
باطلة. هو الشيخ أو وصي بمصالح قرية فلان فالوصية باطلة صلاحه في جنس الأجر والعصر الأول  
ذكر الوصايا. ولو وصي بما يحاذي الطعام ثلثه بعد وفاته لم يطعم ويضعه الذين يخشون التفرقة  
قال الفقهاء أبو بصير رحمه الله يجوز ذلك في الثلث وجعل للذين يطول مقامهم كعده والذي يحكي من  
مكان بعيد يستوي فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز أن يطول مسافة ولا فائدة فإن فضل  
من الطعام شيء أكثر من نصف الوصي وإن كان قليلاً لا يضيع. وعن الشيخ الأحكام في بكر البيع رحمه الله  
رجل أو وصي بان يتخذ الطعام بعد موته للثلاث ثلثة أيام قال الوصية باطلة وصح في أوائل الوصايا  
أو وصي بمكانة أو أم ولده أو مدبره جاز يستأجره في الألبان والجزل. ولو وصي بمكانة  
نفسه أو لأم ولد لغيره لم يدبر نفسه جاز الحيل استحساناً ولو وصي بعبد القوم أو لأمته القسنة  
ثم مات جازت الوصية في قولهم إلا أنه عند أبي حنيفة في الوصية للمفق يعقب ثلثة محال وجب عليه  
ثلث قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فينقاصاً وتبرداً أو الفضل وعنده يعقب العبد  
كله تنصرف الوصية أولاً إلى الفقير فإن فضل من الثلث شيء مكان الفضل للعبد فصح  
فيمن يجوز وصية وفيما لا يجوز. وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا بغير  
ولو بثلث ماله تصح مطلقاً وتكون وصية بالعتق إن خرج من الثلث عتق كله بلا سعة  
وإن خرج بعضه عتق وسعي في بقية قيمته أو وصية بشيء من الدراهم المرسل أو الدنانير المبركة  
قال الأحكام الخسفي رحمه الله إنه لا يصح كالوصية بالعين تبراراً في نوع في الظاهر من  
الوصايا الوصية بالكف والدفن وبالنقل من موضع وتطهير قبره وبإبناؤه عليه وبرفع مال  
إلى غير القرآن على قبره باطلة. وصايا الوصية باب ما يجوز الوصية وما لا يجوز وفيه ريب  
الغنى الوصي بوضع مال أيتيم وغيره يضيع صلاحه من تصرفات الوصي ولو لم يكن لليتيم وصي

فلا يبيع

فلا يبيع وهو الجديع العوض والشراء والأداء لوباع التركة لدين أو وصية لم يختر خلاف الوصي الأب  
وصية نوعاً كافياً لا ينبغي للعاقب أن يعزله فلو عزله قبل سيمون أو قبل الضمير عزله لا يجوز لأنه  
كعوضي وهو اشترط بنفسه الوصي فكيف يعزله ويضعه لا يفتي به لفساد قضاء الزمان قال ولو  
كافياً لا عدلاً يعزله ولو عدلاً غير كافٍ بغيره كافياً وذكر أنه ليس للخافي بتدليل ولا الضمير إلا  
إذا كان بره في أو آخر الفصل السابع والعشرين من الفصول. ولا يجوز الوصية لوارث أي وراث  
يرث الوصي عند المات والمعتك كونه وارثاً أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية ولا يجوز  
للقائل عامداً كالأول أو خاطئاً بعد الإكراه ما سائر أجمع المحرمات في الوصايا أو وصي بوصايا في  
مرضه ثم صح وبما مات بعد ذلك يسبب فهو على وصاياه الأولى حالم برجع عنها إلا لم يكن  
قال في وصية الأم مات مرضى هذا الوصية الكريمة أرى بيماري مركب أريد أكره من أريد  
بيماري غيرهم فإن كلاً قال ذلك ثم براء ثم مات بطلت وصاياه في الفصل الأول وصايا  
الفتاوى الكبرى لعلامة السنون أو وصي بوصايا وكتب لها صحاً ثم مرض بعد ذلك فوصي بوصايا  
آخرها لم يذكر في الفصل الثاني أنه وضع عن الوصية الأولى جعل جميعاً أو وصية ثم صح قال محمد  
رحمه الله لا يلحق عليه بخون حتى يبلغ سبعة أشهر فوصية باطلة وإن أفاق قبل ذلك حكمه  
فيما أو وصي على حاله وروى عنه أنه قال لا أفاق قبل سنة فهو كالمكلا صحها ومن أبي  
يوسف رحمه الله أنه وقت سهرها وفيه روايات كثيرة فقهرها في كالح فداوى العصور الغفوية  
على أنه لا يوقت بشيء بل يفتي إلى رأى الفقهي كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يستت  
الحاجة إلى التوقيت فالفتوى على أن المحن المطلق في حق المبرقات بسنة لأنه حال عليه  
الفصول الأربع ولم يفتقر منه علم أحكام جنونه ميتة وفي الصلوة كجنونه مفقراً وذكرنا  
في صلوة فتاوى الصغرى وفي صلوة هذا كذا شيء منه أو وصية ودر بعض رقيقه ثم  
ولسوس وصار معتقاً فملك كذلك زماناً ثم أفاق ثم مات فالوصية باطلة إلا أن المعتبر  
لأن في التدبير لا عليك الرجوع عنه وإرادته إذا طال ذلك حتى صار مطبقاً على ما أقرناه  
من الفصل المنعور لعلامة السنون العبد الموصى بجزءه لأنسان إذا قتل خطراً وأخذت



فمنه الشريفة عبد الرحمن المحمدي له بالحذرة فيه ثم غير كذا في نسخة في باب الشروط  
فمنه نسخة من كتاب الوصية ذكره على طريق التفسير اذا دفع الوصي الى الستم جلا بعد البلوغ وانكر  
الستيم فانه لا يصدق الا بالبيعة فقول مالك وفرق بين البيعة والوصية والوصية والوصية وزعمه وسبقنا  
بصدق لانه انما يصدق لكل اهل القول قوله مع عينة نسخة من كتاب الوصية والبيات وعمر كاتبة  
والمراد في كتاب الوصية والاب من مال البهي يدين انفسها عند الانام اليه منقصة وخمسة  
وخمسة الله سبحانه لانه من باب الحفاظ حيث يضمن اذا صاغ ادب الاوصياء في الوصية الاب  
اذا ضمن مال ذنوب الصغير يدين خمسة الوصية وكذا الوصي ذكر في الاصل وذكر الفقيه ابو  
الطيب ان هذا مستحسن والقياس ان لا يجوز في الاب والوصي جميعا وعمر اليه يوسف رحمه  
الله اخذه بالقياس في كتاب في فصل العدل في باب الوصية من كتاب الوصية يجوز للمسلم ان يوصي  
لفقره انصاره لان الوصية لغيره لم يستطع بحيث خلاف بقاء البيعة قال ذلك بعضه  
ومن اعان على ثباتها يكون آثما فليحان فيمن يورثه ويضمن لا يجوز في كتاب الوصية ولو  
او في الوصية بان يكفى هو بيعة الف فانه يكفى الوسيط في غير سرف ولا يضمن في محل الوصية  
ولو في الوصية لكان ان اجازت الورثة جازت والا فلا في قول الشيخ وخمسة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ورفض رحمه الله لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القاتل صبا او  
مجنونا جازت له الوصية وان لم يخر الورثة ولو اوصى لقاتله وليس له وارث سوى قاتله  
جاءت الوصية في قول الشيخ وخمسة رحمه الله ولا يجوز في قول ابو يوسف رحمه الله ولو  
اوصى لقاتله جازت فانه لو لم يخر الورثة ولو قال لا يجوز الا باجازه الورثة في محل الوصية  
جاءت الوصية في قول ابو يوسف رحمه الله والقتل عدا كان باطلا في قياس قول الشيخ وخمسة رحمه الله  
او في نسخة عبد الله بن فلان غائب قال العبد خذ مني بعد دعوته ولو اوصى لفلان خذ مني  
بعد هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته في كتاب في فصل ما يمل مختلفه من كتاب  
الوصية ولو اوصى بثلثة دار فلان قال ابو القاسم يوارى الدار ويدفع اليه غلها فان اراد  
الموصي له بالثلاثة ان يسكن نفسه قال ابو بكر الاسكافي يجوز له ذلك قال ابو بكر بن ابي سعيد

مر في اول الامر المرض فما لنا نار  
فانه انه لو عصى عن دم عبد يكون  
وعلى كمال الفرق بينه وبين  
الوصية بالعضو

والمراد القاسم ليس له ذلك في الحمل المبرور. وجعل اوصم الماهل العلم سلخ تلووا يدخل في هذه الوصية اهل  
الفقه واهل الحديث ولا يدخل فيه من يعلم الحكم مثل كلام صفاء وبغزة لانهم لا يسمون بالتفلسفة  
لا طلب العلم في الحمل المبرور. وعن بعض اهل الفضل وجعل اوصي بان يسوغت ما كان حارصا في العلم  
ويوقف كسب العلم ونشئ كسبه وكان فيها كسب الكلام فكسرت الى ابي القاسم ان كسب الكلام لا كسب العلم  
هل يكون في العلم حتى توقف منع كسب العلم فاجاب ان كسب الكلام يتبع لانه خارج عن العلم  
في الحمل المبرور. وجعل قال هذه البقرة الخلال قال ابو نصر ليس الورثة ان يعطوه فقهها ولو  
قال هي لك كن جازلهم ان تصدقوا بقتيلها وبه اخذ الفقيه ابو الليث لان الموصي له ان كان معلوما  
شترط لصحة الوصية قبول الموصي له فاذا قبل الوصية فقد ملكها فليس لهم ان يمنوه اياها  
الصدقة المقصود هو القربة ودفع القيمة صدقة وقربة كدفع العيى في الحمل المبرور. ولا عليك  
الموصي اقراض مال اليتيم فان اقترض كان ضاذا والقض ملكا لا اقراض واختلف المشايخ في ذلك  
لاختلاف الروايتين عن ابي حنيفة الصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القضي ولو اخذ  
الموصي مال اليتيم قرضا لفسد لا يجوز ويكون ذلك دينا عليه وعن محمد سبب الموصي ان يستقرض  
مال اليتيم في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد واما ان الرجالة لو فعل ذلك فهو قادر  
على القضاء لا باس به ما حال في شهرات الوصي. وصي ادى دينا فانك الوصية تفصل  
بنية ولو لا بنية فله كسب الورثة في الناس في عشر من الفصول. ويصل الى الوصي  
يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت والثانية ادعى ان اليتيم يملك  
مالا فمدفع ضامنا والثالثة ادعى انه ادعى جعل عبده الابن فمدفع ضامنا الرابعة ادعى انه ادعى  
صالح ارضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على حكم اليتيم السادسة ادعى  
اذن لبيته في التجارة وان ذكره ديون فمقتضاها عنه البقرة ادعى الاتفاق عليه في مال  
نفسه حال غيبته ماله واراد الوصية السابعة ادعى الاتفاق على رقبته الذي ما تولى والثامنة  
اجترع وختم ادعى انه كان مضاربا والعاشرة ادعى فداء عبده الحائري والحادية عشر ادعى قضاء  
دين الميت ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم لمرأة

قال انظر اذا اومى احدك بالقبعة  
فقل لا شيء الموعظة ان  
وان قال لي اني انما انا  
نصفه ان يقسم قال ان يقسم  
كذلك وصابا انوار

له لو ان كنت اذعفت  
 كما يصدق الا ان يقول  
 رسلنا ليرد صدق ولا  
 ادر تلك فتناحون انت  
 الامة الا الحق ولا  
 قوله انفقنا على ذي  
 سبعة فربنا اعلم



ورفع مدها وهي مبينة الكل في شأني العتاجي مالهيا وذكر ضابطا وهو ان كل شيء  
كالا سكتا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا يشبهه مالهيا والموصى ان يوكل ببيع  
مال اليتيم ويوكل في تقاضي ديون الميت وامواله ويشتر لليتيم ماله ويصدق له ويورث ماله وقال  
ابو حنيفة رحمه يورث فطرته ويصح له ماله ان كان له مال قبله في باب تصرف الاب والام  
والوصى كتاب الوصايا طبع السلطان في مال اليتيم فاعطى البعض منه ماله ان امكن الدفع بلا عطاء  
ضمني والالا وفي النوازل ان خاف الفشل او قطع غنوه لا يضمن وان خاف الخسار او القيد يضمن  
خاف ان لم يدفع باخذ ماله ان كان ياخذ البعض ويترك ما فيه كفاية لا يدفع البعض وان خاف اخذ  
كله ان يدفع البعض اصله قوله تعالى وكان وراهم ملك ياخذ الاية هذا اذا دفع الوصي ما السلطان  
اذا اخذ بنفسه لا يخاف على الوصي مات عن بيتين وعصته فطلب السلطان من العترة ولم يقرب العترة  
فغرم للسلطان بامر البيت حتى ترك التعرض اذا لم يقد الوصي على تلبية العترة الا باعترافه فذا  
محسوب على كل العترة لا على نصيب العترة خاصة الوصي اذا اطلب طوبى بجباية دار اليتيم ولو امتنع  
ازدادت المنة بوجوبها وفي النوازل من مال اليتيم على طالم وخاف ان لم يهد له هدية ان ياخذ كله  
لا يضمن وكذا المضارب والمضارب اخذوا بهذا القول وفي فتاوى السفي انفق الوصي على باب القرض  
يضم ما اعطاه على وجه الرشوة لا على وجه الهبة اذا لم يزد على اصل المثل بزيادة من شانه الوصايا  
في لا يفي الوصي ما انفق في المضاربات بين اليتيم او اليتيم وغيره في كتاب الخاط وخطبة  
والضيقات المتقادة والهدايا المصهودة في الاعياد وغيرها من مال اليتيم او اليتيم ما هو  
مستعارف وان كان لها منها بقية **عك** اخذ بزيادة من مال الصغير خمسة للاقارب وكثير ان  
وتمام فاكلوا من ذلك لم يضمن اذا لم يعرف **م** مثله وكذا النوازل فانه لو ادب البصير في عترة من  
البصير وكذا العبد **ب** ومحمد الوصي يضمن فيهما فيه في باب تصرف الاب والام الوصي  
م كتاب الوصايا مدخل له عترة فوصى ان يخدم ولد له سنة ثم يعق جاز الوصية ويخدمها  
على قدر ميراثها ذكر الكاه او نفي والنا سطل الوصية ان اذا قال في الوصية يخدمها على السواد  
نحو لو كان ادها ذكر والا حواشي سطل الوصية ولو كانا ذكرين جاز الوصية حوانه الحقبين

م كتاب الوصايا

في كتاب الوصايا وذكر في الفتاوى ولو اوصى ان يعق عبده بعد خدمته لولد يسنه تجوز الوصية و  
يخدمها على قدر ميراثها الا ان يقول في وصيتها يخدمها على السواد فبطلت الوصية اذا كان احد  
ولده ذكر والا حواشي الا ان لا يجوز ذلك لا بشرط كافي كخدمته وصار الوصية للمواريث وانما اذا  
كانا ذكرين او اثنين جاز ذلك وصار سبيل الميراث دون الوصية ولا يجوز التزوج بهذه  
الامة لانها باقية على ملك الميت ماله الى وقت انقضاء عتقها ولو اوصى ان يخدمهم ثم يهرج لم يعق  
الا ان يعقوه لانه لا يملك الاعتاق لو لم يهرج لانه ليس باهل له ولم يعلو عتقه بشرط فلا يعق ماله  
يعتقه ولو صالحه في خدمته ونحوه والعق جاز في المحيط للسفي في باب الوصية بالعق للعبد بعد  
الخدمة م كتاب الوصايا رجل قال لامة عند الوصية اذا خدمت ابني هرا او ابني هره حتى يستغنيا  
فانت حرة ان كان الابن والنت كبرين يخدمها حتى تستزوج الابنة ويصلح لابن عمه حرة وان  
كانا صغيرين يخدمها حتى يدركا الا ان يستغنيا الكبير والصغير باي يكون عندنا قلنا وان كانا  
كبيرين فترجعت الابنة وبقى الابن يخدمها جميعا لان شرط العتق خدمتها حتى يستغنيا فلا  
تفق عنه استغناء احدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما يخدمها جميعا حتى يدرك الاخر  
فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت مطلقة بخدمتها وقد وقع السابق غير ذلك  
وصى في فصل العتق م كتاب العتاق وفي المتقي اذا اشترى الوصي باليتيم غلاما لنفسه  
كان اليتيم خيرا لليتيم اجرت الشراء وان كان الغلام خيرا لليتيم جعله لليتيم ولم اجر شرا لنفسه  
وفي غير رواية والجامع في الفتاوى في مجموع النوازل وصي اشترى باليتيم غلاما وابعه  
مراجه غلاما بلغ اليتيم قال كنت اشترى الغلام له فالرجح له وقال الوصي اشترى له فلا شئ  
لك في الرجح يكون الرجح كله لليتيم وان تولى مال بصفته الوصي او بملاء وصاء في كتاب البيع  
الام والراجح سائر المحارم لا يملكه الا اتفاق على الصغار من مالهم الا بامر الحاكم انه ليس  
لهم ولاية التصرف في المال وان الفقه اختلفوا في الحكم لعدم الولاية وعلى الامام محمد رحمه الله  
انه يستحسن فيما لا بد للصغير منه دفعا للفساد وفي احو كراهية تجامع ما كالحق وتاويله  
وهو اصل الفتاوى والمختار انه اذا كان في فحشى النفقة عليك في حرة ام لا وان لم يكن



طعاما ان كان رايهم عليك ان كان في حجره والا فلا وان كانا يحتاجا الى سبعة لا عليك المسح والافاق  
 الا بعد ان يجعلوا حكم وصيا من نفقات التزويج **عن** مات عمر زوجة واولادها وصار فلها بيع  
 شئ من نفقات التزويج حتى جرتهم للنفقة دون غيرها وجبته نفقات **عن** قتيبة **باب**  
 تصرف الاب والام والوصي في كتاب الوصايا **وعن** الثاني في وصي يقيم زرع بذرا التيمم واشهد  
 انه ضامن للبذر فخرها عليه **وانه** استأجر الاري لنفسه **فان** كان خبر التيمم فاجعل الاجر للتيمم  
 والفرع للوصي **وان** الزرع خبر للتيمم فاجعل الفرع له **فان** كانت المسئلة على ان الوصي عليك التفرغ  
 من حال التيمم **وان** استقرض البذر من التيمم وزرع في ارض نفسه فالزرع للوصي **لانه** اذ زرع نفسه فذلك  
 ان زرع بذر نفسه **فان** ارضي التيمم **وان** زرع بذر التيمم في ارض التيمم **وقال** زرعه لنفسه **فان**  
 كان في ذلك ربح ظاهر لم يصدق بوزانه في نوع في تصرفات الاب والوصي والعاقبة **عن** كتاب الوصايا  
 وفي خلاصة مريض قال ان جاء رجل يدعي على ما بهي الدرهم الى تحميته فاعطوه **قال** ان لم يفتقد  
 الاطباء نراي القاضي او يرى رجل يمينه كانت الوصية باطله **قبض** كرتي **عن** كتاب الوصايا **الوصية**  
 للمسيح لا يجوز عند الثاني خلافا لمحمد **رحمته** **ولو** قال يفتق عليه جازا لهما **او** في حاله من الدين على يده لونه  
 لا يفتق **او** في مثل مال للمكة جازا كبري مكة **قال** محمد **رحمته** **او** في مثل مال لبيت المقدس  
 جازا على بيت المقدس **ويصرف** الى سراحه **وقد** ذلك **او** في مثل مال للفقير فهو باطل في القياس و  
 في الاحتياط اجعله مأكلا للفقير بوزانه **عن** كتاب الوصايا **وعن** محمد **رحمته**  
 مثل مال ليسبره في المسجد جازا **ولو** اذ في سراح السيد لا بوزانه في القياس **عن** كتاب الوصايا **وفي** نوادر  
 ابن سماعه عن محمد **رحمته** **ان** اذ قال وصي فلان جميع نصبي من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيب  
 من الدار النصف فلان النصف كله لكانية **ان** اذ اخرج النصف من ذلك مال **م** **قال** ثمة **و** البيع في هذا مخالف  
 للوصية **فان** من قال لغيري بعت فلان جميع نصبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا درهما وكان نصيب  
 النصف قابيع يقع على الثلث **فان** اذ رايته **عن** الفصل الثاني **عن** كتاب الوصايا **فصل** **عن** تصرفات المفيدة  
 لاحكامها قبل الموت **عن** الحرفي على جبر فيها اجازة الورثة قبل الموت لا دواية فيها وفي **عن**  
 مريض ورثته ورثته قبل موته فالتقسيم لا يسعي في شئ جامع الفصولين **عن** شقيق المرفي

مرحوم

من احكام المرفي في الذخيرة ابو الوصي على الدين ان وجب بقدره **عن** عندها وضمن ولا يصح عند  
 الثاني وان وجب لا بقدره لا يصح عند الكل بوزانه في نوع في تصرفات الاب والوصي **عن** كتاب الوصايا

**عن** كتاب بعون الله الملك المتواضع على يد عبد الله  
 المرحوم به القدير محمد بن احمد الوارثي  
 حال كونه موقفا بفضاء دار بوزانه  
 غفر الله له ولوالديه وللمن  
 انظر وطالع هذا الكتاب  
 وقد وقع الخواص  
 في اليوم السابع  
 عشر من محرم  
 سنة ثمان  
 ومائة  
 والفا